
بنك دبي الإسلامي
Dubai Islamic Bank
رحلة نجاحنا
التقرير السنوي 2024

يُعدّ بنك دبي الإسلامي، ش.م.ع، مؤسسة مالية إسلامية عالمية رائدة. بصفتنا أحد البنوك الإسلامية الرائدة عالمياً، نفخر بكوننا الوجهة المصرفية الأبرز في الإمارات العربية المتحدة، بأصول تُقدّر بأكثر من 94 مليار دولار أمريكي.

قيمنا المؤسسية هي حجر الزاوية الذي تقوم عليه هويتنا، وهي التي تُشكّل ثقافتنا. هذه القيم بمثابة البوصلة التي توجّه أفعالنا وقراراتنا على كافة المستويات، سواء في أوقات الرخاء أو التحديات. ومن خلال الالتزام هذه القيم، فإننا نبتكر رؤية مشتركة لهدفنا، ونعزز هويتنا المؤسسية.

أكثر من مجرد بنك

كوننا رواد في تحقيق قيم العدالة والمساواة والشفافية في كل الأنشطة التي نقوم بها فإن مؤسستنا تعكس قيم الحداثة والتنوع والنمو في المدينة التي نشاركها بالاسم.

هدفنا

أن نرسخ مفهوم البساطة والراحة في كل ما نقدمه، وذلك من خلال توفير تجربة شخصية مميزة وفريدة من نوعها تنسجم وتتوافق مع ممارسات الاستدامة العالمية من أجل مستقبل أفضل.

قيمنا

I **الشمول**
متاح للجميع، والأهم من ذلك، بدون تحيز.

C **التعاون**
مرتبطون معاً كفريق واحد لتقديم الخدمات المصرفية بسهولة.

A **المرونة**
تقديم حلول استباقية بشكل أسرع وتوفير تجارب ملائمة.

R **المسؤولية**
اتخاذ القرارات المسؤولة بصورة عادلة وشفافة وملزمة.

E **الالتزام**
تقديم تجارب مجزية بشغف والتزام تام.

رؤيتنا

أن نكون المؤسسة المالية الإسلامية الأكثر تقدماً في العالم.

أكبر بنك إسلامي في الإمارات العربية المتحدة

من بين أكبر البنوك الإسلامية عالمياً من حيث حجم الأصول

البنك الرابع الأكبر من حيث الأصول في الإمارات العربية المتحدة

أكثر من **50 فرعاً** وأكثر من **450 جهاز صراف آلي** في الإمارات العربية المتحدة

نمو الميزانية العمومية إلى **345** مليار درهم إماراتي، بزيادة نسبتها **10%**.

ارتفاع صافي التمويلات واستثمارات الصكوك إلى **295** مليار درهم إماراتي، بزيادة نسبتها 10٪ على أساس سنوي.

ارتفاع إجمالي الموجودات إلى212 مليار درهم إماراتي، بزيادة نسبتها **6٪** على أساس سنوي.

ارتفاع ودائع المتعاملين إلى **249** مليار درهم إماراتي، بزيادة نسبتها **12٪** على أساس سنوي.

تحسن جودة الموجودات، وانخفاض نسبة القروض المتعثرة بنسبة **4%**.

تصنيف ائتماني قوي يعكس قوة الامتياز المحلي.

موديز	فيتش	الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف
A3 - مستقر	A - مستقر	A1/+A - مستقر
تثبيت التصنيف الائتماني الطويل الأجل لبنك دبي الإسلامي عند A3، مع نظرة مستقبلية مستقرة.	تثبيت تصنيف بنك دبي الإسلامي عند مستوى "A" مع نظرة مستقبلية مستقرة؛ ورفع درجة تصنيف القدرة على الاستمرار من 'BB+' إلى 'BBB-' خلال عام 2024.	تثبيت تصنيف بنك دبي الإسلامي عند A1/+A مع نظرة مستقبلية مستقرة.

محتويات التقرير

مقدمة
3 رحلتنا
7 كلمة رئيس مجلس الإدارة
8 كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة

التقرير الاستراتيجي
10 أبرز الإنجازات التشغيلية
11 أهم النتائج المالية
12 أبرز إنجازات الاستدامة
13 أنشطتنا العالمية
17 ثقافتنا
18 مبررات الاستثمار
19 لمحة تعريفية عن السوق
21 استراتيجيتنا
25 إشراك أصحاب المصلحة
27 مؤشرات الأداء الرئيسية
29 استعراض الأعمال
39 موظفونا
42 التكنولوجيا
46 إدارة المخاطر

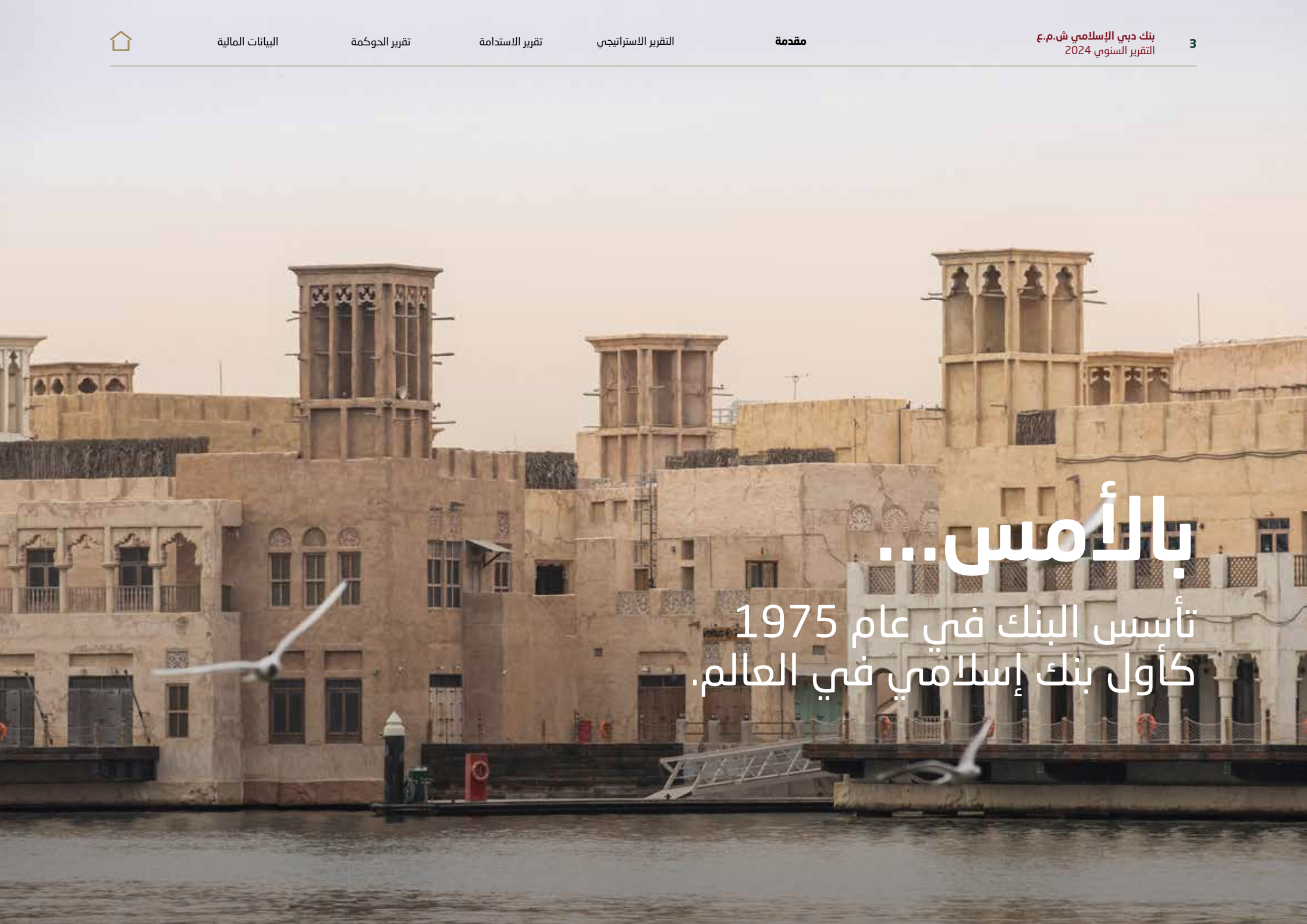
الاستدامة
53 مقدمة
54 تحديات الاستدامة العالمية
55 نهجنا
58 أبرز إنجازاتنا للعام 2024
60 بصمتنا البيئية
63 الحوكمة
65 نظرة مستقبلية

الحوكمة
67 كلمة رئيس مجلس الإدارة
68 لمحة عن إطار حوكمة الشركات
69 انعكاسات الحوكمة لعام 2024
72 مجلس الإدارة
80 لجان مجلس الإدارة
88 لجنة الرقابة الشرعية الداخلية
90 الإدارة
100 نظام الرقابة الداخلية
104 معلومات عامة

البيانات المالية
110 تقرير مجلس الإدارة
111 التقرير الشرعي السنوي
114 إشعار الزكاة
115 تقرير مدقق الحسابات المستقل
120 البيانات المالية
124 إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة



يمكنكم العثور على تقرير الاستدامة لعام 2024 على موقعنا الإلكتروني
www.dib.ae/



بالأمس...

تأسس البنك في عام 1975
كأول بنك إسلامي في العالم.



...اليوم

أحد البنوك الإسلامية العالمية الرائدة
ورابع أكبر بنك من حيث الأصول في
الإمارات العربية المتحدة.

رحلتنا

محطات بارزة في رحلة تطورنا الحافلة بالرؤى.



أمس...



تقديم
الخدمات المصرفية الهاتفية
كمبادرة رئيسية في خدمة المتعاملين.



إطلاق
الإسلامي للخدمات المصرفية الخاصة.



إطلاق خدمة **"وجاهة"** الحصرية لإدارة الثروات.

1975	1987	1989	1992	1994	2001	2004	2008	2009
افتتاح بنك دبي الإسلامي رسمياً من قبل سمو الشيخ راشد في 15 سبتمبر، 1975.	إطلاق **أجهزة الصراف الآلي** عبر جميع الفروع.	إنشاء **الهيئة الشرعية.**	تحول إلى **شركة مساهمة عامة.**		دخول البنك إلى عالم الإنترنت مع إطلاق **أول موقع إلكتروني له.**		إطلاق شركة الاستشارات الشرعية، **دار الشريعة.**	







رحلتنا (تتمة)



الذكرى الأربعون لتأسيس البنك

إطلاق الهوية الجديدة للبنك.

...اليوم

عززنا مسيرتنا التوسعية بالاستحواذ على **نور بنك**، مما رسخ مكانتنا كأحد أكبر البنوك الإسلامية في العالم، ومن بين أكبر الكيانات المصرفية في الإمارات العربية المتحدة. كما أطلقنا "المختبر الرقمي"، وهو مركز تميز لإدارة تطوير المنتجات والتجارب الرقمية لمتعاملينا، وذلك ترسيخاً لمكانتنا كبنك إسلامي رقمي.





وضع **إطار العمل الخاص بالتمويل المستدام.**

تسعير ناجح لأول إصدار من الصكوك المستدامة بنجاح بقيمة 750 مليون دولار أمريكي.

تسعير **ثالث صكوك مستدامة** بقيمة مليار دولار أمريكي.

إطلاق **بطاقة "شمس" المغطاة**

وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تثبت تصنيف بنك دبي الإسلامي طويل الأجل عند مستوى "A" مع نظرة مستقبلية مستقرة.

2015	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2024

إطلاق بنك دبي الإسلامي في كينيا.



إطلاق بنك بانين دبي الشريعة في إندونيسيا.

تغطية زيادة رأس مال البنك عن طريق إصدار اكتتابات بما يقارب الـ 3 أضعاف.



دمج عمليات نور بنك في بنك دبي الإسلامي خلال وقت قياسي 283 يومًا فقط، وقبل الموعد النهائي المتوقع بفترة طويلة.

إطلاق التوجه الاستراتيجي الجديد للمؤسسة تحت شعار **"#مستعدون_للجديد"**



كلمة رئيس مجلس الإدارة

50 عاماً من التميز والريادة في التمويل الإسلامي

وإذ نحتفل اليوم بمرور 50 عاماً على تأسيس بنك دبي الإسلامي، نفخر بمسيرة زاخرة بالنمو والمرونة والريادة.

على مدى خمسة عقود، شهد بنك دبي الإسلامي تحولاً جذرياً من مؤسسة رائدة إلى منارة في عالم التمويل الإسلامي العالمي، حيث لم يدخر جهداً في دفع عجلة التطور، واضعاً معايير جديدة للتميز في الصناعة.

يساهم بنك دبي الإسلامي في مسيرة التنمية الشاملة التي تشهدها دبي والإمارات، ويؤكد من خلال أدائه على تبنّي قيم الطموح والابتكار والالتزام بالتميز في كل ما يقدمه.

ويُعد البنك اليوم شريكاً مالياً موثوقاً للملايين من المتعاملين، يقدم لهم حلولاً مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، تسهم في تحقيق النمو والازدهار للأفراد والشركات والمجتمعات على حد سواء. وبفضل التزامه الراسخ برسالته، رسخ البنك مكانته كركيزة أساسية في القطاع المصرفي، حيث أسهم بشكل كبير في قصة نمو دولة الإمارات، ودعم رؤيتها الطموحة للمستقبل.

يتمتع بنك دبي الإسلامي بحضور قوي في سبع دول، مدعوماً بشبكة واسعة تضم أكثر من 450 فرعاً، يعمل بها أكثر من 10,000 موظف، ويفخر بخدمة قاعدة متعاملين قوامها أكثر من 5 ملايين متعامل نشط.

وباعتباره أحد أبرز وأنجح المؤسسات المالية الإسلامية في منطقة الخليج، يواصل البنك بناء إرثه مع تركيز لا يتزعزع على الاستدامة والابتكار والشمولية.

يؤكد بنك دبي الإسلامي التزامه الراسخ بأولويات الاستدامة البيئية والمجتمعية والحوكمة من خلال مواصلة دعم المبادرات التي تنسجم مع أهداف دولة الإمارات في تحقيق الحياد المناخي، ويعمل على دمج الاستدامة في صميم عملياته. وبدءاً من توسيع نطاق التمويل المستدام من خلال إصدارات مبتكرة من الصكوك، وصولاً إلى تنمية المجتمعات عن طريق إطلاق برامج اجتماعية مؤثرة، يظل بنك دبي الإسلامي ملتزماً بتحقيق قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة.

شهد هذا العام أيضاً تطورات كبيرة في مجال الابتكار والتحول الرقمي، حيث واصل بنك دبي الإسلامي تعزيز مقدراته التقنية، من أجل توفير تجارب مصرفية سلسة لمتعامليه و بلمسة شخصية. ومن خلال الاستفادة من قوة البيانات والذكاء الاصطناعي، يطمح البنك إلى الارتقاء أكثر بالتجربة المصرفية لمتعامليه، وتعزيز مكانته كإحدى المؤسسات الرائدة عالمياً في قطاع التمويل الإسلامي.

وبينما نحتفل باليوبيل الذهبي لتأسيسنا، أود أن أعرب عن خالص امتناني **لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان**، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وحاكم إمارة أبوظبي، و**صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة**، رئيس الوزراء، وحاكم دبي، بفضل القيادة الرشيدة والطموحات العالية التي أظهروها، مما أسهم في توفير بيئة مزدهرة للمؤسسات، ومن بينها بنك دبي الإسلامي.

اسمحوا لي في ختام كلمتي هذه أن أعرب عن خالص امتناني لمجلس إدارة المجموعة، وفريق القيادة العليا، وجميع موظفينا، فلقد كان تفانيهم وابتكارهم وحماسهم حجر الزاوية في تحقيق إنجازات بنك دبي الإسلامي واستمرار نجاحه. معاً، لا نواصل تعزيز إرثنا فحسب، بل نفتح آفاقًا جديدة لمستقبل التمويل الإسلامي.

بإرث من التميز يمتد لخمسين عاماً، يواصل بنك دبي الإسلامي مسيرته، ملتزماً ببناء مستقبل مستدام ومزدهر، لدولة الإمارات العربية المتحدة والعالم.

”يساهم بنك دبي الإسلامي في مسيرة التنمية الشاملة التي تشهدها دبي والإمارات، ويؤكد من خلال أدائه على تبنّي قيم الطموح والابتكار والالتزام بالتميز في كل ما يقدمه.“

معالي محمد إبراهيم الشيباني
مدير عام ديوان صاحب السمو حاكم دبي
ورئيس مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي



رسالة الرئيس التنفيذي للمجموعة

النمو القائم على الهدف

بمناسبة احتفال بنك دبي الإسلامي بيوبيله الذهبي ومرور خمسين عاماً على إنشائه، نؤكد أن هذا الإنجاز يتجاوز كونه مجرد استعراض لإرثنا العريق، بل هو تجديد لالتزامنا الراسخ بالمستقبل.

فعلى مدى العقود الخمسة الماضية، كانت مسيرتنا جزءاً لا يتجزأ من نمو وتطور دولة الإمارات العربية المتحدة، الدولة التي لم تتوان عن دفع عجلة التقدم والابتكار. وتأتي مسيرتنا لتجسد الطموحات بعيدة النظر لدولتنا الغالية، ونعتز بدورنا المحوري في دعم التنمية الاقتصادية والتمكين المالي لمواطنيها.

كان تركيزنا في عام 2024 منصباً على تعزيز مرونتنا التشغيلية وتطوير قدراتنا التكنولوجية، وذلك استجابةً للاحتياجات المتغيرة لعملائنا. ويعد الإنجاز الأبرز في هذا السياق هو الترقية الناجحة لنظامنا المصرفي الأساسي، وهي مبادرة استراتيجية أسهمت في تحقيق تحسينات كبيرة في كفاءة عملياتنا وأمنها ومرونتها. ولا يضمن هذا التطوير الامتثال للأطر التنظيمية التي تشهد تطورات متواصلة فحسب، بل يمكّننا أيضاً من توقع وتلبية احتياجات عملائنا المتغيرة بدقة وسرعة أكبر.

ويؤكد هذا التحول رؤيتنا الأوسع نطاقاً لبناء منظومة مصرفية متكاملة ومهيأة للمستقبل.

يأتي الابتكار الرقمي كمحرك أساسي في طليعة جهودنا للتطور، إذ نعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لبناء تجربة مصرفية رقمية محورها العملاء، ونقدم حلولاً تناسب رغباتهم الفردية وخدمات استباقية تلبي احتياجاتهم المتنوعة. ونسعى لتحقيق تحول رقمي شامل على مستوى البنك يتوافق مع التزامنا بتعزيز سهولة الوصول إلى الخدمات المالية وإتاحتها لجميع أفراد المجتمع بمختلف شرائحهم.

وسعنا نطاق وصولنا إلى الأسواق في عام 2024 ضمن استراتيجية النمو المستدامة التي نتبناها. وقد اعتمدنا نهجاً متوازناً يجمع بين تقوية علاقاتنا مع المتعاملين الحاليين والتنويع الاستراتيجي في قطاعات جديدة. ويتواءم هذا التوسع مع رؤيتنا، ويعزز تركيزنا على تنويع الأسواق وتميز عملياتنا التشغيلية والنمو الذي يرتكز على المتعاملين.

تمثل الاستدامة حجر الزاوية في مبادئنا المؤسسية، وتجسد التزامنا الراسخ بالصيرفة الأخلاقية والتمويل المسؤول. وفي عام 2024، عززنا هذا الالتزام بإصدار صكوك الاستدامة المتميزة (بقيمة 1 مليار درهماً إماراتياً)، مما يؤكد مساهماتنا الفاعلة في تحقيق أهداف الاستدامة الطموحة لدولة الإمارات العربية المتحدة والأهداف البيئية العالمية.

نعتمد رؤية شاملة للاستدامة ترتكز على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل في الإشراف البيئي، والمسؤولية الاجتماعية، والحوكمة الفعالة. ومن خلال دمج هذه المبادئ في جميع جوانب عملياتنا، نهدف إلى استيفاء الامتثال للوائح التنظيمية وإحداث تأثير إيجابي مستدام ومؤثر في المجتمعات التي نعمل فيها.

"مسارنا في بنك دبي الإسلامي واضح تمامًا: نحن لا نسعى فقط وراء النمو، بل نقود توسعًا هادفًا برؤية واضحة ورسالة محددة."

د. عدنان شلوان
الرئيس التنفيذي للمجموعة
بنك دبي الإسلامي



رسالة الرئيس التنفيذي للمجموعة (تتمة)

ساهمت جهودنا في مجال الإشراف البيئي بشكل كبير في تعزيز التنوع البيولوجي والحفاظ على المناخ. وتأتي هذه المبادرات في إطار رؤيتنا الشاملة للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، التي تُدمج مبادئ الاستدامة في جميع جوانب عملياتنا بدءاً من التمويل الأخضر ووصولاً إلى تعزيز الشمول المالي. ويواصل بنك دبي الإسلامي ريادته في إحداث تأثير إيجابي ومستدام في المجتمعات التي نخدمها.

ونحن نواصل مسيرتنا في عام 2025، ننظر بتفاؤل وثقة نحو المستقبل. وتمهد خارطة طريقنا لاغتنام فرص السوق الجديدة، وتعزيز استراتيجيات تقسيم المتعاملين إلى شرائح، وتوسيع حضورنا الدولي، مع الحفاظ على التزامنا بتقديم قيمة متميزة لأصحاب المصلحة في البنك. وسيظل الاستثمار في المنصات الرقمية المتطورة والعصرية وتدابير الأمن السيبراني على رأس أولوياتنا، لضمان قدرتنا على التكيف والاستجابة بفعالية للتطورات المتسارعة في المشهد المالي.

وإذ نحتفل بهذه المناسبة السنوية المهمة، أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى رئيس مجلس الإدارة، سعادة محمد الشيباني، على قيادته الحكيمة ورؤيته الثاقبة التي تواصل توجيه البنك نحو آفاق جديدة من التميز. كما أود أن أشيد بالتفاني اللامحدود لفريق الإدارة العليا وجميع موظفينا، الذين يمثل التزامهم الدؤوب وعملهم الجاد القوة الدافعة وراء كل إنجاز نحققه. وإلى مساهمينا وشركائنا، أعرب عن امتناني الخالص لثقتهم المستمرة في رؤيتنا الطموحة. والأهم من ذلك، أتوجه بالشكر الجزيل إلى متعاملينا الكرام، الذين يعد ولاؤهم مصدر إلهام لنا لنواصل الابتكار وتحسين خدماتنا وعروضنا باستمرار.

سنواصل مسيرتنا بنفس العزيمة والطموح اللذين ألهما نجاحنا على مدى العقود الخمسة الماضية. ومعاً، سنرسم مستقبل التمويل الإسلامي، واضعين معايير جديدة للابتكار والاستدامة والتميز في خدمة المتعاملين، لنضمن بقاء بنك دبي الإسلامي في طليعة المشهد المالي المتطور.

د. عدنان شلوان
الرئيس التنفيذي للمجموعة
بنك دبي الإسلامي

الجوائز والإنجازات

جوائز صناعة التمويل في الشرق الأوسط وأفريقيا 2024

- أفضل مزود للخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية
- أفضل بنك إسلامي – الإمارات
- أفضل مبادرة للتمويل المستدام
- أفضل صندوق صكوك إسلامي
- أفضل صفقة صكوك للعام

جوائز الإنجاز التجاري في الشرق الأوسط وأفريقيا2024

- الخدمات/المنتجات الاستثنائية في البنوك والتمويل – بنك دبي الإسلامي "الت"
- مبادرة الاستدامة البارزة في البنوك والتمويل – بنك دبي الإسلامي
- إطلاق المنتج/الخدمة الجديدة البارزة – من بنك دبي الإسلامي NEST

2024 جوائز التميز من يوروموني

- أفضل بنك في الإمارات للتنوع والشمولية

جوائز الشرق الأوسط المصرفية 2024

- أفضل بيت للصكوك في الإمارات
- أفضل بنك استثمار أجنبي في عُمان
- أفضل إطلاق منتج في الشرق الأوسط (التجزئة) من بنك دبي الإسلامي NEST

جوائز تكنولوجيا المصرفية من الشرق الأوسط وأفريقيا للتمويل

- أفضل ابتكار رقمي في المصرفية الإسلامية لهذا العام عن "الت"
- أفضل ابتكار في الخدمات المصرفية للأفراد عن EVolve

جوائز أخبار التمويل الإسلامي

- صفقة العام في العقارات
- أفضل بنك إسلامي للتجزئة
- صفقة العام في إندونيسيا
- أفضل بنك إسلامي في كينيا
- صفقة التأثير الاجتماعي والاستدامة والمسؤولية الاجتماعية
- أفضل بنك إسلامي في الإمارات
- صفقة التمويل المؤسسي للعام
- صفقة التمويل المشتركة للعام
- صفقة العام المختلطة 2023
- صفقة العام السيادية والمتعددة الأطراف
- صفقة العام في الإمارات
- أفضل صفقة شاملة للعام

جوائز أسواق رأس المال وتمويل ESG في السعودية

- صفقة تمويل الاستحواذ للعام
- صفقة العام لوكالات ائتمان الصادرات والمؤسسات المالية التنموية والمؤسسات المالية الإسلامية
- صفقة تمويل النقل للعام
- صفقة تمويل الطاقة للعام
- صفقة السندات المؤسسية للعام

نظرة على عمليات

نظرة على عمليات البنك في 2024

إطلاق خدمة ACCESS من بنك دبي الاسلامي لتمويل سيارات أصحاب الهمم

يمثّل إطلاق خدمة ACCESS لتمويل سيارات أصحاب الهمم محطة رئيسية في استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بالبنك، كما يلقي الضوء على التزامنا بالشمولية والابتكار، ويوفر سهولة غير مسبوقة في الوصول والاستقلالية في التنقل لمتعامليه من هذه الفئة.

ولا يتماشى تعزيز قدرة أصحاب الهمم على التنقل مع رؤية دولة الإمارات في بناء مجتمع أكثر شمولًا فحسب، بل يدفع بها قدمًا بشكل فعال لتحقيق هذه الرؤية.

إطلاق بطاقة "شمس" المغطاة بالشراكة مع Visa

أطلق البنك بطاقة "شمس" المغطاة بالشراكة مع Visa، الرائدة عالميًا في مجال المدفوعات الرقمية. وتم تصميم هذه البطاقة لتلبية الاحتياجات المتنوعة لجميع فئات المتعاملين، بمن فيهم المترفين وذوي الدخل الميسور. وعلاوة على المكافآت التي توفرها هذه البطاقة، فإنها تقدم مجموعة شاملة من المزايا المهمة ووثيقة الصلة بالحياة اليومية وأسلوب المعيشة.



الإعلان عن صفقة تمويل بارزة لصالح مجموعة جيمس للتعليم

قاد البنك تسهيلات تمويلية ضخمة بلغت قيمتها الإجمالية 3.25 مليار دولار أمريكي لصالح مجموعة جيمس للتعليم، أكبر مزوّد للتعليم الخاص من مرحلة الروضة وحتى الصف الثاني عشر على الصعيد العالمي. وتؤكد هذه الصفقة الضخمة ريادتنا في القطاع المالي، لا سيما في هيكلة وضمان صفقات مهمة تعزز النمو والتنمية في القطاعات الرئيسية. وقد مكّنت هذه الصفقةُ التمويلية مجموعةَ جيمس للتعليم من إعادة تمويل ديونها الحالية.

3.25مليار دولار أمريكي

تسهيلات تمويلية لصالح مجموعة جيمس للتعليم

نجاح إصدار صكوك مستدامة بقيمة مليار دولار أمريكي

أعلن البنك عن نجاحه في تسعير ثالث إصداراته من الصكوك المستدامة بقيمة مليار دولار أمريكي لأجل استحقاق يمتد لخمس سنوات، وهو الإصدار المستدام الأكبر من نوعه لمؤسسة مالية في الشرق الأوسط منذ عام تقريبًا.

ووصل معدل ربح الصكوك إلى 5.243% سنوياً، ما يمثل هامشًا قدره 95 نقطة أساس على عوائد سندات الخزانة الأمريكية لأكثر من خمس سنوات. وتم إصدار الصكوك وفقاً لإطار العمل الخاص بالتمويل المستدام للبنك، والذي تم وضعه لتسهيل التمويلات المتعلقة بمبادرات ومشاريع الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

%5.243

معدل الربح السنوي

أهم النتائج المالية

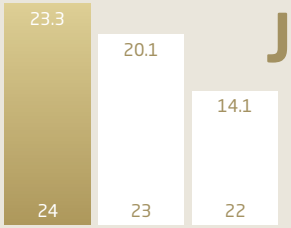
نمو قوي وراسخ في 2024

نواصل مسيرة النمو وتحقيق قيمة طويلة الأجل لمتعاملينا ومساهمينا وزيادتها والحفاظ عليها كذلك.

إجمالي الدخل (بالدرهم الإماراتي)

23.3مليار

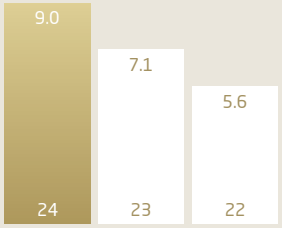
+16%
2023: 20.1 مليار
درهم إماراتي



الربح قبل الضريبة (بالدرهم الإماراتي)

9.0مليار

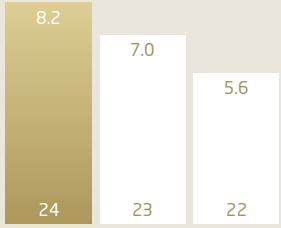
+27%
2023: 7.0 مليار



صافي الربح (بالدرهم الإماراتي)

8.2مليار

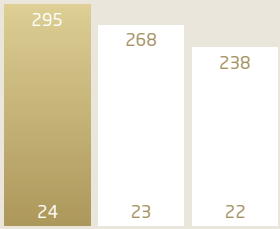
+16%
2023: 7.0 مليار



صافي التمويلات والصكوك (بالدرهم الإماراتي)

295مليار

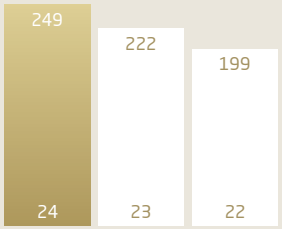
+10%
2023: 268 مليار



ودائع المتعاملين (بالدرهم الإماراتي)

249مليار

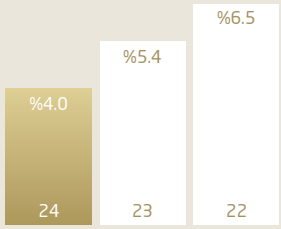
+12%
2023: 222 مليار



التمويل غير العامل

4.0%

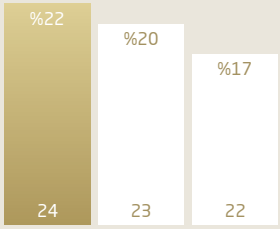
(1400 نقطة أساس)
2023: 5.4 %



العائد على حقوق الملكية الملموسة

22%

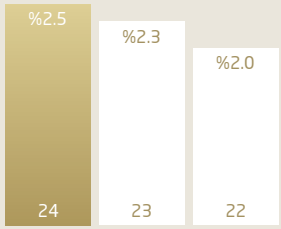
+200 نقطة أساس
2023: 20%



العائد على الموجودات

2.5%

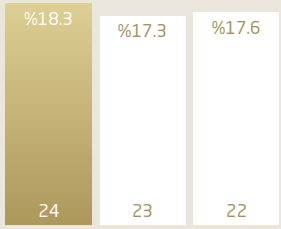
+20 نقطة أساس
2023: 2.3%



معدل كفاية رأس المال

18.3%

+100نقطة أساس
2023: 17.3%



أبرز نتائج الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

أبرز نتائج الاستدامة

تمويل مستقبل مستدام

التمويل الذي تم تيسيره عن طريق الصكوك المستدامة

6.2مليار
دولار أمريكي

إصدار صكوك مستدامة في فبراير 2024

1مليار
دولار أمريكي

إجمالي الصكوك المستدامة المصدرة منذ 2022

2.75مليار
دولار أمريكي

الاستثمار في الصكوك المستدامة*

2.1مليار
دولار أمريكي

التمويل المستدام والتمويل الأخضر للشركات*

1.08مليار
دولار أمريكي

دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة*

609مليون
دولار أمريكي

تمويل الإسكان ميسور التكلفة*

258مليون
دولار أمريكي

تمويل المركبات الخضراء*

306مليون
دولار أمريكي

تمويل المباني الخضراء*

292مليون
دولار أمريكي

إجمالي أطنان انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تم تجنّبها*

96,832

القيادة بالقدوة

القوارير البلاستيكية (500 مل) التي تم توفيرها من خلال محطة مبادرة "دبي تبادر للاستدامة"+

594,792

موقعون على الميثاق العالمي للأمم المتحدة اعتبارًا من

أكتوبر 24

الأشجار التي زُرِعَت ضمن مبادرة "شجرة لكل شخص"+

65,832

إجمالي نسبة الموظفين المدربين على الاستدامة

%69

إجمالي الدعم المجتمعي الذي تم تقديمه لقرابة 600,000 مستفيد+

154مليون
دولار أمريكي

* مؤهل ضمن إطار عمل التمويل المستدام لدى بنك دبي الإسلامي.
يرجى الرجوع إلى تقريرنا عن التمويل المستدام لعام 2024 لمزيد من التفاصيل.
+ القيمة مدى الحياة حتى الآن للبرنامج بالكامل اعتبارًا من 31 ديسمبر 2024.

العضويات والجمعيات

الاتفاق العالمي للأمم المتحدة (تم الانضمام إليه في 2024)

مجموعة عمل التمويل المستدام في دبي

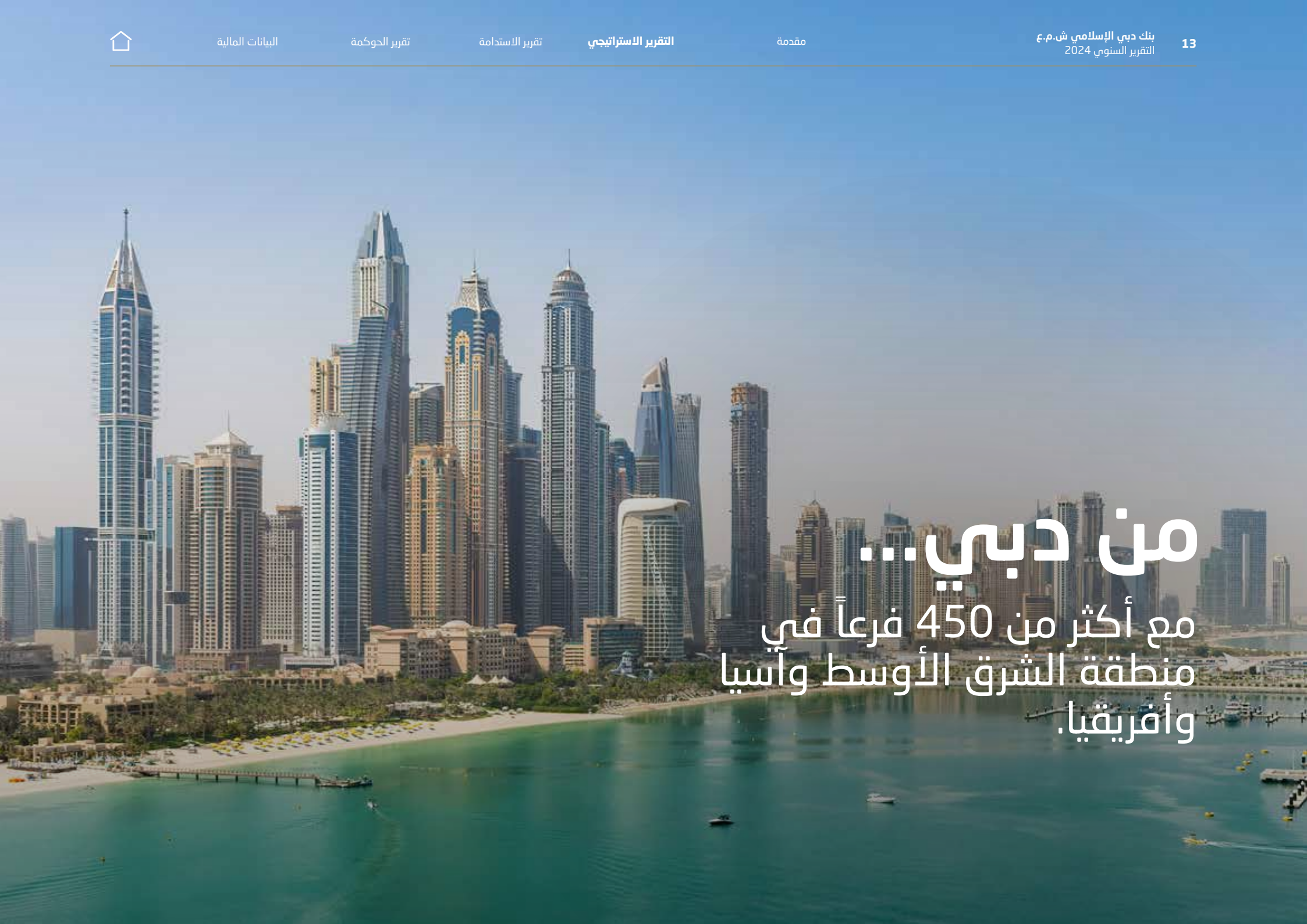
اتحاد مصارف الإمارات

اتحاد مصارف الإمارات

سوق دبي المالي

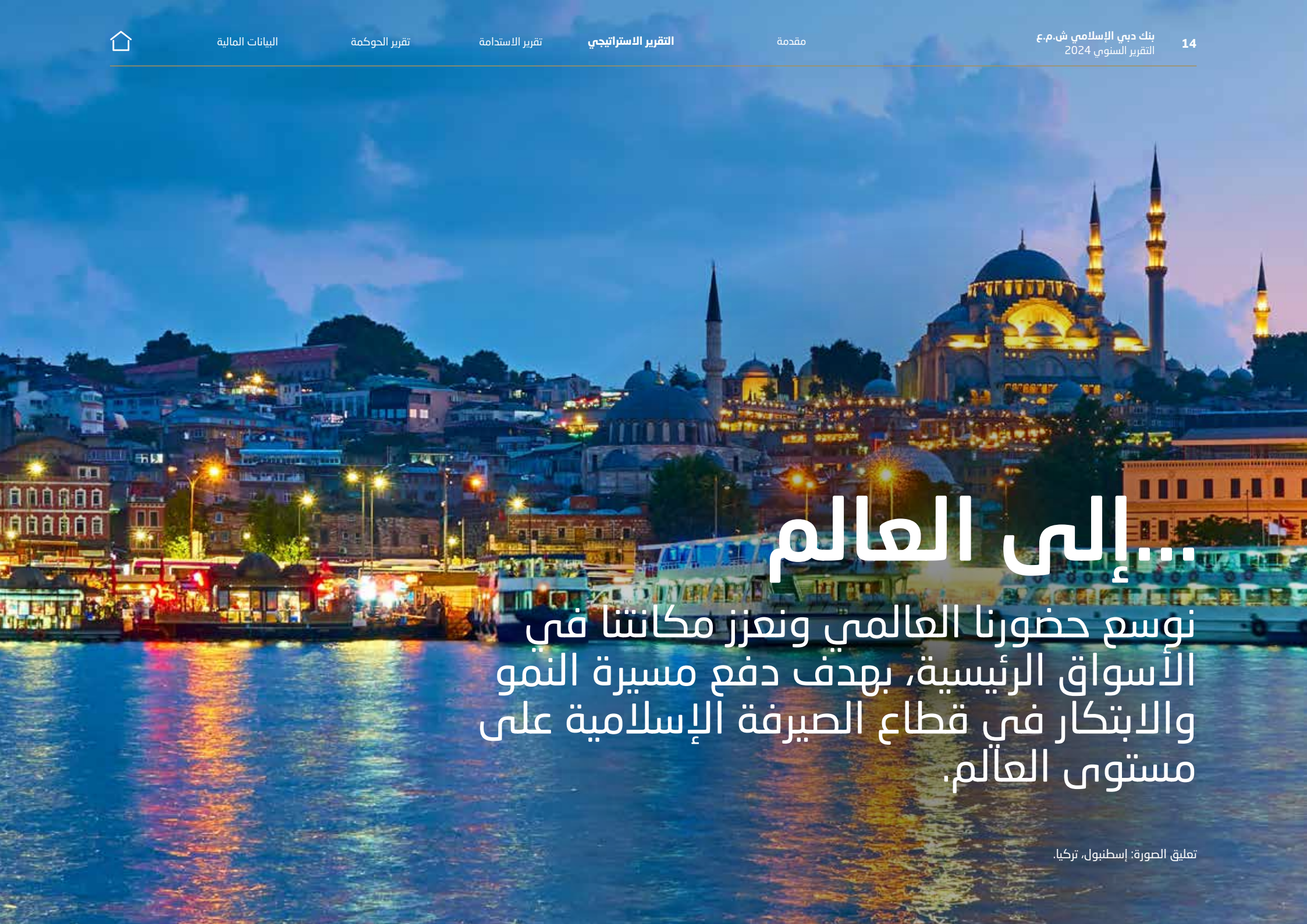
مجلس الخدمات المالية الإسلامية

معهد الإمارات للدراسات المصرفية والمالية



من دبي...

مع أكثر من 450 فرعاً في منطقة الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا.



...إلى العالم

نوسع حضورنا العالمي ونعزز مكانتنا في الأسواق الرئيسية، بهدف دفع مسيرة النمو والابتكار في قطاع الصيرفة الإسلامية على مستوى العالم.

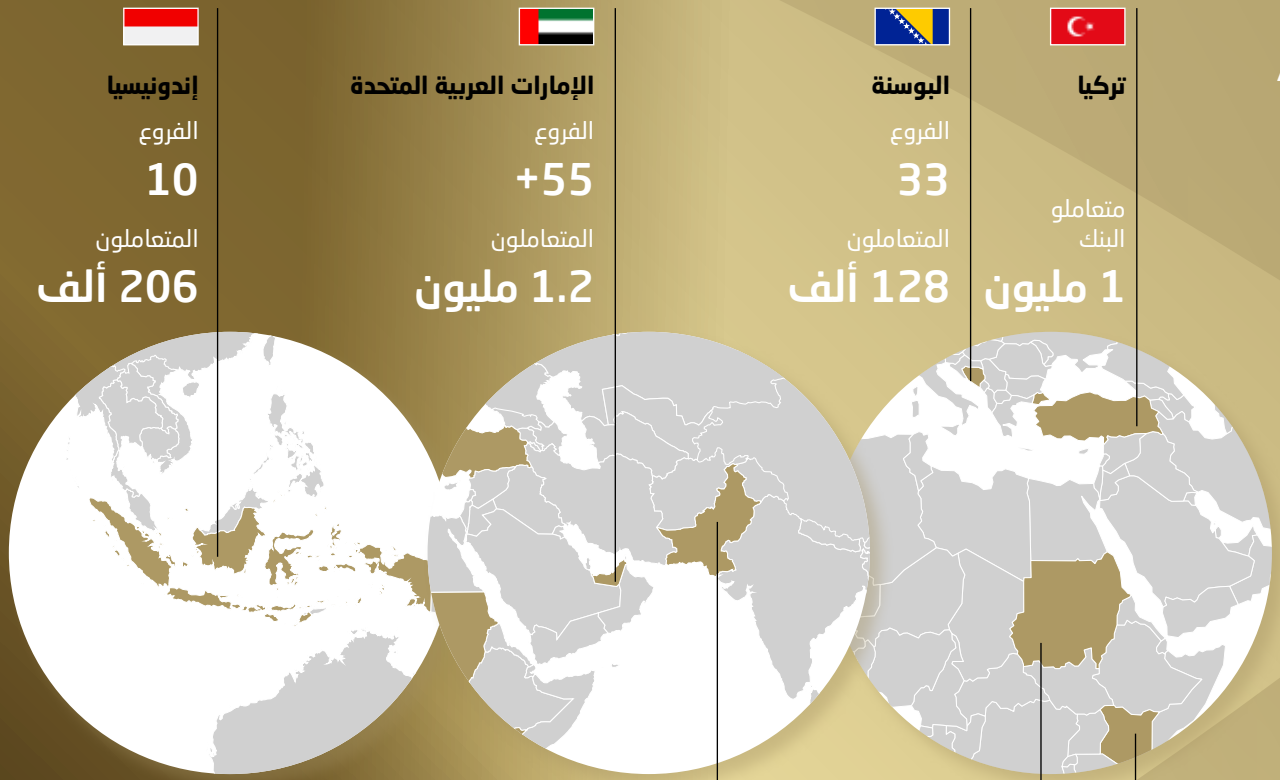
تعليق الصورة: إسطنبول، تركيا.

عملياتنا العالمية

من دبي... إلى العالم

ندير واحدة من أكبر شبكات الفروع الممتدة عبر الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا، مما يجعلنا أحد أكبر البنوك الإسلامية.

نحتل مكانة رائدة في قطاع الصيرفة والتمويل الإسلامي بلا منازع ونتواجد في عدة دول على مستوى القارات، ونعمل باستمرار على توسيع شبكة فروعنا وتواجدنا العالمي من خلال دخول أسواق جديدة وتعزيز حضورنا في الأسواق القائمة.



تركيا
متعاملو البنك
1 مليون

البوسنة
الفروع
33
المتعاملون
128 ألف

الإمارات العربية المتحدة
الفروع
+55
المتعاملون
1.2 مليون

إندونيسيا
الفروع
10
المتعاملون
206 ألف

كينيا
الفروع
6
المتعاملون
6 آلاف

السودان
الفروع
127
المتعاملون
3 مليون

باكستان
الفروع
235
المتعاملون
453 ألف

فرعاً
+450

جهاز صراف آلي
+1,100

متعامل
+5مليون

موظف
10,000

عملياتنا العالمية (تتمة)

مؤسساتنا التابعة والشريكة

تؤدي مؤسساتنا التابعة والشريكة دوراً استراتيجياً في عملياتنا العالمية، وتغطي مناطق جغرافية متنوعة تشمل آسيا والمحيط الهادئ وآسيا الوسطى وشرق أفريقيا. وتعزز هذه الكيانات توجدنا الإقليمي وتتيح لنا خدمة أسواق متعددة بفعالية.

قاعدة عملائنا متعاملينا وانتشارنا العالمي

رسخ بنك دبي الإسلامي مكانته كأحد الرواد البارزين في قطاع الصيرفة والتمويل الإسلامي، إذ تبلغ حصتنا السوقية في الإمارات العربية المتحدة 8% من إجمالي قطاع الصيرفة، وتتجاوز 40% من قطاع الصيرفة الإسلامية.

قاعدة المتعاملين ونطاق العمليات

نلتزم في بنك دبي الإسلامي بجذورنا كمؤسسة مالية تركز على خدمة العملاء، وتعتمد على بناء علاقات شخصية وثيقة مع قاعدة عملائها التي تفوق 5 ملايين عميل، عبر أكثر من 450 فرعاً حول العالم، وبعمليات تمتد في سبعة أسواق رئيسية، هي: **تركيا، وباكستان، وكينيا، والسودان، والبوسنة، وإندونيسيا، والإمارات العربية المتحدة.**

مكانة رائدة تؤهلنا للنجاح المستدام

نحن أول بنك في العالم يدمج مبادئ الشريعة الإسلامية بشكل كامل في جميع ممارساته، وذا فنحن نجمع بين القيم الإسلامية الأصيلة وأحدث التقنيات والابتكارات المتطورة. وهذا النهج الفريد يمنحنا مكانة رائدة تؤهلنا لتحقيق نجاح مستدام وطويل الأمد في قطاع مالي سريع التطور.

مؤسساتنا التابعة

%100 بنك دبي الإسلامي Dubai Islamic Bank	%100 دار الشريعة DAR AL SHARIA	%100 DIB Bank Kenya Limited
%92 TAMWEEL THE HOME OF HOME FINANCE	%45 ديار DEYAAR	%100 تنمية TANMYAH SERVICES
%100 NOOR BANK		

مؤسساتنا الشريكة

%29.5 بنك الخرطوم Bank of Khartoum	%25.1 PaninDubai Syariah Bank	%27.3 BBI Bosna Bank International
%20 إيجار Ejar	*%20 TOM	

*في يناير 2025، ارتفعت إلى 25%

ثقافتنا

قوتنا في ثقافتنا

موظفونا هم المحرك الأساسي لنجاحنا في هذه الصناعة التي تعتمد على الابتكار ورضا المتعاملين

نعتبر تحويل بيئة العمل وتعزيز ثقافة تكافؤ الفرص في صلب قيمنا. وانطلاقاً من إيماننا بأن موظفينا هم أساس استراتيجيتنا والممكّن الأول لها، نولي اهتماماً خاصاً ببناء فريق عمل ذي مهارات عالية، ومتحفز، وملتزم بقيمنا. هذا النهج لا يعزز فقط إمكاناتنا لتحقيق نتائج متميزة، بل يؤكد أيضاً مرونتنا وقدرتنا على توقع التحديات وتجاوزها.

تهيئة بيئة عمل يشعر فيها كل موظف بأن صوته مسموع وله قيمة

نعزز ونثري التنوع والشمول ونرتقي برفاهية موظفينا، ونركز باستمرار على توفير مسارات وظيفية مجدية، وتطوير قيادة قوية، وضمان تجربة استثنائية لكل موظف. ونضمن بيئة عمل متكاملة تزدهر فيها الكفاءات والمواهب بفضل هيكلنا التنظيمي الشامل.

الالتزام بالتدريب والتطوير

نلتزم بترسيخ ثقافة التعلم المستمر، فأولويتنا القصوى تنصب في تطوير موظفينا من خلال مجموعة متنوعة من فرص التعلم المصممة خصيصاً لتعزيز قدراتهم ومهاراتهم. ونستثمر في اكتشاف مواهبهم وصقلها، وإعدادهم للتميز في سوق العمل المتطور.

تنمية ثقافة التميز

تستند قيمنا إلى نهج "أنا أهتم – ICARE". تشكل هذه القيم التنظيمية جوهر هويتنا وثقافتنا، وهي بمثابة بوصلة توجه أفعالنا وقراراتنا في جميع الأوقات بما في ذلك عند مواجهة التحديات. وقد ساهم ذلك في خلقشعور مشترك بالهدف والانتماء.

في بنك دبي الإسلامي، ثقافتنا مبنية على معاملة الجميع بكرامة وكل احترام. وهذا النهج يحدد طريقة تفاعلنا مع زملائنا ومتعاملينا وشركائنا. كما نولي أهمية كبيرة لدعم التواصل وتعزيز العلاقات بين أعضاء فريقنا، وهذا يمثل جوهر ثقافتنا.

ملتزمون باستقطاب المواهب الشابة

ندرك في بنك دبي الإسلامي، أن تأثيرنا في حياة الناس يتجاوز الخدمات التي نقدمها. لذلك، نعتمد نهجاً يقوم على الابتكار المستمر في جميع جوانب عملنا، بدءاً من بناء ثقافة مؤسسية شاملة تتيح الفرص أمام الجميع وتضمن تكافؤها.

يلتزم البنك بترسيخ ثقافة مؤسسية إيجابية وقوية، تنسجم مع رسالته، ويتجلى ذلك بوضوح في عملية التوظيف. ودعماً لأجندة التوطين في دولة الإمارات، شارك البنك في "رؤية، معرض الإمارات للوظائف" خلال شهر سبتمبر 2024.

يمثل "رؤية، معرض الإمارات للوظائف" منصة مثالية لبنك دبي الإسلامي لعرض مجموعة متنوعة من فرص العمل وبرامج التدريب المبتكرة، المصممة خصيصاً لتزويد الشباب الإماراتي بالمهارات اللازمة لمسيرة مهنية ناجحة في القطاع المصرفي. ومن خلال ورش العمل التفاعلية وفرص التواصل، يسعى البنك إلى استقطاب المواهب الشابة وإشراكها، وتوجيهها نحو مسارات وظيفية هادفة.

انطلاقاً من قيم "أنا أهتم – ICARE"، يواصل بنك دبي الإسلامي القيادة بالقدوة الحسنة في دمج أصحاب الهمم في بيئة عمل داعمة، وتوفير فرص توظيف متكافئة لهم.

توفر فرق التعلم والتطوير في بنك دبي الإسلامي برامج تدريبية متخصصة لأصحاب الهمم في مجالات المهارات السلوكية وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى تنظيم ورش عمل العلاج بالفن، بهدف دعم نموهم على الصعيدين المهني والشخصي. ومن خلال التعاون مع المؤسسات المتخصصة وتنظيم حملات توظيف مستهدفة، يواصل البنك دوره الريادي في ممارسات التوظيف الشاملة لكافة الفئات.

← لمزيد من التفاصيل ، يُرجى قراءة قسم "الأفراد" **صفحة 39**

مبررات الاستثمار

نموذج استثماري رابح

يطبق بنك بي الإسلامي، بصفته رائدًا في القطاع المصرفي الإماراتي وقطاع الصيرفة الإسلامية العالمي، استراتيجية نمو وتوسع متعددة القنوات بهدف ترسيخ مكانته الرائدة في السوق، وتحقيق إيرادات قوية، وتحسين عوائد المساهمين.

مزايانا التنافسية

إن جوانب قوتنا التنافسية هي التي تميز خدماتنا وعروضنا عن منافسينا.

1

الريادة في القطاع المصرفي الإماراتي وفهم عميق للمتعاملين

نعتز في بنك دبي الإسلامي بتقديم خدماتنا لأكثر من 1.2 مليون متعامل في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما أن قاعدة مستخدمينا الرقمية النشطة تشهد نمواً متواصلاً، مما يعكس التزامنا بتوفير تجربة مصرفية سلسة ومبتكرة لعملائنا لمتعاملينا.

2

تفاني الموظفين واعتزازهم بقيمنا

يضم فريق عملنا المتنوع نخبة من ذوي الخبرة والكفاءة العالية في القطاع المصرفي، ملتزمين بتقديم أفضل الخدمات لمتعاملينا.

3

العمل على نطاق واسع وفق إطار منضبط للتكاليف

إن حجمنا وكفاءتنا التشغيلية العالية يمكاننا من أداء مهامنا بفعالية أكبر.

4

نموذج أعمال متميز

عرض فريد وبرامج شاملة لمتعاملينا تلبي كافة احتياجاتهم المصرفية المتنوعة في مكان واحد.

5

تركيز أقوى على التوزيع متعدد القنوات والريادة الرقمية

تُمكّن عملاءنا من إدارة شؤونهم المصرفية بأنفسهم من خلال مجموعة واسعة من قنوات التوزيع، مما يمنحهم التحكم الكامل في كيفية تفاعلهم معنا حسب راحتهم. تعزز ريادتنا في الخدمات المصرفية الرقمية سهولة الوصول والراحة لعملائنا لمتعاملينا، وخاصةً أولئك المتمكنين تقنيًا.

6

جوانب قوة الميزانية العمومية وإدارة المخاطر المنضبطة

نتمتع بمركز رأسمالي متين ونهج منضبط لإدارة المخاطر، ما ينعكس إيجاباً على جودة محفظتناوتوفر هذه المتانة المالية الاستقرار والمرونة اللازمين، مما يعزز بدوره ثقة متعاملينا ومستثمرينا.

7

الريادة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

يتبنى بنك دبي الإسلامي مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لتعزيز ممارسات الأعمال المسؤولة توافقاً مع منظومته الأخلاقية. وتؤكد استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية 2030 رؤيتنا الطموحة وطويلة المدى في أن نصبح رواد الاستدامة في القطاع المصرفي، بما يحقق قيمة طويلة المدة لكافة أصحاب المصلحة.

أولوياتنا في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

- دمج الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في صميم استراتيجية أعمالنا
- التفوق على نظرائنا في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية
- أن نصبح نموذجاً يحتذى به للتمويل المستدام في المنطقة
- تشكيل والتأثير في جدول أعمال سياسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في الأسواق التي نعمل فيها

لمحة تعريفية عن السوق

استعراض الاقتصاد العالمي

النمو الاقتصادي العالمي المتوقع

2025
%3.2

أثبت الاقتصاد العالمي مرونة في عام 2024 على الرغم من التوترات الجيوسياسية التي شكّلت مخاطر على المدى القصير، وضعف آفاق النمو على المدى المتوسط. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد العالمي قد سجل نموًا بنسبة 3.2% في عام 2024.

ظل التضخم أكثر ثباتًا مما كان متوقعًا. وشهدت الأسواق الناشئة، وكذلك الاقتصادات المتقدمة، نموًا مستمرًا.

وبينما شهدت الولايات المتحدة تقدمًا قويًا، بفضل النمو المطرد في التوظيف والتحسينات المستمرة في السيطرة على التضخم، شهدت معظم الاقتصادات المتقدمة انخفاضًا في قيمة العملة، وهو ما قد يكون له آثار سلبية، خاصة على اقتصادات الأسواق الناشئة. وفي منطقة اليورو، من المتوقع أن يزداد النشاط الاقتصادي مع دعم انخفاض التضخم للدخل الواقعي وقيام البنك المركزي الأوروبي بتخفيف أسعار الفائدة.

أظهرت آسيا مرونة خلال العام وبرزت كواحدة من أسرع الأسواق نموًا في العالم، مع تمكنها من السيطرة على التضخم بشكل أسرع من أي منطقة أخرى في العالم، نظرًا للسياسات النقدية والمالية القوية للبنوك المركزية المعنية.

اجتازت منطقة الشرق الأوسط المشهد الجيواقتصادي في عام 2024 بمرونة، إلى جانب نمو مدعوم بارتفاع أسعار النفط والإنفاق القوي على قطاع البنية التحتية، والسيطرة التدريجية على التضخم.

وبالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن يستمر الناتج المحلي الإجمالي العالمي بوتيرته الحالية، مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.2% في عام 2025 وفي عام 2026، وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي، على الرغم من أن النمو الاقتصادي سيختلف في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة. ومن المتوقع أن ينخفض التضخم إلى 4.2% في عام 2025، وإلى 3.5% في عام 2026، مما يسمح بمزيد من تطبيع السياسة النقدية بين البنوك المركزية.

البيئة الاقتصادية المواتية في الإمارات العربية المتحدة

شهدت الإمارات العربية المتحدة انتعاشًا قويًا في فترة ما بعد الجائحة، وهي في طريقها لتصنف ضمن أسرع الأسواق نموًا في المنطقة، وذلك بفضل بيئتها الاقتصادية المواتية، بما في ذلك التوسع المستمر في القطاع غير النفطي والسيولة القوية. ومن المتوقع أن يستمر مناخ الأعمال والبيئة التشغيلية الجاذبة في عام 2025، مدعومًا بتوقعات إيجابية لأسعار النفط وزيادة النشاط الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنفاق من قبل الكيانات المرتبطة بالحكومة، مما يدفع بعجلة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

محركات النمو في الإمارات العربية المتحدة

في ظل استمرار الإمارات في جذب المستثمرين الأجانب والمواهب العالمية، تم احتواء تأثير النزاعات الجيوسياسية العالمية والإقليمية حتى الآن. وعلى الرغم من تطبيق ضريبة الشركات خلال العام، حافظت المؤسسات على ربحيتها، مما مكّن الحكومة من إيجاد مصدر إيرادات جديد في السنوات القادمة.

ظل النظام المصرفي في الإمارات العربية المتحدة مرنًا، حيث استمرت الميزانيات العمومية في التوسع مع ارتفاع الربحية. واستفادت المؤشرات المالية للبنوك الإماراتية من الظروف التشغيلية القوية، المدعومة بأسعار النفط الجيدة، والتضخم المحدود، وارتفاع أسعار الفائدة، وفقًا لتقرير صادر عن وكالة فيتش للتصنيف الائتماني. وكان أداء القطاع المصرفي قويًا بشكل استثنائي، حيث أعلنت معظم البنوك الكبرى عن أرباح تاريخية. كما عززت العديد من المشاريع التنموية والبنية التحتية المخطط لها توسع أعمال البنوك على مدى السنوات الخمس المقبلة.

والجدير بالذكر أن دبي نجحت في جذب أعداد كبيرة من المواهب العالمية بفضل ما تتمتع به من فرص أعمال وتوظيف جذابة، وكذلك بفضل الاستقرار والسلام والأمن في المنطقة. ونتيجة لذلك، يستمر عدد الوافدين في الارتفاع، حيث شهد عام 2024 تدفق أكبر عدد من السكان الجدد إلى المدينة.

تجاوز نمو الأسواق المالية في الإمارات العربية المتحدة أداء نظيراتها الإقليمية، مع انتعاش أنشطة الاكتتابات العامة الأولية في دبي وأبو ظبي. ويستمر عدد المستثمرين المؤسسيين الأجانب الجدد (FIIs) في الزيادة، حيث قدمت الاكتتابات العامة الجديدة وعوائد المساهمين القوية قيمة مجزية على الاستثمارات. وفي تطور مهم، يشير رفع اسم الإمارات العربية المتحدة من قائمة مجموعة العمل المالي (FATF) إلى التزامها الراسخ بمكافحة غسل الأموال، مما يزيد من تعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد.

لمحة تعريفية عن السوق (تتمة)

واصل قطاعا العقارات والسياحة تحقيق نمو قوي من حيث قيمة وأحجام المبيعات وعدد السياح القادمين. ويشهد السفر الصادر والوارد انتعاشًا. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار تعزيز الإطار التنظيمي والقانوني في الإمارات العربية المتحدة يمثل عاملًا إيجابيًا للنمو الاقتصادي، حيث تواصل السلطات الإماراتية التزامها القوي بأفضل الممارسات الدولية.

من الميزات التنافسية الأخرى في الإمارات العربية المتحدة تبني التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، والذي يأتي في طليعة طموحات الحكومة لدعم الاقتصاد المحلي. ويواصل القطاعان العام والخاص اعتماد أحدث الابتكارات الرقمية، مما يمهد الطريق لتقديم خدمات أسرع وأكثر كفاءة في الاقتصاد المحلي.

تسريع وتيرة العمل في مجال الاستدامة

تواصل الإمارات العربية المتحدة التزامها بدعم مبادرات التمويل المستدام والعمل المناخي. وقد تم إطلاق العديد من المشاريع الاستراتيجية للمساعدة في دعم تطلعات الدولة بشأن أهداف التنمية المستدامة والتغير المناخي. وتعد الأجندة الخضراء للإمارات العربية المتحدة 2030 خطة طويلة الأجل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وجعل الاقتصاد أكثر ملاءمة للبيئة. وتتضمن الأجندة خمسة أهداف رئيسية:

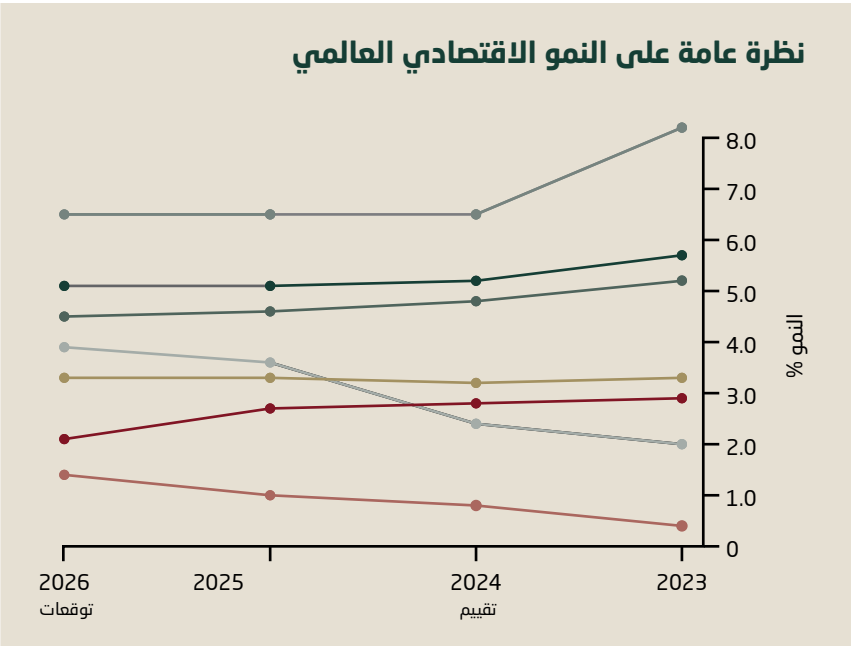
1. اقتصاد معرفي تنافسي
2. التنمية الاجتماعية وجودة الحياة
3. بيئة مستدامة وموارد طبيعية ذات قيمة
4. الطاقة النظيفة والعمل المناخي
5. حياة خضراء واستخدام مستدام للموارد

تتمتع المنطقة بموقع جيد يؤهلها لتجاوز مراحل التنمية التقليدية ودمج الاستدامة بشكل مباشر في أجندتها الخاصة بالتنويع الاقتصادي والنمو. وتعمل الشركات في جميع أنحاء المنطقة على الارتقاء بممارسات الإفصاح البيئي وأداء الاستدامة بما يتماشى مع المعايير المعترف بها دوليًا، مع ضمان تمثيل السياقات المحلية والقطاعية بشكل مناسب.

النظرة المستقبلية

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتعزز النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط على المدى القصير. ووفقًا لتوقعات الصندوق الاقتصادية الإقليمية، من المتوقع أن ينتعش النمو ليصل إلى 4% في عام 2025، على الرغم من أن ذلك سيعتمد على الأرجح على التخلص التدريجي من تخفيضات إنتاج النفط وتراجع الرياح المعاكسة. وحتى مع تأثير العوامل الجيوسياسية والاقتصادية الكلية، لا تزال التوقعات في الإمارات العربية المتحدة قوية مع اتجاه الأنشطة المحلية والإنفاق على البنية التحتية نحو الارتفاع.

نظرة عامة على النمو الاقتصادي العالمي

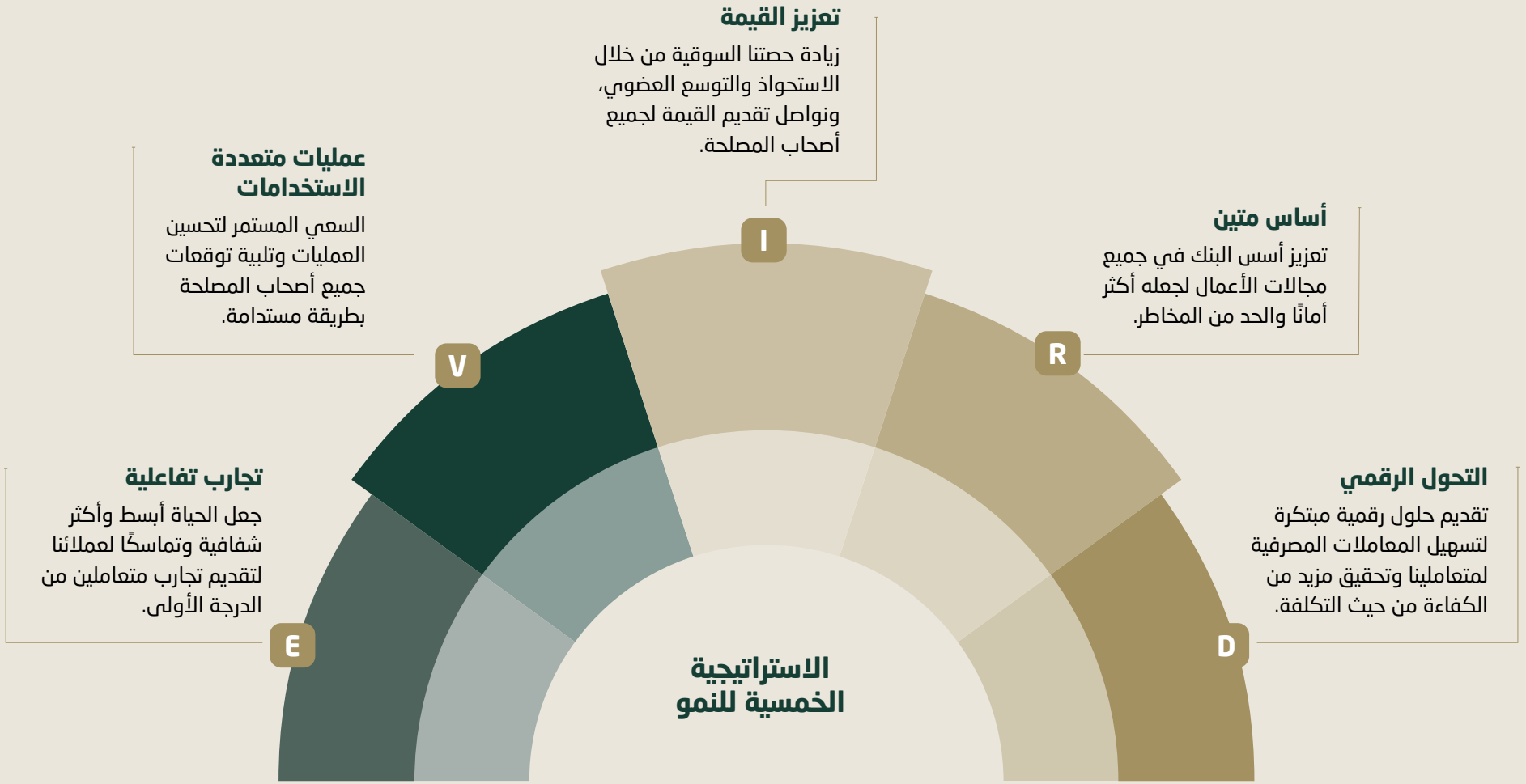


تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - يناير 2025
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF)

استراتيجيتنا

الأولويات الاستراتيجية وممكنات النمو

نعمل في أسواق تنافسية ذات إمكانات نمو كبيرة. ومن خلال استهداف استثماراتنا بشكل استراتيجي، نعظم هذه الفرص. توفر استراتيجيتنا وعوامل تمكين النمو فرصًا رائعة للتوسع والنجاح.



استراتيجيتنا (تتمة)

سنحقق رؤيتنا من خلال الركائز الاستراتيجية المدفوعة بالأهداف.

الاستراتيجية 2022-2026

مواءمة بنك دبي الإسلامي مع الأجندة الطموحة والتوسعية لدولة الإمارات.

خطتنا

يتمثل طموحنا الشامل في إحداث تحول في القطاع المصرفي في الإمارات العربية المتحدة والارتقاء به، وأن نتبوأ مكانة البنك الرائد في خدمة المتعاملين من ناحية الثقة والدعم المقدم. وضحنا في الصفحات التالية منهجنا في تتبع تقدمنا نحو هذا الهدف. كما نتتبع عددًا من مقاييس الأداء الأخرى ووضعنا أهدافًا طويلة المدى لها للبقاء على لضمان بقائنا على المسار الصحيح.

← اقرأ المزيد في قسم الموارد البشرية **الصفحة 39**

استراتيجيتنا الخمسية للنمو

الهدف الرئيسي لبنك دبي الإسلامي هو الحفاظ على موقعه كمؤسسة مالية إسلامية رائدة في منطقة الشرق الأوسط وكذلك في الأسواق الاستراتيجية المختارة الأخرى. كشف البنك عن استراتيجية المجموعة الخمسية - DRIVE - للفترة 2022–2026 والتي تهدف ضمن التوجيه الاستراتيجي الشامل إلى تنفيذ محور استراتيجي كل عام خلال الفترة من 2022 إلى 2026، من خلال التركيز الاستراتيجي والتكتيكي قصيرة المدى لإعادة ضبط الاتجاه والجهود.

← اقرأ المزيد في **الصفحة 21**



المحركات الخارجية والمخاطر والفرص

لقد صممنا أعمالنا واستراتيجيتنا لإدارة التقلبات في بيئتنا الخارجية والتكيف مع احتياجات أصحاب المصلحة المتغيرة باستمرار، بما يضمن تحقيق الاستدامة للمجموعة على المدى الطويل وقدرتها على إدارة المخاطر والفرص عند نشوئها.

نراجع بانتظام الآثار المرتبطة بالمخاطر لضمان اتخاذ الخيارات الصحيحة للمتعاملين والزملاء والمجموعة. وبصفتنا مزود خدمات متخصص وراسخ، يتأثر نموذج أعمالنا بعدد من العوامل الخارجية.

التعزيز

لتعزيز القاعدة الرأسمالية، وتحسين الكفاءات التشغيلية وحماية الأعمال من تقلبات السوق من خلال الالتزام القوي وإدارة المخاطر والضوابط الفعالة.

← اقرأ المزيد في **الصفحة 23**

النمو

لتحقيق نمو الميزانية العمومية من خلال التغلغل العميق في قاعدة المتعاملين الحالية باستهداف شرائح متعاملين جديدة، وكذلك تعزيز وتوسيع العمليات العالمية.

← اقرأ المزيد في **الصفحة 24**

أصحاب المصلحة

- المتعاملون
- الاقتصاد
- المستثمرون
- المجتمع والبيئة
- مجموعة النظراء
- الجهات التنظيمية

استراتيجيتنا (تتمة)

التعزيز

الدعم | التنشيط | التكيف

أولوياتنا: لقد أنشأنا أساسًا متينًا ليكون منصة انطلاق للنمو بما يعزز من مرونتنا كمؤسسة مالية قادرة على التكيف. كما حددنا أوجه الضعف الرئيسية في منصتنا، بما في ذلك خبراتنا في التعامل مع المخاطر، والتكيف مع التغيرات التكنولوجية، ووجهات النظر المتعلقة بالالتزام.

نعمل أيضًا على تعزيز مكتب التحول لدينا بجعل المتعامل محوراً لعمليات البنك.

تعزيز شبكة التوزيع

نعمل على تعزيز شبكة التوزيع الخاصة بنا وزيادة نطاق عروضنا من خلال:

1. **الاستفادة من الكفاءات (على مستوى حجم وموقع الفروع)**
2. **تعزيز القنوات والمنصات لإتاحة معظم الخدمات رقميًا**
3. **تبني الحلول الرقمية والذكاء الاصطناعي**
4. **ترقية نظام الخدمات المصرفية الأساسي في عام 2024**

التقدم المحقق في عام 2024

عززنا أنظمتنا وأدواتنا وعملياتنا في إطار تسريع النمو داخل المجموعة، ونعمل على إنشاء منصة مثلى تدفع نمو البنك.

نعمل على إحداث تغييرات هيكلية في عملياتنا، وتحقيق تكامل سلس بين الخطوط الأمامية، والخطوط الوسطى، والخطوط الخلفية، بهدف تعظيم فرص النمو، وتحسين كفاءة التكاليف، وتقديم تجربة متعاملين متفوقة. كما نعمل على تعزيز علاقاتنا القائمة وترسيخ تواجدنا بشكل أكبر في المناطق التي نعمل بها حاليًا.

مجالات التقدم الرئيسية

- **الالتزام:** عززنا بشكل كبير إدارة الالتزام، من خلال توفير المزيد من الموارد وتطوير الخبرات لضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية.
- **تكنولوجيا المعلومات:** حققنا مؤخرًا إنجازاً مهمًا بترقية نظام الخدمات المصرفية الأساسية إلى أحدث إصدار، مما يثري النظام البيئي المصرفي للبنك ويسهل تكيف نماذج الأعمال الجديدة المتوافقة مع اللوائح.
- **التقدم الرقمي:** سجلنا نموًا كبيرًا في قاعدة المستخدمين الرقميين وتحسينات الخدمات عبر جميع المنصات الرقمية.

محركات النمو الاستراتيجية لعام 2025

تعزيز القاعدة الرأسمالية

تحسين الكفاءات التشغيلية

حماية الأعمال من تقلبات السوق من خلال الالتزام القوي

تمكين إدارة المخاطر والرقابة

مجالات التركيز الرئيسية

- **حوكمة وضوابط قوية**
- **جودة أصول متينة**
- **الالتزام التنظيمي**
- **تعزيز رأس المال والسيولة**
- **الكفاءات التشغيلية**
- **نموذج أعمال مرن وآمن ومستدام**
- **أن نكون موطن للرواد**
- **إطلاق التقنيات التمكينية**

استراتيجيتنا (تتمة)

النمو

التنويع | الابتكار | التوسع

أولوياتنا: يعمل البنك على النمو من خلال توسيع محفظته وتعزيز الودائع والأرصدة النقدية. ويستهدف الحفاظ على الهامش السفلي ونموه، وتوسيع الأعمال في بيئة أسعار فائدة منخفضة، بما يعود بالنفع على جميع قطاعات الاقتصاد.

التوسع خارج دولة الإمارات

يتمثل أحد العناصر الأساسية لاستراتيجية البنك في الحصول على استقطاب المزيد من الأعمال خارج الإمارات من خلال التوسع في الفروع وتعزيز الحضور الرقمي واستخدام الميزانية العمومية المحلية للمشاركة في المعاملات داخل دول مجلس التعاون الخليجي والاستفادة من الامتيازات القائمة في باكستان وكينيا.

يركز البنك على ترسيخ وجوده في الأسواق الرئيسية مثل المملكة العربية السعودية، مع مواصلة الاستفادة الفعالة من ميزانيته العمومية في الأسواق الحالية. تتركز جهوده على هيكلة وتسهيل والمشاركة في المعاملات، والتوسع في أسواق مثل إندونيسيا وتركيا. سيواصل توسيع حضوره الرقمي وتحسين تجربته في مناطق أخرى.

تطوير خطوط المنتجات

يعمل البنك على تطوير خطوط منتجاته وإدماج الاستدامة في جميع خطوط المنتجات. وسيواصل التقدم من خلال دفع الامتياز، والاستفادة من الفرص المتاحة، والمشاركة في الأسواق الجديدة والنامية.

التقدم المحقق في عام 2024

لقد حققنا تحسينًا في أدائنا المالي، مع نمو ملحوظ في إيراداتنا وإجمالي دخلنا وصافي أرباحنا، بالإضافة إلى توسيع وتنويع محفظة أعمالنا. ونعمل على زيادة حصة علاقاتنا، وتعزيز جهودنا في مجال التحول الرقمي بهدف تحسين الكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، نقوم بإدخال تغييرات هيكلية لتمكيننا من زيادة حجم أعمالنا وإضافة خطوط إنتاج/خدمات جديدة.

محركات النمو الاستراتيجية لعام 2025

تحقيق نمو الميزانية العمومية من خلال التغلغل العميق في قاعدة المتعاملين الحالية

استهداف شرائح متعاملين جديدة

تعزيز وتوسيع العمليات العالمية

مجالات التركيز الرئيسية:

- **نمو الأعمال الأساسية**
- **نمو المتعاملين**
- **البيانات والتحليلات التي تغذي اتخاذ القرارات التجارية**
- **توسيع التغطية السوقية**
- **النمو والتوسع الدولي**
- **دمج الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في المجموعة**
- **الطموحات الرقمية الداعمة للاستحواذات والكفاءات**
- **توسيع التغطية السوقية**

إشراك أصحاب المصلحة

التفاعل مع أصحاب المصلحة

إن دمج الاستدامة يقع في صميم عملية صنع القرار في البنك، ويتطلب منا التواصل بشكل منتظم مع أصحاب المصلحة لدينا لاكتساب فهم أفضل لاحتياجاتهم وتوقعاتهم.

في بنك دبي الإسلامي، نقدر الحكمة الجماعية لأصحاب المصلحة. فتوقعاتهم ورؤاهم هي التي تساعد في صياغة نهجنا تجاه الاستدامة، وتدفعنا للأمام وتوجه أعمالنا. ومن خلال إعداد التقارير حول أدائنا في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وتواصلنا بشأن قراراتنا الاستراتيجية الرئيسية، نكسب ثقة أصحاب المصلحة.

المتعاملون | الاقتصاد | المستثمرون | المجتمع والبيئة | مجموعة النظراء | الجهات التنظيمية

أصحاب المصلحة

من خلال إجراء استطلاعات رأي منتظمة، وجلسات حوار، ومشاورات مستمرة، نقوم بجمع رؤى قيمة من أصحاب المصلحة، وهذه الرؤى توجه مبادراتنا في مجال الاستدامة وتدعم عمليات تقييم الأهمية النسبية. وتساعدنا هذه التقييمات الدورية في تحديد المجالات ذات الأولوية التي يمكن للبنك أن يحدث فيها أكبر قدر من الأثر، مما يمكننا من تخصيص الموارد بكفاءة ومعالجة القضايا التي تهم أصحاب المصلحة بشكل مباشر وفعال.

الخطوة 1: التحديد

- كخطوة أولى في عملية التقييم الجوهري، نحدد القضايا الرئيسية الأكثر صلة بأصحاب المصلحة.
- نتفاعل مع مختلف مجموعات أصحاب المصلحة من خلال لقاءات مباشرة، وإجراء استبيانات الموظفين، وجولات المستثمرين، وجلسات القيادة الفكرية مع الهيئات القطاعية والمجموعات ذات الاهتمام الخاص.
- تضمن هذه العملية الشاملة التعرف على مجموعة متنوعة من وجهات النظر والرؤى لتحديد القضايا الأكثر أهمية لأعمالنا.

الخطوة 2: الأولوية

- نظرًا للنطاق الواسع للقضايا التي يثيرها أصحاب المصلحة، نعطي أولوية للمسائل الأكثر حرجًا للنجاح على المدى الطويل.
- نضع حدود واضحة للتمييز بين القضايا الجوهرية وغير الجوهرية، مما يضمن عدم طغيان القضايا الأقل أهمية على القضايا الأكثر تأثيرًا.
- نحدد أولويات القضايا بناءً على صلتها بالاستراتيجية والعمليات وقدرتنا على تحقيق قيمة طويلة المدى.
- تساعدنا هذه العملية على التركيز على المسائل التي يمكن أن يكون لها التأثير الأكبر على أداء أعمالنا وعلاقات أصحاب المصلحة.

الخطوة 3: التطبيق والتحقق

- بمجرد تحديد أولويات القضايا الجوهرية، نقيم آثارها على استراتيجية بنك دبي الإسلامي ومقاييس الأداء والأهداف.
- نطبق هذا التقييم لضمان تخصيص الموارد والاستثمارات بفعالية لمعالجة المجالات الأكثر حرجًا.
- في هذه الخطوة، نتحقق أيضًا من دمج القضايا الجوهرية المحددة في التخطيط التجاري وعمليات صنع القرار واستراتيجيات إدارة المخاطر.
- يضمن ذلك اتخاذ قرارات بناءً على القضايا الأكثر صلة وتأثيرًا وإدارة المخاطر المتعلقة بهذه القضايا بفعالية.

الخطوة 4: التقييم

- نقيم دوريًا فعالية إجراءات الأهمية النسبية للتأكد من استمرار توافقها مع أولويات الأعمال المتطورة وتوقعات أصحاب المصلحة.
- من خلال المراجعات المستمرة، نواصل معالجة القضايا الجوهرية الحرجة في استراتيجيتنا وعملياتنا التجارية.
- سيساعدنا التقييم على تعديل نهجنا حسب الضرورة، مما يضمن بقاء استراتيجيتنا ذات صلة واستجابة ومتوافقة مع خلق القيمة طويلة المدى لأصحاب المصلحة.

إشراك أصحاب المصلحة (تتمة)

كيف أثرت تفاعلاتنا في صياغة استراتيجياتنا

1

أراء صانعي السياسات والجهات التنظيمية

تقود الكيانات الوطنية والعالمية الحوار نحو مستقبل مستدام. ويؤكد تواصلنا مع وزارة التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومع هيئات دولية مثل المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، على الأهمية الحاسمة للتوافق مع أجندة صافي الانبعاثات الصفرية. إن تركيز هذه الجهات على الشفافية والإدارة الاستباقية لمخاطر المناخ يمثل منارة توجيهية لتوجهاتنا التشغيلية.

2

التعلم من النظير

القطاع المالي منظومة جماعية، وسويّا نبتكر. حواراتنا المستمرة مع النظراء تساعدنا على قياس جهودنا وتحديد التحديات والفرص المشتركة. التأكيد العالمي على الشمول المالي ورفاهية الموظفين يتماشى بسلاسة مع رؤيتنا وقيمنا.

3

رؤى المستثمرين

يحظى مساهمونا، وفي مقدمتهم مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، بدعم وتأييد قوي لتقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الشفافة والمتينة، إلى جانب التغذية الراجعة من المستثمرين المؤسسيين ومديري الصناديق. وتتوافق مطالبتهم بزيادة التنوع، وخاصة التنوع بين الجنسين، مع التزامنا الراسخ بتعزيز النمو الشامل. إن ثقتهم هي حجر الزاوية في عملنا، ونحن نعمل باستمرار على تطوير ممارساتنا للحفاظ على هذه الثقة وتنميتها.

4

الالتزام تجاه المجتمع

يكمن قلب بنك دبي الإسلامي النابض في مجتمعه. لقد استمعنا إلى دعواتكم من أجل نظام مصرفي أكثر شمولاً، ونحن نستجيب لذلك. إن تركيزنا على برامج التثقيف المالي، ودعمنا للمبادرات المجتمعية، واهتمامنا بالأثر المجتمعي الأوسع لخدماتنا، هو عهدنا لكم.

ضمان تردد أفعالنا مع أصحاب المصلحة وأولوياتهم

المواءمة التنظيمية	مسترشدين بالتوجيهات المحلية والعالمية، نحرص على أن تلبي عملياتنا وتتجاوز اللوائح القادمة.
ثقة المستثمرين	من خلال تعزيز إطار الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وتعزيز التنوع، نهدف إلى تلبية المعايير الدقيقة لمستثمرينا.
التعاون مع النظراء	من خلال مشاركة وتعلم أفضل الممارسات، نسعى لرفع المعدل الجماعي للاستدامة في القطاع.
تمكين المجتمعات	يضمن تواصلنا، وخدماتنا المخصصة، والتزامنا بالشمول المالي مشاركتنا الفعالة في التقدم المجتمعي.

مؤشرات الأداء الرئيسية

الأداء والتقدم

تتم مراجعة مؤشرات الأداء الرئيسية بانتظام من قبل مجلس الإدارة، لإثبات الأداء مقابل الأولويات الأكثر أهمية للمجموعة.

تشمل هذه المقاييس تقييم الأداء المالي وغير المالي، وموازنة مصالح مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المتعاملين والمساهمين والموظفين. تأخذ المجموعة في الاعتبار الأداء المالي وضوابط السلوك وإدارة المخاطر المحددة.

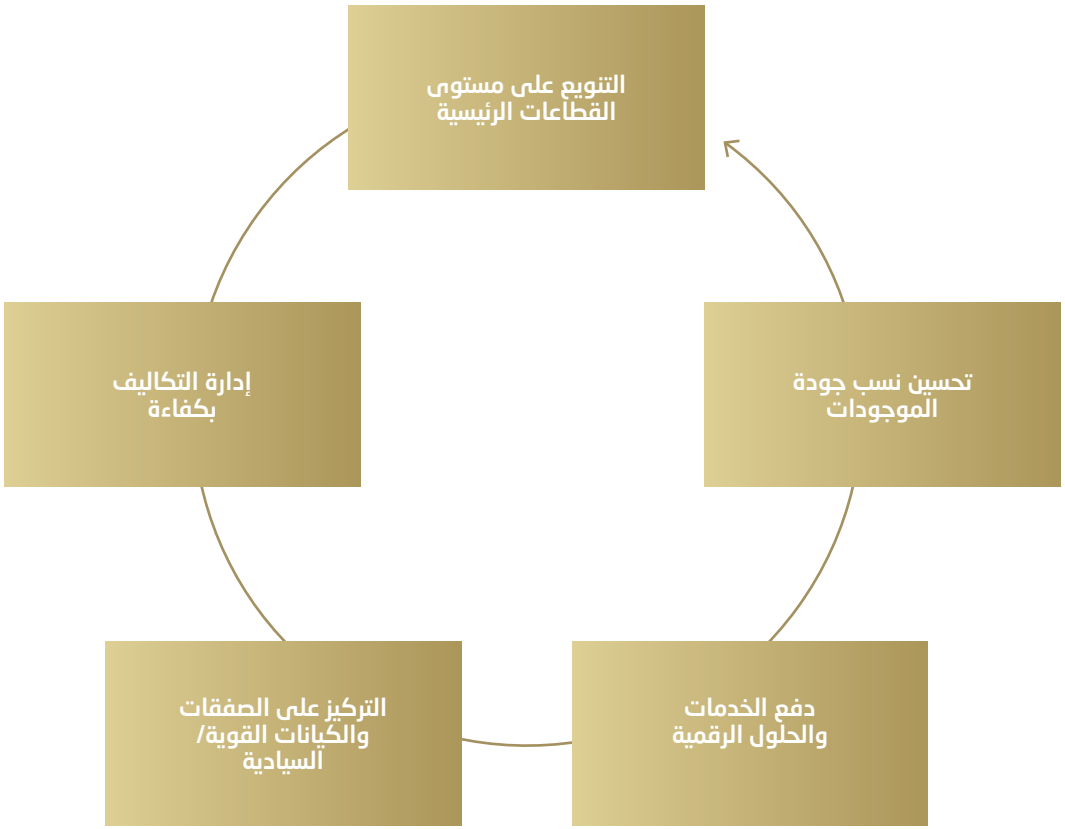
أبرز الإنجازات في عام 2024

- نمو قوي في الدخل الإجمالي بنسبة 16% على أساس سنوي ليصل إلى **23.3 مليار درهم**.
- الربح قبل الضريبة **9.0 مليار درهم**، بنمو قوي 27% على أساس سنوي.
- ارتفاع الإيرادات التشغيلية الصافية بنسبة 10% إلى **12.8 مليار درهم**.

الميزانية العمومية

- إجمالي الموجودات **345 مليار درهم**، بنمو 10%.
- نمو الموجودات التمويلية بنسبة 7% لتصل إلى **212 مليار درهم**.
- شهدت استثمارات الصكوك نموًا قويًا بنسبة 20% لتصل إلى **82 مليار درهم**.
- إجمالي الاكتتاب الجديد يتجاوز **100 مليار درهم**.

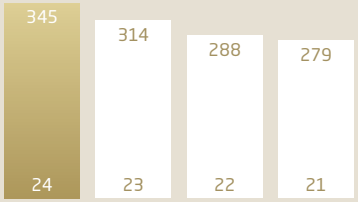
يدفع البنك نمو الإيرادات والهوامش المستدامة، ويحسن نسب العائد من خلال:



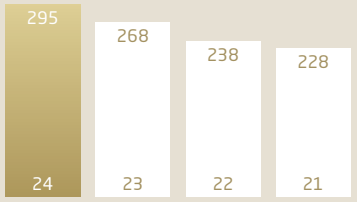
مؤشرات الأداء الرئيسية (تتمة)

أداؤنا القوي

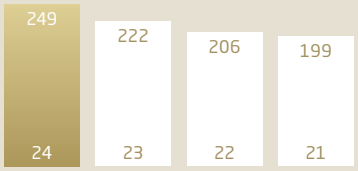
نمو الموجودات (مليار درهم)



صافي التمويل والصكوك (مليار درهم)

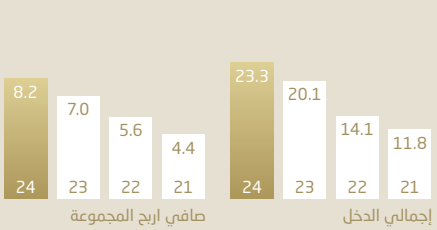


الودائع (مليار درهم)

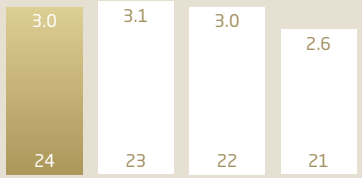


الربحية وهيكل التكلفة

الربحية (مليار درهم)



هامش صافي الربح (%)

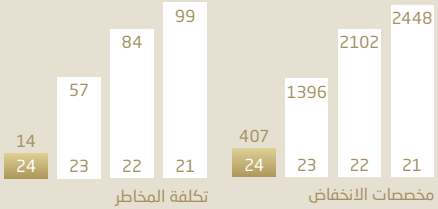


التكلفة إلى الدخل (%)

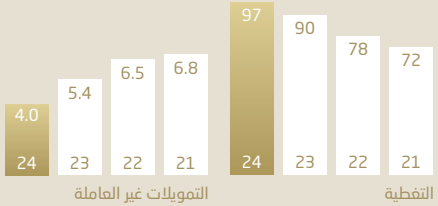


جودة الموجودات

مخصصات الانخفاض (مليون درهم) وتكلفة المخاطر (نقطة أساس)



التغطية (%)

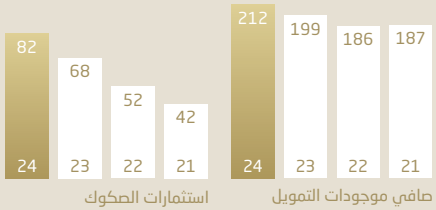


توزيع محفظة التمويل حسب القطاع (%)

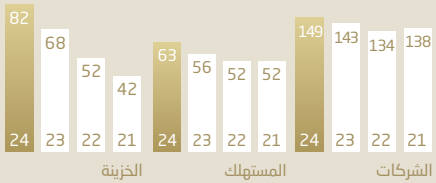
- أظهرت المحافظ الاستهلاكية والشركات زخم نمو قوي، بارتفاع 13% و4% على أساس سنوي على التوالي
- نمو قوي في استثمارات الصكوك بنسبة 21% على أساس سنوي لتصل إلى 82 مليار درهم

تمويل مستقبل مستدام

استخدام الأموال/التمويل (مليار درهم)



صافي الاستخدام حسب القطاع (مليار درهم)



استعراض الأعمال

قطاعات أعمالنا

نعمل من خلال قطاعات الأعمال التالية:

الخدمات المصرفية للأفراد



الخدمات المصرفية للأفراد هي أكبر مجال أعمال في المجموعة من حيث الدخل التشغيلي الصافي، وتخدم نسبة كبيرة من قطاع التجزئة في السوق من خلال مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات، بما في ذلك التمويل التأجيري للسيارات، والبطاقات، والتمويل السكني، والتمويل الشخصي، بالإضافة إلى عروض منتجاتنا الخضراء.

يقدم بنك دبي الإسلامي أيضًا مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مصممة لتلبية احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الحسابات التجارية المتخصصة، وحلول التمويل، ومخططات الضمان الائتماني المصممة لتسهيل النمو والمساهمة في أهداف التنويع الاقتصادي للإمارات.

← لمزيد من المعلومات، انظر **الصفحة 30**

الخدمات المصرفية للشركات



الخدمات المصرفية للشركات هي ثاني أكبر مجال أعمال في المجموعة من حيث الدخل التشغيلي الصافي. ويقدم القطاع مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية للشركات مصممة لتلبية الاحتياجات المتنوعة للشركات في الإمارات وما بعدها. ويتكون قطاع الخدمات المصرفية للشركات من فرق منظمة على أساس جغرافي وخاص بالمنتجات، ويدير مختلف العلاقات (بما في ذلك الشركات الكبرى، والسوق المتوسطة، وتمويل المقاولات وشركات التمويل العقاري) ويلعب دورًا محوريًا في الاستفادة من علاقات المتعاملين لبيع منتجات المجموعة الأخرى، بما في ذلك خدمات أسواق رأس المال والخزينة.

← لمزيد من المعلومات، انظر **الصفحة 33**

الخدمات المصرفية الاستثمارية



تعمل الخدمات المصرفية الاستثمارية كمستشار مالي ومُدبِّر صفقات لقاعدة متنوعة من متعاملي البنك، بما في ذلك الحكومات وشبه الحكومات والشركات الكبرى والمؤسسات المالية. يساعد الفريق متعاملينا على جمع التمويل في شكل صكوك، وحلول تمويل، ومنتجات مهيكلة، وكذلك الاكتتابات العامة الأولية - وهو ما يسهل بشكل أساسي المعاملات المالية المعقدة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لهؤلاء المتعاملين.

كما تدير الخدمات المصرفية الاستثمارية التغطية عبر الحدود وتمويل متعاملينا خارج دولة الإمارات - وهو ركيزة رئيسية في استراتيجية نمونا.

← لمزيد من المعلومات، انظر **الصفحة 35**

الخزينة



الخزينة جزء أساسي من البنك وتركز على تحسين استخدام الموجودات، وإدارة السيولة والمخاطر الشاملة، مع تعزيز العائد للبنك. وتوفر المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بما في ذلك الصرف الأجنبي، والتحوط لمعدلات الربح، والتحوط للسلع، ومبيعات الدخل الثابت (الصكوك)، وحلول الاستثمار المهيكلة.

← لمزيد من المعلومات، انظر **الصفحة 37**

الخدمات المصرفية للأفراد

تمثل الخدمات المصرفية للأفراد القطاع التجاري الرائد للمجموعة، حيث حققت أعلى صافي دخل تشغيلي حتى 31 ديسمبر 2024.

تقدم المجموعة خدمات مصرفية شاملة للأفراد والشركات في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة، من خلال شبكة واسعة تتضمن 54 فرعًا منتشرة بشكل استراتيجي، وأكثر من 520 جهاز صراف آلي وماكينات إيداع نقدي وشيكات، بالإضافة إلى قنوات رقمية متطورة تشمل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وتطبيقات الهاتف المحمول، وخدمة الواتساب المصرفية. يضمن هذا النهج متعدد القنوات وصولاً سلساً ومريحاً للخدمات المصرفية للمتعاملين في جميع أنحاء البلاد.

استعراض الأعمال (تتمة)

القطاع الأوسع لأعمالنا

القطاع الأوسع لأعمالنا تقدم المجموعة لعملائها في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد مجموعة متكاملة ومتنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية التي تلبي مختلف احتياجاتهم المالية.

تمويل السيارات

- يقدم بنك دبي الإسلامي خدمات تمويل السيارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويشمل ذلك:

تمويل الأفراد والشركات:

- **"إيفولف":** حل شامل يهدف إلى تشجيع اعتماد السيارات الكهربائية والهجينة، وذلك بهدف دعم بيئة أنظف وأكثر استدامة.
- **"دبي الإسلامي أكسس":** برنامج تمويل سيارات مخصص لذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال فروع ذات إمكانية وصول محسّنة.

البطاقات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

في إطار استراتيجيته للنمو عبر التحالفات الاستراتيجية، يواصل البنك توسيع محفظته من بطاقات الائتمان المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مع وجود العديد من العروض الجديدة قيد التطوير، بما في ذلك المنتجات التي تتماشى مع مبادئ المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

في أوائل عام 2024، أطلق بنك دبي الإسلامي بطاقة "شمس" الائتمانية المغطاة بالشراكة مع فيزا، وتم تصميمها تلبية للاحتياجات المتنوعة لجميع فئات المتعاملين، بما فيهم المترفين وذوي الدخل الميسور، وتقدم مزايا حصرية مثل:

- استرداد بنسبة 5% على الإنفاق في المطاعم وتكاليف السفر.
- دخول مجاني إلى صالات فيتنس فيرست للياقة البدنية.
- دخول مجاني إلى مقاهي كوستا كوفي.
- جولات جولف وخدمة صف السيارات.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لحاملي بطاقات "شمس" أيضاً جمع نقاط مكافآت الولاء، مع مرونة استبدالها مقابل رحلات جوية وإقامات فندقية ونقد ومشتريات المتاجر والعديد من الخيارات الأخرى.

المنتجات المستدامة

في إطار التزام بنك دبي الإسلامي بالاستدامة والتمويل المستدام، يقدم البنك منتجات مستدامة مثل منتج تمويل السيارات "إفولـــف - EVolve"، برنامج للتمويل السكني المستدام «Nest»، المصمم ليوفر نمط معيشة صديقاً للبيئة للعائلات، والتمويل الشخصي المستدام (Life).

التمويل الشخصي

يقدم بنك دبي الإسلامي مجموعة متنوعة من خيارات التمويل الشخصي المصممة لتلبية احتياجات الأفراد، وذلك من خلال منتجات المرابحة والإجارة. يوفر البنك مبيعات آجلة تستند إلى صكوك الشركة الوطنية للبيع الآجل، مما يتيح للمتعاملين الحصول على دفعات نقدية مسبقة مقابل تسليم السلع في وقت لاحق، وذلك بموجب عقود بيع بسعر ثابت تضمن لهم استلام المبلغ مقدماً.

التمويل السكني

باعتباره المزود الرائد لخدمات التمويل السكني في دولة الإمارات العربية المتحدة، يوفر بنك دبي الإسلامي مجموعة متنوعة من حلول التمويل السكني والتجاري في الإمارات السبع. ومن بين المزايا الرئيسية المتاحة:

- تمويل العقارات الحرة وغير الحرة.
- توفير خيارات لعقارات جاهزة، أو قيد الإنشاء، أو مُشيّدة ذاتياً.
- عقد شراكات مع برامج الإسكان الحكومية.
-

استلهاماً من نجاح مؤتمر COP28 والتزاماً بالاستدامة، أطلق بنك دبي الإسلامي برنامج "نست" للتمويل العقاري المستدام، الذي يتيح للمتعاملين الاستثمار في المنازل الخضراء وتوفير تمويل إضافي للألواح الشمسية ومواد البناء المستدامة، بهدف دعم المجتمعات الصديقة للبيئة.

حلول الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تقدم المجموعة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية، حيث تستخدم هياكل المرابحة والصكوك لتعزيز النمو والابتكار.

استعراض الأعمال (تتمة)

صناديق الاستثمار

تقدم المجموعة محفظة متنوعة من المنتجات الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتي تلبي احتياجات العديد من فئات الأصول التي تشمل:

- النقد،
- السلع،
- الأوراق المالية ذات الدخل الثابت،
- الأسهم.

بالتعاون مع أبرز شركات الاستثمار، توفر المجموعة منتجات مهيكلة تتضمن عملات وآجال استحقاق ومخاطر سوقية متنوعة، بالإضافة إلى خيارات لحماية رأس المال، مما يتيح للمتعاملين فرصاً استثمارية متعددة وواسعة النطاق.

خدمات الاشتراك في الاكتتابات العامة الأولية

تقدم المجموعة خدمات الاشتراك في الاكتتابات العامة للشركات، حيث تُخصص هذه الخدمات للشركات التي تمت الموافقة على استثماراتها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

خدمة «وجاهة» الحصرية لإدارة الثروات

أطلق بنك دبي الإسلامي خدمة "وجاهة" الحصرية لإدارة الثروات والتي صممت لتلبية احتياجات المتعاملين الأثرياء، حيث تقدم منتجات مالية متميزة من خلال مراكز "وجاهة" في أبوظبي والعين ودبي والشارقة. يتمتع متعامل "وجاهة" بأعلى درجات الخصوصية والعديد من المزايا والمنافع:

- مديرو العلاقات المتخصصون.
- خدمات التخطيط المالي.
- منتجات مصممة خصيصاً.
- مزايا حصرية مثل خدمات الكونسيرج الدولية، وتأمين متخصص للسفر، وتبادل التذاكر، وخدمات توصيل وتسلم النقود الآمنة.

حساب "أعيان" للخدمات المصرفية الحصرية

تم تصميم حساب "أعيان" خصيصاً لتلبية احتياجات الأفراد الموسرين، حيث يقدم خدمات مصرفية شخصية متميزة وحلولاً استثمارية ومالية متنوعة لإدارة ثرواتهم وتلبية احتياجاتهم، مع توفير خدمة متعاملين استثنائية وعناية شخصية فائقة من خلال 11 مركزاً منتشرة في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة.

شرائح إضافية للخدمات المصرفية للأفراد

يقدم قطاع الخدمات المصرفية للأفراد خدماته لشرائح متنوعة من المتعاملين، مصنفة حسب مستويات إيداعاتهم بالبنك:

- **مميز:** يستهدف شريحة المتعاملين ذوي الدخل المرتفع.
- **الشريحة العامة:** يخدم القاعدة الأوسع من المتعاملين.
- **الشريحة العامة منخفضة الدخل:** لخدمة المتعاملين الجدد أو ذوي الدخل المحدود.

تم تصميم عروض مخصصة لتناسب الاحتياجات الخاصة لكل فئة، مما يضمن تقديم تجارب مصرفية بلمسة شخصية.

بالإضافة إلى فروعه الـ 54 المنتشرة في جميع أنحاء الإمارات، تقدم المجموعة حلول خدمة ذاتية عبر مجموعة الخدمات المصرفية الرقمية بالكامل alt والتي تشمل:

- الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.
- تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك.
- الخدمات المصرفية عبر الهاتف.
- الخدمات المصرفية عبر تطبيق الواتساب.

توفر هذه المنصات للمتعاملين مرونة عالية، بما يتيح لهم الاستعلام عن الحسابات، وتسديد المدفوعات، والوصول إلى مختلف الخدمات المصرفية بكل يسر.

الخدمات المصرفية للشركات

تعتبر الخدمات المصرفية للشركات ثاني أكبر القطاعات في المجموعة من حيث صافي الإيرادات التشغيلية، حيث تستهدف شريحة واسعة من المتعاملين في كل من القطاعين الخاص والعام. يقدم هذا القطاع مجموعة متنوعة من حلول التمويل الإسلامي الحديثة، والتي تشمل منتجات التمويل، وخدمات تمويل التجارة، وحلول المعاملات المصرفية، بالإضافة إلى تسهيلات ائتمانية أخرى وحسابات الودائع والحسابات الجارية التي تم تصميمها خصيصًا لتلبية احتياجات الشركات والمؤسسات.

يلعب هذا القطاع دوراً أساسياً من خلال استغلال علاقاته المتينة مع المتعاملين لترويج منتجات وخدمات مصرفية أخرى، مثل الخدمات المصرفية الاستثمارية وخدمات الخزينة. مما يعزز القيمة، ويقوي الشراكات مع المتعاملين.

استعراض الأعمال (تتمة)

ثاني أبرز قطاعات الأعمال

يُعد قطاع مصرفية الشركات ثاني أبرز مساهم في صافي الدخل التشغيلي للمجموعة حتى تاريخ 31 ديسمبر 2024.

يقدم قطاع مصرفية الشركات مجموعة من الحلول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتي تم تصميمها بشكل خاص لتلبية احتياجات المؤسسات والشركات الكبرى.

المنتجات والحلول المالية
تقدم المجموعة منتجات وحلول مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتشمل أدوات التمويل الإسلامي مثل المرابحة والمضاربة والاستصناع والمشاركة، والتي يتم تصميمها لتناسب متطلبات متعاملين المصرفية التجارية الشاملة.

الخدمات المصرفية للمعاملات المالية
يوفر بنك دبي الإسلامي خيارات مرنة لإدارة النقد، مما يساعد الشركات على تعزيز كفاءة عملياتها المالية.

أسواق رأس المال الدائن، والتمويل المشترك، والخدمات العابرة للحدود
يوفر البنك خبرات متخصصة في أسواق رأس المال الدائن، والتمويل المشترك والخدمات العابرة للحدود، والمعاملات الدولية.

التمويل العقاري
يقدم بنك دبي الإسلامي خدمات متخصصة لدعم مشاريع العقارات الخاصة بالشركات.

التمويل التجاري
يقدم البنك مجموعة من المنتجات والخدمات القابلة للتخصيص، التي تلبي كافة احتياجات التجارة المحلية والدولية للشركات.

حلول صرف العملات الأجنبية
يوفر البنك حلولاً مبتكرة لتلبية احتياجات صرف العملات الأجنبية المعقدة بأسعار تنافسية.

الخدمات الاستثمارية
يتيح البنك أدوات مالية تستهدف زيادة العوائد الاستثمارية، وتقليل المخاطر، وتحقيق أفضل أداء للصناديق.

يعمل قسم مصرفية الشركات على تقوية العلاقات المتينة والمستدامة في السوق المالية العالمية، عبر حلول مخصصة تلبي الاحتياجات الخاصة للشركات الكبيرة. يجمع النهج الذي يتبعه البنك بين المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتقنيات المصرفية الحديثة، مما يسهم في تعزيز نمو ونجاح عملائه من الشركات.

الخدمات المصرفية الاستثمارية

في عام 2024، حافظ بنك دبي الإسلامي على مكانته الرائدة في أسواق رأس المال الإسلامية، حيث أتم أكثر من 50 صفقة جمعت حوالي 38 مليار دولار أمريكي في أسواق الدين و20 مليار دولار أمريكي في التمويل العابر للحدود. شملت هذه العمليات مجموعة متنوعة من المتعاملين مثل المؤسسات السيادية، والمؤسسات الوطنية البارزة، والكيانات شبه السيادية، بالإضافة إلى الشركات والمؤسسات المالية.

واصل الفريق المعني اهتمامه بالتمويل المستدام، فقام بإبرام صفقات في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة بقيمة 6 مليارات دولار أمريكي. وقد أسهم هذا الأداء المتميز في تصدر بنك دبي الإسلامي بنجاح صكوكاً من الشقّ الأول بأدنى تسعير في دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى احتلاله المرتبة الثانية في تصنيف التمويل الإسلامي في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا لعام 2024.

استعراض الأعمال (تتمة)

مؤسسة رائدة في قطاع أسواق رأس المال الإسلامي عالمياً

يعتبر قسم المصرفية الاستثمارية في بنك دبي الإسلامي من الأسماء البارزة في مجال التمويل الإسلامي على المستويين الإقليمي والعالمي. يقدم هذا القسم الدعم لعملائه، بما في ذلك الدول والهيئات الحكومية والشركات والمؤسسات المالية، في كافة جوانب احتياجاتهم التمويلية.

يتكون قسم المصرفية الاستثمارية من:
- أسواق رأس المال الدائن
- حلول التمويل
- أسواق رأس المال الأسهم والتمويل المهيكل
- تطوير حلول مالية عابرة للحدود

يوفر فريق مختص في الخدمات المصرفية الاستثمارية حلولاً مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية لجمع رأس المال، موجهة لقاعدة متعاملين متنوعة على مستوى العالم.

يُعد قسم المصرفية الاستثمارية رائداً في تنظيم إصدارات الصكوك في أسواق رأس المال الدائن، بالإضافة إلى توزيعها بكفاءة على مجموعة متنوعة من المستثمرين، حيث تم تنفيذ أكثر من 200 إصدار صك. كما يتولى هذا القسم إدارة محفظة التمويل العابر للحدود في البنك، وقد أنجز بنجاح معاملات معقدة تتماشى مع الشريعة الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا وتركيا وأفريقيا.

بفضل الأداء الاستثنائي لقسم المصرفية الاستثمارية، تصدر بنك دبي الإسلامي قائمة البنوك الخليجية في ترتيب الصكوك الدولية المقومة بالدولار، وحقق المركز الثاني على مستوى منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا في مجال التمويل الإسلامي.

خدماتنا

يوفر القسم بشكل رئيسي حلولاً تمويلية لقاعدة واسعة من المتعاملين، من خلال إصدار الصكوك، وتقديم حلول تمويلية مختلفة، بالإضافة إلى خدمات الاكتتاب العام الأولي وخدمات الاستشارات.

المنتجات والخدمات

- تسهيل تمويل القروض المشتركة
- ائتمان متجدد/تمويل لأجل
- التمويل بالقروض وتمويل الاستحواذ
- تمويل المشاريع
- التمويل التجسيري
- إصدار الصكوك والاستشارات المتعلقة بها
- توزيع الصكوك على المستثمرين
- استشارات وتوزيع الاكتتاب العام الأولي
- استشارات الشركات
- الهيكلة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

ساهم بنك دبي الإسلامي في إصدار صكوك مستدامة بلغت قيمتها أكثر من 6.4 مليار دولار أمريكي في عام 2024، بزيادة تتجاوز 35% مقارنة بـ 4.5 مليار دولار أمريكي المتحققة في عام 2023.

2.25 مليار دولار أمريكي
2022

4.50 مليار دولار أمريكي
2023

6.20 مليار دولار أمريكي
2024

الخزينة

تعتبر الخزينة جزءًا حيويًا في عمليات البنك، حيث تسعى إلى تعظيم استغلال الأصول، وإدارة السيولة والمخاطر بشكل مُحكم، بهدف تحقيق أفضل العوائد المالية للبنك.

تقدم الخزينة مجموعة متكاملة من المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تشمل تداول العملات الأجنبية، وأدوات التحوط ضد مخاطر معدلات الربح والسلع، مبيعات الدخل الثابت (الصكوك)، وحلول الاستثمار المهيكلة، بالإضافة إلى إدارة محفظة استثمارات البنك في الصكوك وتوفير ترتيبات التمويل طويل الأجل عبر أسواق رأس المال.

استعراض الأعمال (تتمة)

تُعدّ الخزينة ثالث أبرز قطاعات الأعمال في البنك، حيث تقدم مجموعة واسعة من الحلول الشاملة والخدمات الاستشارية المتخصصة في إدارة المخاطر.

تشكل الخزينة ركيزة أساسية في التزام المجموعة بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتوفر مجموعة واسعة من المنتجات المدعومة بخبرة المجموعة العميقة في فهم الأسواق المالية المحلية والعالمية.

تتعاون الخزينة بشكل وثيق مع قطاعات مصرفية الشركات، ومصرفية الأفراد، والخدمات المصرفية الاستثمارية لتلبية احتياجات عملائها من العملات الأجنبية، والمشتقات الإسلامية، والدخل الثابت (الصكوك)، ومنتجات الاستثمار المهيكلة، والالتزامات، ومتطلبات التمويل. يشمل عملاؤها الرئيسيون متعاملين المجموعة من الشركات، والمؤسسات المالية، والأفراد ذوي الملاءة المالية العالية، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والأنشطة التجارية المماثلة. وتتضمن المنتجات المقدمة للمتعاملين عقود العملات التقليدية، وعقود تسليم العملات المرنة، ومنتجات تعزيز الأرباح، وأدوات التحوط متعددة العملات، وحلول مالية أخرى مصممة خصيصاً ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

تعمل الخزينة أيضاً على بناء علاقات مع المؤسسات المالية حول العالم، بهدف تقديم الدعم لعمليات البنوك المُراسِلة، وتسهيل الأنشطة التجارية. تفيد هذه العلاقات في الحصول على تفويضات إصدار الديون وتحديد مستثمرين جدد لتلبية احتياجات التمويل الخاصة بالمجموعة. تتألف شبكة المجموعة من البنوك المُراسِلة من مؤسسات مالية رائدة تقدم خدمات تجارية تعزز القيمة وتدعم فروع المجموعة ووحدات أعمالها. ومن بين الخدمات التي توفرها هذه البنوك خدمة التحويلات، والمدفوعات، والاستشارات والتأكيدات التجارية.

تدير الخزينة احتياجات المجموعة من السيولة ومحفظة الاستثمار في الصكوك والتمويل عبر أسواق رأس المال، وذلك تحت إشراف لجنة إدارة الأصول والخصوم، كما تتولى إدارة السيولة والمخاطر الشاملة، مع الالتزام التام بالنسب المحددة من قبل البنك المركزي.

موظفونا

بناء بيئة عمل مستدامة وشاملة

رأس المال البشري هو جوهر نجاحنا في بنك دبي الإسلامي. نعمل على بناء مؤسسة أكثر توازنًا وشمولاً، تعزز المرونة الثقافية، وتبني عقلية عالمية، وتحتفي بتنوع الخبرات.

ويمكن عزو رأس مالنا البشري إلى قوة عاملة متنوعة ومختصة، وقيادة تمكينية وثقافة داعمة، وكفاءة تشغيلية متميزة.

في بنك دبي الإسلامي، وضعنا استراتيجية متكاملة للقوى العاملة لدينا، والتي تضم أكثر من 4500 موظف في الإمارات العربية المتحدة، باعتبارها حجر الزاوية لتحقيق رسالتنا. ومن خلال الاستثمار في موظفينا، وتعزيز الابتكار، وتشجيع ثقافة شاملة، فإننا نعمل باستمرار على مواءمة استراتيجية الأفراد لدينا مع أهدافنا طويلة الأجل.

وقد تم الاعتراف ببنك دبي الإسلامي باستمرار كـ "جهة عمل مفضلة" لالتزامه الثابت والدؤوب بتوفير فرص نمو وظيفي عالية الجودة، وتعزيز التنوع، والحفاظ على ثقافة شاملة في مكان العمل. وينبع هذا التقدير من جهوده المستمرة لتعزيز بيئة عمل داعمة وموجهة نحو النمو ومنصفة، وتزويد الموظفين بالأدوات والفرص اللازمة للازدهار المهني.

يظل بنك دبي الإسلامي ثابتًا في استثماره في قواه العاملة، مما يعزز مكانته القيادية في القطاع المصرفي، مع تعزيز التطوير المهني والشمولية على جميع المستويات، بما في ذلك أجندة التوطين. إن وجود قوة عاملة متحمسة ومتنوعة يدفع عجلة الابتكار، ويعزز الكفاءة التشغيلية، ويقدم تجارب استثنائية للعملاء، مما يساهم في ترسيخ ريادة البنك في قطاع التمويل الإسلامي، ويدعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأوسع للإمارات العربية المتحدة.

أبرز إنجازات عام 2023:

فيما يلي بعض المبادرات الرئيسية التي اتخذها البنك خلال العام:

- تعزيز جهود التوطين، مع زيادة كبيرة في توظيف وتدريب المهنيين الإماراتيين.
- إطلاق برامج جديدة لتطوير القيادات مصممة خصيصًا للإماراتيين.
- الشراكة مع المؤسسات التعليمية لتقديم برامج تدريب داخلي للخريجين وتوظيفهم.
- توسيع نطاق أدوات التعلم الرقمي لزيادة سهولة الوصول إلى التدريب ورفع كفاءته لجميع الموظفين.
- تنظيم فعاليات وعرض شهادات وقصص نجاح لموظفين إماراتيين على منصات "نافس".
- المشاركة الفعالة في معارض التوظيف ("رؤية") للترويج لالتزام البنك باستقطاب وتطوير الكفاءات الإماراتية.
- تسجيل 22 طالبًا في برنامج تدريب صيفي، مما يوفر لهم تدريبًا عمليًا في مختلف الأقسام.
- إطلاق مبادرة "Bankathon" التي تركز على تمكين الشباب الإماراتي من خلال تدريبهم على أن يكونوا سباقين وتنفيذ أفكار مبتكرة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في جميع قطاعات البنك.
- إطلاق "Get Abstract"، وهي منصة تعلم رقمية مصممة للقادة الكبار للبقاء على اطلاع بأحدث التوجهات وتعزيز معارفهم.
- تنفيذ برنامج "مكافآت التعلم" المصمم لتعزيز ثقافة التعلم الإيجابي وتشجيع التطوير المستمر.
- تنظيم برنامج تدريبي شامل للتوعية بقضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة، وذلك بالتعاون الوثيق بين فريق التعلم والتطوير في إدارة الموارد البشرية وفريق الاستدامة، بهدف رفع مستوى الوعي بهذه القضايا الهامة.
- توظيف أربعة إماراتيين من أصحاب الهمم ضمن مبادرة التنوع والشمول؛ وكذلك عقد شراكة مع مقدمي خدمات متخصصين في الإمارات العربية المتحدة لجذب وتقديم الفرص للمرشحين من أصحاب الهمم، مما يعزز الشمول والتنوع.
- بلوغ نسبة الموظفات المعينات حديثًا حوالي 35% من إجمالي التعيينات الجديدة، مما يعكس تركيز البنك على تعزيز التنوع بين الجنسين في القوى العاملة.
- تعزيز إطار عمل إدارة مخاطر الموارد البشرية، مع التركيز على مواءمة إطار عمل إدارة مخاطر الموارد البشرية مع مدى تقبل البنك للمخاطر وتحملها، ومعالجة مجالات المخاطر الرئيسية، بما في ذلك مخاطر التشغيل، ومخاطر سلوك السوق، ومخاطر الأمن السيبراني وأمن المعلومات، ومخاطر الأفراد، ومخاطر الاستدامة. وتضمن المراقبة المنتظمة تحقيق الأهداف، مما يساهم في تعزيز حوكمة المخاطر داخل إدارة الموارد البشرية.
- اعتماد سياسة التنوع والمساواة والشمول بهدف تعزيز بيئة عمل أكثر شمولاً.
- إجراء مسح لمشاركة الموظفين، وتلقي مشاركة قوية وتعليقات إيجابية على مقياس جالوب للمشاركة. وبناءً على نتائجه، تم وضع خطة تنفيذ شاملة لزيادة تعزيز مشاركة الموظفين، والتي سيتم تنفيذها بالكامل بحلول عام 2025.
- إنشاء أول مجموعة موارد للموظفين مخصصة للسيدات، تركز على تنفيذ مبادرات تتمحور حول المرأة لدفع عجلة التنوع والشمول داخل البنك.

موظفونا (تتمة)

دفع الأهداف الاستراتيجية من خلال استراتيجية الأفراد لدينا

المبادرات الرئيسية:

- تزويد الموظفين بإمكانية الوصول إلى برامج تدريبية وشهادات ودورات تطوير القيادة المتطورة لضمان أنهم مجهزون بشكل مناسب لتلبية متطلبات الصناعة المتطورة.
- رعاية الموظفين ذوي الإمكانات العالية وتمكينهم لتولي أدوار قيادية ودفع النمو على مستوى الشركة.
- التعامل مع الصحة البدنية والنفسية من خلال مبادرات شاملة للرفاهية.
- تنفيذ سياسات تركز على الأسرة لتعزيز بيئة عمل داعمة ومنتجة.
- توظيف وتدريب وتطوير المواهب الإماراتية بشكل فعال في إطار أجندة التوطين في الإمارات العربية المتحدة
- تعزيز التنوع من خلال برامج تركز على المرأة وأصحاب الهمم والشباب، مما يضمن توفير مكان عمل منصف.
- تشجيع الابتكار والمساءلة من خلال تعزيز ثقافة الملكية
- تدريب الموظفين على إعطاء الأولوية لرضا المتعاملين، مما يضمن تقديم خدمات عالية الجودة.
- الاستفادة من الأدوات والمنصات الرقمية لتبسيط عمليات الموارد البشرية من أجل تعزيز تجربة الموظف.

التنوع والمساواة والشمول

يُعد بناء بيئة عمل مستدامة وشاملة التزامًا ثابتًا بالتنوع والشمول. وإدراكًا منا بأن الأفراد هم أساس النجاح، فإن التنوع والشمول هما عنصران حاسمين للتمكين وخلق مكان عمل يشعر فيه كل فرد بالتقدير والاحترام والتمكين للمساهمة بأفضل ما لديه.

في عام 2024، قدمنا سياسة شاملة للتنوع والمساواة والشمول لدعم الرفاهية الجسدية والنفسية والعاطفية للموظفين، مع تعزيز قيمة الموظف المقترحة من خلال مزايا محسنة.

ولتعزيز ثقافة يكون فيها لكل شخص فرصة متساوية للازدهار، أطلقنا العديد من المبادرات حول التطوير القيادي للمرأة، والتدريب المصمم خصيصًا لأصحاب الهمم، والإرشاد للمهنيين الشباب. تعكس قوتنا العاملة مزيجًا ثريًا من المواهب المنحدرة من خلفيات متنوعة، وهناك جهود هادفة لتعزيز الشمولية في المجالات الرئيسية.

التنوع بين الجنسين

نحن فخورين بأن العنصر النسائي يمثل 30% من موظفينا، وهناك تمثيل متزايد للمرأة في المناصب القيادية وصنع القرار. وتقدم مبادراتنا المخصصة الدعم للنهوض بالمسيرة المهنية للمرأة في القطاع المصرفي.

التمثيل على مستوى الوطن

يمثل الإماراتيون 46% من القوى العاملة لدينا ضمن حملة التوطين، مما يساهم في رؤية الإمارات العربية المتحدة لتنمية القوى العاملة الوطنية. ومن خلال إعطاء الأولوية لمبادرات التوطين وتقديم التطوير الوظيفي للمرأة الإماراتية، فإننا نتماشى مع هذه الأهداف الوطنية ونظهر دورنا كشركة مسؤولة اجتماعيًا.

الشمولية لأصحاب الهمم

نحن ملتزمون بمبادرات التوظيف والدعم المستهدفة لأصحاب الهمم، مما يضمن حصولهم على فرص متساوية والموارد اللازمة للنجاح داخل الشركة.

التنوع الثقافي

ينتمي موظفونا إلى 60 جنسية وثقافة متنوعة. وهذا يعكس النظرة العالمية للبنك والالتزام القوي بالشمولية. تم إنشاء أول مجموعة موارد للموظفين من السيدات، مع التركيز على تنفيذ مبادرات تتمحور حول المرأة لدفع التنوع والشمول داخل البنك.

بناء القدرات المناسبة وتطوير الإمكانات

يلتزم البنك ببناء القدرات المناسبة وتطوير الإمكانات على جميع مستويات الشركة، مما يضمن بقاء القوى العاملة لدينا قادرة على المنافسة، وماهرة، ومتوافقة مع الأهداف الاستراتيجية الشاملة. ومن خلال مبادرات تحسين المهارات المستهدفة، وبرامج التدريب الشاملة، والتطوير القيادي، يمكّن البنك موظفيه من التكيف مع المشهد المالي المتطور.

وخلال العام، خضع جميع موظفي البنك للتدريب، مما يعكس التزامه القوي بالتعلم المستمر. وقد صُمم قدر كبير من هذه البرامج التدريبية لمعالجة التوجهات الناشئة في الصناعة، والتغييرات على مستوى الأنظمة، والتطوير القيادي.

مجالات التركيز لبناء القدرات

برنامج التوطين:

- يركز على توظيف وتدريب والاحتفاظ بالمواهب الإماراتية على جميع المستويات
- التعاون مع الهيئات الحكومية والجامعات لتحديد ورعاية المهنيين الإماراتيين الشباب
- تحقيق توطين بنسبة 100% على مستوى مديري الفروع
- في إطار استراتيجية التوطين، يلتزم البنك بتوظيف ما لا يقل عن 40 إماراتيًا سنويًا، بالتعاون مع برنامج "إثراء" التابع لمعهد الإمارات المالي.

تطوير المواهب وبرامج القيادة:

- تخصيص مبادرات تدريب وتوجيه لبناء المهارات القيادية والتقنية بين الموظفين.
- تهدف البرامج إلى إعداد الإماراتيين ذوي الإمكانات العالية لمناصب الإدارة العليا.
- تحديد المواهب عالية الإمكانات من خلال تقييم الأداء وأطر الكفاءة للتدريب المتقدم على المناصب القيادية والمتخصصة.
- تسليح الموظفين بالمعرفة الصحيحة للعمل بفعالية.
- التعاون مع مؤسسات رائدة لتصميم وحدات التدريب التنفيذي.

موظفونا (تتمة)

منصات التعلم والتطوير:

- الاستثمار في منصات التعلم الرقمي والشهادات المهنية لرفع مستوى مهارات الموظفين.
- تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية منتظمة.
- إجراء تدريب مركّز للمهارات التقنية والمهارات الشخصية والامتثال التنظيمي.
- وضع برامج لتعزيز الشمولية والوعي الثقافي والمساواة في مكان العمل.

مبادرات تعزيز رفاهية الموظفين:

- تنظيم برامج شاملة للصحة البدنية والنفسية لتعزيز إنتاجية الموظفين.
- تنظيم حملات سنوية للرفاهية كجزء من سياسات البنك المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، التنوع، المساواة، والشمول.

برامج التنوع والشمول:

- التركيز بشكل خاص على مبادرات الشمول للمرأة وأصحاب الهمم، مما يعزز بيئة عمل شاملة ومنصفة للجميع.

برنامج التقدير:

- إطلاق "عطايا"، وهي منصة رقمية للمكافآت والتقدير الآني. صُممت هذه المنصة للاحتفاء بإنجازات ومساهمات الموظفين، وتعزيز ثقافة التقدير والتعاون في المنظمة بهدف خلق قوة عاملة أكثر تفاعلاً وتحفيزًا.

استقطاب المواهب الجديدة

يتبع بنك دبي الإسلامي نهجًا استراتيجيًا ومبتكرًا لاستقطاب المواهب وتنميتها والاحتفاظ بها، مما يضمن بقاء البنك جهة عمل مفضلة. وإدراكًا لأهمية رأس المال البشري، نفذ البنك العديد من المبادرات والممارسات لخلق بيئة عمل ديناميكية وموجهة نحو النمو.

يستقطب البنك المواهب الجديدة من خلال:

- الاستفادة من المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى مجموعة واسعة من المرشحين المؤهلين.
- استضافة معارض التوظيف والمشاركة في فعاليات التوظيف الجامعية لتحديد وجذب المواهب الشابة.
- عقد شراكات استراتيجية مع الجامعات والمؤسسات التعليمية لتوظيف الخريجين ذوي الإمكانات العالية.
- تقديم برامج مخصصة لتوظيف المواهب الإماراتية، بما يتماشى مع أهداف تطوير القوى العاملة الوطنية في الإمارات العربية المتحدة.
- تطوير برامج تدريب داخلي للخريجين مصممة خصيصًا لتزويد المهنيين الإماراتيين بالمهارات المصرفية الأساسية.
- ترسيخ مكانته كجهة عمل مرغوبة من خلال الحصول على التقدير والجوائز ونشر قصص نجاح الموظفين.
- تسليط الضوء على التزام البنك بالتنوع والشمول ورفاهية الموظفين.

إدارة المواهب والاحتفاظ بها

ممارسات جديدة في تنمية المواهب والاحتفاظ بها

- عمليات تعريف منظمة بالبنك لضمان اندماج الموظفين الجدد بسلاسة.
- دورات تدريبية حول القيم الأساسية لبنك دبي الإسلامي.
- برامج تدريبية مخصصة لتطوير المهارات المطلوبة والمهارات القيادية.
- الوصول إلى منصة للتعلم الإلكتروني.
- المبادرات التي تركز على الموظفين ذوي الإمكانات العالية لتولي أدوار قيادية من خلال ورش العمل وبرامج مكثفة لذوي الإمكانات العالية.
- تنفيذ برامج العافية ودعم الصحة النفسية لتعزيز رضا الموظفين.
- أنشطة منتظمة لمشاركة الموظفين لتعزيز ثقافة إيجابية في مكان العمل.
- برامج خاصة للمرأة وأصحاب الهمم والشباب لضمان النمو الوظيفي المنصف.
- تدريب على التنوع لتعزيز الوعي الثقافي والشمولية.
- حوافز وبرامج تقدير للاحتفاظ بأفضل المواهب.

ثقافة يدفعها الأداء

يولي بنك دبي الإسلامي الأولوية لتعزيز ثقافة قائمة على الأداء، بحيث تتوافق الأهداف على مستوى الموظفين والشركة، مما يدفع بالتميز والابتكار على جميع المستويات. ويضمن تطبيق نظام قوي لإدارة الأداء تقييم الموظفين، ومحاسبتهم، ومكافأتهم على مساهماتهم.

تطبيق نظام إدارة الأداء

- تتماشى أهداف الموظفين بشكل مباشر مع الاستراتيجية الشاملة للبنك لضمان تركيز الجهود وتحقيق مساهمات هادفة.
- وضع وصف وظيفي واضح للأدوار ومؤشرات أداء رئيسية لكل موظف.
- ترتبط نتائج الأداء ببرامج تدريبية مصممة خصيصًا، مما يمكّن الموظفين من معالجة فجوات المهارات وتعزيز القدرات.
- تُجرى مراجعات أداء سنوية ونصف سنوية منظمة لتقييم الإنجازات ومواءمة الأهداف.
- تضمن الاجتماعات الفردية بين الموظفين والمديرين المباشرين التحسين المستمر.
- إطار عمل شامل الكفاءات التقنية والسلوكية والقيادية المطلوبة لكل دور.
- إجراء تقييمات للتأكد من أن الموظفين يستوفون هذه المعايير أو يتجاوزونها.
- لا تشمل التقييمات مقاييس الأداء فحسب، بل تشمل أيضًا السلوكيات التي تتماشى مع القيم الأساسية للشركة، مع التأكيد على أهمية السلوك الأخلاقي في تحقيق أهداف العمل.
- ترتبط المكافآت والمزايا بنتائج الأداء.
- ضمان الشفافية والعدالة في التقييمات.

من خلال تعزيز ثقافة قائمة على الأداء وتطبيق نظام إدارة رصين، يشجع البنك الموظفين على المشاركة ويخضعهم للمساءلة، ويحثهم على التحسين المستمر وتطوير المهارات؛ ويواءم الجهود الفردية مع النجاح على صعيد الشركة، مما يتيح النمو المستدام والابتكار.

التكنولوجيا

قياس تأثير التكنولوجيا

لقد كان التحول الرقمي في طليعة استراتيجيتنا. ندرك تماماً الدور المحوري الذي تلعبه التكنولوجيا في تعزيز الابتكار، الكفاءة والنمو الاقتصادي. وتماشياً مع رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة في تبني التحول الرقمي، فقد تبنينا نهجًا متعدد الأوجه وشاملاً نحو الرقمنة.

لقد استثمر بنك دبي الإسلامي في كافة جوانب التكنولوجيا، بما في ذلك تحديث البنية التحتية الأساسية، وتحويل أنظمة الخدمات المصرفية الأساسية، والعمل على رفع مستوى تجربة إشراك المتعاملين، واستثمار البيانات، لتقديم تجربة متسقة وخالية من العيوب.

يساهم التحول الرقمي المستمر في تغيير سلوك المتعاملين، في حين يستمر النمو المتسارع للطلب على المنتجات المالية الرقمية. ومن أجل تلبية هذه الاحتياجات المتغيرة وعلى أفضل وجه، يتم تحسين الظروف الإطارية الفنية والتنظيمية وتطويرها بشكل مستمر.

ويظل تركيزنا منصبًا على تحويل شبكة فروعنا وتوسيع نطاق اكتساب المتعاملين الجدد على المنصات الرقمية.



بنك دبي الإسلامي يوقع شراكة مع Crypto.com

في ديسمبر 2024، شهد الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك دبي الإسلامي الدكتور عدنان شلوان توقيع رئيس عمليات Crypto.com في دولة الإمارات العربية المتحدة، السيد محمد الحكيم، والرئيس التنفيذي للخدمات الرقمية في بنك دبي الإسلامي، السيد مصبح القيزي، مذكرة تفاهم لتولي زمام المبادرة في الترويج لتطبيق وبطاقة Crypto.com من خلال قنوات بنك دبي الإسلامي.

سوف تستكشف كلتا الجهتين فرصًا متعددة لتقديم منصات متوافقة مع الشريعة الإسلامية بما في ذلك الصكوك الإسلامية الرقمية ورقمنة الأصول على أرض الواقع.

ملتزمون برؤية دولة الإمارات العربية المتحدة

إن التزامنا بهذه الرؤية يتجلى من خلال المبادرات التالية:

أ. **الاستثمار الاستراتيجي في البنية التحتية الرقمية:** نستثمر بشكل كبير في البنية التحتية الرقمية المتقدمة لدعم التكامل السلس للتقنيات الجديدة. ويشمل ذلك تبني تقنيات الحوسبة السحابية، وتحليلات البيانات المتقدمة، والحلول التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، والتي تمكننا من البقاء في طليعة التطورات التكنولوجية.

ب. **تطوير المهارات الرقمية:** نعطي الأولوية لتطوير المهارات الرقمية في جميع أنحاء القوى العاملة لدينا. من خلال تقديم برامج التدريب المستمر والتطوير المهني، نضمن أن موظفينا مجهزون بالكفاءات اللازمة للنجاح في بيئة رقمية في المقام الأول. وهذا يمكّن فريقنا من المساهمة بشكل فعال في رحلة التحول الرقمي.

ج. **الحلول الرقمية المبتكرة:** يتماشى تركيزنا على تطوير المنتجات الرقمية وأتمتة العمليات مع هدف دولة الإمارات العربية المتحدة المتمثل في الانتقال من الإنفاق التقليدي على تكنولوجيا المعلومات إلى الإنفاق الرقمي. نحن نعمل بنشاط على تطوير وتنفيذ حلول رقمية مبتكرة تعمل على تبسيط العمليات، تعزيز تجارب المتعاملين والمساهمة في نمو الأعمال.

د. **التعاون والشراكات:** نعمل على تعزيز التعاون مع الشركاء وأصحاب المصلحة من الرواد في مجال التكنولوجيا للاستفادة القصوى من أحدث التقنيات الرقمية. وتمكننا هذه الشراكات من تقديم أفضل الممارسات الرقمية لعملياتنا والمساهمة في النظام الرقمي المتكامل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

هـ. **الممارسات الرقمية المستدامة:** نحن ملتزمون بالاستدامة والاستخدام المسؤول للتكنولوجيا الرقمية. ومن خلال تنفيذ مبادرات تكنولوجيا المعلومات الخضراء والترويج للحلول الرقمية الموفرة للطاقة، فإننا نسجم مع رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة للنمو الشامل والمستدام.

التكنولوجيا (تتمة)

من أوائل المؤسسات تبنياً للذكاء الاصطناعي

يعد البنك من أوائل المتبنين لقدرات الذكاء الاصطناعي وقد اكتسب كفاءات كبيرة مثل التحليل في الوقت الفعلي لتصرفات وسلوكيات المتعاملين بمساعدة الخوارزميات المتقدمة على منصات التعلم الآلي. وساعد ذلك على تقديم تجارب سياقية لمتعامليه أثناء عملية اختيار المنتج. وعلى نحو مماثل، تستخدم تقنيات الحوسبة السحابية الموزعة على نطاق واسع من قبل البنك حيث تساعده مثل هذه التحركات الاستراتيجية على مواكبة ابتكارات الصناعة وتوفير مرونة معززة إلى الحد الأقصى للخدمات التجارية.

الاستجابة لاحتياجات المتعاملين

يعمل بنك دبي الإسلامي بشكل متزايد على إضفاء الطابع المركزي على تطوير المنتجات القياسية القائمة على الرقمية وإتاحتها للبنوك التابعة حتى تتمكن من الاستجابة بشكل أسرع لاحتياجات المتعاملين بحلول مبتكرة.

وبالنسبة المتعاملين المؤسسيين والشركات، تركز جهود الابتكار على:

- رقمنة مجموعة المنتجات (على سبيل المثال، فتح الحسابات، التمويل التجاري، ومنتجات الاستثمار)؛ و
- تحسين تجربة المتعاملين فيما يتعلق بالخدمات.

ويتم تعزيز التركيز على المتعاملين من خلال تحويل تكنولوجيا المعلومات الأساسية إلى بنية معيارية وقابلة للتطوير، وتوسيع أمن البيانات وتوافرها، ومواصلة تطوير القدرات التحليلية من خلال الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة.

مواءمة أنظمتنا

للانتقال بنجاح إلى إطار عمل رقمي، ينفذ البنك استراتيجية شاملة تتضمن مواءمة الأنظمة والعمليات والقوى العاملة:

تكامل الأنظمة:

- **المنصات الرقمية:** يستثمر البنك في المنصات والتقنيات الرقمية المتطورة التي تسهل التكامل السلس بين مختلف الإدارات والوظائف. ويشمل ذلك الحلول المستندة إلى التكنولوجيا السحابية، وأدوات التحليل التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، والأنظمة المتقدمة لإدارة علاقات المتعاملين.
- **إدارة البيانات:** يتم إنشاء أنظمة إدارة بيانات قوية لضمان جمع البيانات وتخزينها وتحليلها بدقة وفي الوقت الفعلي مما يتيح اتخاذ القرارات القائمة على البيانات ويعزز الكفاءة التشغيلية.
- **الأمن السيبراني:** لحماية البيانات الحساسة والحفاظ على ثقة المتعاملين، ينفذ البنك تدابير صارمة للأمن السيبراني، بما في ذلك التشفير، والمصادقة متعددة العوامل، وعمليات التدقيق الأمني المنتظمة.

تطوير العمليات:

- **رقمنة المهام الروتينية:** تتم أتمتة المهام الروتينية والمتكررة باستخدام العمليات الروبوتية (RPA) وتقنيات الذكاء الاصطناعي. وهذا يقلل من تدخل العنصر البشري ويقلل من الأخطاء ويحرر الموارد لأنشطة أكثر استراتيجية.
- **إعادة هندسة العمليات:** تتم إعادة هندسة العمليات الحالية لتتماشى مع سير العمل الرقمي. ويشمل ذلك تبسيط عمليات الموافقة، وتعزيز قنوات الاتصال الرقمية، وتحسين عمليات خدمة المتعاملين.
- **التطوير المستمر:** يعزز البنك ثقافة التحسين المستمر من خلال المراجعة والتحسين بشكل منتظم.

مواءمة القوى العاملة:

- **تطوير المهارات:** يعطي البنك الأولوية لصقل مهارات القوى العاملة وإعادة تأهيلها لضمان إتقان الموظفين لاستخدام الأدوات والتقنيات الرقمية الجديدة. ويشمل ذلك تقديم برامج تدريبية وورش عمل وشهادات في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والخدمات المصرفية الرقمية.
- **إدارة التغيير:** يتم تبني نهج منظم لإدارة التغيير لدعم الموظفين خلال عملية التحول. ويشمل ذلك التواصل الواضح والتحديثات المنتظمة وتوفير الموارد اللازمة للتكيف مع الإطار الرقمي الجديد.
- **اكتساب المواهب:** يجتذب البنك ويعمل على توظيف المواهب ذات الخبرة في التقنيات الرقمية والأتمتة وعلوم البيانات. وهذا يضمن أن القوى العاملة مجهزة لقيادة التحول الرقمي واستدامته.

التوجه الرقمي لدعم النمو الشامل

مع تبني البنك للتحول الاستراتيجي من الإنفاق التقليدي إلى الإنفاق الرقمي على تكنولوجيا المعلومات، من المتوقع تحقيق العديد من الفوائد الرئيسية.

ومن خلال هذه الفوائد الاستراتيجية، يهدف البنك إلى تحقيق النمو المستدام، وتعزيز قدرته التنافسية، والاستمرار في تقديم قيمة استثنائية لمتعامليه وأصحاب المصلحة.

الفوائد الرئيسية للتحول الرقمي:

1. **تحسين تجربة المتعاملين:** من خلال تبني التقنيات الرقمية المتقدمة، يمكن للبنك تقديم تجربة متعاملين أكثر خصوصية، سلاسة وكفاءة. ستوفر الحلول الرقمية مثل تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك، وخدمة المتعاملين التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، وإدارة الحسابات عبر الإنترنت للمتعاملين، خدمات مصرفية مريحة وسهلة الوصول، مما يعزز الرضا العام.

التكنولوجيا (تتمة)

2. **الكفاءة التشغيلية:** إن التحول إلى الإنفاق الرقمي لتكنولوجيا المعلومات يمكّن البنك من تبسيط العمليات وتحسين الكفاءة. إن أتمتة العمليات الروتينية، وتنفيذ الحلول المستندة إلى السحابة، واستخدام تحليلات البيانات يمكن أن تقلل بشكل كبير من التكاليف التشغيلية، وتقلل من الأخطاء، وتسرع أوقات معالجة المعاملات.
3. **الابتكار والمرونة:** سيكون البنك في وضع أفضل للابتكار والتكيف مع التغيرات في السوق بسرعة. تسمح التقنيات الرقمية بتطوير ونشر أسرع للمنتجات والخدمات المالية الجديدة، مما يضمن بقاء البنك قادرًا على المنافسة والاستجابة لاحتياجات المتعاملين واتجاهات السوق.
4. **اتخاذ القرارات القائمة على البيانات:** من خلال دمج تحليلات البيانات المتقدمة والذكاء الاصطناعي، يمكن للبنك اكتساب رؤى أعمق حول سلوك المتعاملين واتجاهات السوق والأداء التشغيلي. هذا النهج القائم على البيانات يمكّن البنك من اتخاذ قرارات مستنيرة وتحسين الاستراتيجيات وتحديد فرص العمل الجديدة.
5. **إدارة المخاطر والأمن:** يعزز التحول الرقمي قدرة البنك على إدارة المخاطر وضمان الأمن. ويمكن أن تساعد تدابير الأمن السيبراني المتقدمة والمراقبة في الوقت الفعلي والتحليلات التنبؤية في الكشف عن التهديدات المحتملة والتخفيف منها، وحماية بيانات البنك ومتعامليه.
6. **الاستدامة وتوفير التكاليف:** يدعم التحول إلى الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات الرقمية أهداف الاستدامة لدى البنك من خلال تقليل الحاجة إلى البنية التحتية المادية والعمليات الورقية. وهذا لا يقلل من البصمة البيئية للبنك فحسب، بل يولد أيضًا وفورات كبيرة في التكاليف على المدى الطويل.
7. **تمكين الموظفين:** من خلال تزويد الموظفين بأدوات ومنصات رقمية حديثة، يمكن للبنك تعزيز بيئة عمل أكثر تعاونًا وإنتاجية وتفاعلًا. وسيتمكن الموظفون من الوصول إلى الموارد التي يحتاجون إليها لأداء أدوارهم بشكل أكثر فعالية وكفاءة.

الاستفادة من متعاملينا

النتائج الرئيسية في عام 2024

- تبني القنوات الرقمية.
  - نمو عدد المستخدمين المسجلين بنسبة تزيد عن 12%على أساس سنوي، مما يعكس التبني المستدام والانخراط الأعمق عبر منصاتنا الرقمية.
  - أجرى 94% من متعاملينا معاملاتهم عبر القنوات الرقمية مما يدعم التحول المستمر نحو الخدمات المصرفية الرقمية أولاً والتفضيل المتزايد للحلول المالية السلسة والخدمات الذاتية.
  - سهلت منصاتنا المصرفية الرقمية أكثر من 31 مليون معاملة، حيث تم إجراء ما يصل إلى 97% من إجمالي المعاملات التي يعالجها البنك عبر المنصات الرقمية.
  - حافظ alt تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك على تقييمات عالية من المستخدمين، مع 4.5 على Google Play و4.3 على Apple Store، مما يعكس رضا المتعاملين المستمر وفعالية التحسينات المستمرة لدينا في أداء الاستخدام والتجربة الرقمية.
- المعاملات الرقمية - تمت معالجة 97% من المعاملات المالية وغير المالية رقميًا، مما يعكس كفاءة وقابلية التوسع في البنية التحتية الرقمية الشاملة لدينا، مما يضمن تفاعلات أسرع وأكثر أمانًا وسلاسة.
- اكتساب المتعاملين رقميًا - نقدم عمليات استحواذ رقمية شاملة لمتعاملينا عبر عمليات التجزئة.
  - 76% من المتعاملين الجدد في البنك قد انضموا في عام 2024 رقميًا مما يساهم في طموح نمو حسابات التوفير والحسابات الجارية للبنك.
  - تم تسهيل أكثر من 200 مليون عملية صرف للتمويل الشخصي من خلال خدمات رقمية بالكامل تتماشى مع أجندتنا الرقمية وتعزز التزامنا بتجربة متعاملين مستدامة، سلسة وفعالة.
  - جميع عقود المتعاملين رقمية، بما يتماشى مع أجندة البنك لتقديم خدمة مستدامة وفعالة.
- الرقمنة - خضعت رحلة انضمام المتعاملين عبر فتح الحسابات الجارية والتوفير إلى قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية إلى إصلاح شامل في عام 2024 مما يوفر تجربة سلسة للمتعاملين والموظفين.
- الخدمات المصرفية عبر تطبيق WhatsApp - تقدم خدماتنا المصرفية عبر WhatsApp أكثر من 30 خدمة مع تجاوز اشتراك المتعاملين 200 ألف (زيادة بنسبة تزيد عن 60% منذ عام 2023) مما يؤكد على قابلية التوسع وجاذبية السوق للمنصة.
- حلول بوابة الدفع - تدعم بوابة الدفع CyberSource معاملات التجارة الإلكترونية، مع انضمام 1000 تاجر.

التكنولوجيا (تتمة)

تبني القنوات الرقمية

نشاط المتعاملين	نشاط المتعاملين
94% من المتعاملين يجرون معاملاتهم عبر القنوات الرقمية، مقارنة بالأرقام الإجمالية	97% من جميع المعاملات تتم معالجتها رقميًا

الخدمات المصرفية عبر تطبيق واتساب

نمو المشتركين	حجم المعاملات
تقديم أكثر من 30 خدمة، مع أكثر من 200 ألف مشترك	زيادة حجم المعاملات المصرفية عبر WhatsApp بنسبة 27% مقارنة بعام 2023

اكتساب المتعاملين رقمياً

الخدمات المصرفية للأفراد	الخدمات المصرفية للأعمال
76% من المتعاملين الجدد في البنك يتم دمجهم رقميًا مما يساهم في نمو الحسابات الجارية وحسابات التوفير	يتيح التكامل الرقمي فتح حساب مصرفي في غضون ثلاثة أيام

التمويل الشخصي

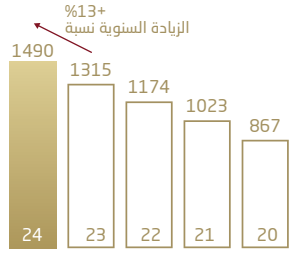
صرف التمويل	الاستدامة
القنوات الرقمية سهلت صرف 200 مليون دولار في التمويل الشخصي	جميع عقود المتعاملين رقمية، بما يتماشى مع أجندة البنك لتقديم خدمة مستدامة وفعالة

الخدمات المصرفية عبر الإنترنت / الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول

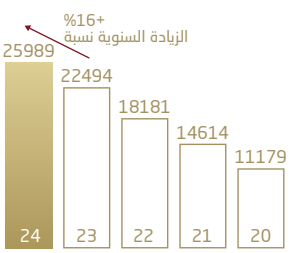
نمو قاعدة المستخدمين	حجم المعاملات	تقييم التطبيق
بلغت قاعدة مستخدمي الخدمات المصرفية عبر الإنترنت/الخدمات المصرفية عبر تطبيق الهاتف المتحرك 1.5 مليون	زادت المعاملات عبر الإنترنت والخدمات المصرفية عبر تطبيق الهاتف المتحرك بنسبة 13% مقارنة بعام 2023	حافظ تطبيق الهاتف المتحرك لبنك دبي الإسلامي على تقييمات عالية، مع 4.5 على Google Play و4.3 على Apple Store

حلول بوابة الدفع

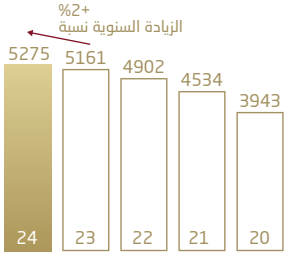
دعم التجارة الإلكترونية
تدعم بوابة مدفوعات CyberSource معاملات التجارة الإلكترونية، مع دمج 45 تاجرًا مباشرًا



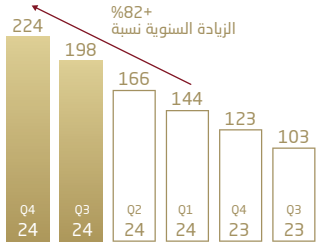
قاعدة المستخدمين المسجلين رقميًا (بالآلاف)



مشتركو WhatsApp (بالآلاف)



معاملات الخدمات المصرفية عبر تطبيق الهاتف المتحرك (بالآلاف)



معاملات الخدمات المصرفية عبر الإنترنت (بالآلاف)

إدارة المخاطر

استراتيجية استباقية

يعتمد البنك نهجاً بنّاءً واستباقياً لإدارة المخاطر ومراقبتها والحد من أثارها السلبية.

إطار إدارة المخاطر في المجموعة

- يعتمد بنك دبي الإسلامي استراتيجية وثقافة استباقية لإدارة المخاطر كركيزة أساسية لتحقيق أهدافه. ويشجع بيئة عمل يكون فيها التحدي البنّاء جزءًا لا يتجزأ من المناقشات والقرارات المتعلقة بتحمل المخاطر. ويوضح إطار إدارة المخاطر المبادئ والنهج والحوكمة المؤسسية والأدوار والمسؤوليات، ويتم مراجعته وتحديثه بانتظام لمواجهة التغيرات في المخاطر الراهنة والتكيف مع المخاطر الناشئة.
- يرتكز هيكل الحوكمة المؤسسية للمجموعة على مجلس إدارة قوي وفعال يوفر إشرافاً دقيقاً، مدعوماً بلجان متخصصة تراقب وتقيّم ملف المخاطر في البنك. وعلى مستوى الإدارة العليا، تتولى لجان المخاطر المختلفة مسؤولية الإشراف والتنفيذ، مع تفويض مهام إدارة المخاطر اليومية إلى وحدات متخصصة.
- يُعد تحديد ومراقبة معايير تقبل وتحمل المخاطر لجميع أنواع المخاطر جوهر إطار عمل إدارة المخاطر في البنك. ويتم تحديد أي تجاوزات لهذه المعايير أو انخفاضات جوهرية في الأداء، ومراقبتها وقياسها وفهمها، ثم يتم الإبلاغ عنها إلى لجنة إدارة المخاطر ولجنة الحوكمة المؤسسية والامتثال للمخاطر التابعة للمجلس، لضمان اتخاذ إجراءات استباقية للحد من الآثار السلبية.



إدارة المخاطر (تتمة)

نوع المخاطر	تعريف المخاطر وتقبلها	نهج إدارة المخاطر
مخاطر رأس المال	تتمثل هذه المخاطر في عدم كفاية مستوى أو العناصر المكونة لرأس المال لدعم استراتيجية البنك في الظروف العادية والحرجة، ولتلبية المتطلبات التنظيمية. يعتمد بنك دبي الإسلامي نهجاً حذراً للغاية تجاه مخاطر نقص رأس المال، حيث يفرض حدوداً صارمة أعلى من الحد الأدنى التنظيمي، ويراقبها باستمرار.	يلتزم بنك دبي الإسلامي بالحفاظ على مركز قوي لرأس المال، بما يتناسب مع حجم المخاطر، وذلك لتحقيق أهدافه الاستراتيجية والامتثال للمتطلبات التنظيمية. يجري تقييم كفاية رأس المال بشكل ربع سنوي من خلال عملية الإبلاغ التنظيمي، بالإضافة إلى إجراء تقييم داخلي سنوي لكفاية رأس المال، والمراقبة المستمرة للمؤشرات الرئيسية على مدار العام. يراقب البنك كفاية رأس المال في الظروف العادية والحرجة لتقييم وتقدير التأثيرات المحتملة. كما وضع خطة طوارئ لرأس المال وإطار عمل للتخطيط للتعافي. تشرف لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة للمجلس ولجنة إدارة المخاطر على عملية إدارة وإعداد التقارير المتعلقة برأس المال، وذلك بدعم من إدارة المخاطر للمجموعة والشؤون المالية.
مخاطر الائتمان	تتمثل مخاطر الائتمان في احتمال عدم وفاء المتعامل أو الطرف المقابل بالتزاماته بموجب الشروط المتفق عليها. وفي إطار إدارة مخاطر الائتمان، يراقب بنك دبي الإسلامي أيضاً مخاطر التركز على مستوى العميل الواحد، والقطاعات الاقتصادية، والمناطق الجغرافية. يعتمد البنك نهجًا حذراً للغاية تجاه المخاطر التي تتجاوز الحدود المعتمدة من مجلس الإدارة، مع التركيز على الحفاظ على محفظة ائتمانية متوازنة ومدارة بعناية.	يعتمد البنك سياسات وأطر ائتمانية واضحة مع مراقبة استباقية للتعرضات بهدف إدارة مخاطر الائتمان طوال دورة الائتمان، بدءاً من المنح وصولاً إلى التسوية والتحصيل. ويطبق البنك نهجاً حكيماً في الاكتتاب، مدعوماً بإطار تحليلي متين وتصنيفات مخاطر دقيقة ومتسقة عبر المحفظة. بالإضافة إلى ذلك، يلتزم البنك بتطوير استراتيجياته بما يتماشى مع اتجاهات المحفظة والتغيرات في ظروف السوق. تتولى لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة للمجلس ولجنة الائتمان والاستثمار للمجلس مسؤولية الإشراف على مخاطر الائتمان، بدعم من لجنة إدارة المخاطر ولجنة إدارة الائتمان. وتشارك هذه اللجان في الموافقات الائتمانية وإدارة المخاطر للمجموعة، بما في ذلك إدارة الائتمان وإدارة الحسابات الخاصة، في التعامل الفعال مع هذه المخاطر.
مخاطر السيولة	تتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة وطويلة الأجل عند استحقاقها، سواء في الظروف العادية أو الحرجة. يعتمد بنك دبي الإسلامي نهجاً حذراً للغاية تجاه مخاطر السيولة، ملتزمًا بحدود معتمدة من مجلس الإدارة تتجاوز الحد الأدنى التنظيمي (المتاح).	يطبق البنك سياسة شاملة لإدارة مخاطر السيولة وخطة تمويل طارئة لضمان فعالية إدارة هذه المخاطر وتقليل مخاطر تركز التمويل. يراقب البنك بدقة حالات عدم تطابق الاستحقاقات، ويحرص على الحفاظ على جانب التزامات متنوع، مع استثمار ما يكفي في أدوات قابلة للتسويق بسهولة ومتنوعة، وذلك لإدارة أي اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية ونقص السيولة في الأسواق. تتولى لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة للمجلس مسؤولية الإشراف على مخاطر السيولة، بدعم من لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (الإدارة الفعالة) ولجنة إدارة المخاطر (المشرفة). وتتحمل الخزينة والشؤون المالية وإدارة المخاطر للمجموعة مسؤولية الإدارة الفعالة لمخاطر السيولة.
مخاطر السوق	تنشأ هذه المخاطر عندما تتسبب الأدوات المالية في دفاتر البنك بخسائر نتيجة للتغيرات في أوضاع السوق المستقبلية. يعتمد بنك دبي الإسلامي نهجاً حذراً للغاية للتعرض لمخاطر السوق، ويلتزم بالحدود التي يقررها مجلس الإدارة.	بصفته مؤسسة مالية إسلامية، يوفر البنك حلولاً للتحوط والاستثمار لمتعامليه لتلبية احتياجاتهم الأساسية، مع موازنة صفقات المتعاملين مع الأطراف المقابلة بين البنوك لتجنب تحمل مخاطر سوقية جوهرية. ويتم ضمان المتابعة الفعالة من خلال تحديد حدود واضحة وآلية مراقبة وتصعيد نشطة. تتولى لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على مخاطر السوق، بدعم من لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (الإدارة الفعالة) ولجنة إدارة المخاطر (المراقبة). وتتحمل الخزينة وإدارة المخاطر للمجموعة مسؤولية الإدارة الفعالة لمخاطر السوق.

إدارة المخاطر (تتمة)

نوع المخاطر	تعريف المخاطر وتقبلها	نهج إدارة المخاطر
مخاطر معدلات الربح	تتمثل هذه المخاطر في الخطر الحالي أو المحتمل على رأس مال البنك وأرباحه نتيجة للتغيرات السلبية في معدلات الربح التي تؤثر على مراكز الدفاتر البنكية. يعتمد بنك دبي الإسلامي نهجاً حذراً للغاية تجاه التعرض لمخاطر معدل الربح، ويلتزم بالحدود التي يقررها مجلس الإدارة.	يضمن البنك تحديد ومراقبة وتخفيف الفجوات التي تنطوي على مخاطر، والمخاطر الأساسية، ومخاطر الخيارات. ويلتزم بمراقبة محفظته واتخاذ قرارات مشتركة للحفاظ على مخاطر معدلات الربح ضمن مستوى مقبول، بما يتماشى مع الحدود الداخلية. تتولى لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة الإشراف على مخاطر معدلات الربح، بدعم من لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (الإدارة الفعالة) ولجنة إدارة المخاطر (المراقبة). وتعد الخزينة والشؤون المالية وإدارة المخاطر الشاملة هي الوظائف المسؤولة عن الإدارة الفعالة لمخاطر معدلات الربح.
المخاطر التشغيلية	تشمل المخاطر التشغيلية خطر تكبد خسائر ناتجة عن عوامل داخلية غير كافية أو غير فعالة (تتعلق بالموظفين والعمليات والأنظمة) وعوامل خارجية (مثل الاحتيال الخارجي والكوارث الطبيعية) التي تؤثر على جميع أنشطة البنك، بما في ذلك الأنشطة المُسندة إلى جهات خارجية. يعتمد البنك نهجاً حذراً للغاية لجميع أنواع المخاطر التشغيلية، بما يتماشى مع الحدود المعتمدة، مع عدم التسامح المطلق تجاه الاحتيال الداخلي.	يعتمد إطار إدارة المخاطر التشغيلية للبنك على نموذج خطوط الدفاع الثلاثة. وتشمل العناصر الرئيسية: التخطيط والتنظيم لألعمليات، وإنشاء قاعدة بيانات للخسائر، وتحليل وتقييم المخاطر، ووضع مؤشرات للمخاطر، وإعداد التقارير. يبذل البنك جهوداً كبيرة للحد من الاحتيال وسوء الاستخدام والممارسات الفاسدة التي قد يلجأ لها الموظفون أو المتعاملين أو المتعاقدين، ويسعى إلى وضع آليات مراقبة فعالة للوقاية والكشف المبكر. يستخدم البنك تغطيات تكافلية لتخفيف المخاطر التشغيلية، ولكنها لا تعتبر بديلًا لبيئة رقابة داخلية قوية، بل هي مكملة لها. تشرف لجنة إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية ولجنة إدارة المخاطر على إدارة المخاطر التشغيلية وعملية إعداد التقارير، بدعم من إدارة المخاطر الشاملة التي تتعاون مع جميع أقسام البنك للحد من آثار المخاطر التشغيلية.
مخاطر إجراءات السوق	تنشأ هذه المخاطر عندما يتعرض عملاء البنك لخسائر أو أضرار نتيجة لأوجه قصور في تصميم المنتجات، أو عمليات البيع والتسويق، أو التنفيذ التشغيلي، أو نتيجة لسلوكيات غير أخلاقية من جانب موظفي البنك أو الأطراف الثالثة المتعاقد معها. يعتمد البنك مبدأ عدم التسامح مطلقاً مع أي سلوك غير أخلاقي متعمد من قبل الموظفين. كما أن أي سلوك غير أخلاقي غير مقصود سيخضع للتحقيق واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لمنع تكراره.	يلتزم البنك بأعلى المعايير الأخلاقية في جميع تعاملاته مع المتعاملين، وعملياته التجارية. كما يحرص على حماية مصالح المستهلكين، وقد وضع عمليات وضوابط قوية للحد من مخاطر إجراءات السوق، وفقًا للمتطلبات التنظيمية. ووضع البنك مدونات سلوك منفصلة لأعضاء مجلس الإدارة والموظفين والموردين، ويضمن الالتزام بها ومراقبة الامتثال لها. تتولى لجنة إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية ولجنة إدارة المخاطر الإشراف على إدارة مخاطر سلوك السوق وعملية إعداد التقارير ذات الصلة، بدعم من إدارة المخاطر الشاملة للمجموعة، التي تتعاون مع جميع وحدات البنك للحد من آثار مخاطر سلوك السوق إلى أدنى حد ممكن
مخاطر السمعة	تنشأ مخاطر السمعة من أي تصور سلبي من المتعاملين أو الأطراف المقابلة أو المساهمين أو المستثمرين أو الجهات التنظيمية أو الأطراف ذات الصلة الأخرى، مما قد يؤثر سلباً على قدرة البنك في الحفاظ على علاقاته القائمة أو إنشاء علاقات جديدة والوصول إلى مصادر التمويل. البنك لا يتسامح مع أي حوادث سمعة سلبية أثناء ممارسة أنشطته التجارية.	يسعى البنك جاهداً للحفاظ على سمعة قوية وإيجابية، مما يعزز جهوده في الحفاظ على مكانة سوقية متميزة، وزيادة قيمة المساهمين، وبناء علاقات تجارية جديدة، وتعزيز ثقة المتعاملين والمساهمين، واستقطاب أفضل الكفاءات والاحتفاظ بها. ويلتزم البنك بممارسة أعماله وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية والشفافية لتعزيز سمعته. وقد وضع بروتوكولات اتصال محددة للتفاعلات الرسمية مع أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى خطط قوية لإدارة الأزمات تركز على التواصل الفعال معهم. يتولى الإشراف على إدارة مخاطر السمعة كل من لجنة إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية ولجنة إدارة المخاطر، بدعم من إدارة الاتصال الاستراتيجي وعلاقات المستثمرين وإدارة المخاطر في المجموعة.

إدارة المخاطر (تتمة)

نوع المخاطر	تعريف المخاطر وتقبلها	نهج إدارة المخاطر
مخاطر المعلومات والأمن السيبراني	مخاطر أمن المعلومات هي احتمالية استغلال تهديد لثغرات في أحد أصول المعلومات، مما قد يتسبب في ضرر للمؤسسة. تُقاس هذه المخاطر باحتمالية وقوع الحدث وتأثيره على سرية المعلومات وسلامتها وتوافرها. يعتمد البنك نهجاً حذراً للغاية تجاه الأضرار الناجمة عن الهجمات السيبرانية وانتهاكات أمن النظام. ولا يتسامح مطلقاً مع الاستغلال المتعمد لمعلومات المتعاملين أو المعلومات الخاصة.	يلتزم البنك بضمان أصالة معلوماته وتصنيفها وحفظها وإدارتها وفقًا للمتطلبات التنظيمية والتجارية. لديه عمليات قوية لإدارة استخدام المعلومات ونشرها. أنظمة المراقبة تحدد وتحقق في الوصول غير المصرح للبيانات. يضمن البنك تنفيذ أدوات وعمليات وموارد أمنية كافية لتحديد ومنع تهديدات أمن المعلومات، مع الحفاظ على المرونة لتقليل تأثير الحوادث السيبرانية. إطار أمن المعلومات للبنك متوافق مع المعيار العالمي الجديد للأمن السيبراني ISO 27001:2022. كما يلتزم البنك بمعيار أمن بيانات صناعة بطاقات الدفع الإصدار الرابع وبرنامج حماية عملاء لشبكة. تشرف لجنة إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية ولجنة إدارة المخاطر على مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني، بدعم من إدارة المخاطر في المجموعة. ولدى البنك لجنة مخصصة لإدارة أمن المعلومات (لجنة فرعية تابعة للجنة إدارة المخاطر) وظيفتها مراقبة وترتيب أولويات اتجاهات ومبادرات أمن المعلومات والأمن السيبراني.
مخاطر البيانات	تتمثل هذه المخاطر في خطر تكبد خسائر تجارية نتيجة لضعف أو غياب حوكمة البيانات، مما يؤدي إلى سوء إدارتها. ولا يتهاون البنك مع أي ضعف في عمليات جمع البيانات وتخزينها وحمايتها ومعالجتها، أو مع أي تقصير في إدارة استخدام البيانات والمعلومات ونشرها.	تم دمج مخاطر البيانات في إطار إدارة المخاطر الخاص بالبنك، وتم تعزيزها من خلال سياسات حوكمة البيانات على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي. يلتزم البنك بضمان جودة عالية للبيانات طوال دورة حياتها، ولتحقيق هذا الهدف، وضع البنك أنظمة حوكمة مؤسسية وأنظمة تقنية تضمن بقاء البيانات والمعلومات صحيحة، ومصنفة بشكل مناسب، ومحفوظة وتدار بشكل صحيح وفقًا للمتطلبات التشريعية ومتطلبات الأعمال. تم إنشاء مكتب لإدارة البيانات لمراقبة أنشطة إدارة البيانات التكتيكية والتشغيلية. تتولى لجنة إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية ولجنة إدارة المخاطر الإشراف على مخاطر البيانات، بدعم من إدارة المخاطر في المجموعة. كما أنشأ البنك مجلس حوكمة البيانات (وهو لجنة فرعية تابعة للجنة إدارة المخاطر) لمراقبة وترتيب أولويات اتجاهات ومبادرات أمن المعلومات والأمن السيبراني.
مخاطر النماذج	مخاطر النموذج هي خسارة محتملة من قرارات مبنية على مخرجات نماذج غير دقيقة بسبب أخطاء في التطوير أو التنفيذ أو الاستخدام غير المناسب. يعتمد البنك نهجاً حذراً لمخاطر النماذج وفقاً للحدود المعتمدة من مجلس الإدارة.	لدى البنك إطار عمل لإدارة مخاطر النماذج يمكّنه من تحديد وفهم وإدارة هذه المخاطر. وضمن هذا الإطار، يقوم البنك بإجراء تحقق مستقل وقوي للنماذج، مما يفرض تحدياً فعالاً لعملية تطوير النماذج والأداء المستمر لها. ويحدد هذا التحقق القيود التي تتطلب تعديلات أو تسويات، ويصدرنتائج التحقق التي تتطلب المعالجة، عند الاقتضاء. ويتقيد البنك بإطار الحوكمة النموذجية بما يتماشى مع الالتزامات التنظيمية. تتولى لجنة إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية ولجنة إدارة المخاطر الإشراف على مخاطر النماذج، بدعم من إدارة المخاطر في المجموعة. ولدى البنك لجنة مخصصة لإدارة مخاطر النماذج (وهي لجنة فرعية تابعة للجنة إدارة المخاطر) تعتمد النماذج وتراقب بفعالية الأبعاد المختلفة لمخاطر النموذج.

إدارة المخاطر (تتمة)

نوع المخاطر	تعريف المخاطر وتقبلها	نهج إدارة المخاطر
مخاطر عدم الامتثال الشرعي	هذه المخاطر تنشأ عندما ينفذ البنك معاملة لا تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تم اعتماد هيكل المنتج على أساسها. ليس لدى البنك أي تسامح تجاه مخاطر عدم الامتثال للشريعة، والتي قد تنتج عن تصميم منتجات أو عمليات لا تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية التي تم هيكلتها على أساسها، أو عندما لا ينفذ الموظفون المعاملات بالترتيب الصحيح أو لا يتبعون متطلبات الاعتماد الشرعي.	يدير البنك مخاطر عدم الامتثال للشريعة من خلال ضمان المراجعة والموافقة على الهياكل والوثائق والمعاملات الجوهرية قبل إطلاقها أو الدخول فيها أو تنفيذها. كما تقوم لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وإدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة بمراجعة سياسات وعمليات البنك (وجميع المنتجات والخدمات والمعاملات) للتأكد من أن تصميمها لا ينتهك الشريعة الإسلامية التي تم على أساسها هيكلة وتوثيق المنتجات والخدمات والمعاملات الجوهرية. تقع مسؤولية الإشراف على مخاطر عدم الامتثال للشريعة على عاتق لجنة إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية ولجنة إدارة المخاطر، وذلك بدعم من إدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة وإدارة المخاطر في المجموعة. كما يوجد بالبنك لجنة رقابة شرعية داخلية مستقلة تشرف على جميع مسائل الامتثال للشريعة.
مخاطر الامتثال التنظيمي	تُعرَّف مخاطر الامتثال التنظيمي بأنها مخاطر عدم الالتزام بالقوانين واللوائح السارية، مما قد يؤدي إلى عواقب تنظيمية مثل الغرامات، أو فقدان الترخيص، أو الإضرار بالسمعة. ويعتمد البنك سياسة عدم التسامح مطلقاً تجاه أي انتهاك جوهري أو متعمد للقوانين أو اللوائح المعمول بها.	يعتمد البنك إطار عمل قوي للامتثال التنظيمي، ويقوم بعمليات شاملة لجمع وتحليل وتنفيذ ومراقبة التغييرات التنظيمية من خلال عملية متكاملة لإدارة هذه التغييرات حيث يتم رصد أي تأخيرات في تنفيذ التنظيمات والإبلاغ عنها لضمان الامتثال الكامل. تتحمل الإدارة العليا للبنك مسؤولية تصميم وتنفيذ ودعم إطار عمل يضمن وجود تدابير مناسبة لتخفيف وإدارة مخاطر الامتثال التنظيمي للمجموعة. ويتم الإبلاغ في الوقت المناسب عن أي انتهاكات جوهرية إلى السلطات التنظيمية المعنية، ويلتزم البنك باتخاذ جميع التدابير الممكنة لمعالجة هذه الانتهاكات، إن وجدت. تتولى لجنة إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية ولجنة الامتثال الإشراف على مخاطر الامتثال التنظيمي، بدعم من إدارة الامتثال في المجموعة.
مخاطر الجرائم المالية	مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب هي المخاطر المحتملة لاستغلال البنك كقناة لغسل الأموال، أو تمويل الإرهاب، أو التهرب من العقوبات، أو تمويل انتشار الأسلحة، وغيرها من الجرائم الأصلية المرتبطة بغسل الأموال. يعتمد البنك سياسة عدم التسامح مطلقاً مع أي إهمال متعمد أو تورط عن قصد في أنشطة غسل الأموال، أو تمويل الإرهاب، أو تمويل انتشار الأسلحة، أو انتهاك العقوبات المالية المستهدفة، أو عدم الامتثال للقواعد واللوائح والقوانين والسياسات ذات الصلة.	يلتزم البنك بإدارة أعماله بطريقة تضمن عدم استغلال منتجاته أو خدماته أو أنظمته أو عملياته لأغراض غسل الأموال أو التهرب من العقوبات أو تمويل الإرهاب أو انتشار الأسلحة. يرفض البنك بشكل قاطع أي إهمال م تعمد أو تورط عن قصد في أنشطة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل انتشار الأسلحة أو انتهاك العقوبات المالية المستهدفة. كما يلتزم بالامتثال التام للقواعد واللوائح والقوانين والسياسات ذات الصلة. وفقًا لهذه السياسة، يمتنع البنك عن التعامل مع الأفراد أو الكيانات التي يعتقد أنها متورطة في أنشطة غير مشروعة أو تشكل مخاطر عالية غير مقبولة. تتولى لجنة إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية ولجنة الامتثال الإشراف على مخاطر الجرائم المالية، بدعم من إدارة الامتثال في المجموعة.

إدارة المخاطر (تتمة)

نوع المخاطر	تعريف المخاطر وتقبلها	نهج إدارة المخاطر
المخاطر الاستراتيجية والتجارية	المخاطر الاستراتيجية هي التأثير السلبي الحالي أو المحتمل على الأرباح أو رأس المال أو السمعة الناجم عن القرارات الاستراتيجية غير السليمة، أو التنفيذ غير السليم للقرارات، أو عدم الاستجابة للتغيرات في التي طرأت على القطاع أو الاقتصاد أو التكنولوجيا. أما مخاطر الأعمال فتشير إلى التأثير السلبي على الأرباح أو رأس المال الناشئ عن التغير في معايير الأعمال مثل الأحجام والهوامش والتكاليف. يعتمد البنك نهجاً حذراً تجاه التعرض لمخاطر الاستراتيجية والأعمال، وذلك وفقًا للحدود المعتمدة من مجلس الإدارة.	مجلس الإدارة والإدارة العليا ملتزمون بتنفيذ وتعزيز عمليات التخطيط والمراقبة الاستراتيجية في البنك. ويقوم البنك بمراجعة فرص الاستثمار والأعمال الاستراتيجية، مع الحفاظ على تركيز دقيق على رؤيته وأهدافه الاستراتيجية. تتولى لجنة إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية ولجنة إدارة المخاطر الإشراف على المخاطر الاستراتيجية ومخاطر الأعمال، بدعم من إدارة المالية وإدارة المخاطر في المجموعة.
المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية	هذه هي المخاطر المحتملة التي تؤثر سلباً على الأداء المالي للبنك أو سمعته أو استقرار عملياته التشغيلية، والناشئة عن عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية المؤسسية. قد تنشأ هذه المخاطر من عمليات البنك الخاصة أو أنشطة متعامليه أو الأحداث الخارجية. يعتمد البنك نهجاً حذراً تجاه أي مخاطر متعلقة بمخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية المؤسسية، وذلك وفقًا للحدود المعتمدة من مجلس الإدارة.	يلتزم البنك بالتنمية المستدامة والتمويل المستدام والعمل البنكي المسؤول، مع اتباع نهج استباقي في إدارة المخاطر المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية المؤسسية، حيث قام بدمج المخاطر المالية المرتبطة بهذه العوامل والمناخ في إطار إدارة المخاطر، كما نفذ بطاقة أداء للحوكمة البيئية والاجتماعية المؤسسية لتوجيه قرارات الائتمان. وإدراكاً لتأثير تغير المناخ، اتخذ البنك خطوات لتحديد وإدارة المخاطر المناخية، بما يتوافق مع الإرشادات التنظيمية والمعايير الدولية. وتعد لجنة الاستدامة التابعة لمجلس الإدارة ولجنة إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية اللجان الرئيسية على مستوى مجلس الإدارة المسؤولة عن الإشراف على مخاطر الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية المؤسسية. وتدعمهما لجنة الاستدامة الإدارية ولجنة إدارة المخاطر في المجموعة. كما تشارك إدارة الاستدامة وإدارة المخاطر في المجموعة في الإدارة الفعالة لهذه المخاطر المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية المؤسسية.

← للاطلاع على التوقعات، يرجى الرجوع إلى قسم نظرة عامة على السوق

الاستدامة

53 مقدمة
54 التحديات العالمية للاستدامة
55 نهجنا
58 أبرز إنجازاتنا للعام 20
60 بصمتنا البيئية
63 الحوكمة
65 نظرة المستقبلية

مقدمة

غاية تخلق قيمة حقيقية

من الاستراتيجية إلى التنفيذ

يتجاوز مفهوم الاستدامة في بنك دبي الإسلامي مجرد الالتزام، إذ تمثل جزء أصيلاً من هويتنا ونهجنا في العمل. إن تركيزنا على تحقيق التوازن بين النمو والأهداف يضمن أن تعكس كل مبادرة نطلقها قيمنا الأساسية، وتدفع عجلة التنمية المستدامة، وتساهم في رفاهية المجتمع وسلامة البيئة.

نرسم مستقبلًا يتكامل فيه النمو مع تحقيق نتائج مجدية لأصحاب المصلحة من خلال التزامنا الثابت بتحقيق الاستدامة. يمكّن هذا النهج بنك دبي الإسلامي من بناء ثقة دائمة، وتعزيز الابتكار، ودفع عجلة التقدم نحو مستقبل أكثر استدامة وشمولاً. نواصل دمج الاستدامة في جميع جوانب عملياتنا، مما يضمن قدرتنا على التكيف والمواكبة وإحداث التأثير في عالم يشهد تغيرات متسارعة.



التحديات العالمية للاستدامة

تُشكل قضايا تغير المناخ، وندرة الموارد، وعدم المساواة الاجتماعية تحديات مترابطة تتطلب عملاً عاجلاً ومنسقًا.

وتُبرز هذه التحديات والمخاطر بعيدة المدى الأهمية الحاسمة للاستدامة بصفتها ركيزة أساسية لتحقيق المرونة العالمية. وإذا تُركت هذه المخاطر دون معالجة، فإنها تزعزع التوازن البيئي، ورفاهية الإنسان، والأمن الاقتصادي، وهي عناصر أساسية لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل.

التحديات الرئيسية:

- يظل العجز عن اتخاذ تدابير مناخية من أهم المخاطر طويلة المدى، حيث تتفاقم الظواهر المناخية المتطرفة، وندرة الموارد، والتدهور البيئي بسبب غياب تدابير التخفيف والتكيف اللازمة.
- يشكل تدهور التنوع البيولوجي والنظم البيئية مخاطر جسيمة على الأمن الغذائي، وتوافر المياه، والصحة العالمية.
- تُنذر أزمات الموارد الطبيعية، وعلى رأسها ندرة المياه والغذاء، بزعزعة الاستقرار العالمي، وتُهدد الوصول العادل للموارد الأساسية.

اعتبارات على الصعيدين الإقليمي والإماراتي

نتج عن التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بالاستدامة العديد من المبادرات الوطنية الهادفة إلى تعزيز الطاقة النظيفة، وحفظ الموارد، والنهوض بالمجتمع. يتوافق التركيز القوي لبنك دبي الإسلامي على هذه الأولويات بشكل مناسب مع الأهداف الطموحة للدولة، مثل مبادرة الإمارات للحياد الصفري بحلول 2050.

من خلال دعمنا للاستدامة على المستوى الإقليمي، فإننا نرسخ مكانتنا الريادية في المشهد المالي الإماراتي، في الوقت الذي نساهم فيه كشريك فاعل في مسيرة التنمية المستدامة للبلاد. وتعزز الصكوك المستدامة بقيمة مليار دولار أمريكي التي أصدرها البنك في فبراير 2024 التزاماتنا تجاه مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب 28)، حيث تعهدت أكبر البنوك في الإمارات بتخصيص تريليون درهم للتمويل المستدام.

التزام بنك دبي الإسلامي تجاه التمويل المستدام:
15% من إجمالي تمويلاته بحلول 2030

أخلاقيات الاستدامة في بنك دبي الإسلامي

إدراكاً منا للطبيعة المترابطة للمخاطر والتحديات، تبنى بنك دبي الإسلامي مسؤولية المساهمة في إحداث تأثير إيجابي من خلال تحريك رأس المال وتعزيز الممارسات المستدامة. ونسعى من خلال إجراءات استباقية إلى التخفيف من حدة المخاطر، وخلق القيمة الحقيقية، والمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي طويل الأمد. ندرك أن الاستدامة عنصر حيوي في الأنظمة الاقتصادية المرنة وأن المؤسسات المالية أمامها فرصة فريدة للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة من خلال توجيه الموارد نحو مبادرات مستدامة وذات تأثير إيجابي.

- **من خلال التخصيص الاستراتيجي** لرأس المال، نوجه الاستثمارات نحو مشاريع ومؤسسات تدعم بناء مستقبل مستدام.
- **بمعالجة العجز عن اتخاذ تدابير مناخية،** نمول مشاريع الطاقة المتجددة، وندعم البنية التحتية المراعية للبيئة، ونمكّن التحول نحو اقتصادات منخفضة الكربون، مما يساعد في الحد من الانبعاثات، وتعزيز التكنولوجيا النظيفة، والتوافق مع الأهداف المناخية العالمية.
- **من خلال تحفيز التمويل المستدام،** نقوم بتمكين تطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة تعالج هذه التحديات، وتدعم التدابير المناخية، وتعزز العدالة الاجتماعية والمرونة الاقتصادية.

يُولي التوجه الاستراتيجي للبنك اهتماماً وأولوية كبيرة تجاه دعم المؤسسات ذات الأداء المتميز في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، ويشجعها على تبني ممارسات مستدامة. ويساهم هذا النهج في تخفيف المخاطر البيئية والاجتماعية، وتسريع التحول العالمي نحو نمو مسؤول وشمولي.

إعطاء الأولوية للاستدامة - لخلق قيمة طويلة المدى

ينظر بنك دبي الإسلامي إلى الاستدامة كفرصة استراتيجية لخلق قيمة طويلة الأمد لمتعاملينا وموظفينا ومستثمرينا ومجتمعاتنا. ونؤمن بأن التمويل المستدام يعزز ثقافة المسؤولية والنمو، مما يُمكننا من دعم الأجيال القادمة والمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي.

من خلال إعطاء الأولوية للاستدامة، يُلبي بنك دبي الإسلامي توقعات السوق الحالية، ويُرسخ مكانته كرائد في مجال الصيرفة المبنية على الأخلاقيات والمسؤولية الاجتماعية. وبصفتنا مؤسسة مالية رائدة، فإننا نلتزم بضمان توافق النمو مع الاستدامة، بما يحقق قيمة ملموسة لجميع أصحاب المصلحة لدينا.

نُسهم في إحداث تغيير إيجابي من خلال دمج الاستدامة في استراتيجية النمو، سعياً لتحقيق منفعة لقطاع الأعمال والمجتمع. وبهذا النهج، نضمن أن كل خطوة نخطوها تُسهم في بناء مستقبل مستدام وتحقق قيمة طويلة الأمد لكل من نخدمه.

يعد عرض القيمة المشتركة لدينا محورياً في نهجنا، حيث يسعى لتحقيق نتائج وتوازن بين نجاح أعمالنا وتحقيق التقدم الاجتماعي والبيئي.

نهجنا

رحلتنا نحو الاستدامة

تنبع مسيرة الاستدامة لدينا من غايتنا الأساسية لتقديم خدمات مالية أخلاقية متوافقة مع الشريعة الإسلامية تخدم المجتمع بأكمله.

في البداية، ركزت مبادراتنا السابقة على مواءمة عملياتنا مع مبادئ التمويل الإسلامي، والتي تعزز بطبيعتها العدالة الاجتماعية والمسؤولية البيئية. ومع مرور الوقت، قمنا بتوسيع نهجنا ليشمل مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، مما أرسى مكانة بنك دبي الإسلامي كمؤسسة رائدة تجمع بين التمويل الإسلامي والاستدامة.

على مدار تاريخنا، حقق البنك إنجازات بارزة تؤكد التزامنا بالنمو المستدام. وتعكس هذه المحطات الرئيسية استراتيجيتنا الشاملة والمستقبلية في مجال الاستدامة.

شكّل إصدار أول صكوك مستدامة في العالم لتمويل المشاريع الخضراء محطة تحول محورية، إذ جمع بين مبادئ التمويل الإسلامي وأهداف التمويل الأخضر العالمية. ويعكس إطلاق "إفولف" و"Nest" استراتيجيتنا الرامية إلى دمج الاستدامة في كافة جوانب عملياتنا، بدءًا من المنتجات المقدمة وصولاً إلى السياسات الداخلية. وفي عام 2024، قمنا بتحديث إطار التمويل المستدام لضمان توافقه مع المعايير الدولية، وطرحنا مجموعة متنوعة من خيارات الاستثمار المستدامة، بما في ذلك الصناديق المتداولة في البورصة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.



استراتيجية الاستدامة

تجسد استراتيجية الاستدامة في بنك دبي الإسلامي توازناً دقيقاً بين إرثنا العريق في التمويل الإسلامي والضرورة الملحة لمواجهة تحديات الاستدامة المعاصرة. يرتكز نهجنا على ثلاثة محاور رئيسية: الإدارة الاستباقية للمخاطر، الابتكار في مجال التمويل المستدام، والتواصل المستمر والفعال مع أصحاب المصلحة. ومن خلال الحفاظ على هذا التوازن الاستراتيجي، نضمن أن عملياتنا لا تقتصر على تلبية المتطلبات التنظيمية فحسب، بل تتجاوزها لتساهم في إحداث تغيير إيجابي وملموس.

مع استمرار جهودنا لتعزيز أدائنا في مجال الاستدامة، نبقى ملتزمين بالبناء على الزخم الذي حققناه. نسعى جاهدين لتحقيق تصنيفات أعلى في هذا المجال، مع التركيز على تقديم قيمة هادفة وطويلة الأمد لجميع أصحاب المصلحة لدينا.

نهجنا (تتمة)

مواءمة أنفسنا مع أهداف التنمية المستدامة

قدمنا في تقرير الاستدامة لعام 2023 رؤية شاملة للقضايا الجوهرية الرئيسية التي لا تزال تشكل محور استراتيجيتنا للاستدامة.

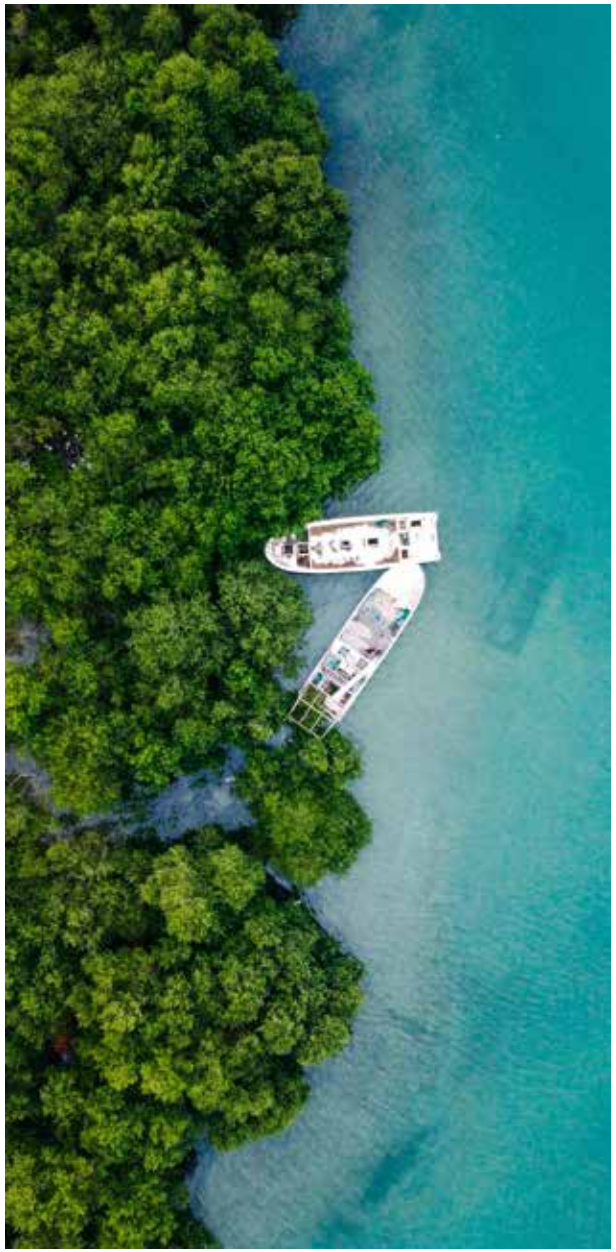
وعلى الرغم من ثباتها، تظل مصفوفة الأهمية النسبية لدينا أداة حاسمة في توجيه جهودنا. وبالتطلع قدمًا لعام 2025، نعتزم إجراء تقييم للأهمية النسبية المزدوجة لتعميق فهمنا للتأثيرات الخارجية لعملياتنا، إلى جانب تحديد العوامل الداخلية الأكثر أهمية لأصحاب المصلحة لدينا.

استناداً إلى القضايا الجوهرية الرئيسية الحالية، اتخذنا خطوات استراتيجية إضافية لتوجيه جهودنا بفعالية من خلال مواءمة هذه القضايا مع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، مما يتيح لنا تركيز مواردنا على المجالات التي يمكننا فيها إحداث أكبر تأثير إيجابي. يضمن هذا التوافق الاستراتيجي أن تكون مبادراتنا موجهة ومحددة الأهداف، وتساهم بفعالية في تحقيق الأهداف العالمية للاستدامة.

من خلال تركيز جهودنا على هذه الأولويات ذات الأهمية القصوى، عززنا استعدادنا للوفاء بعهدنا وتحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر دفع النمو الاقتصادي، تعزيز الشمول الاجتماعي، ومعالجة التحديات البيئية. يتيح لنا هذا التركيز الاستراتيجي تخصيص مواردنا بكفاءة أعلى، وتطوير حلول مبتكرة، وتعزيز مساهماتنا في أجندة التنمية المستدامة. بصفتنا مؤسسة مالية رائدة، يعكس هذا النهج التزامنا بالمواءمة بين النجاح التجاري والأولويات العالمية. نسعى جاهدين لأداء دور محوري وهادف في تحقيق التنمية المستدامة، ليس فقط في دولة الإمارات العربية المتحدة، بل على الصعيد الإقليمي والعالمي.

تحديد المواضيع الجوهرية وتوافقها مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

المسائل ذات الأولوية القصوى	التوافق مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة
انبعاثات الغازات الدفيئة	
المخاطر المناخية	
التنوع والشمولية	
رفاهية الموظفين	
الشمول المالي	
الشفافية والإفصاح	
الأخلاقيات التجارية	
أمن وسلامة البيانات	



نهجنا (تتمة)

ركائزنا الاستراتيجية للاستدامة

تمويل مستقبل مستدام	القيادة بالقدوة الحسنة

المجالات التي تحتل الأولوية

تشجيع التمويل المستدام	تعزيز الشمول المالي	الريادة في أخلاقيات العمل وخصوصية المتعاملين	تضمين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في عملية صنع القرار	الحد من البصمة البيئية التشغيلية	نقبل التنوع والشمول	تعزيز رفاهية الموظفين	دعم الشفافية والإفصاح

الأهداف

تعزيز حصتنا في أنشطة التمويل الموجهة للمشاريع المستدامة	أن نكون الشريك المصرفي الرائد للفئات المجتمعية المهمشة	أن نكون مؤسسة موثوقة لمتعاملينا وشركائنا التجاريين	دمج تقييم وتخفيف مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بشكل كامل في جميع قراراتنا التمويلية	تحقيق الحياد الصفري في عملياتنا والحد بشكل كبير من بصمتنا على نطاق المياه والنفايات والطاقة	أن نكون المؤسسة المالية الإسلامية الأكثر تنوعاً في أسواق عملنا	أن نعزز مكانتنا كجهة عمل مفضلة في القطاع المصرفي	الإفصاح عن أدائنا المالي وغير المالي وفقًا لأفضل المعايير

الصلة بالقضايا الجوهرية الرئيسية

• الشمول المالي • المخاطر المناخية	• الشمول المالي	• أمن وسلامة البيانات	• الأخلاقيات التجارية	• انبعاثات الغازات الدفيئة • المخاطر المناخية	• التنوع والشمولية	• رفاهية الموظفين	• الشفافية والإفصاح

إنجازاتنا في عام 2024

تمويل مستقبل مستدام

تمتد جهودنا من تقديم الحلول المالية المبتكرة إلى تعزيز الرعاية البيئية، وترسيخ المسؤولية الاجتماعية، وتطوير ممارسات الحوكمة. هذا النهج الشامل يدفع التزامنا نحو بناء مستقبل يتسم بالمرونة والشمولية والاستدامة.

في عام 2024، شهدنا تقدماً ملحوظاً في مسيرتنا نحو الاستدامة، مما يعكس نمونا المدفوع بأهداف واضحة. حققنا تحسنًا كبيرًا في تصنيفاتنا الخارجية للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وتحديدًا من قبل أربع وكالات بارزة: ساستينالييتيكس ، وستاندرد آند بورز العالمية، وإم إس سي آي، وريفينيتيف. هذا التقدم الملموس يجسد التزام بنك دبي الإسلامي بتنفيذ استراتيجيته للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بكفاءة عالية. كما يعكس جهودنا المستمرة في تحسين الإفصاحات وتعزيز الشفافية في جميع عملياتنا. برز بنك دبي الإسلامي كأحد البنوك الإماراتية الرائدة في هذا المجال حيث سجل أكبر ارتفاع في تصنيفات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية عبر هذه الوكالات الأربع المرموقة.

ملتزمون ببناء مستقبل تكون أولوياته لـ:

- الرعاية البيئية
- المسؤولية الاجتماعية
- ممارسات الحوكمة السليمة
- المرونة الاقتصادية
- الالتزام بالشريعة الإسلامية

كان أحد الإنجازات الرئيسية لعام 2024 التسعير الناجح **لصكوك مستدامة** بقيمة **مليار دولار أمريكي** في فبراير 2024. جذب هذا الإصدار، الأكبر من مؤسسة مالية في الشرق الأوسط خلال ما يقارب عاماً، اهتماماً عالمياً قوياً من أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، مؤكدًا ريادة بنك دبي الإسلامي في **التمويل الإسلامي المستدام**. كما يرفع هذا الإصدار إجمالي الصكوك المستدامة للبنك إلى **2.75 مليار دولار أمريكي**، وهو انعكاس واضح لالتزامنا المستمر بتمويل مستقبل مستدام. تبرز عملية إصدار الصكوك الدور الحيوي للمنتجات المالية المبتكرة في معالجة التحديات العالمية، ودفع التقدم الاقتصادي مع ضمان الاستدامة البيئية والاجتماعية.

تم استكمال التخصيصات للصكوك المستدامة الأولى والثانية بالكامل، بينما يجري حالياً تخصيص 26% من الصكوك الثالثة.

يحتوي سجل الموجودات المستدامة لبنك دبي الإسلامي على موجودات بقيمة إجمالية 7.37 مليار درهم. وتشكل الفئات الأربع الكبرى - توفير فرص العمل، والنقل النظيف، والمباني الخضراء، وكفاءة الطاقة – لتشكل ما يقارب 75% من إجمالي أموجوداتنا.

تتضمن محفظة التمويل المستدام الآن أيضاً التمويل المرتبط بالاستدامة مع مؤشرات الأداء الرئيسية وأهداف الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية المحددة. بالنسبة لمتعاملي البنك من أصحاب الثروات، قدم بنك دبي الإسلامي أربعة صناديق متداولة في البورصة متوافقة مع الشريعة في أغسطس 2024. وعلى مدار العام، واصل البنك تطوير عروض منتجات إدارة الثروات.

منذ إصدار أول صكوك مستدامة، ساهم التمويل المقدم من بنك دبي الإسلامي في تجنب 96,135 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، مع المساهمة الفعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التالية:

سجل الموجودات المستدامة لبنك دبي الإسلامي



1	الطاقة المتجددة	%9
2	النقل النظيف	%15
3	كفاءة الطاقة	%15
4	المباني الخضراء	%15
5	إدارة المياه المستدامة ومعالجة مياه الصرف الصحي	%2
6	الوصول إلى الخدمات الأساسية	%1
7	الإسكان ميسور التكلفة	%13
8	توفير فرص العمل	%30

الصكوك المستدامة الصادرة من بنك دبي الإسلامي

* يرجى الرجوع إلى تقرير التمويل المستدام لعام 2024 للاطلاع على المزيد من التفاصيل.

	بنك دبي الإسلامي		
الجهة المصدرة			
التاريخ	26-فبراير-2024	09-فبراير-2023	22-نوفمبر-2022
التصنيف	أوراق مالية رئيسية غير مضمونة	أوراق مالية رئيسية غير مضمونة	أوراق مالية رئيسية غير مضمونة
صافي العائدات (مليون دولار أمريكي)	1,000	1,000	750
معدل الربح	5.243	4.800	5.493
المدة	5 سنوات	5.5 سنوات	5 سنوات
كود الترقيم الدولي (ISIN)	XS2749764382 CORP	ZM9734348 CORP	ZN4974780 CORP

إنجازاتنا في عام 2024 (تتمة)

دمج الاستدامة في اتخاذ القرارات

يعد الابتكار أساسياً في استراتيجية البنك للاستدامة، مما يمكننا من دمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في كل جانب من جوانب اتخاذ القرارات. يؤدي مؤشر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية دوراً محورياً في موافقة محفظتنا مع أهداف الاستدامة. أصبحت هذه المنهجية التقييمية أساساً لنهجنا، وتوفر لنا رؤى حاسمة حول محفظتنا من منظور مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من خلال توجيه عمليات اتخاذ القرارات الائتمانية وضمان إدراج اعتبارات الاستدامة في مجالات أعمالنا.

في إطار تقدمنا نحو استكمال تقييمات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لمحفظتنا بأكملها، نستعد للانتقال إلى المرحلة التالية من هذه العملية. سنركز على دعم متعاملينا في معالجة المخاطر المحددة. بمجرد اكتمال التقييم الشامل للمحفظة، ستشكل النتائج أساسًا للمرحلة الثانية من جهودنا، والتي ستركز على مشاركة المتعاملين وتحديد التوجه الاستراتيجي لأنشطة التمويل والاستثمار لدينا.

من خلال إدماج منظور قوي لتغير المناخ في مؤشر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لدينا، نهدف إلى تحديد ومعالجة المخاطر المرتبطة بالمناخ بشكل استباقي، ودعم متعاملينا في عملية الانتقال نحو عمليات منخفضة الكربون، وضمان أن تساهم أنشطة التمويل لدينا بشكل هادف في بناء مستقبل مستدام وقادر على التكيف مع المناخ.



ارتفاع تصنيفاتنا للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

SUSTAINALYTICS

التصنيف الجديد
24.9
%19 ↑

S&P Global

التصنيف الجديد
27
%13 ↑

MSCI

التصنيف الجديد
A
Letter Grade 1 ↑

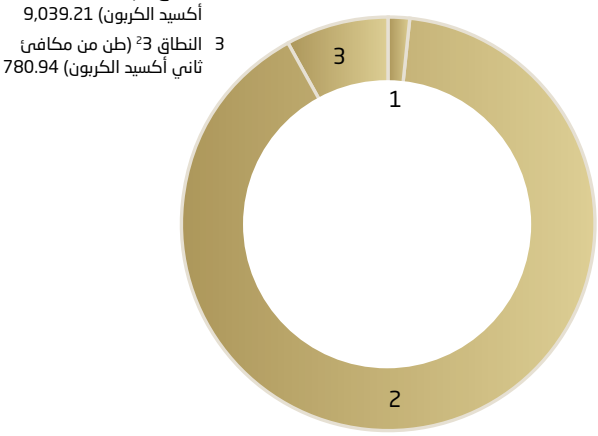
REFINITIV

التصنيف الجديد
61
%91 ↑

القيادة بالقدوة الحسنة

في إطار مساهمتنا بأجندة الإمارات الوطنية للحياد الصفري بحلول عام 2030، يعد تقليل استهلاك الموارد وانبعاثات الغازات الدفيئة أولوية حاسمة لدينا.

إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة لبنك دبي الإسلامي[1]



1. يشير إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة إلى المباني والمكاتب والفروع الواقعة ضمن سيطرتنا التشغيلية في الإمارات العربية المتحدة.
2. تشمل انبعاثات النطاق 3 لعام 2024 الفئة 5 (النفايات) والفئة 6 (السفر لغرض العمل).

بصمتنا البيئية

في إطار مساهمتنا بأجندة الإمارات الوطنية للحياد الصفري، يعد تقليل استهلاك الموارد وانبعاثات الغازات الدفيئة أولوية حاسمة لدينا. في عام 2024، خطونا خطوة كبيرة إلى الأمام من خلال التزامنا العلني بتحقيق انبعاثات صفرية في النطاق الأول والثاني بحلول عام 2030. يمثل هذا الالتزام علامة فارقة في مسيرة استدامتنا، ويجسد تفانينا في الحد من التأثير البيئي لعملياتنا المباشرة واستهلاك الطاقة. ومن خلال ذلك، لا نعزز فقط أداءنا البيئي، بل نظهر أيضا القيادة في الممارسات التجارية المستدامة وندعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

في عام 2024، أنجزنا خطوة محورية بإنشاء خط الأساس لانبعاثات النطاق الأول والثاني في عملياتنا المصرفية بدولة الإمارات. هذا الإنجاز نتج عن تحسن ملحوظ في جودة البيانات واكتمالها ودقتها، مما منحنا رؤية أوضح لاستهلاك الطاقة الحالي عبر بنيتنا التحتية المادية. واستنادًا إلى هذه البيانات الدقيقة، أصبحنا في موقع متميز لوضع أهداف محددة وقابلة للتنفيذ للحد من الانبعاثات الكربونية. هذه الأهداف ستكون بمثابة خارطة طريق واضحة توجه مسارنا نحو تحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2030 للانبعاثات في النطاق الأول والثاني.

بينما نركز على إدارة بصمتنا البيئية من خلال الممارسات المستدامة في عملياتنا، نسعى أيضاً إلى إحداث تأثير خارجي إيجابي من خلال مختلف المشاريع والمبادرات. وضمن مبادرة "شجرة لكل شخص"، نقوم بزراعة شجرة مقابل كل حساب جديد يُفتح في بنك دبي الإسلامي، مما يشرك متعاملينا بشكل فعال ليكون جزءًا من رحلتنا نحو الاستدامة.

قمنا بزراعة أكثر من 63,500 شجرة مانغروف و720 شجرة الغاف في جميع أنحاء دولة الإمارات منذ عام 2023،والتي من المتوقع أن تمتص أكثر من 1.1 مليون كيلوغرام من ثاني أكسيد الكربون، مما يؤدي دوراً حيوياً في استعادة النظام البيئي والحد من الكربون. لا تساهم هذه المبادرة في الحفاظ على البيئة فحسب، بل تعزز أيضاً الشعور بالملكية والمشاركة، مما يمكّن متعاملينا من أن يصبحوا مشاركين نشطين في بناء مستقبل مستدام.

المبادرات الرئيسية التي اتخذناها في عام 2024 للحد من بصمتنا البيئية

ترقيات المباني

- نالت مباني بعض فروعنا شهادة الريادة في الطاقة والتصميم البيئي (LEED) بتصنيف "الفئة الذهبية"، وهو إقرار باستيفاء هذه المباني للبنية التحتية المستدامة وكفاءة الطاقة.
- انتقلنا إلى مقر رئيسي تم ترميمه حديثاً ومزود بتقنيات تعزز كفاءة استخدام الطاقة، مثل أنظمة الإضاءة LED التي تتميز بخاصية التحكم بالحركة وأنظمة الستائر الآلية.
- حددنا فرصًا تعزز من البنية التحتية لتقنية المعلومات من أجل تطبيق إجراءات للحد من البصمة الكربونية.

تقليل النفايات الإلكترونية

- وظفنا إمكانات التحول الرقمي لرقمنة عملياتنا والمساهمة في تقليل الحيز المكاني المطلوب لأنشطتنا.
- نجري تقييماً لكل جهاز يعد غير صالح للاستخدام المؤسسي للتأكد من إمكانية إعادة استخدامه والاستفادة منه.
- يتم إعادة تأهيل بعض المعدات وتزويدها بأجهزة تخزين جديدة، وإعادتها إلى حالة تشغيلية جيدة من أجل التبرع بها للمجتمعات التي تحتاج إلى أجهزة كمبيوتر ولكن تفتقر إلى الموارد المالية لشرائها.

مركز البيانات الصفري

- بعد إجراء اختبارات دقيقة لضمان استيفاء المعايير العالية للبنك في مجالي الأمن والدعم الاحتياطي، تم نقل 15 نظاماً أساسياً إلى مركز البيانات المدار بالطاقة الشمسية.
- استنادًا إلى التقديرات المستمدة من العمليات الحسابية التي أجرتها شركة مورو هاب وهيئة كهرباء ومياه دبي، من المتوقع أن يوفر كل نظام أساسي يتم استضافته في مركز البيانات ما يقارب 28.3 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً.

القيادة بالقدوة الحسنة (تتمة)

الارتقاء برفاهية الموظفين

تجربة الموظفين

يعتز بنك دبي الإسلامي بتقديم مجموعة شاملة من المزايا لموظفيه على كافة المستويات الوظيفية إيماناً منه بأن رفاهية الموظفين عنصر أساسي في تحقيق الرضا الوظيفي والاحتفاظ بالكفاءات وتعزيز سمعة البنك الشاملة لدى أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين على حد سواء.

فيما يلي بعض المزايا الرئيسية المقدمة لموظفينا:

- تغطية التأمين الطبي والتأمين على الحياة
- بدل تعليم ا الأبناء
- عضوية النادي
- بدل سفر في الإجازات
- معاملات تصاريح الإقامة والتأشيرات
- معدلات تفضيلية للتمويل الوظيفي للمساعدة على الإيفاء بالالتزامات المالية

تطبيق "عطايا" - تطبيق مكافأة الموظفين

في عام 2024، أطلقنا "عطايا"، وهو أول تطبيق رقمي لمكافأة الموظفينويعد وسيلة رائعة لتقدير مساهماتهم المتميزة والاحتفاء بها. يمكّن التطبيق المستخدمين من:

- تقدير إنجازات زملائهم ومكافأتهم عليها بكل بسهولة وبضع نقرات فقط، والبقاء على اطلاع بالعروض والفعاليات الشهرية، والمساهمة في خلق بيئة عمل إيجابية من خلال تبادل التقدير والاعتراف بالجهود المتميزة.
- تمكين الموظفين من تلقي لتكريم من خلال نقاط قابلة للاسترداد، مما يساهم في الثناء على جهود بعضهم البعض والاحتفاء بالنجاح.

تطوير الموظفين

يولي بنك دبي الإسلامي أهمية قصوى لموظفيه، معتبراً إياهم أثمن ما يملكه. وانطلاقاً من هذا المبدأ، يلتزم البنك بتزويد موظفيه بالمهارات والقدرات اللازمة لتحقيق الأداء الأمثل في وظائفهم الحالية والمستقبلية. ويتبنى البنك نهجاً لإدارة الأداء وتقييم الموظفين، يتسم بالعدالة والاتساق والشفافية.

يهدف نظام إدارة الأداء في بنك دبي الإسلامي إلى تحقيق غاية أساسية هي تمكين كل موظف من الوصول إلى أقصى إمكاناته وتهيئته للتطور الوظيفي الأمثل. هذا النظام يعمل كجسر يربط بين استراتيجية البنك وثقافته المؤسسية، مما يعزز قدرتنا على إدارة أداء الموظفين بفعالية لتحقيق نتائج أعمال متميزة.

يتبنى بنك دبي الإسلامي نهج الإدارة بالأهداف فيما يتعلق بإدارة الأداء.

- يحدد الموظفون مؤشرات الأداء الرئيسية السنوية مع مديرهم المباشر، والتي تُستخدم لتقييم الأداء عبر ثلاث مراحل هي: التخطيط، والمراجعة منتصف العام، والتقييمات نهاية العام.
- يمكن للموظفين تخصيص مؤشرات الأداء الرئيسية وفقاً لأهدافهم وتوقعاتهم في مجموعة من مجالات الكفاءة المتوافقة مع القيم الأساسية للبنك.
- يشجع البنك الموظفين على تولي زمام المبادرة والسعي إلى التطوير الشخصي والمهني والمشاركة الفعالة في الأنشطة التعليمية والتدريبية.
- تجري إدارة الموارد البشرية تحليلاً تفصيلياً لاحتياجات التعلم على مستوى البنك لإطلاق خطط تعلم سنوية موحدة، تتضمن مسارات تعلم إلزامية وبرامج مقترحة لجميع الموظفين.

يهدف بنك دبي الإسلامي إلى تطوير مهارات وكفاءات موظفيه لدعم تقدمهم الوظيفي من خلال عدة آليات رئيسية مثل إجراء الحوارات التطويرية ، وتقديم الملاحظات البناءة، وتوفير الدعم الوظيفي اللازم، بالإضافة إلى تصميم رحلات تطوير فردية تتناسب مع احتياجات كل موظف، وهيكلة برامج تطوير وظيفي منظمة.

فيما يلي بعض الأمثلة لبرامج التطوير الوظيفي:

برنامج الكفاءات ذوي الإمكانات العالية

يُعد برنامج الكفاءات ذوي الإمكانات العالية مبادرة استراتيجية تهدف إلى تنشئة قادة المستقبل في مؤسستنا. وتضم الأهداف الأساسية للبرنامج بناء مسار قيادي قوي، والاستثمار في التطوير القيادي الشامل، وتعزيز برامج التوجيه الفعالة. ومن خلال تحديد وتطوير والاحتفاظ بالموظفين ذوي الإمكانات العالية من مختلف الإدارات، نضمن تزويد هؤلاء الأفراد الرئيسيين بالأدوات والموارد اللازمة للنجاح في أداء الأدوار القيادية العليا.

استضاف بنك دبي الإسلامي الدفعة الخامسة من برنامجه التطويري الرائد، حيث يشارك 31 موظفاً من المستويات المتوسطة والمبتدئة في هذه الرحلة التحولية. يهدف هذا البرنامج إلى تمكين المشاركين من قيادة الابتكار والتميز داخل المؤسسة.
ومنذ إطلاقه في عام 2015، حقق البرنامج نجاحاً ملحوظاً في إعداد ما يقارب 150 موظفاً لم يتفوقوا فقط في مناصبهم الحالية، بل أصبحوا أيضاً نماذج يحتذى بها في مجالي القيادة والابتكار داخل البنك.

المواهب والقيادة الإماراتية

شارك البنك بفاعلية في معرض رؤية الإمارات للوظائف 2024 ، مما وضع معيارًا جديدًا لدعم المواهب والقيادات الإماراتية. أرست هذه المشاركة أساسًا متينًا لجهود التوطين المستمرة وتطوير المواهب، مما خلق مسارات دائمة للشباب الإماراتي في القطاع المصرفي. وأدى توسيع برامج التخرج والتدريب للشباب الإماراتي، بالتعاون مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، إلى تعيين 58 متدرباً (اعتباراً من سبتمبر 2024). خلقت هذه المبادرة مساراً مستداماً لرعاية المواهب المحلية، مما يضمن ترك أثر إيجابي دائم على الشباب الإماراتي وجاهزيتهم للالتحاق بالعمل المصرفي.

صحة الموظفين

تشكل صحة الموظفين وعافيتهم أولوية رئيسية في البنك، حيث نقدم مجموعة متنوعة من البرامج المصممة لدعم صحتهم البدنية والنفسية. تشمل برامج رفاهية الموظفين أنشطة شهرية مثل سباق "Fitze Fun Run" للياقة البدنية، مما يشجع على بناء الفريق وممارسة اللياقة البدنية في مكان العمل. كما ينظم البنك معرضاً صحياً يوفر فحوصات صحية واستشارات متخصصة في مجال تعزيز الرفاهية وجلسات توعوية حول مواضيع حيوية مثل صحة القلب والتوعية بسرطان الثدي والتعامل مع الضغوط.

القيادة بالقدوة الحسنة (تتمة)

تماشياً مع أهداف دعم الأسرة لدى الحكومة الإماراتية، قدم البنك ساعات عمل مرنة للوالدين في إطار حملة "العودة إلى المدرسة"، مما يسمح للموظفين ممن لديهم أطفالاً صغاراً الموازنة بين العمل والالتزامات الشخصية.

أحرز فريق الإدارة تقدماً كبيراً في رحلتنا للحصول على شهادة المعهد الدولي للبناء لمقرنا الرئيسي، يركز المعيار العالمي للمباني، وهو إطار معترف به عالميًا، على الصحة والرفاهية من خلال معالجة جوانب مثل جودة الهواء والإضاءة وسائل الراحة والحصول على موارد صحية داخل البيئة المخصصة لهم. أكملنا دراسة الجدوى ونعمل الآن على تنفيذ التعديلات الضرورية للمبنى. تعزز هذه المبادرة رفاهية موظفينا مع دعم الاستدامة من خلال خلق مكان عمل أكثر صحة وكفاءة من حيث استهلاك الطاقة.

مبادرات إضافية للبنك متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

يمتد نشاط البنك في مجال مبادرات التواصل المجتمعي إلى ما هو أبعد من بيئة العمل الداخلية. فقد أبرم البنك شراكة استراتيجية مع مؤسسة محمد بن راشد للإسكان، حيث تعهد بتقديم مساهمة مالية قدرها 29.7 مليون درهم لدعم مبادرات الإسكان ميسور التكلفة ورواد الأعمال المحليين. تتميز هذه المبادرة بنهجها الشامل، إذ تجمع بين الدعم المالي المباشر والخدمات الاستشارية، وتمكين الشركات الصغيرة والأفراد من تحقيق النمو والازدهار ضمن إطار اقتصادي مستدام.

تمتد مساهمات بنك دبي الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة إلى نطاق واسع، حيث استفاد من هذه الجهود أكثر من 300,000 شخص.

الفئة	المستفيدون	أهداف التنمية المستدامة	المبلغ
مبادرات الثقافة والتعليم والمنح الدراسية	28,090		38,996,756
الدعم الخيري المباشر - التوزيع السنوي لزكاة البنك للعام 2023 للجمعيات الخيرية	80,000		312,000,000
دعم أصحاب الهمم	100		250,000
المساعدات الإنسانية وإغاثة الكوارث	156,030		30,273,000
الدعم الطبي والرعاية الصحية	52,748		92,774,982
الرعاية الاجتماعية ودعم المجتمع	285,504		92,834,215
الإجمالي	**602,472**		**567,128,953**

دراسة حالة: مشروع "بيوت الجنة"

في طاجيكستان، يعيش أكثر من 67% من الأيتام في منازل تفتقر إلى الضروريات وظروف المعيشة الملائمة. وتعتبر جودة المساكن للأطفال الأيتام في طاجيكستان رديئة بشكل عام، حيث يعيش العديد منهم في مبانٍ متداعية.

يفتقر حوالي 80% من الأطفال الأيتام في طاجيكستان إلى الوصول للخدمات الأساسية مثل المياه الجارية والكهرباء والتدفئة المناسبة. ويعاني أكثر من 50% من هؤلاء الأطفال من مشاكل صحية مختلفة بسبب سوء الظروف المعيشية. ونتيجة لنقص الموارد والدعم الحكومي، يُجبر العديد من هؤلاء الأطفال على العيش في أماكن مكتظة وغير صحية.

نشأت فكرة مشروع "بيوت الجنة" بالتعاون مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية، وسيتم تنفيذه على أرض خصصتها الحكومة الطاجيكية لهذا الغرض. يستند المشروع على إيماننا العميق بأهمية توفير رعاية متكاملة وطويلة الأمد للأيتام والأرامل. وعوضاً عن الاكتفاء بتقديم المساعدات المالية المؤقتة، يهدف المشروع إلى إنشاء بيئة مستدامة ومثالية لرعاية الأطفال الأيتام وتنمية قدراتهم.

يتكون مشروع بيوت الجنة من مجمع شامل يضم مبنيين متجاورين (مبنى الجنة ومبنى الفردوس) للأغراض السكنية والتجارية. وتضم هذه المباني 95 وحدة سكنية، يستفيد منها ما يقارب 475 يتيماً. سيتم تأجير المساحات التجارية في هذه المباني وتخصيص الدخل الناشئ عن الإيجار لتشغيل وصيانة المجمع، وكذلك توفير دخل أساسي للأرامل والأيتام، بالإضافة إلى الدخل الإضافي المتوقع من ورشة الخياطة ومركز رعاية الأطفال.

الحوكمة

حوكمة الاستدامة

أسس بنك دبي الإسلامي إطار عمل متين للحوكمة مما يدفع التقدم المتسارع في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، إدراكاً لأهميتها في استراتيجية البنك وعملياته، يخضع لإشراف تام من قبل مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين.

تعمل لجنة الاستدامة التابعة للمجلس كمحرك رئيسي لتحول البنك في مجال الاستدامة. وتؤدي دوراً محورياً في الإشراف على تنفيذ استراتيجية الاستدامة للبنك وضمان مواءمتها مع أفضل الممارسات العالمية.

توفر اللجنة التنفيذية للاستدامة التوجيه الاستراتيجي والإشراف التشغيلي لتنفيذ استراتيجية الاستدامة للبنك، وتحدد وتقيّم هذه اللجنة المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، مع ضمان معالجتها بفعالية ضمن مبادرات البنك وعملياته ومحافظه. كما تعمل هذه اللجنة كحلقة وصل بين الإدارة العليا ومجلس الإدارة، حيث تقدم تقارير عن التقدم المحرز إلى لجنة الاستدامة التابعة للمجلس لضمان الشفافية والمساءلة.

تتكامل هذه اللجان مع أنشطة لجان مجلس الإدارة والإدارة الرئيسية في الخطوط الثانية والثالثة. وتتولى لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة للمجلس مسؤولية الدمج الفعال ومراقبة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن الإطار الشامل للمخاطر في البنك، بينما توفر لجنة التدقيق التابعة للمجلس وإدارة التدقيق الداخلي للمجموعة تأكيدًا مستقلًا للبنك حول الأنشطة التجارية، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالاستدامة.

معالم بارزة في مجال الحوكمة خلال عام 2024

- اعتماد ونشر أول سياسة شاملة للاستدامة
- اعتماد سياسة مخاطر الائتمان للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية
- وضع أول سياسة لمخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية
- اعتماد ونشر بيان رئيسي للإفصاح عن السياسات المؤثرة على الأداء في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية
- تطوير إطار موسع للتمويل المستدام
- اعتماد لجنة التمويل المستدام
- عقد اجتماعات ربع سنوية للجنة الاستدامة التنفيذية ولجنة الاستدامة التابعة للمجلس

الجهود الرامية لتعزيز الشفافية

تُعد الشفافية ركيزة أساسية في الحوكمة المؤسسية لبنك دبي الإسلامي، مما يعزز التزامنا بالصيرفة الأخلاقية والمسؤولة. ويؤدي مجلس الإدارة والإدارة العليا دوراً نشطاً في تشكيل والإشراف على مبادرات الاستدامة في البنك، مع ضمان مواءمتها مع أهدافنا الاستراتيجية. وفي عام 2024، وسعنا نطاق اللجنة التنفيذية للاستدامة ولجنة الاستدامة التابعة للمجلس، اللتين توفران الإشراف الاستراتيجي، ومراقبة الأداء في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وتضمنان توافق جميع المبادرات مع الممارسات العالمية الرائدة.

ترسخ سياسة الاستدامة لدينا التزام بنك دبي الإسلامي بالشفافية. تم دمج هذه السياسة في إطارعمل الحوكمة المؤسسية، مما يوجه الموظفين في جميع الإدارات لمواءمة أعمالهم مع أهداف الاستدامة في البنك. وفي عام 2024، أجرينا ورش عمل خاصة بكل إدارة للتعريف بالسياسة، مؤكدين أهميتها على جميع مستويات المؤسسة.

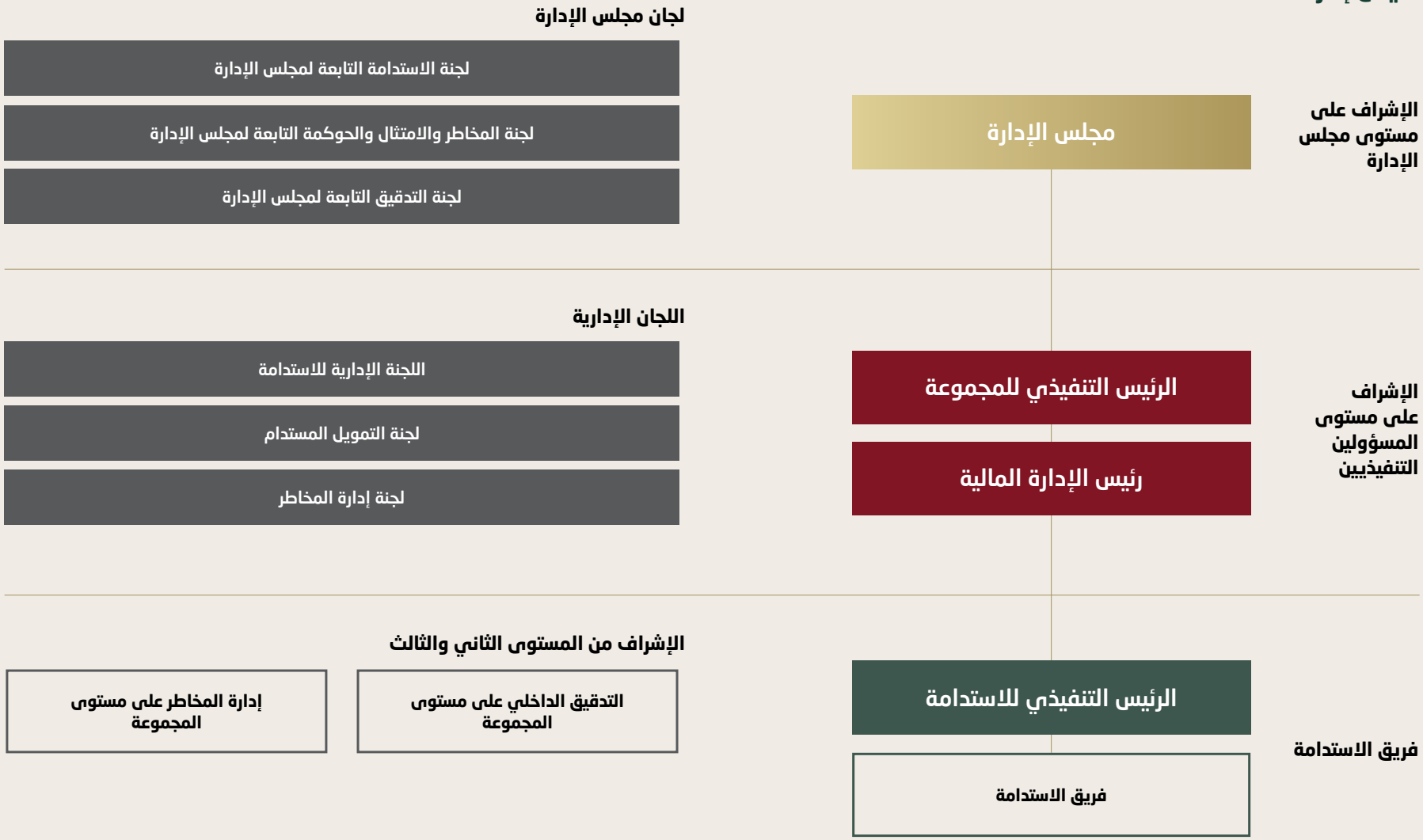
علاوة على ذلك، قمنا بتوسيع نطاق الإبلاغ عن انبعاثاتنا الكربونية ليشمل المقر الرئيسي وجميع الفروع في دولة الإمارات العربية المتحدة.

لتحقيق ذلك، أجرينا عملية تحليل شاملة لتحديد وتأكيد جميع المنشآت والعقارات ضمن نطاق عملياتنا في الإمارات. وتضمن هذا المسار مقارنة بيانات المنشآت مع السجلات الداخلية، وإجراء عمليات تدقيق للتحقق من الأنشطة التشغيلية، وضمان مواءمة كل موقع مع معايير الإدراج. ومن خلال توسيع حدود إبلاغنا، أصبح لدينا الآن رؤية أكثر قوة للبصمة الكربونية الخاصة بعملياتنا التشغيلية، والتي ستوفر رؤى حاسمة تساعدنا على وضع وتحقيق أهداف مستقبلية للحد من الانبعاثات.

من خلال هذه الجهود، يضمن بنك دبي الإسلامي أن تتحلى رحلة الاستدامة بالشفافية والمسؤولية، مما يعزز ثقة متعاملينا والمستثمرين والمجتمعات.

الحوكمة (تتمة)

هيكل إدارة الاستدامة



نظرة المستقبلية

أهداف طموحاتنا الطويلة المدى للاستدامة

يظل بنك دبي الإسلامي مركزاً على تحقيق أهداف استدامة طموحة طويلة المدى والتي تعكس التزامنا بالرعاية البيئية والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة المتميزة. لتحقيق التزاماتنا الرئيسية لعام 2030 المتمثلة في الحياد الصفري للنطاقين الأول والثاني من الانبعاثات وتحقيق 15% من التمويل المستدام، سيكون التخطيط المناسب في فترة الخمس سنوات القادمة ذا أهمية حاسمة.

فيما يلي نعرض أولوياتنا لعام 2025 وأهدافنا الاستراتيجية للفترة من 2026 إلى 2029:

أولوياتنا لعام 2025

- إكمال تقييم الأهمية النسبية المزدوج
- المشاركة في مشروع الإفصاح عن الكربون
- توسيع نطاق الإبلاغ ليشمل الشركات التابعة الرئيسية

أهدافنا للأعوام 2026-2029

- تطوير القدرات المتعلقة بالمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ.
- إعداد خارطة طريق لإزالة الكربون من محفظتنا بشكل منهجي ومدروس.
- الحد من الانبعاثات في عملياتنا وسلسلة التوريد الخاصة بنا.
- توسيع سجل الموجودات المستدامة من خلال استثمارات استراتيجية في الطاقة المتجددة والتقنيات عالية الكفاءة وتعديل العمليات التشغيلية، وجميعها مهمة لرؤيتنا نحو تحقيق اقتصاد منخفض الكربون.
- مواصلة توسيع نطاق المنتجات والخدمات المستدامة للمستهلكين والمتعاملين من الشركات.
- تعزيز العناية الواجبة البيئية والاجتماعية وإشراك المتعاملين في التخفيف من المخاطر المناخية.
- تعزيز الثقافة المالية وتمكين المجتمعات المهمشة. تمكين الأفراد من المعرفة والمهارات اللازمة للمرونة المالية، وبالتالي تعزيز العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي.

التزاماتنا لعام 2030

- تحقيق الحياد الصفري للنطاقين الأول والثاني من الانبعاثات في عملياتنا
- تحقيق هدف التمويل المستدام بنسبة 15% من إجمالي الموجودات

الحوكمة

67 كلمة رئيس مجلس الإدارة
68 نظرة عامة على إطار الحوكمة المؤسسية
69 نتائج الحوكمة المؤسسية 2024
72 مجلس الإدارة
80 لجان مجلس الإدارة
88 لجنة الرقابة الشرعية الداخلية
90 الإدارة
100 نظام الرقابة الداخلي
104 معلومات عامة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

نيابة عن مجلس الإدارة، يسعدني أن أقدم تقرير الحوكمة المؤسسية لعام 2024 لبنك دبي الإسلامي (شركة مساهمة عامة) إلى أصحاب المصلحة الموقرين.

نؤمن إيماناً ثابتاً بأن الحوكمة المؤسسية المتميزة هي حجر الأساس الذي لا غنى عنه لتحقيق النجاح الذي تنشده أي مؤسسة مالية. فهي الركيزة التي يبنى عليها اتخاذ القرارات الرشيدة، والالتزام بالنزاهة الأخلاقية، وتحقيق النمو المستدام. وفي عالم يشهد تحولات ديناميكية متسارعة، لا يمكن المبالغة في أهمية التشديد على تطبيق إطار حوكمة مؤسسية قوي وممارسات حوكمة مؤسسية فعالة.

يعكس إطار الحوكمة المؤسسي في البنك التزامنا الراسخ بتعزيز مبادئ المسؤولية والمساءلة والعدالة والشفافية. كما يجسد التزامنا كمؤسسة مالية مسؤولة، تقدم خدمات متميزة تتماشى مع قيمنا الأساسية وأهدافنا الاستراتيجية.

ومن خلال هذا الالتزام، نرسي دعائم الثقة والاطمئنان لدى جميع أصحاب المصلحة، ونضمن تحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل في جميع جوانب عملياتنا.

شهدت مؤسستنا العام الماضي تحولاً جذرياً شكّل مرحلة مهمة في مسيرتها تمثلت في إعادة هيكلة شاملة لأنظمتنا التشغيلية الرئيسية. وقد كان هذا القرار نابعاً من إيماننا بضرورة تحصين عملياتنا المستقبلية وتقديم قيمة أكبر لجميع أصحاب المصلحة.

على الرغم من تعقيدات دمج العمليات والتقنيات الجديدة، فقد أظهرت مؤسستنا مرونة عالية وقوة في إطارها الحوكمي المؤسسي، وتفاني فرق العمل، وتوافق رؤيتها مع أهدافها الاستراتيجية طويلة الأجل. هذه التطورات، سواء على مستوى القطاع المالي أو داخل مؤسستنا، ضرورية لتعزيز الكفاءة والابتكار، وتمكيننا من التكيف بفعالية أكبر مع المشهد المتغير للأسواق. وتعكس هذه النتائج التزامنا بتحقيق التميز التشغيلي والنمو المستدام. ووضعنا في موقع أفضل للتكيف مع المشهد السوقي المتغير. وتعكس هذه النتائج التزامنا الراسخ بتحقيق التفوق في إنجاز الأعمال والنمو المستدام.

وبينما نستعد للاحتفال بيوبيلنا الذهبي في عام 2025، نتوجه بخالص التقدير لكل من ساهم في رحلتنا الملهمة، تلك التي جمعت بين الإنجازات التي عززت مكانتنا والتحديات التي زادتنا قوةً وصموداً. ونؤكد في هذه المناسبة تمسكنا الثابت بالمبادئ التي نرتكز عليها. هذه الذكرى السنوية ليست مجرد محطة في تاريخنا، بل هي نقطة انطلاق لمستقبل أكثر إشراقًا. ونحن ممتنون للثقة المستمرة التي يمنحنا إياها جميع أصحاب المصلحة.

وأود أن أعرب عن امتناني العميق لمجلس الإدارة الموقر، وعلماء الشريعة الأجلاء في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، وفريق الإدارة العليا المخلص، وجميع موظفينا الذين كان لتفانيهم والتزامهم الدور المحوري في تحقيق إنجازاتنا خلال عام 2024.

يجسد هذا التقرير التزام بنك دبي الإسلامي بإطار حوكمة مؤسسية متين يجمع بين الثبات والمرونة. فهو يتمتع بالقوة الكافية لمواجهة التحديات، وفي الوقت نفسه، بالديناميكية اللازمة لدعم مسيرة النمو على المدى الطويل. ومن خلال الالتزام بمبادئ الحوكمة المؤسسية، نؤكد على رسالتنا الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق التنمية المستدامة للقطاع المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

شهد العام الماضي مراجعة شاملة من قبل المجلس لسياسات الحوكمة المؤسسية في البنك. وقد شملت هذه المراجعة مختلف الجوانب، بما في ذلك الضوابط الداخلية، وإدارة المخاطر، والرقابة الشرعية، والامتثال، والتدقيق الداخلي، والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي، والتقارير المالية، والتعهيد. وجاءت هذه المراجعة لضمان الامتثال الكامل للوائح الحوكمة المؤسسية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

في عام 2025، ستظل ممارسات الحوكمة المؤسسية القوية هي الدافع الرئيسي لنمو بنك دبي الإسلامي المستدام ومرونته على المدى الطويل. وسنواصل العمل على تعزيز هذه الممارسات، وترسيخ ثقافة حوكمة مؤسسية قوية، تمكننا من القيادة بثقة واقتدار وتكيف ونزاهة في المستقبل.



معالي محمد ابراهيم الشيباني
رئيس مجلس الإدارة
بنك دبي الإسلامي ش.م.ع

نظرة عامة على إطار الحوكمة المؤسسية للبنك

في بنك دبي الإسلامي، تتجاوز الحوكمة المؤسسية مجرد كونها متطلباً تنظيمياً، فهي تعدّ دافعاً استراتيجياً يساهم في تعزيز قدرتنا على التغلّب على التحديات وتحقيق قيمة مستدامة. ويقوم إطار الحوكمة المؤسسية لدينا على مبادئ المسؤولية والمساءلة والشفافية والعدالة، بهدف ضمان الالتزام بأعلى معايير السلوك الأخلاقي، بما يتوافق مع أحكام الشريعة والمتطلبات التنظيمية. ويساهم هذا الإطار في دعم التوجه الاستراتيجي للبنك، وإدارة المخاطر، وتعزيز السلامة التشغيلية، ممّا يحقق قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة.

يعتمد بنك دبي الإسلامي إطار حوكمة مؤسسية شاملاً، يدمج بين المتطلبات التنظيمية والالتزام بالشريعة الإسلامية. ويراعي هذا الإطار توجيهات مختلف الجهات الرقابية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وهيئة الأوراق المالية والسلع، وسوق دبي المالي، والهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية، إلى جانب أحكام النظام الأساسي للبنك. ويوفر هذا النهج المتكامل المدعم بالالتزام الشرعي أعلى معايير الممارسات المصرفية الأخلاقية والمسؤولة.

يقوم هيكل الحوكمة المؤسسية في بنك دبي الإسلامي على تضافر جهود عدة عناصر رئيسية: مجلس الإدارة ولجانه، ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية، والإدارة العليا، واللجان التنفيذية. وتعمل هذه العناصر بانسجام تام مع نظام الرقابة الداخلية، حيث تشرف على الامتثال، وتدير المخاطر، وترسخ السلوك الأخلاقي، وتحافظ على مصالح أصحاب المصلحة، مع ضمان الالتزام الكامل بمبادئ الشريعة الإسلامية في جميع العمليات المصرفية. ويتيح لنا هذا الهيكل القائم على المسؤولية والشفافية تحقيق الامتثال التنظيمي، والاستقرار المالي، وكسب ثقة أصحاب المصلحة، بما يعزز التزامنا الراسخ بتميز الحوكمة والنمو المستدام.

يشكل مجلس الإدارة قمة الهيكل التنظيمي للحوكمة المؤسسية، حيث يضطلع بمسؤولية القيادة الاستراتيجية والإشراف العام على المجموعة. ويكفل المجلس ممارسة بنك دبي الإسلامي لأنشطته بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية والمبادئ الشرعية. ومن خلال لجان متعددة، يؤدي المجلس مهامه لضمان حوكمة متينة، وتعمل كل لجنة وفقًا لشروط مرجعية معتمدة منه وتتم مراجعتها بشكل دوري. وتشمل هذه اللجان: لجنة التدقيق للمجلس، ولجنة الترشيحات والمكافآت للمجلس، ولجنة المخاطر والامتثال والحوكمة للمجلس، ولجنة الائتمان والاستثمار للمجلس، ولجنة الاستدامة للمجلس، ولجنة توزيع الأرباح وإدارتها للمجلس. وتعمل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، بدعم من المجلس، على ضمان توافق عملياتنا ومنتجاتنا وعقودنا مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

تناط بالإدارة العليا، بقيادة الرئيس التنفيذي للمجموعة، مهمة تنفيذ استراتيجية مجلس الإدارة، وضمان توافق العمليات اليومية مع السياسات المعتمدة وحدود تحمل المخاطر التي يقرها المجلس. وتعد الإدارة العليا مسؤولة أمام مجلس الإدارة ولجانه عن الأداء المالي والامتثال التنظيمي والمرونة التشغيلية. وقد شكلت لجان إدارية متعددة لتوفير إطار عمل منظم لاتخاذ القرارات والإشراف الإداري، الأمر الذي يكفل المرونة والإشراف على المخاطر ويعزز الكفاءات التشغيلية.

وتدعيمًا للحوكمة الرشيدة وإدارة المخاطر الفعّالة، اعتمدنا نموذج خطوط الدفاع الثلاثة. وبموجب هذا النموذج، تضطلع الوحدات التجارية والتشغيلية بمسؤوليات خط الدفاع الأول، حيث تتولى إدارة المخاطر في مجالاتها. أما خط الدفاع الثاني فيتألف من جهات الامتثال، وإدارة المخاطر المستقلة، والرقابة الشرعية الداخلية، التي توفر الرقابة والدعم اللازمين. ويضطلع التدقيق الداخلي المستقل والتدقيق الشرعي الداخلي بتقديم تأكيدات مستقلة، مما يشكل خط الدفاع الثالث.

نطبق منظومة منهجية من سياسات الحوكمة تهدف إلى ضمان الشفافية والسلوك الأخلاقي والمساءلة على كافة المستويات. وتتضمن هذه المنظومة مدونات لقواعد السلوك مخصصة لمجلس الادارة والموظفين والموردين، تحدد بوضوح معايير السلوك المتوقعة، بالإضافة إلى سياسات تنظم تعارض المصالح، والتعامل مع الأطراف ذات الصلة، والإبلاغ عن المخالفات.

يكفل إطار الحوكمة في بنك دبي الإسلامي التواصل الشفاف مع المساهمين عبر التقارير السنوية والاجتماعات العمومية والإفصاحات التنظيمية. كما يلتزم البنك بمبادئ الصيرفة المسؤولة، و التفاعل البناء مع المتعاملين والجهات التنظيمية والمجتمع لتعزيز النمو الأخلاقي والمستدام.

يمتلك بنك دبي الإسلامي حصص مساهمة في مجموعة متنوعة من الشركات داخل وخارج دولة الإمارات العربية المتحدة، ويدرك أهمية الحوكمة الفعالة في إدارة هذه الكيانات مع احترام استقلاليتها. ويعد الإشراف الفعال والمتوازن على هذه الكيانات أمرًا جوهريًا، مع مراعاة تأثيرها المحتمل على البنك وبيئتها القانونية والتنظيمية. ويشكل إطار الحوكمة المؤسسية للمؤسسات التابعة والمنتسبة جزءًا لا يتجزأ من الإطار العام للحوكمة الذي يحدد الهيكل وآليات الإشراف التي يتبعها بنك دبي الإسلامي في علاقته بالمؤسسات التابعة والمنتسبة من حيث الهيكلة والتوجيه.

للاطلاع على تفاصيل هيكل الحوكمة والمسؤوليات والتسلسل الإداري، يرجى الرجوع إلى مدونة الحوكمة المؤسسية المنشورة على موقعنا.

نتائج الحوكمة المؤسسية 2024

إطارنا

يدعم إطار الحوكمة القوي في بنك دبي الإسلامي بناء الثقة بين الأطراف المعنية، ويحمي الاستقرار المالي، ويعزز المرونة على المدى الطويل. ويلتزم المجلس بإجراء تقييم دوري وتحسين مستمر لإطار الحوكمة لضمان فعاليته وملاءمته للغرض المنشود.

وفي هذا الإطار، أجرى المجلس في عام 2024 تقييمًا مستقلاً شمل أداء المجلس ككل، ولجانه، وأعضائه، إضافة إلى مراجعة مهام لجانه. كما انتقل المجلس بنجاح إلى بوابة رقمية جديدة وآمنة لمجلس الإدارة، توفر مستوى أعلى من أمن البيانات وتعاونًا أكثر انسيابية، مما يدعم عمليات الحوكمة بشكل عام.

التكنولوجيات الناشئة

تضطلع التكنولوجيا بدور حاسم في تطوير الحوكمة الحديثة من خلال تحسين الشفافية والكفاءة وقدراتها على إدارة المخاطر.

وقد كان 2024 عامًا حافلاً بالمبادرات الرائدة في مجال التكنولوجيا، بما في ذلك الانتقال الناجح إلى نظام متكامل للخدمات المصرفية الأساسية، والاستفادة الواسعة من تقنيات التعلم الآلي التي عززت عملية اتخاذ القرارات من خلال التحليلات التنبؤية، وحسنت من استخدام الموارد، وأتمتة المهام المتكررة. وقد أفضت هذه المبادرات إلى تحسين الكفاءة التشغيلية، وتوفير في التكاليف، وتعزيز القدرة على معالجة التحديات التجارية بشكل استباقي، الأمر الذي يدعم الابتكار ويعزز الميزة التنافسية. وبهدف تعزيز العمليات وتجربة المتعاملين، حددنا فرص للارتقاء بالعمليات التشغيلية استنادًا إلى البيانات من خلال تحليل العمليات، مما يتيح زيادة المرونة وتقليل دورات العمل والتكاليف. وسنواصل في عام 2025 استكشاف الفرص المتاحة لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل فعال.

تعزيز المرونة المؤسسية

ننظر إلى المرونة باعتبارها عملية تطوير مستمر، وليست مجرد حالة ثابتة. وفي عام 2024، ركزنا بشكل كبير على تعزيز المرونة، حيث أجرينا تقييمات شاملة لوضع المرونة الحالي، وقمنا بتطوير خطة تعافٍ شاملة، وتحسين جاهزية الخدمات الحيوية، من خلال تبني تقنيات الحوسبة السحابية وإجراء تحديث شامل للبنية التحتية. وستظل تعزيز المرونة في صدارة أولوياتنا في عام 2025.

إدارة المخاطر

يُعد إطار إدارة المخاطر القوي عنصرًا جوهريًا لتحديد وتقييم والحد من التهديدات المحتملة، بما يضمن استدامة أعمالنا في بيئة دائمة التغير. ومن خلال دمج اعتبارات المخاطر في عمليات الحوكمة، فإننا لا نحمي فحسب قدرتنا على خلق قيمة مستدامة، بل نعزز أيضًا ثقة أصحاب المصلحة. في عام 2024، عززنا منظومة إدارة المخاطر من خلال مراجعات شاملة للسياسات، وتحديد المخاطر ورصدها في جميع المجالات الرئيسية، بما في ذلك مخاطر الائتمان والسيولة ومعدل الربح وعلى مستوى العمليات التشغيلية والسمعة وسلوك السوق والأمن السيبراني ومخاطر البيانات والنماذج، وذلك لضمان توافقها بشكل أفضل مع الاستراتيجية والمتطلبات التشغيلية والتوقعات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية.

وتعتبر ثقافة المخاطر الواعية جزءًا لا يتجزأ من إدارة المخاطر الفعالة، لذا يظل المجلس راسخًا في التزامه بتعزيز هذه الثقافة في جميع أنحاء المؤسسة. وخلال العام الماضي، عملنا على تعزيز الترابط بين استراتيجية الأعمال والمخاطر، وتعميق مشاركة خط الدفاع الأول في تحديد مخاطر المعاملات والعمليات، ودمج اعتبارات المخاطر بشكل أكثر شمولاً في هياكل المكافآت، وتوسيع نطاق المؤشرات الرئيسية لقياس مستوى المخاطر لدى صناع القرار الرئيسيين - الأمر الذي أسهم في بناء ثقافة مخاطر أكثر مرونة. علاوة على ذلك، تم إنشاء وحدات مستقلة داخل إدارة مخاطر المجموعة تتولى مسؤولية مخاطر سلوك السوق، مخاطر التعامل مع الأطراف الخارجية (الأطراف الثالثة)، ومخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لضمان التركيز المستمر على هذه الأنواع المستجدة من المخاطر.

ونتطلع إلى أن تشهد السنوات القادمة تطورات جذرية في جميع جوانب إدارة المخاطر، لا سيما فيما يتعلق بالبيانات والبنية التحتية. ومن المتوقع أن تؤدي المبادرات التحويلية إلى إحداث تأثير مباشر على تحسين قدرات تقييم المخاطر وإدارتها والإبلاغ عنها، وبالتالي ستعزز القدرات الاستراتيجية للبنك في اتخاذ القرارات.

الامتثال

يرتبط مفهوم الحوكمة بمفهوم الامتثال ارتباطًا وثيقًا، إذ توفر الحوكمة الرشيدة الإطار العام لاتخاذ قرارات فعالة، بينما يضمن الامتثال الالتزام بالمتطلبات التنظيمية. وقد مكّن تعزيز معايير الامتثال، ضمن نموذج خطوط الدفاع الثلاثة، من إدارة المخاطر التنظيمية بشكل استباقي، وعزز الانضباط والشفافية. ومن خلال دمج إجراءات الامتثال لمكافحة الجرائم المالية وتعزيز أنظمة الرقابة، تم الارتقاء بمستوى الامتثال إلى حالة مستقرة وناضجة، مما عزز إطار الحوكمة.

مراجعات الحوكمة 2024 (تتمة)

وشملت المبادرات الرئيسية لعام 2024، والتي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من العمليات التشغيلية، توحيد منهجية وأدوات تصنيف مخاطر المتعاملين، والحفاظ على القدرات الداخلية لإجراء التقييمات المالية على مستوى المؤسسة، وتنفيذ تحديثات على النظم والتكنولوجيا، وتعزيز إطار مكافحة غسل الأموال المعتمد على تحليل مخاطر التجارة. بالإضافة إلى ذلك، نواصل العمل على تطوير العمليات ووظائف النظام لتحقيق نتائج أفضل.

ونؤكد التزامنا الدائم بتقييم وتعزيز عمليات الامتثال كجزء من سعينا المستمر نحو بيئة امتثال مرنة.

الاستدامة

تظل الاستدامة ركيزة أساسية في استراتيجيتنا. في عام 2024، حققنا تقدمًا متسارعًا في هذا المجال من خلال تنفيذ مجموعة من الأنشطة الرئيسية، شملت: إصدار صكوك مستدامة بقيمة مليار دولار أمريكي، ونشر بيانات شفافة حول أهم السياسات، وتطبيق بطاقة أداء متكاملة لتقييم الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بهدف تحسين إدارة المخاطر في محفظة التمويل، واعتماد سياسات جديدة تحكم الاستدامة ومخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وتوسيع إطارنا التمويلي المستدام.
كما أضفنا إلى مدونة قواعد سلوك الموردين استبيانًا وجدول تقييم للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في عمليات المناقصات.
وواصلت منتجاتنا المستدامة لقطاع التجزئة، بما في ذلك منتجات التمويل السكني "NEST" و"eVOLVE" ، تحقيق نمو كبير، وطرحنا منتجات مستدامة جديدة مثل "Access" ، وهو حل لتمويل السيارات مصمم خصيصاً لأصحاب الهمم، و "RISE" للعملاء المؤهلين من الشركات الصغيرة والمتوسطة.
ولترسيخ مفهوم الاستدامة في ثقافتنا المؤسسية وتأكيد التزامنا بها، أطلقنا برنامجًا تدريبيًا حول الاستدامة للموظفين. وأصبح بنك دبي الإسلامي كذلك من الموقعين على الميثاق العالمي للأمم المتحدة، مما يضمن توافق عملياتنا مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

حماية المستهلك

يحتل المتعاملون مكانة مركزية في صميم استراتيجيتنا. وبناءً على هذا الالتزام، نطبق تدابير صارمة لحماية المستهلك تهدف إلى حماية مصالح وحقوق ورفاهية متعاملينا. وفي عام 2024، عززنا إطار حماية المستهلك من خلال تدعيم إطار مخاطر السلوك وإنشاء وحدة متخصصة للإشراف على حوكمة حماية المستهلك. وقد أطلقنا مدونة المعاملات العادلة، وحصلت وحدة إدارة الشكاوى على شهادة الآيزو 9001 وشهادة الامتثال للآيزو 10002، مما يبرهن على التنفيذ الفعال للمعيار الدولي لنظام إدارة الجودة وتنفيذ نظام فعال لإدارة الشكاوى.

الأفراد والثقافة

في جوهر الحوكمة الفعالة، تكمن قوة عاملة تتميز بالصلابة والالتزام والكفاءة. ويعد رفاه الموظفين والتنوع وتطوير القيادة عناصر أساسية لخلق مؤسسة مسؤولة وعالية الأداء. وفي عام 2024، عززت مبادرات، مثل دمج القيم في إدارة الأداء، وبرامج التقدير المحسنة، ومنصات التعلم الرقمية، والتدريب على الوعي بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، من ثقافة التحسين المستمر والمسؤولية الأخلاقية.

وقدمنا سياسة شاملة للتنوع والإنصاف والشمول لدعم رفاهية الموظفين جسديًا وعقليًا وعاطفيًا، وتعزيز القيمة التي نقدمها للموظف من خلال تحسين المزايا. وتماشيًا مع استراتيجيتنا للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، أطلقنا مبادرات لخلق بيئة عمل داعمة للنساء والشباب وأصحاب الهمم والمواطنين الإماراتيين. وشملت هذه المبادرات موضوعات مثل الصحة والعافية، وإدارة الضغوط، والصحة البدنية واللياقة البدنية، مما يعكس التزامنا الراسخ بالشمول، مع مراعاة التحديات الفريدة التي تواجهها مختلف شرائح القوى العاملة. ونظمنا كذلك جلسات حول حقوق أصحاب الهمم وسياساتهم في الإمارات العربية المتحدة، مما يعزز من الإدماج والتفاهم فيما بين الموظفين والمجتمع.

عززنا أطر إدارة المواهب وبرامج التقدير بهدف استقطاب أفضل الكفاءات والاحتفاظ بها وتنميتها. وتركزت المبادرات الرئيسية على تزويد الموظفات بالمهارات والثقة اللازمتين للنجاح في المناصب القيادية، وسد فجوات الكفاءة لدى الموظفين الإماراتيين الأكثر خبرة، وتطوير المواطنين الإماراتيين ذوي الإمكانات العالية لإعدادهم لتولي الأدوار القيادية المستقبلية.

ويظل الاستثمار في نمو وتطور موظفينا هو أولوية قصوى في بنك دبي الإسلامي. وخلال عام 2024، وفرنا آلاف فرص التعلم المصممة خصيصًا لموظفينا، بالاستفادة من التقنيات المتطورة لتعزيز التطوير المهني المستمر. وشملت هذه الفرص منصة للتعلم الرقمي للقادة التنفيذيين، وبرامج لمكافأة التميز في التعلم، ودورات تدريبية لرفع مستوى الوعي بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لدمجها في العمليات اليومية.

مراجعات الحوكمة 2024 (تتمة)

التوطين

التزامنا تجاه مستقبل الإمارات العربية المتحدة

يتجلى دورنا في تعزيز النسيج الاقتصادي والاجتماعي للإمارات في التزامنا الثابت بتنمية المواهب الإماراتية. وخلال عام 2024، واصلنا تنفيذ استراتيجية التوطين، محققين تقدمًا ملموسًا من خلال توفير فرص التطوير الوظيفي وتمكين المواطنين الإماراتيين من تولي مناصب قيادية في المجالات الرئيسية.

ومن أبرز مبادراتنا: برنامج "بنك ثون" دبي الإسلامي، وهو برنامج تفاعلي مصمم لتمكين المواهب الإماراتية الشابة والنساء، وبرنامجا "إثراء" و"المستقبل التقني" اللذان يهدفان إلى إعداد المواطنين الإماراتيين لمواكبة التقنيات المستجدة. ونفخر بأن نسبة الموظفين الإماراتيين بلغت 46% من إجمالي قوتنا العاملة في عام 2024، وهو ما يعكس التزامنا بتحقيق الأجندة الوطنية للإمارات. وقد استفاد 136 مواطنًا إماراتيًا من برنامج "إثراء" على مدار السنوات الثلاث الماضية.

وبالنظر إلى توزيع القوى العاملة في 31 ديسمبر 2024، فقد شهد عدد الموظفين الإماراتيين في البنك نموًا مطردًا على مدار السنوات الثلاث الماضية – من 864 موظفًا في عام 2022 إلى 905 في عام 2023 و973 في عام 2024، وهو ما يمثل نسب 45% و44% و46% على التوالي من إجمالي عدد الموظفين.

مواءمة المجموعة

قمنا بدمج إطار حوكمة مركزي للمجموعة ضمن نموذج الحوكمة المؤسسية الأوسع وديناميكيات التشغيل. ويوفر هذا الإطار توجيهات واضحة للإشراف على كياناتنا المتنوعة مع ضمان التوافق عبر المجموعة حيثما أمكن، مع الأخذ بعين الاعتبار القوانين واللوائح المحلية.

وعلى مدار العام، حافظنا على التزامنا بتعزيز التوافق عبر أبرز مؤسساتنا التابعة والمنتسبة، وتبسيط هيكل المجموعة، وتدعيم الإشراف من خلال المراقبة المستمرة ومبادرات تبادل المعرفة.

وقد أحرزنا تقدمًا كبيرًا في توحيد الممارسات عبر مختلف كياناتنا، الأمر الذي أدى إلى اتباع نهج أكثر استباقية في إدارة المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على المجموعة. فيما يلي قائمة بالشركات التابعة والشركات والمنتسبة:

أبرز المؤسسات التابعة

- بنك دبي الإسلامي باكستان المحدود
- بنك دبي الإسلامي كينيا المحدود
- ديار للتطوير (ش.م.ع)
- شركة تمويل (ش.م.خ)
- نور بنك (ش.م.ع)
- التنمية للخدمات (ذ.م.م)
- دار الشريعة للاستشارات المالية الإسلامية (ذ.م.م)

ابرز الشركات المنتسبة

- بنك الخرطوم
- بنك بانين دبي للشريعة
- بنك البوسنة الدولي
- مركز إدارة السيولة المالية (ش.م.ب)
- إيجار للرافعات والمعدات (ذ.م.م)
- بنك توم كاتيلم (شركة مساهمة)
- شركة توم للتمويل المساهمة
- شركة توم باي للأموال الإلكترونية وخدمات الدفع (شركة مساهمة)

[1] تمت عملية دمج عمليات بنك نور ش.م.ع مع عمليات بنك دبي الإسلامي اعتباراً من نوفمبر 2020.

مجلس الإدارة

يضطلع مجلس الإدارة بالمسؤولية الشاملة عن توجيه بنك دبي الإسلامي، وتحقيق قيمة مستدامة للمساهمين، وحماية الحقوق المشروعة لأصحاب المصلحة.

تشمل مسؤوليات مجلس الإدارة الرئيسية ما يلي:

- **الإشراف الاستراتيجي ومتابعة الأداء**
  يتولى مجلس الإدارة مسؤولية تحديد الأهداف الاستراتيجية لبنك دبي الإسلامي، وتحديد مستوى تحمل المخاطر المقبول، والإطار العام للحوكمة المؤسسية. ويتضمن ذلك الإشراف على الإدارة التنفيذية وأعمالها، ومتابعة الأداء لضمان اتساقه مع الاستراتيجية المعتمدة ومستوى تحمل المخاطر المقبول والالتزام باللوائح.
- **إدارة المخاطر والرقابة الداخلية**
  يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية ضمان وجود نظام فعال وقوي لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، ومراجعته بانتظام، والتأكد من توافقه مع المتطلبات التنظيمية.
- **الامتثال للشريعة**
  وحيث أن بنك دبي الإسلامي مؤسسة مالية إسلامية، يلتزم مجلس الإدارة بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع العمليات، ويتحمل مسؤولية التأكد من توافق جميع المنتجات والخدمات وممارسات الأعمال مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- **المكافآت**
  يشرف مجلس الإدارة على نظام المكافآت، ويضمن توافقه مع الاستراتيجية ومستوى تحمل المخاطر المقبول والأهداف والقيم والمصالح طويلة الأجل، ويدعم السلامة المالية للبنك.
- **الثقافة**
  يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولية تحديد التوجه العام للثقافة المؤسسية السليمة وترسيخها من خلال القدوة الحسنة على مستوى القيادة، وتعزيز مبادئ المساءلة والشفافية والمسؤولية والعدالة؛ ووضع القيم المؤسسية والمعايير المهنية والإشراف على الالتزام بها؛ والإشراف على آليات الإبلاغ عن المخالفات؛ وتعزيز الوعي بالمخاطر وترسيخ مفهوم أن جميع الموظفين مسؤولون عن ضمان عمل بنك دبي الإسلامي ضمن إطار إدارة المخاطر.

لمحة على مجلس الإدارة 2024

9 أعضاء	3 جلسات تدريبية
7 اجتماعات للمجلس	%44 من الأعضاء مستقلون
%100 من الأعضاء غير التنفيذيين	6 لجان لمجلس الإدارة
26-23 الدورة الحالية	%11 عنصر نسائي
62 اجتماعات اللجان	

مجلس الإدارة (تتمة)

أعضاء مجلس الإدارة



معالي محمد إبراهيم الشيباني
رئيس مجلس الإدارة،
غير تنفيذي، غير مستقل
تاريخ التعيين: مارس 2008

المسيرة المهنية والخبرات

يشغل معالي/ محمد إبراهيم الشيباني منصب المدير العام لديوان صاحب السمو حاكم دبي، بالإضافة لمسؤولياته كعضو مجلس الإدارة المنتدب لمؤسسة دبي للإستثمارات الحكومية، الذراع الاستثماري الرئيسي لحكومة دبي.

ويشغل معالي/ محمد إبراهيم الشيباني أيضاً منصب نائب رئيس اللجنة العليا للسياسة المالية في دبي، وهي اللجنة المنوط بها مسؤولية الإشراف على السياسات المالية للإمارة. بالإضافة إلى كونه عضواً في المجلس التنفيذي لإمارة دبي، وهي الجهة المكلفة بالإشراف على الهيئات الحكومية في دبي ودعمها.

كما يترأس معالي/ الشيباني العديد من مجالس الإدارة بما في ذلك مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي ومجلس إدارة شركة كيرزنر العالمية. وفي عام 2024، تم تعيين معاليه رئيساً لمجلس إدارة سلطة مدينة دبي الطبية. كذلك يشغل معالي/ الشيباني عضوية العديد من مجالس الإدارة لدى جهات تابعة لحكومة دبي بما في ذلك مؤسسة دبي العالمية وشركة دبي لصناعات الطيران.

بعد أن كان تولى معالي/ الشيباني مهام نائب رئيس اللجنة العليا المنظمة لفعاليات إكسبو 2020 دبي، يشغل حالياً منصب عضو اللجنة العليا للإشراف على منطقة إكسبو دبي. وهو أيضًا رئيس اللجنة العليا للإشراف على دبي الإنسانية، التي أسسها صاحب السمو حاكم دبي عام 2003 كمركز عالمي للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية.

في عام 2009، لعب معاليه دورًا محوريًا في إعادة الهيكلة المالية لبعض الجهات التابعة لحكومة دبي.

حصل معالي الشيباني على شهادة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1988.

عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- لا يوجد

أبرز عضويات المجالس التنظيمية والحكومية والتجارية الأخرى

- المدير العام لديوان صاحب السمو حاكم دبي
- عضو مجلس الإدارة المنتدب لمؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية
- نائب رئيس اللجنة العليا للسياسة المالية في دبي
- عضو في المجلس التنفيذي لإمارة دبي
- رئيس مجلس إدارة كيرزنر العالمية
- رئيس مجلس إدارة سلطة مدينة دبي الطبية
- عضو مجلس إدارة مؤسسة دبي العالمية
- عضو مجلس إدارة شركة دبي لصناعات الطيران
- عضو اللجنة العليا للإشراف على منطقة إكسبو دبي
- رئيس اللجنة العليا للإشراف على دبي الإنسانية



المهندس يحيى سعيد أحمد ناصر لوتاه
نائب رئيس المجلس،
غير تنفيذي، وغير مستقل
تاريخ التعيين: أكتوبر 2011

P C N

المسيرة المهنية والخبرة

يمتلك السيد لوتاه خبرة تمتد لأكثر من ثلاثة عقود في مجموعة س.س. لوتاه، وهي مجموعة أعمال رائدة مقرها دبي تتميز بمحفظة متنوعة من الأنشطة تشمل قطاعات الإنشاءات، والعقارات، والطاقة، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، والخدمات المالية، والبحوث التطبيقية، والتعليم، والضيافة، والإعلام، والرعاية الصحية. وتحت قيادته، حازت المجموعة على العديد من الجوائز المرموقة، من بينها جائزة محمد بن راشد للأعمال وجائزة دبي للنقل المستدام.

شغل السيد لوتاه عضوية مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي.

وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة المعمارية المدنية ودرجة الماجستير في الهندسة من جامعة بريدجبورت في ولاية كونيتيكت الأمريكية.

عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- رئيس مجلس إدارة بنك نور ش.م.ع

أبرز عضويات المجالس التنظيمية والحكومية والتجارية الأخرى

- رئيس مجموعة سعيد أحمد لوتاه وأبنائه ذ.م.م
- نائب رئيس مؤسسة سعيد أحمد لوتاه الخيرية

لجان مجلس الإدارة

- A لجنة التدقيق
- N لجنة الترشيحات والمكافآت
- R لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة
- C لجنة الائتمان والاستثمار
- S لجنة الاستدامة
- P لجنة توزيع وإدارة الأرباح
- رئيس اللجنة

أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)



د. حمد بوعميم
عضو مجلس إدارة،
غير تنفيذي، و مستقل
تاريخ التعيين: مارس 2014

N A C

المسيرة المهنية والخبرة

يشغل الدكتور حمد بوعميم منصب رئيس مجلس إدارة مركز دبي للسلع المتعددة. وشَغَل الدكتور حمد في السابق منصب الرئيس والمدير التنفيذي لغرفة تجارة دبي من عام 2006 حتى عام 2022، حيث قاد تحولات الأعمال الرئيسية وكان له دور مؤثر في دفع عجلة اقتصاد دبي، وخلال تلك الفترة شَغَل أيضاً منصب رئيس الاتحاد العالمي لغرف التجارة في باريس من عام 2018 حتى عام 2022.

إضافةً إلى منصبه الحالي بمركز دبي للسلع المتعددة، يشغل الدكتور حمد عدداً من المناصب القيادية، من بينها رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للتأمينات العامة ش.م.ع، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة ديار العقارية ش.م.ع، وعضوية مجالس إدارة كل من بنك دبي الإسلامي ش.م.ع، وإنترناشيونال هوتيل إنفستمنت بي.إل.سي في مالطا، وعالم المناطق الاقتصادية (جافزا).

خلال مسيرته المهنية، ساهمَ الدكتور حمد في نجاح العديد من مجالس الإدارة رفيعة المستوى مثل المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة، ودبي العالمية، واستثمار العالمية، وبنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع، ونتورك إنترناشيونال، وكيرزنر.

حصل الدكتور حمد على درجة الدكتوراة في إدارة الأعمال من كلية وارويك للأعمال في برمنجهام، المملكة المتحدة، حيث يشغل منصب رئيس إقليمي في المجلس الاستشاري العالمي للكلية، وماجستير في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف في المصارف والتمويل من جامعة ميسوري في كنساس سيتي، وبكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة جنوب كاليفورنيا في لوس أنجلوس.

عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للتأمينات العامة ش.م.ع
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة ديار العقارية ش.م.ع
- نائب رئيس مجلس إدارة بنك نور ش.م.ع

أبرز عضويات المجالس التنظيمية والحكومية والتجارية الأخرى

- رئيس مجلس إدارة مركز دبي للسلع المتعددة (DMCC)
- عضو مجلس إدارة انترناشيونال هوتيل إنفستمنت بي.إل.سي - مالطا
- عضو مجلس إدارة مناطق الاقتصاد العالمية (جافزا)



السيد حمد عبدالله راشد عبيد الشامسي
عضو مجلس إدارة،
غير تنفيذي، غير مستقل
تاريخ التعيين: مارس 2011

S C

المسيرة المهنية والخبرة

يشغل السيد الشامسي عضوية مجلس إدارة شركة أمانات القابضة (ش.م.ع). شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة التداول المالي الدولي (ذ.م.م)، وهي شركة استثمارية خاصة مقرها أبو ظبي. وبفضل خبرة ثرية تمتد لعدة عقود، أدار أعمالاً في مجالات متعددة ويمتلك خبرة في الخدمات المالية والاستثمارات. كما عمل في هيئة أبوظبي للاستثمار قبل الانتقال إلى الديوان الخاص للمغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه.

شغل السيد الشامسي عضوية مجالس إدارة العديد من المؤسسات الرائدة الخاصة والحكومية العاملة في الأنشطة التجارية والمالية والخدمية في دولة الإمارات، بما في ذلك الاتحاد للطيران. وتشمل تعييناته السابقة في مجالس الإدارة سوق أبوظبي للأوراق المالية، وهيئة المنطقة الإعلامية، ومجلس أبوظبي للتنمية الاقتصادية، وشركة القدرة القابضة، ومصرف المنزل، وبنك الهلال، وأبوظبي للطيران، والاتحاد للطيران، وشركة مطارات أبوظبي.

يحمل السيد الشامسي درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الإمارات، وماجستير إدارة الأعمال مع التخصص في التمويل والمصرفية من الولايات المتحدة.

عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- عضو مجلس الإدارة، شركة أمانات القابضة ش.م.ع

أبرز عضويات المجالس التنظيمية والحكومية والتجارية الأخرى

- لا يوجد

أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)



السيد أحمد محمد بن حميدان
عضو مجلس إدارة،
غير تنفيذي، غير مستقل
تاريخ التعيين: مارس 2008

A S

المسيرة المهنية والخبرة

يتمتع السيد بن حميدان بخبرة تمتد لـ35 عاماً في مجالات التفكير والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة المشاريع، وقيادة برامج التحسين وإدارة التغيير.

تولى منصب نائب المدير العام لمكتب صاحب السمو حاكم دبي، وحكومة دبي، كما شغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة دبي الذكية.

شغل سابقاً منصب المدير العام لحكومة دبي الذكية، ومدير المشاريع في المكتب التنفيذي لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي.

بدأ السيد بن حميدان مسيرته المهنية في مجموعة شركات الإمارات/دناتا.

يحمل درجة في الهندسة الكهربائية من جامعة الإمارات، ودبلوم إدارة أعمال من جامعة شيفيلد هالام بالمملكة المتحدة.

عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- عضو مجلس الإدارة، بنك نور ش.م.ع

أبرز عضويات المجالس التنظيمية والحكومية والتجارية الأخرى

- لا يوجد



السيد عبدالعزيز أحمد رحمة المهيري
عضو مجلس إدارة
غير مستقل
تاريخ التعيين: مارس 2011

C S

المسيرة المهنية والخبرة

يشغل السيد المهيري عضوية مجلس إدارة بورصة دبي، ورئاسة المجلس الإشرافي لبنك البوسنة الدولي. شغل سابقاً منصب المدير الإداري لمؤسسة دبي للاستثمارات، وعضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك دبي.

يحمل السيد المهيري درجة العلوم في المحاسبة والتمويل من الكلية الأمريكية في سويسرا.

عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- لا يوجد

أبرز عضويات المجالس التنظيمية والحكومية والتجارية الأخرى

- رئيس المجلس الإشرافي لبنك البوسنة الدولي
- عضو مجلس إدارة بورصة دبي



السيد بدر سعيد حارب
عضو مجلس إدارة،
غير تنفيذي، و مستقل
تاريخ التعيين: مارس 2023

R N

المسيرة المهنية والخبرة

يشغل السيد حارب منصب الشريك المدير في غلوبال بارتنرز والرئيس التنفيذي لصندوق غلوبال بارتنرز للعقارات الثاني.

يمتلك السيد حارب أكثر من عقدين من الخبرة في مناصب قيادية عليا عبر قطاعات العقارات والتطوير. في الفترة الأخيرة، شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة إعمار للتطوير ش.م.ع، حيث أشرف على تطوير وتسليم محفظة واسعة من المخططات الرئيسية الأيقونية الضخمة. وقبل ذلك، كان الرئيس التنفيذي لمدينة دبي الطبية، والمسؤول العقاري الرئيسي في ماجد الفطيم العقارية - مع أدوار متزامنة كنائب رئيس الموجة في مسقط وشركة الشارقة القابضة - والمدير التنفيذي في نخيل، حيث لعب دوراً محورياً في إدارة المشاريع الكبرى وإعادة الهيكلة المالية. خارج أدواره التنفيذية، يساهم السيد حارب بخبراته في عدة مجالس، بما في ذلك بنك دبي الإسلامي. وهو معروف بمعرفته الواسعة في العقارات والقيادة الاستراتيجية والرؤى المحلية الفريدة. يحمل السيد حارب ماجستير إدارة الأعمال التنفيذي من الجامعة الأمريكية في الشارقة، ودرجة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة الإمارات العربية المتحدة، وهو خريج برنامج القيادة في دبي من كلية وارتون.

عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- لا يوجد

أبرز عضويات المجالس التنظيمية والحكومية والتجارية الأخرى

- الشريك المدير، غلوبال بارتنرز
- الرئيس التنفيذي، صندوق غلوبال بارتنرز للعقارات الثاني

أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)



السيد جاوير مارين رومانو
عضو مجلس إدارة
غير تنفيذي، و مستقل
تاريخ التعيين: أبريل 2016

A R

المسيرة المهنية والخبرة

السيد رومانو يشغل منصب الرئيس التنفيذي لبنك سينفولار (إسبانيا)، وهو جزء من مجموعة واربورغ بينكس للاستثمار العالمية، التي تأسست عام 1966 وتتواجد في أكثر من 40 دولة، مع أكثر من 55 عاماً من الخبرة في الخدمات المالية، وتدير أكثر من 80,000 مليون دولار أمريكي من الأصول ولديها محفظة نشطة تضم أكثر من 960 شركة مدرجة وخاصة، أثبتت التزامها بالاستمرارية.

يُعد السيد رومانو أيضاً رائد أعمال ومستثمر في الشركات التكنولوجية المرتبطة بالخدمات المالية. كما يشغل عضوية مجلس الإدارة في كل من جامعة UCV (الجامعة الإسبانية)، ومعهد أعمال الدين (IOR)، وفرونتير للاقتصاد. شغل سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لبنك سانتاندر، ونائب الرئيس التنفيذي في بنك سانتاندر ورئيس الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الأصول والتأمين.

كما أنه عضواً في الرابطة المصرفية الأوروبية والرابطة المالية الأوروبية، وعضو مجالس إدارة في بنوك وشركات تأمين ومديري أصول في عدة دول أوروبية (شركات تابعة لبنك سانتاندر). يحمل درجة في القانون ودبلوماً في إدارة الأعمال من جامعة بونتيفيكيا دي كوميلاس في مدريد (إسبانيا). كما حصل على درجة الماجستير في القانون الأوروبي في لوكسمبورغ، وفي الإدارة المصرفية من المعهد الدولي للدراسات المصرفية (لا جويا، كاليفورنيا)، والضرائب من جامعة بونتيفيكيا دي كوميلاس (مدريد)، وأكمل البرنامج المتقدم في جامعة سينفولاريتي (كاليفورنيا).

عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- لا يوجد

أبرز عضويات المجالس التنظيمية والحكومية والتجارية الأخرى

- الرئيس التنفيذي لبنك سينفولار (إسبانيا)
- عضو مجلس الإدارة، فرونتير للاقتصاد



الدكتورة جيديم كوجار
عضو مجلس إدارة
غير تنفيذي، مستقل
تاريخ التعيين: نوفمبر 2023

P R

المسيرة المهنية والخبرة

الدكتورة كوجار هي اقتصادية، ومصرفية مركزية سابقة، ودبلوماسية سابقة متخصصة في الأسواق المالية والتنظيمات. وهي حالياً مؤسسة ومديرة تنفيذية لشركة إزغي العالمية للاستشارات، حيث تعمل على التطوير التجاري المستدام، وتقدم الاستشارات للمؤسسات الدولية لتعزيز الشراكات وإدارة العلاقات بين السلطات العامة والمؤسسات الأجنبية والشركات.

تمتلك الدكتورة كوجار خبرة واسعة في المصرفية المركزية، وتنظيم وإشراف البنوك، ولجنة بازل، والمجلس الاستقرار المالي، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، ومجموعة العشرين والمنصات الدولية الأخرى، والمصرفية والتمويل، وتحليل المخاطر، والاستقرار المالي، والاقتصاد الكلي، والسياسات النقدية والمالية، ونظام الدفع. خلال 30 عاماً في البنك المركزي التركي، تولت عدة مناصب تنفيذية، منها رئاسة مجلس المقاصة ومركز المخاطر، والمدير التنفيذي لإدارة المؤسسات المصرفية والمالية.

في الفترة 2014-2020، شغلت منصب الممثل الرئيسي للبنك المركزي في لندن والمستشار الاقتصادي للسفارة التركية في لندن. كما عملت مستشارة في المقر الرئيسي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس، قسم الاقتصاد، مكتب تركيا-إيطاليا لمدة عامين. وكانت عضو مجلس إدارة البنك المركزي لجمهورية شمال قبرص، مسؤولة عن ترخيص وتنظيم والإشراف على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

إلى جانب مسؤوليتها عن السياسة النقدية وتنسيق السياسة الاقتصادية الكلية، أدت دوراً نشطاً في الحوكمة الاستراتيجية للبنك المركزي بين عامي 2010-2021 في المنطقة.

تُعد الدكتورة كوجار مناصرة للتنمية المستدامة وتمكين المرأة، وقد ألقت محاضرات في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك، عن "النمو الأخضر الشامل" و"الاستدامة في الأعمال والصناعة" في عامي 2019 و2023، في جمعية اليوم الدولي للمرأة والفتيات في العلوم. وهي مؤلفة فصل في كتاب "تمكين المرأة في العلوم والتكنولوجيا والابتكار في العصر الاقتصادي الرقمي" ضمن كتاب "المرأة والفتيات في العلوم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة".

تحمل الدكتورة كوجار درجة الدكتوراه في الاقتصاد من الجامعة التقنية الشرق أوسطية، برسالة عن "استدامة الحساب المالي والجاري، وهشاشة البنوك والميزانيات العمومية: الأزمات المالية 2000-2001 في تركيا"، وماجستير في الاقتصاد من كلية بوسطن، الولايات المتحدة، وبكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة التقنية الشرق أوسطية في أنقرة، تركيا. عملت محاضرة زائرة في الاقتصاد والتمويل في جامعة بلكنت والجامعة التقنية الشرق أوسطية في تركيا.

عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- لا يوجد

أبرز عضويات المجالس التنظيمية والحكومية والتجارية الأخرى

- رئيسة مجلس الإدارة التنفيذي، شركة إزغي غلوبال للاستشارات، تركيا

مجلس الإدارة (تتمة)

حوكمة مجلس الإدارة

تركيبة مجلس الإدارة
يتألف مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي من تسعة (9) أعضاء، يتم اختيارهم لتحقيق التوازن من حيث الاستقلالية، ووجهات النظر المتنوعة، والخبرة في الإشراف الاستراتيجي. تتماشى تركيبة المجلس مع المتطلبات التنظيمية، حيث أن جميع الأعضاء مديرون غير تنفيذيين، وأغلبية الأعضاء ورئيس مجلس الإدارة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، وما لا يقل عن ثلث الأعضاء هم مديرون مستقلون، وتوجد عضوة واحدة على الأقل في مجلس الإدارة.

آلية الترشيح والانتخاب ومدة العضوية
تتم جميع تعيينات مجلس الإدارة وفقًا لسياسة وإجراءات ترشيح وتعيين المديرين، وبما يتوافق مع القوانين واللوائح ذات الصلة. تخضع عملية الاختيار لإشراف لجنة الترشيحات والمكافآت للمجلس، التي تتولى تقييم المرشحين بدقة وتقديم توصياتها إلى مجلس الإدارة. تضمن هذه العملية استيفاء معايير الكفاءة والملاءمة، مع مراعاة احتياجات بنك دبي الإسلامي الحالية والمستقبلية، وتحقيق تنوع في وجهات النظر والخبرات داخل المجلس، وتوافق خبرات المرشح مع بقية الأعضاء، والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها. يخضع المرشحون جميعاً لموافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ولا يمكن تعيينهم إلا بعد تقديم إقرار كتابي بقبول الترشيح.
يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من قبل المساهمين عن طريق التصويت التراكمي السري لمدة ثلاث (3) سنوات، ويجوز إعادة انتخابهم لفترات مماثلة. ويجوز لمجلس الإدارة تعيين أعضاء جدد لشغل المناصب الشاغرة، وفقًا للقوانين واللوائح ذات الصلة والنظام الأساسي للبنك، على أن يكمل العضو الجديد مدة سلفه.

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة
تماشيًا مع إطار الحوكمة المؤسسية لبنك دبي الإسلامي، يجب أن يتمتع المدير المستقل بالاستقلالية في الشخصية والحكم، وأن يكون خاليًا من أي علاقات أو تأثيرات غير مبررة أو ظروف قد تؤدي إلى تحقيق منافع شخصية أو قد تؤثر على قدرته على ممارسة الحكم المستقل. هناك ظروف محددة يفقد فيها عضو مجلس الإدارة استقلاليته، وذلك وفقًا لأحكام لوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وتشمل هذه الظروف، على سبيل المثال لا الحصر، الخدمة في المجلس لمدة تزيد عن اثني عشر (12) عامًا متتاليًا. تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت للمجلس بتقييم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة سنويًا، أو عند حدوث تغيير في الظروف، وتقدم توصياتها إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرار النهائي. في الحالات التي لا يستوفي فيها أحد المديرين معايير الاستقلالية، توجد إجراءات متبعة لمعالجة الوضع.

تضارب المصالح
يلتزم بنك دبي الإسلامي بأعلى معايير الحوكمة المؤسسية، ويدرك أن الإدارة الفعالة لتضارب المصالح أمر ضروري للحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة وضمان السلوك الأخلاقي. ومن باب حماية مصالح البنك، يفرض الإطار التنظيمي للحوكمة أن يكون أعضاء مجلس الإدارة قادرين على ممارسة حكم سليم وموضوعي ومستقل فيما يتعلق بشؤون البنك، وأن يعملوا دائمًا بما يحقق أفضل مصالحه. يقع على عاتق أعضاء مجلس الإدارة واجب الإفصاح بشفافية للبنك عن أي مصلحة شخصية، أو خارجية، أو علاقة، أو مسؤولية قد تؤثر، أو يُحتمل أن تؤثر، أو قد يُنظر إليها على أنها تؤثر، على قدرتهم على أداء واجباتهم المؤتمنين عليها.

وفقًا لمدونة الحوكمة المؤسسية، والشروط المرجعية لمجلس الإدارة، ومدونة قواعد سلوك المجلس، وضع بنك دبي الإسلامي إطارًا قويًا من السياسات والإجراءات والإفصاحات التي تقدم إرشادات واضحة بشأن الحد من وتحديد والإفصاح عن حالات تضارب المصالح الفعلية أو المحتملة. يتيح هذا الإطار السبل لأعضاء مجلس الإدارة للإعلان عن مصالحهم بشكل دوري عند التعيين بشفافية، أو من خلال نموذج الإفصاح الربع سنوي، وكذلك عند النظر في المسائل المطروحة على المجلس في الاجتماعات أو غير ذلك. كما يلزم الإطار الأعضاء بالامتناع عن المشاركة في اتخاذ القرارات التي قد تتأثر فيها حياديتهم.

التعيينات الخارجية لأعضاء مجلس الإدارة
يُطلب من أعضاء مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي الحصول على موافقة المجلس قبل قبول أي ترشيح لعضوية مجلس إدارة شركة أخرى، أو قبول أي التزامات خارجية جوهرية أخرى. في مثل هذه الحالات، يتعين على عضو المجلس التأكيد على عدم نشوء أي تضارب في المصالح نتيجة لقبول هذا الترشيح أو الالتزام.
يُحظر على أعضاء المجلس شغل مناصب إدارية بما يتعارض مع القوانين أو القواعد أو اللوائح المعمول بها، والتي تفرض القيود التالية:

- أن يكون عضوًا في مجلس إدارة أكثر من خمس (5) شركات مساهمة عامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- أن يكون عضوًا في مجلس إدارة بنك تجاري آخر في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- أن يكون عضوًا في مجالس إدارة أكثر من أربعة (4) بنوك خارج دولة الإمارات العربية المتحدة.

البرامج التعريفية والتطوير المهني المستمر
عند التعيين، يتلقى أعضاء مجلس الإدارة الجدد برنامج تعريف رسمي وشامل يتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، معلومات حول رؤية بنك دبي الإسلامي واستراتيجيته وعملياته وإطار الحوكمة المؤسسية وقضايا إدارة المخاطر. تشرف لجنة الترشيحات والمكافآت للمجلس على البرنامج التعريفي.

مجلس الإدارة (تتمة)

يؤمن مجلس الإدارة بأهمية التطوير المهني المستمر، ويلتزم بتخصيص الوقت والموارد اللازمة للبرامج التطويرية ذات الصلة. وتشرف لجنة الترشيحات والمكافآت للمجلس على برنامج التطوير المستمر لأعضاء المجلس، مع مراعاة عوامل مختلفة، مثل: نتائج التقييم السنوي لأداء المجلس، والأهداف الاستراتيجية للبنك، والتطورات في السوق والقطاع المصرفي، والمجالات الرئيسية للمخاطر، والمواضيع المستجدة الأخرى. تتم مراجعة برنامج التطوير مرة واحدة على الأقل سنويًا، وقد يشمل برامج تدريبية داخلية أو خارجية، بالإضافة إلى توفير مواد تعليمية متخصصة. في عام 2024، شارك أعضاء المجلس في ورش عمل متخصصة، قدمها خبراء خارجيون، حول المواضيع التالية:

- منع الجرائم المالية في 2024.
- موجز الحوكمة المؤسسية.
- تأثير التكنولوجيا على التمويل.

التنوع وتمثيل العنصر النسائي

يؤمن بنك دبي الإسلامي بأن التنوع والشمول عنصران أساسيان لاتخاذ قرارات فعالة، وتعزيز الابتكار، وتحقيق النمو المستدام، حيث يجلبان مجموعة متنوعة من وجهات النظر والخبرات والمهارات إلى مجلس الإدارة. يشمل التنوع في مجلس الإدارة مجموعة واسعة من السمات والخصائص ووجهات النظر التي يمتلكها الأعضاء، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المهارات والخبرات المهنية والخلفيات الثقافية والنوع. يلتزم البنك بالحفاظ على تركيبة متنوعة وشاملة لمجلس الإدارة، تضم أعضاء قادرين على المساهمة بفعالية في تحقيق أهدافه.

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة الحاليون بخبرات ومهارات واسعة ومتكاملة، تعكس مزيجًا من الخبرة الاستراتيجية والمالية وفي مجال الحوكمة. وبفضل عقود من الخبرة في مناصب قيادية بقطاعات متنوعة، بما في ذلك القطاع المصرفي وإدارة المخاطر، يتمتع أعضاء المجلس مجتمعين بفهم عميق للمشهد المصرفي المتغير باستمرار، وتساهم خلفياتهم المتنوعة في إثراء الرؤية الاستراتيجية للمجلس، مما يدعم بنك دبي الإسلامي في سعيه لتحقيق رؤيته وأهدافه الاستراتيجية.

وفي إطار التزام البنك بتعزيز التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة، انتخب المساهمون الدكتورة/ جيديم كوجار كأول عضوة في مجلس الإدارة في عام 2023، ليرتفع بذلك التمثيل النسائي في المجلس إلى 11%.

تقييم أداء مجلس الإدارة

يُعد التقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة أداة أساسية لقياس فعالية المجلس وأدائه لدعم التحسين المستمر. تتولى لجنة الترشيحات والمكافآت للمجلس مسؤولية الإشراف على عملية التقييم، بدعم من أمين سر مجلس الإدارة.

في عام 2024، استعان مجلس الإدارة بمعهد حوكمة لإجراء تقييم خارجي مستقل، مما يضمن موضوعية العملية وسرية المعلومات التي يتم الحصول عليها. وشمل التقييم مجلس الإدارة بأكمله، ولجانه، وأعضاءه بشكل فردي. وقد تم إجراء التقييم باستخدام منصة رقمية للاستبيانات، تبعتها مقابلات شخصية فردية. شارك جميع أعضاء مجلس الإدارة في التقييم، مما ساعد المجلس على تحليل ممارساته الحالية وتحديد المجالات التي تتطلب مزيدًا من التطوير.

خلص التقييم إلى أن أعضاء مجلس الإدارة يتمتعون بعلاقات تعاون فعالة، تتسم بالانفتاح والتفاعلات الإيجابية، مع التزام قوي بالاستعداد لمواجهة التحديات والأزمات المستقبلية. وأعرب أعضاء المجلس عن رضاهم العام عن هيكل المجلس وحجمه وتركيبته، مؤكدين أن المجلس في وضع جيد للوفاء بمسؤولياته والامتثال للوائح، وأنه يركز بشكل مناسب على مراقبة السلامة المالية والامتثال التنظيمي.

أعربت اللجان عن ارتياحها لطريقة عملها، ولا سيما فيما يتعلق بجودة المناقشات والمداولات ومواد الاجتماعات.

وعلى المستوى الفردي، خلص التقييم إلى أن أعضاء مجلس الإدارة واثقون من مهاراتهم القيادية، ولديهم شعور قوي بالنزاهة والالتزام بأدوارهم ومسؤولياتهم، وأنهم مؤهلون وجاهزون لأداء واجباتهم بفعالية.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تتكون المكافآت الإجمالية لأعضاء مجلس الإدارة من ثلاثة عناصر رئيسية: أتعاب ثابتة مقابل العضوية السنوية في مجلس الإدارة، وأتعاب ثابتة إضافية مقابل العضوية في لجان المجلس (بدلًا من العضوية في لجان معينة)، وبدل حضور بقيمة 15,000 درهم إماراتي عن كل اجتماع لجنة يتم حضوره. ويتقاضى رئيس مجلس الإدارة ونائبه، ورؤساء اللجان، أتعابًا ثابتة أعلى، تقديرًا لمسؤولياتهم الإضافية والتزامهم بالوقت والجهد المطلوب الذي تفرضه هذه المناصب.

يتم عرض المبلغ الإجمالي لهذه المكافآت عن كل سنة مالية على المساهمين للموافقة عليه في اجتماع الجمعية العمومية السنوية في العام التالي. لا يتلقى أعضاء مجلس الإدارة أي منافع إضافية (مثل البدلات أو الرواتب أو المكافآت) أو أي خطط حوافز أخرى.

بلغت المكافآت الإجمالية لأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2023 مبلغ 23,948,835.63 درهمًا إماراتيًا، وقد تمت الموافقة عليها من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية المنعقد في 27 فبراير 2024. تبلغ المكافآت الإجمالية المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2024 مبلغ 26,155,000 درهم إماراتي، وسيتم عرضها للموافقة عليها من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية لعام 2025.

مجلس الإدارة (تتمة)

اجتماعات مجلس الإدارة

يوضح الجدول أدناه تواريخ اجتماعات مجلس الإدارة التي عُقدت خلال عام 2024، وتفاصيل حضور الأعضاء. عُقدت سبعة (7) اجتماعات خلال العام. وتجدر الإشارة إلى أن أعضاء مجلس الإدارة لم يمنحوا أي توكيلات بالحضور نيابة عنهم في حال غيابهم.

تاريخ الاجتماع	الحاضرون	الغائبون
23 يناير 2024	8	د. حمد بوعميم
30 يناير 2024	9	لا يوجد
23 أبريل 2024	9	لا يوجد
4 يونيو 2024	9	لا يوجد
23 يوليو 2024	9	لا يوجد
5 نوفمبر 2024	9	لا يوجد
23 ديسمبر 2024	9	لا يوجد

القرارات الصادرة بالتمرير خلال العام 2024

وفقًا للشروط المرجعية لمجلس الإدارة والأحكام ذات الصلة في قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (3/ر.م) لعام 2020 بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة (وتعديلاته)، يجوز لمجلس الإدارة إصدار قرارات بالتمرير. أصدر المجلس عددًا من القرارات بالتمرير خلال عام 2024، تعلقت بمسائل تشغيلية نشأت في سياق الأعمال الاعتيادية، ولم تتطلب إفصاحًا وفقًا للوائح الإفصاح والشفافية الصادرة عن الهيئة. وقد تم التصديق على هذه القرارات في محاضر اجتماعات مجلس الإدارة اللاحقة.

تفويض الصلاحيات

باستثناء المسائل المحفوظة لمجلس الإدارة ولجانه والموضحة في الشروط المرجعية للمجلس ("المسائل المحفوظة")، يجوز للمجلس تفويض بعض صلاحياته إلى لجنة أو أكثر من لجانه، أو إلى أدوار وظيفية محددة، وذلك بشكل دائم أو مؤقت. لم يقم مجلس الإدارة بتفويض أيًا من مسائله المحفوظة إلى الإدارة خلال عام 2024. فوض المجلس الإدارة العليا صلاحيات تتعلق بتنفيذ الاستراتيجية المعتمدة من قبل المجلس، وبالتعامل مع المسائل التشغيلية، وذلك ضمن الحدود المقررة. جميع التفويضات، بما في ذلك التوكيلات الرسمية، موثقة كتابيًا، وتخضع للمراجعة الدورية.

حصص ملكية أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	المنصب	عدد حصص الملكية كما في 2024/01/01	عدد حصص الملكية كما في 2024/12/31	مجموع الحصص المباعة	مجموع الحصص المشتراة
معالي محمد إبراهيم الشيباني	رئيس مجلس الإدارة	48,026,386	48,026,386	–	–
المهندس يحيى سعيد أحمد ناصر لوتاه	نائب رئيس مجلس الإدارة	19,743,592	19,743,592		
د. حمد بوعميم	عضو مجلس الإدارة	–	–	–	–
السيد حمد عبدالله راشد عبيد الشامسي	عضو مجلس الإدارة	100,000	100,000	–	–
السيد أحمد محمد بن حميدان	عضو مجلس الإدارة	–	–	–	–
السيد عبدالعزيز أحمد رحمة المهيري	عضو مجلس الإدارة	–	–	–	–
السيد بدر سعيد حارب	عضو مجلس الإدارة	–	–	–	–
جاوير مارين رومانو	عضو مجلس الإدارة	–	–	–	–
الدكتورة جيديم كوجار	عضو مجلس الإدارة	–	–	–	–
حرم المهندس يحيى سعيد أحمد ناصر لوتاه	-	2,066	2,066		

لجان مجلس الإدارة

لمساعدة مجلس الإدارة في الأداء الرشيد والفعال لمسؤولياته، يجوز لمجلس الإدارة إنشاء لجان خاصة به وتكليف هذه اللجان بالصلاحيات والتفويضات على النحو المبين في الأسس المرجعية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. وبغض النظر عن أي تفويض من قبل مجلس الإدارة إلى إحدى اللجان، يبقى مجلس الإدارة مسؤولاً عن القرارات والإجراءات التي تتخذها تلك اللجان.

قام المجلس بتشكيل اللجان الدائمة التالية:

- لجنة التدقيق للمجلس
- لجنة الترشيحات والمكافآت للمجلس
- لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة للمجلس
- لجنة الائتمان والاستثمار للمجلس
- لجنة الاستدامة للمجلس
- لجنة توزيع وإدارة الأرباح للمجلس

تظل كل لجنة من هذه اللجان جزءاً لا يتجزأ من مجلس الإدارة، حيث تضم عضويتها أعضاء من مجلس الإدارة، وفيما يتعلق بلجنة توزيع وإدارة الأرباح للمجلس، فهي تضم ممثلاً عن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بما يتماشى مع تعليمات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. تم تشكيل لجان مجلس الإدارة بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية المعمول بها.

تتمثل مسؤولية هذه اللجان في النظر بمزيد من التفصيل في الأمور التي تقع ضمن صلاحياتها، وتقديم توصيات إلى مجلس الإدارة، وتقوم بإدارة تضارب المصالح، وتلبية المتطلبات التنظيمية، وتوفير الرقابة على الإدارة لضمان الحوكمة المؤسسية السليمة لبنك دبي الإسلامي. وتقدم كل لجنة تقريراً سنوياً إلى مجلس الإدارة وتقوم بإبلاغ مجلس الإدارة بشكل دوري، من خلال رئيسها، عن أنشطتها وتوصياتها خلال العام. تتم مراجعة الشروط المرجعية وخطة العمل لكل لجنة على أساس سنوي ويتم إجراء تقييم سنوي على مستوى مجلس الإدارة واللجان بالكامل.

إننا نؤمن بأن المساءلة تنساب من القمة، ومن خلال تنفيذها لمعايير المساءلة العالية و إصدار هذا التقرير، يقر رئيس كل لجنة من لجان مجلس الإدارة بشكل فردي بمسؤوليته ويؤكد الأسس المرجعية للجنته والتأكد من فعالية عملياتها في عام 2024.

لجنة التدقيق للمجلس

يتمثل دور لجنة التدقيق للمجلس في مساعدة مجلس الإدارة في النظر في العديد من الأمور التي تم تكليفها بالإشراف عليها، بما في ذلك، وعلى سبيل المثال لا الحصر:

- سلامة البيانات المالية لبنك دبي الإسلامي والضوابط على إعداد التقارير المالية
- العلاقة مع المدققين الخارجيين وفعاليتهم واستقلاليتهم
- أداء وفعالية واستقلالية إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة
- أداء وفعالية واستقلالية إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة
- فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية
- الأداء على مستوى المجموعة لمهام التدقيق مع الالتزام بالمسؤوليات القانونية ومتطلبات الحوكمة المؤسسية المستقلة التي قد تنطبق على الكيانات المنفردة.

على مدار العام، حافظت لجنة التدقيق للمجلس على إطار رقابي قوي يتماشى مع أفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية. وشملت أنشطة اللجنة الرئيسية ما يلي: المراجعة المالية الشاملة، والإشراف على تنفيذ خطط التدقيق والميزانية ذات الصلة، ومراجعات الحوكمة والسياسات، وتقييمات المخاطر والضوابط، والإشراف على عمل المدقق الخارجي.

المراجعات المالية الشاملة

راجعت اللجنة البيانات المالية المدققة للمجموعة عن السنة المالية 2023 بالكامل، بالإضافة إلى البيانات المالية المرحلية للربع الأول والثاني والثالث من عام 2024. كما درست اللجنة تقارير المدقق الخارجي الخاصة بهذه الفترات، وتأكدت من أن التقارير المتعلقة بالبيانات المالية السنوية والمرحلية لم تتضمن أي تحفظات جوهرية. تضمنت المناقشات مع المدققين الخارجيين حول البيانات المالية تقييمًا لمستوى وضوح واكتمال الإفصاحات المقدمة، ومدى امتثالها للتشريعات ذات الصلة، والمعايير المحاسبية، وأي إرشادات أخرى معمول بها.

التخطيط للتدقيق والإشراف على تنفيذه

راجعت اللجنة واعتمدت خطط التدقيق السنوية لعام 2024 لكل من التدقيق الداخلي للمجموعة والتدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، راقبت اللجنة عن كثب المسائل الرقابية الرئيسية، ونتائج عمليات التدقيق الداخلي، وحالة القضايا غير المعالجة التي أبلغ عنها كل من التدقيق الداخلي للمجموعة والتدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة. كما تلقت اللجنة عروضًا خاصة حول التحصيلات المتعثرة والدعاوى القضائية الرئيسية، وتحديثات حول نتائج التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة.

لجان مجلس الإدارة (تتمة)

مراجعات الحوكمة والسياسات
أجرت اللجنة مراجعات سنوية لسياسة اختيار وتعيين المدقق الخارجي، والشروط المرجعية للجنة، وميثاق التدقيق الداخلي للمجموعة. هدفت هذه المراجعات إلى ضمان بقاء ممارسات التدقيق متوافقة مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات المهنية.

معالجة قضايا التدقيق
فحصت اللجنة بعناية القضايا الهامة التي حددها المدققون الداخليون والخارجيون، وقيمت فجوات الضوابط الرقابية. كما راقبت خطط الإدارة لمعالجة القضايا عالية المخاطر، وأكدت على أهمية الحل السريع للملاحظات والمخاطر التي تم تحديدها.

الإجراءات التصحيحية لأوجه القصور في الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر
كانت اللجنة استباقية في معالجة أي أوجه قصور تم تحديدها في الضوابط الداخلية أو إدارة المخاطر. يتم توثيق جميع ملاحظات التدقيق، التي تشمل فجوات الضوابط وفرص التحسين، بدقة في تقارير التدقيق الداخلي وتقديمها إلى لجنة التدقيق للمجلس. وتتم متابعة القضايا غير المعالجة بشكل وثيق، مع تقديم تحديثات منتظمة إلى كل من لجنة التدقيق للمجلس والرئيس التنفيذي للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة تطبيق ضوابط تخفيف وطأة المخاطر مؤقتة للقضايا عالية المخاطر إلى حين تنفيذ الإجراءات التصحيحية المناسبة. وفي الحالات التي ظلت فيها القضايا عالية المخاطر دون حل، أبلغت لجنة التدقيق للمجلس الإدارة بضرورة إيلاء هذه القضايا أولوية قصوى لضمان الحل الفعال وفي الوقت المناسب.

أظهرت لجنة التدقيق للمجلس التزامًا راسخًا بالحفاظ على أعلى معايير الحوكمة المؤسسية. ومن خلال عمليات المراجعة الدقيقة، والتقييمات التفصيلية لوظائف التدقيق الداخلية والخارجية، والنهج الاستباقي لمعالجة أوجه القصور في إدارة المخاطر والضوابط الرقابية، ضمنت اللجنة بقاء عمليات إعداد التقارير المالية والتدقيق في المجموعة قوية ومستقلة وفعالة. وتؤكد عمليات الإشراف الشاملة – بدءًا من اختيار وتقييم المدققين الخارجيين وحتى متابعة نتائج التدقيق الداخلي – التزام البنك بالشفافية والمساءلة والتحسين المستمر في ممارسات الحوكمة.

الإشراف على المدقق الخارجي
أشرفت لجنة التدقيق للمجلس على عملية اختيار وتعيين المدقق الخارجي، بما في ذلك مراجعة واعتماد التعيين. تضمنت هذه العملية تقييمًا شاملاً لاستقلالية المدقق الخارجي وموضوعيته وكفاءته المهنية، والتزامه بمعايير ضبط الجودة.

في عام 2024، أولت لجنة التدقيق للمجلس عدة اعتبارات رئيسية للإشراف على أداء المدقق الخارجي (ديلويت)، وشملت نتائج تقييم أداء المدقق الخارجي، ومناقشة خطة التدقيق المقترحة من قبل ديلويت، والملاحظات من الإدارة حول تفاعلاتها مع المدقق الخارجي.

فيما يلي دور ومسؤوليات لجنة التدقيق للمجلس فيما يتعلق بالمدقق الخارجي.

دور لجنة التدقيق للمجلس
وفقًا لتفويض مجلس الإدارة وسياسة المدقق الخارجي المعتمدة، تشرف اللجنة على فعالية واستقلالية وموضوعية المدقق الخارجي. وتشمل مسؤوليات اللجنة الرئيسية في هذا الصدد ما يلي:

- اعتماد سياسة اختيار وتعيين المدقق الخارجي، والتي تحدد معايير الاختيار، مثل المعرفة الكافية والخبرة المهنية، والكفاءة والموضوعية، والاستقلالية والحياد، والالتزام بالشك المهني، ومعايير ضبط الجودة.
- تقديم توصية إلى مجلس الإدارة بشأن تعيين المدقق الخارجي، أو إعادة تعيينه، أو عزله.
- مراجعة أتعاب المدقق الخارجي وتقديم توصية بشأنها إلى مجلس الإدارة والمساهمين لاعتمادها.
- مراجعة شروط التعاقد مع المدقق الخارجي والاتفاق عليها، مع التأكد من ملاءمتها، مع مراعاة حجم وتعقيد عمليات البنك، والأهمية النسبية، ومجالات التركيز الرئيسية، ومجالات المخاطر الجوهرية.
- ضمان أن يكون نطاق خطة التدقيق الخارجي مناسبًا ويعكس طبيعة وحجم وتعقيد عمليات المجموعة، بالإضافة إلى المتطلبات التنظيمية ذات الصلة.
- تقييم فعالية أداء المدقق الخارجي سنويًا، والتأكد من امتثاله للمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

معايير وإجراءات اختيار وتعيين المدقق الخارجي
لا يحق التقدم بطلب التعيين كمدقق خارجي لبنك دبي الإسلامي إلا للمدققين الخارجيين المعتمدين من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمسجلين لدى هيئة الأوراق المالية والسلع. ويتعين على الشركات المرشحة استيفاء المعايير التالية:

- إثبات التأهيل المهني والاستقلالية التامة، بما في ذلك الالتزام الصارم بالقيود المفروضة على تقديم الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق.
- امتلاك الترخيص والموافقات اللازمة من جميع السلطات الرقابية ذات الصلة لممارسة المهنة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- امتلاك خبرة لا تقل عن خمس (5) سنوات في تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة.
- عدم شغل أي منصب (كمساهم أو عضو مجلس إدارة أو في أي وظيفة فنية أو إدارية أو تنفيذية) داخل مجموعة بنك دبي الإسلامي.

بعد استيفاء المعايير المذكورة أعلاه، تخضع الشركات المرشحة لعملية تقييم ومقابلة صارمة، يجريها كل من رئيس إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة ورئيس الإدارة المالية. تقوم لجنة التدقيق للمجلس بتقييم الشركات بناءً على المعايير التالية: الكفاءة المهنية، السمعة في السوق، الاستقلالية التامة، القدرات والموارد، الخبرة ذات الصلة، والمؤهلات الإضافية. تأخذ اللجنة في الاعتبار، عند إجراء هذا التقييم، نتائج عملية المراجعة السنوية لأداء المدقق الخارجي الحالي، بالإضافة إلى حجم وتعقيد عمليات بنك دبي الإسلامي. تقدم الشركة الموصى بها من قبل لجنة التدقيق للمجلس إلى مجلس الإدارة لإجراء مزيد من المداولات، ثم تُعرض على المساهمين للموافقة النهائية عليها في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

مدة تعيين المدقق الخارجي وإعادة تعيينه وتناوبه
يعين المساهمون المدقق الخارجي لمدة سنة مالية واحدة (1)، قابلة للتجديد سنويًا بحد أقصى ست (6) سنوات متتالية. ويتعين تغيير الشريك المسؤول عن عملية التدقيق بعد مضي ثلاث (3) سنوات متتالية. تقوم لجنة التدقيق للمجلس بتقييم أداء واستقلالية المدقق الخارجي بشكل سنوي، وبناءً على هذا التقييم،

لجان مجلس الإدارة (تتمة)

توصي اللجنة بإعادة تعيين المدقق الخارجي أو استبداله، آخذة في الاعتبار جودة الخدمة المقدمة، والخبرة المهنية والفنية، وكفاية الموارد المتاحة، والموضوعية والحياد، والالتزام بالشك المهني. تتم مراجعة المعلومات المتعلقة بمدة خدمة شركة التدقيق الحالية بشكل دوري ومنتظم، مع الأخذ في الاعتبار أن أي قرار بالإبقاء على المدقق الخارجي يجب أن يصب في مصلحة البنك وشركاته التابعة وأصحاب المصلحة.

نطاق عمل المدقق الخارجي وأتعابه

توصي لجنة التدقيق للمجلس مجلس الإدارة سنويًا بهيكل أتعاب خدمات التدقيق الخارجي ونطاق عمله، والذي يشمل خدمات التدقيق الأساسية والخدمات وثيقة الصلة بالتدقيق. أي أتعاب إضافية، خاصةً مقابل الخدمات التي تقع خارج نطاق العمل المعتمد مسبقًا، تتطلب موافقة خطية مسبقة من لجنة التدقيق للمجلس. تقوم اللجنة بتقييم أي خدمات غير تدقيقية مقترحة بعناية فائقة، للتحقق من عدم وجود أي تهديدات محتملة لموضوعية المدقق الخارجي واستقلاليته، ولضمان عدم تكليف المدقق الخارجي بأي خدمات قد تتعارض مع دوره الأساسي.

التقييم والاستقلالية والخدمات غير التدقيقية

واصلت لجنة التدقيق للمجلس تقييم عملية التدقيق الخارجي، مؤكدةً أن منهجية اختيار وتعيين المدقق الخارجي، أو إعادة تعيينه، تستند إلى معايير صارمة تضمن الاستقلالية التامة والكفاءة المهنية والفنية. تُجرى تقييمات سنوية لأداء المدقق الخارجي من قبل لجنة التدقيق للمجلس، بالتعاون مع مدير التدقيق الداخلي للمجموعة. ويتم جمع ملاحظات وتعقيبات من إدارات البنك المختلفة التي تتعامل مع المدققين الخارجيين، حول استقلالية المدقق الخارجي وموضوعيته، ومستوى المهارات الفنية والخبرة، وجودة الخدمة الشاملة المقدمة. يُطلب من المدقق الخارجي تقديم تأكيد سنوي بأنه لديه نظام رقابة جودة فعال يضمن الالتزام بمعايير الاستقلالية والمسؤوليات الأخلاقية، وأنه مستقل تمامًا وفقًا لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات للمحاسبين (IESBA)، بالإضافة إلى جميع المتطلبات الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بتدقيق البيانات المالية الموحدة للبنك في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأنه قد أوفى بجميع مسؤولياته الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقواعد المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات للمحاسبين.

تعقد لجنة التدقيق للمجلس اجتماعًا سنويًا خاصًا مع المدقق الخارجي، بدون حضور أعضاء الإدارة التنفيذية، ويهدف هذا الاجتماع إلى مناقشة أي قضايا قد تنشأ، بما في ذلك أي قيود على نطاق عمل المدقق، وصعوبات في الوصول إلى السجلات أو المعلومات، وأي خلافات مع الإدارة، وأي تحفظات جوهرية تتعلق بالتدقيق. خلال اجتماع عام 2024، أكد المدقق الخارجي للجنة التدقيق للمجلس استقلاليته التامة، ورضاه عن مستوى التعاون والدعم المقدم من الإدارة، وكفاية أدلة التدقيق التي استند إليها في إبداء رأيه. كما شجعت اللجنة المدقق الخارجي على إثارة أي مخاوف قد تستدعي مناقشة خاصة.

للحفاظ على استقلالية المدقق الخارجي، يخضع أي تكليف للمدقق بتقديم خدمات غير تدقيقية لموافقة خطية مسبقة من لجنة التدقيق للمجلس. تقوم اللجنة بتقييم كل طلب بعناية، مع الأخذ في الاعتبار خبرة المدقق الخارجي في المجال المعني، والضمانات القائمة لتفادي أي تضارب محتمل في المصالح.

تحفظات التدقيق الخارجي

لم يُبدِ المدقق الخارجي أي تحفظات جوهرية على البيانات المالية لبنك دبي الإسلامي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

المدقق الخارجي لعام 2024 والتوصيات لعام 2025

في اجتماع الجمعية العمومية السنوية المنعقد بتاريخ 27 فبراير 2024، عيّن مساهمو بنك دبي الإسلامي شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) ("ديلويت") مدققًا خارجيًا للبنك لعام 2024. تُعد ديلويت إحدى أكبر شركات الخدمات المهنية على مستوى العالم، حيث تقدم مجموعة واسعة من الخدمات، تشمل: التدقيق، والتأكيد، والضرائب، والاستشارات (المالية والإدارية)، وإدارة المخاطر، لقاعدة عملاء متنوعة من القطاعين العام والخاص في مختلف الصناعات. وتتمتع ديلويت بخبرة تزيد عن 100 عام في تقديم الاستشارات الموثوقة لعملائها. تُعتبر ديلويت الإمارات شركة خدمات متكاملة رائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولديها خبرات واسعة في خدمة قطاعات متنوعة. تضم الشركة أكثر من 2,200 مهني متخصص يعملون في خمسة مكاتب موزعة في أبوظبي، ودبي، والفجيرة، ورأس الخيمة، والشارقة.

الجدول التالي يوضح تفاصيل المدقق الخارجي والأتعاب لعام 2024:

اسم المدقق الخارجي	ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
عدد السنوات الخدمة كمدقق خارجي	6
اسم شريك التدقيق الخارجي	السيدة جولي كساب
عدد السنوات التي خدمها شريك التدقيق في هذا الدور	3
إجمالي أتعاب التدقيق	درهم إماراتي 2,052,500
أتعاب وتكاليف الخدمات الأخرى غير التدقيق للبيانات المالية لعام 2024	درهم إماراتي 1,477,870
تفاصيل وطبيعة الخدمات الأخرى المقدمة من المدقق الخارجي	• خطاب التأكيد لإصدار الصكوك • تقرير حول توزيعات الأرباح غير المطالب بها قبل تاريخ 1 مارس 2015 (وفقاً لمتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع) • مراجعة إفصاح الركيزة الثالثة (متطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي)

لم يتم إدراج شركة ديار للتطوير ش.م.ع في إجمالي أتعاب التدقيق المذكورة أعلاه.

أتعاب التدقيق لبنك دبي الإسلامي كينيا المحدود وبنك دبي الإسلامي باكستان المحدود موضحة أدناه ولم يتم إدراجها في التجميع السابق لأن الخدمات قُدمت من قبل شركات تدقيق غير مرتبطة بديلويت.

مجموع أتعاب التدقيق للمؤسسات التابعة الأخرى	**درهم إماراتي 273,544**

لجان مجلس الإدارة (تتمة)

نظرًا لأن شركة ديلويت (المدقق الخارجي الحالي) قد أمضت الحد الأقصى للمدة المسموح بها وفقًا للمتطلبات التنظيمية، فقد أوصت لجنة التدقيق للمجلس بأن يقوم مجلس الإدارة باستبدالها. وقد أيد المجلس توصية اللجنة، وسيتم عرض مقترح تعيين شركة كي.بي.إم.جي كمدقق خارجي لعام 2025 على المساهمين للموافقة عليه في اجتماع الجمعية العمومية السنوية القادم.

بالنيابة عن لجنة التدقيق للمجلس ، أقر بالتزامي بأداء مسؤوليات اللجنة، على النحو المحدد في الشروط المرجعية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، وبالعمل على ضمان فعاليتها.

السيد جاوير مارين رومانو
رئيس لجنة التدقيق للمجلس

عقدت لجنة التدقيق للمجلس (10) عشرة اجتماعات في عام 2024.

فيما يلي تشكيل لجنة التدقيق للمجلس والاجتماعات المنعقدة في عام 2024:

التاريخ	جاوير مارين رومانو رئيس اللجنة	السيد أحمد محمد بن حميدان عضو	د. حمد بوعميم عضو
23 يناير 24	✓	✓	✓
22 فبراير 24	✓	✓	✓
21 مارس 24	✓	✓	✓
23 أبريل 24	✓	✓	✓
28 مايو 24	✓	✓	✓
25 يونيو 24	✓	✓	✓
23 يوليو 24	✓	✓	✓
8 أكتوبر 24	✓	✓	✓
5 نوفمبر 24	✓	✓	✓
28 نوفمبر 24	✓	×	✓

لجنة الترشيحات والمكافآت في المجلس

يتمثل دور لجنة الترشيحات والمكافآت للمجلس في مساعدة مجلس الإدارة في النظر في العديد من الأمور، بما في ذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر:

- الأمور المتعلقة بتشكيل مجلس الإدارة ولجانه وترشيح أعضائه وتعاقبهم ومكافآتهم وتقييمهم.
- مراقبة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة.
- ترشيح الأعضاء الجدد وتنظيم البرامج التعريفية وإعداد برامج التطوير المستمر لأعضاء مجلس الإدارة.
- مراجعة واعتماد والإشراف على تنفيذ نظام المكافآت في بنك دبي الإسلامي وسياسات الموارد البشرية الاستراتيجية ومدونة قواعد السلوك المهني للموظفين.
- الأمور المتعلقة بالتعيين والملاءمة والعمليات السليمة والتعاقب في مناصب الإدارة العليا ومكافآتها.
- مراقبة الثقافة المؤسسية والإشراف على المبادرات الاستراتيجية لتشجيع الثقافة المؤسسية المطلوبة ورفع التقارير إلى مجلس الإدارة في هذا الصدد.
- مراقبة مؤشرات الأداء الرئيسية للثقافة المؤسسية في بنك دبي الإسلامي من خلال لوحة متابعة الثقافة المؤسسية، مع التركيز على التنوع، ومعدل دوران الموظفين، والتعلم، وحوكمة الموارد البشرية.

في عام 2024، أدت اللجنة مسؤولياتها وفقًا لشروطها المرجعية، مع التركيز الدقيق على موظفي البنك وثقافته.

تلقت اللجنة تحديثات دورية عن استراتيجية الموارد البشرية وخطط العمل المرتبطة بها، وحالة التوطين، والمسائل المتعلقة بالموارد البشرية. ناقشت اللجنة نتائج استطلاع رأي الموظفين، وراجعت مدونة سلوك الموظفين في سياق الثقافة التنظيمية ومعايير السلوك المرغوبة. تماشيًا مع التركيز على رفاهية الموظفين ومشاركتهم، راجعت اللجنة السياسة الاستراتيجية للموارد البشرية مع إضافة سياسة جديدة للتنوع والإنصاف والشمول. واصلت اللجنة الإشراف على خطط التعاقب للإدارة العليا لضمان استمرارية القيادة.

تلقت اللجنة تحديثات عن التعويضات، وأقرت العناصر المتغيرة للتعويضات للإدارة العليا، بالإضافة إلى توصيتها بمكافآت أعضاء المجلس.

وافقت اللجنة على تعيينات موظفي الإدارة العليا الذين يعملون كأعضاء مرشحين نيابة عن بنك دبي الإسلامي، مع ضمان عدم وجود تعارض في المصالح.

أشرفت اللجنة على عملية تقييم أداء مجلس الإدارة لعام 2023، وقامت بتقييم تركيبة المجلس ولجانه، وأكدت أنها متوافقة مع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة. كما راجعت اللجنة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وقدمت توصياتها في هذا الشأن إلى المجلس. واعتمدت اللجنة الخطة التدريبية السنوية لأعضاء مجلس الإدارة وراقبت تنفيذها.

لجان مجلس الإدارة (تتمة)

بالنيابة عن اللجنة، أقر بالتزامي بتأدية مسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت للمجلس، على النحو المنصوص عليه في شروطها المرجعية المعتمدة من المجلس، وضمان فعاليتها.

الدكتور حمد بوعميم
رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت للمجلس

اجتمعت لجنة الترشيحات والمكافآت للمجلس ست (6) مرات في عام 2024.

فيما يلي تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت للمجلس والاجتماعات المنعقدة في عام 2024:

التاريخ	د. حمد بوعميم رئيس اللجنة	المهندس يحيى سعيد أحمد ناصر لوتاه عضو	السيد بدر سعيد حارب عضو
29 يناير 2024	✓	✓	✓
20 فبراير 2024	✓	✓	✓
24 أبريل 2024	✓	✓	✓
26 يونيو 2024	✓	✓	✓
11 سبتمبر 2024	✓	✓	✓
6 نوفمبر 2024	✓	✓	✓

لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة للمجلس

يتمثل دور لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة للمجلس في مساعدة مجلس الإدارة في النظر في العديد من الأمور، بما في ذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر:

- الإشراف على أطر الحوكمة المؤسسية للبنك وإدارة المخاطر والامتثال والرقابة والعمليات المتعلقة بها.
- مراقبة درجة التعرض للمخاطر وتقديم التوجيه الاستراتيجي لضمان بقاء مستويات المخاطر عند حد مقبول.
- إتاحة رؤية شاملة لمركز المخاطر الحالي والمستقبلي للبنك فيما يتعلق بدرجة تقبله للمخاطر وقوة رأس المال.
- الإشراف على أطر العمل النموذجية لإدارة المخاطر وإطار الحوكمة الخاص ببنك دبي الإسلامي.
- مراجعة السياسات الجوهرية للبنك.
- مراقبة الامتثال للالتزامات القانونية والتنظيمية.
- الموافقة على تقرير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبارات الجهد المطلوبة وفقاً للمتطلبات التنظيمية.
- مراجعة تقارير الإبلاغ عن المخالفات، وحالة التحقيقات التالية لها.
- توجيه هيكل إعداد التقارير للمجموعة الذي يحدد إعداد التقارير.

خلال عام 2024، واصلت لجنة المخاطر والحوكمة أداء واجباتها وفقًا للشروط المرجعية المعتمدة من مجلس الإدارة. أشرفت اللجنة على تحديد إطار تحمل المخاطر للمجموعة لعام 2024، والذي تضمن تحديد الأبعاد الرئيسية للمخاطر، مثل كفاية رأس المال، ومخاطر الائتمان، والسيولة، والسوق، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر السلوكية وتحديث مكون مخاطر الملاءة ضمن إطار تحمل المخاطر. وراقبت اللجنة عن كثب ملف المخاطر الخاص بالبنك، من خلال مراجعة التقارير الشاملة المقدمة من رئيس إدارة المخاطر للمجموعة. وشملت المراقبة توسيع نطاق ملفات المخاطر لتشمل أبرز المؤسسات التابعة والمنتسبة. بالإضافة إلى ذلك، راجعت اللجنة التحديثات المتعلقة بمخاطر عدم الامتثال الشرعي، والامتثال التنظيمي، وأمن المعلومات والأمن السيبراني، وذلك في إطار إشرافها الشامل على جميع المخاطر الجوهرية.

راجعت اللجنة السياسات الجوهرية، والتحديثات المتعلقة بإطار الحوكمة المؤسسية، ونتائج التقرير السنوي عن الاحتيال ومخاطر السلوك. كما راجعت نتائج اختبارات الضغط التي أجرتها وحدة الاستقرار المالي بمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال للفترة 2023-2024، والتي تم تنفيذها وفقًا للمعايير التنظيمية ومتطلبات التخطيط الرأسمالي الصارمة. بالإضافة إلى ذلك، راجعت اللجنة التحسينات التي أُدخلت على عملية تقييم المخاطر الداخلية، والتحسينات في إفصاحات الركيزة الثالثة، بهدف تعزيز إدارة المخاطر والشفافية.

ومع التطلع إلى عام 2025، شاركت اللجنة في مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر للمجموعة، مع التركيز على المخاطر التي يمكن استشرافها مستقبلاً.

لجان مجلس الإدارة (تتمة)

بالنيابة عن اللجنة، أقر بالتزامي بأداء مسؤوليات لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة للمجلس، على النحو المحدد في الشروط المرجعية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، وبالعمل على ضمان فعاليتها.

د. جيديم كوجار
رئيسة لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة للمجلس

عقدت لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة للمجلس (10) اجتماعات في 2024.

فيما يلي تشكيل لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة للمجلس والاجتماعات المنعقدة في عام 2024:

التاريخ	د. جيديم كوجار رئيسة اللجنة	السيد بدر سعيد حارب عضو	السيد جاوير مارين رومانو عضو
27 فبراير 2024	✓	✓	✓
1 أبريل 2024	✓	✓	✓
2 مايو 2024	✓	✓	✓
4 يونيو 2024	✓	×	✓
28 يونيو 2024	✓	✓	×
28 أغسطس 2024	✓	✓	✓
24 سبتمبر 2024	✓	✓	×
29 أكتوبر 2024	✓	✓	✓
19 نوفمبر 2024	✓	✓	×
27 ديسمبر 2024	✓	✓	✓

لجنة الائتمان والاستثمار للمجلس

يتمثل دور لجنة الائتمان والاستثمار بالمجلس في مساعدة المجلس في النظر في عدة مسائل، تشمل على سبيل المثال لا الحصر، الموافقة على اقتراحات الائتمان والاستثمار والتحصيل والمعالجة ضمن السلطة التقديرية المفوضة للجنة. كما توفر اللجنة توجيهات للمجلس حول استراتيجية استثمار البنك وتراقب الأداء الاستثماري على مستوى المجموعة.

خلال عام 2024، واصلت اللجنة أداء واجباتها وفقًا للشروط المرجعية المعتمدة من مجلس الإدارة. وافقت اللجنة، أو أوصت مجلس الإدارة بالموافقة حسب مقتضى الحال ووفقًا للصلاحيات المفوضة، على طلبات الائتمان والاستثمار والتحصيل، مع التأكد من أن كل مقترح يستوفي المعايير المطلوبة ويتوافق مع الأهداف الاستراتيجية لبنك دبي الإسلامي.

راجعت اللجنة تشكيل وجودة المحفظة الاستثمارية، وحافظت على مزيج أصول متوازن وقوي يلتزم بمبادئ إدارة المخاطر الحصيفة. كما أجرت اللجنة مراقبة مستمرة ودقيقة لأداء الاستثمارات، لضمان السلامة المالية للبنك واستقراره على المدى الطويل.

بالإضافة إلى ذلك، أوصت اللجنة مجلس الإدارة باستراتيجية استثمارية شاملة، تدمج بين التحليل الدقيق للسوق وأولويات البنك، وذلك لدعم اتخاذ قرارات مستنيرة وفعالة من قبل المجلس.

بالنيابة عن اللجنة، أقر بالتزامي بأداء مسؤوليات لجنة الائتمان والاستثمار، على النحو المحدد في الشروط المرجعية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، وبالعمل على ضمان فعاليتها.

السيد/ عبد العزيز أحمد رحمة المهيري
رئيس لجنة الائتمان والاستثمار للمجلس

اجتمعت لجنة الائتمان والاستثمار ثمانية وعشرين (28) مرة خلال عام 2024.

لجان مجلس الإدارة (تتمة)

فيما يلي تشكيل لجنة الائتمان والاستثمار للمجلس والاجتماعات المنعقدة في عام 2024:

التاريخ	السيد عبد العزيز أحمد رحمه المهيري رئيس اللجنة	السيد حمد عبد الله راشد عبيد الشامسي نائب الرئيس	المهندس يحيى سعيد أحمد ناصر لوتاه عضو	د. حمد بوعميم عضو
16 يناير 2024	×	✓	✓	✓
23 يناير 2024	✓	✓	✓	✓
6 فبراير 2024	✓	×	✓	✓
13 فبراير 2024	✓	✓	✓	✓
20 فبراير 2024	✓	✓	✓	✓
5 مارس 2024	✓	✓	×	✓
19 مارس 2024	×	✓	✓	✓
2 أبريل 2024	×	✓	✓	✓
30 أبريل 2024	✓	✓	✓	✓
14 مايو 2024	✓	✓	✓	✓
28 مايو 2024	✓	✓	✓	✓
4 يونيو 2024	✓	✓	✓	✓
6 يونيو 2024	✓	✓	✓	✓
25 يونيو 2024	✓	✓	✓	✓
9 يوليو 2024	✓	✓	✓	✓
23 يوليو 2024	✓	✓	✓	✓
30 يوليو 2024	×	✓	✓	✓
13 أغسطس 2024	×	✓	✓	✓
3 سبتمبر 2024	✓	✓	✓	✓
17 سبتمبر 2024	✓	×	✓	✓
1 أكتوبر 2024	✓	✓	✓	✓
15 أكتوبر 2024	✓	✓	✓	✓
29 أكتوبر 2024	✓	✓	✓	✓
12 نوفمبر 2024	✓	✓	✓	✓
19 نوفمبر 2024	×	✓	✓	✓
4 ديسمبر 2024	×	✓	✓	✓
17 ديسمبر 2024	✓	✓	✓	✓
31 ديسمبر 2024	✓	×	✓	✓

لجنة الاستدامة للمجلس

يتمثل دور لجنة الاستدامة للمجلس في مساعدة المجلس على الوفاء بمسؤولياته الإشرافية المتعلقة برؤية البنك واستراتيجيته طويلة المدى في مجال الاستدامة. وتُكلف اللجنة بقيادة التحول المرتبط بالاستدامة في بنك دبي الإسلامي، ودفع عجلة تنفيذ الاستراتيجية المرتبطة بالاستدامة ، والإشراف على دمج اعتبارات الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في جميع أعمال البنك.

في عام 2024، راجعت اللجنة استراتيجية الاستدامة الشاملة للبنك وتتبعت التقدم المحرز في تنفيذها. كما قامت اللجنة بتقييم مقاييس الأداء الداخلية، ووضعت مؤشرات الأداء الرئيسية وأهداف عام 2024 لجميع القطاعات التجارية، وراقبت مجموعة شاملة من مؤشرات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. وقيمت اللجنة أيضًا عملية تطوير السياسات الداخلية، بما في ذلك سياسة الاستدامة وسياسة التنوع والشمول، بالإضافة إلى الإفصاحات العامة ذات الصلة، مثل بيانات سياسات التنوع والشمول، والحياد الكربوني، والاستدامة، و بنود سياسة إدارة مخاطر الاستدامة المؤسسية.

فحصت اللجنة أداء البنك الداخلي في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية عبر فترات إبلاغ متعددة. كما أجرت مراجعة نقدية للتصنيفات الخارجية للبنك، من خلال تحليل مقارنة مع البنوك النظيرة، وسجلت تحسينات في مؤشرات الاستدامة الرئيسية.

فيما يتعلق بالتمويل المستدام، أكدت اللجنة إدراج الإصدارات الجديدة التي بلغ مجموعها مليار دولار أمريكي في محفظة الإصدارات المستدامة، مع الحفاظ على إجمالي ثابت قدره 2.75 مليار دولار أمريكي. وتمت مراجعة الإطار التمويلي المستدام للبنك من خلال إجراء مقارنات معيارية دقيقة، وتقييم شامل لمحفظة الإقراض والاستثمار، مما أدى إلى تعديلات في المعايير المؤهلة. وقد عزز هذا الإجراء من متانة الإطار، وقلل من فجوة الموجودات المستدامة، وتم التحقق من ذلك من خلال رأي طرف ثانٍ مستقل من شركة Corporate-ISS.

أجرت اللجنة أيضًا فحوصات دورية لسلامة سجل الموجودات المستدامة، مؤكدةً أن الموجودات المستدامة شكلت حوالي 5% من إجمالي التمويل في المراجعات السابقة، في حين أظهر التحديث الأخير نسبة قدرها 4.20%. وتضمن هذه المراقبة المستمرة أن يظل سجل الموجودات مؤشرًا موثوقًا به لجهود التمويل المستدام التي يبذلها البنك.

بالنيابة عن اللجنة، أقر بالتزامي بأداء مسؤوليات لجنة الاستدامة، على النحو المحدد في الشروط المرجعية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، وبالعمل على ضمان فعاليتها.

السيد/ حمد عبد الله راشد عبيد الشامسي
رئيس لجنة الاستدامة للمجلس.

لجان مجلس الإدارة (تتمة)

عقدت لجنة الاستدامة أربعة (4) اجتماعات في عام 2024.

فيما يلي تشكيل لجنة الاستدامة للمجلس والاجتماعات المنعقدة في عام 2024:

التاريخ	**السيد حمد عبد الله راشد عبيد الشامسي** رئيس اللجنة	**السيد عبد العزيز أحمد رحمه المهيري** عضو	**السيد أحمد محمد بن حميدان** عضو
16 يناير 2024	✓	✓	✓
22 أبريل 2024	✓	×	✓
16 يوليو 2024	✓	✓	✓
22 أكتوبر 2024	✓	✓	✓

لجنة توزيع وإدارة الأرباح بالمجلس

يتمثل دور اللجنة في مساعدة المجلس في الإشراف على المخاطر التجارية المنقولة وتوفير إشراف قوي و مراقبة سليمة لضمان مراجعة ومراقبة تسوية الأرباح، بما في ذلك استخدام الاحتياطيات (مثل احتياطي تسوية الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار) بشكل مناسب.

خلال عام 2024، واصلت اللجنة أداء واجباتها وفقًا للشروط المرجعية المعتمدة من المجلس. أشرفت اللجنة على إدارة احتياطي تسوية الأرباح، مع ضمان الالتزام بالسياسات الموضوعة والمعايير التنظيمية والتوافق مع الأهداف المالية للبنك. وحرصت اللجنة على تخصيص الموجودات لكل مجموعة من الودائع بشكل متسق وفقًا لسياسة ودائع المضاربة والوكالة.

ناقشت اللجنة مجمعات الأصول الأساسية وتطبيق واستخدام نهج احتياطي معدل الأرباح. كما راجعت تقييمًا للمخاطر التجارية المنقولة.

نيابة عن اللجنة، أقر بالتزامي بتأدية مسؤوليات لجنة توزيع وإدارة الأرباح، على النحو المحدد في شروطها المرجعية المعتمدة من المجلس، وضمان فعاليتها.

المهندس يحيى سعيد أحمد ناصر لوتاه
رئيس لجنة توزيع وإدارة الأرباح بالمجلس

اجتمعت لجنة توزيع وإدارة الأرباح أربع (4) مرات في عام 2024.

فيما يلي تشكيل لجنة توزيع وإدارة الأرباح للمجلس والاجتماعات المنعقدة في عام 2024:

التاريخ	**المهندس يحيى سعيد أحمد ناصر لوتاه** رئيس اللجنة	**د. محمد علي إبراهيم القري** عضو	**د. جيديم كوجار** عضو
18 يناير 2024	✓	✓	✓
22 أبريل 2024	✓	✓	✓
30 يوليو 2024	✓	✓	✓
22 أكتوبر 2024	✓	✓	✓

لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

تتمثل مهام ووظائف لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لبنك دبي الإسلامي في الإشراف الشرعي والمراجعة الشاملة لكافة أعمال بنك دبي الإسلامي وأنشطته ومنتجاته وخدماته وعقوده ومعاملاته، لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، ومراجعة جميع الوثائق والسياسات والإجراءات والأدلة المتعلقة بأنشطة وعمليات البنك واعتمادها.

تتألف لجنة الرقابة الشرعية الداخلية من خمسة (5) علماء متخصصين في الشريعة الإسلامية، يتم ترشيحهم من قبل مجلس الإدارة، وتعيينهم من قبل الجمعية العمومية، بعد الحصول على موافقة الهيئة العليا الشرعية في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. تبلغ مدة عضوية أعضاء اللجنة الشرعية ثلاث (3) سنوات، قابلة للتجديد لفترات مماثلة من قبل الجمعية العمومية، بعد الحصول على موافقة الهيئة العليا الشرعية.

تم تعيين الأعضاء الحاليين للجنة الرقابة الشرعية الداخلية من قبل الجمعية العمومية في اجتماعها السنوي المنعقد بتاريخ 27 فبراير 2024.

خلال عام 2024، استوفت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية جميع متطلبات الشروط المرجعية الخاصة بها، فيما يتعلق بالمسائل المختلفة، بما في ذلك: عدد الاجتماعات المطلوب عقدها، والنصاب القانوني اللازم لصحة انعقاد الاجتماعات، والأغلبية المطلوبة لاتخاذ القرارات، وإجراءات اتخاذ القرارات، وإدارة حالات تضارب المصالح.

في عام 2024، عقدت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية سبعة عشر (17) اجتماعًا بحضور كامل من جميع الأعضاء. وقد ناقشت اللجنة، بالتعاون مع العضو التنفيذي وإدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة، أكثر من 3,200 مسألة.

لدعم مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته المتعلقة بامتثال بنك دبي الإسلامي بالشريعة، عقد المجلس ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية اجتماعين مشتركين (في فبراير ونوفمبر 2024) لمناقشة المسائل المتعلقة بالحوكمة الشرعية.

ستقدم لجنة الرقابة الشرعية الداخلية تقريرها لعام 2024 إلى الجمعية العمومية في الاجتماع السنوي القادم.

العلماء الشرعيون الذين يخدمون حاليًا في اللجنة الشرعية لبنك دبي الإسلامي[1]:

فضيلة الشيخ الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء
رئيس اللجنة

فضيلة الشيخ الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء هو أستاذ الفقه وأصوله في كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة سابقاً. يُعد الدكتور العلماء خبيرًا بارزًا ومتميزًا في مجال الصيرفة والتمويل والتأمين التكافلي الإسلامي. وهو حاصل على جائزة راشد بن سعيد آل مكتوم للتفوق العلمي.

ويترأس فضيلة اللجان الإشرافية الشرعية الداخلية للعديد من المؤسسات المالية الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

حصل فضيلة على درجة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية (الفقه وأصوله) من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية. وله العديد من المؤلفات التي يتناول فيها التمويل الإسلامي المعاصر، وقدم أوراقًا بحثية في مؤتمرات دولية متعددة.

فضيلة الأستاذ الدكتور محمد علي القري
نائب الرئيس

الأستاذ الدكتور محمد علي القري أستاذ بارز في الاقتصاد الإسلامي، وشغل سابقًا منصب مدير مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية. نال جوائز مرموقة تقديرًا لإسهاماته، منها جائزة البنك الإسلامي للتنمية في الصيرفة والتمويل الإسلامي، وجائزة كليف للتمويل الإسلامي عن أفضل مساهمة متميزة في هذا المجال.

وهو عضو في الهيئات التحريرية للعديد من المطبوعات الأكاديمية المتخصصة في مجال التمويل والفقه الإسلامي، بما في ذلك مجلة مجمع الفقه الإسلامي (المعهد العالمي للفكر الإسلامي)، ومجلة الدراسات الاقتصادية الإسلامية (البنك الإسلامي للتنمية)، ومجلة الاقتصاد الإسلامي (الرابطة الدولية للاقتصاد الإسلامي، لندن)، والمجلس الاستشاري لسلسلة هارفارد في القانون الإسلامي بكلية الحقوق في جامعة هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] انتهت خدمة فضيلة الدكتور إبراهيم علي المنصوري في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لبنك دبي الإسلامي بتاريخ 26 يوليو 2024. وتجري حاليًا عملية تحديد وترشيح عالم شرعي مؤهل لخلافته، تمهيدًا لعرض الترشيح على الجمعية العمومية، مع مراعاة الحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة.

لجنة الرقابة الشرعية الداخلية (تتمة)

وهو مستشار للعديد من المؤسسات المالية الإسلامية حول العالم. وهو عضو في اللجنة الشرعية لمؤشر داو جونز الإسلامي، وعضو في مجمع الفقه الإسلامي، وعضو في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي). بالإضافة إلى ذلك، يشغل الدكتور القري منصب رئيس أو عضو في العديد من اللجان الشرعية الإشرافية لمؤسسات مالية إسلامية بارزة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

يحمل الدكتور القري درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

فضيلة الدكتور محمد قسيم
عضو تنفيذي

فضيلة الدكتور محمد قسيم هو عالم بارز في الشريعة الإسلامية، وخبير مرموق في مجال التمويل الإسلامي. يترأس ويشغل عضوية اللجان الشرعية الإشرافية للعديد من المؤسسات المالية الإسلامية المرموقة. وشغل سابقًا عضوية المجلس الشرعي للبنك المركزي الباكستاني، وسوق دبي المالي، بالإضافة إلى العديد من البنوك والمؤسسات الإسلامية الأخرى. وهو أيضًا عضو في مجلس الحوكمة والأخلاقيات بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي).

يحمل فضيلة الدكتور قسيم درجة الدكتوراه في التفسير وعلوم القرآن من الجامعة الإسلامية العالمية في إسلام آباد، وقد شغل مناصب تدريسية في جامعات مختلفة في باكستان. ويتقن الدكتور قسيم خمس لغات بطلاقة.

أسهم الدكتور قسيم إسهامًا كبيرًا في نشر رسالة الصيرفة الإسلامية، وفي بناء مؤسساتها وأطرها الشرعية في بلدان متعددة. وقدم برامج تدريبية للعاملين في العديد من المؤسسات المالية، وشارك كمتحدث رئيسي في مؤتمرات عديدة متخصصة في الصيرفة الإسلامية. وله دور محوري في تطوير هياكل ومنتجات مالية إسلامية مبتكرة، حتى في البيئات التنظيمية شديدة الصعوبة.

فضيلة الأستاذ الدكتور محمد أكرم لال دين
عضو

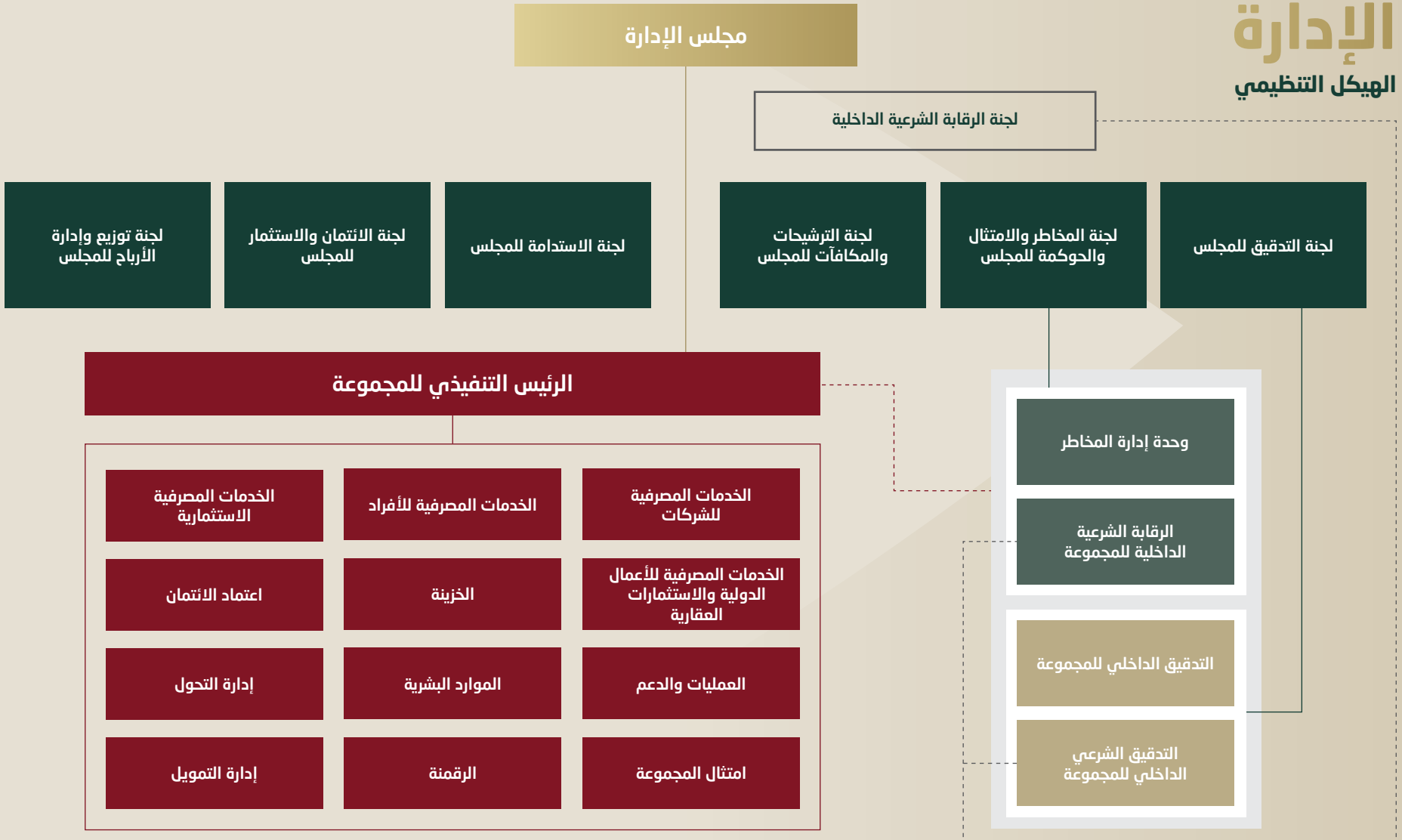
فضيلة الأستاذ الدكتور لال دين هو عالم مرموق في الشريعة الإسلامية، وأكاديمي بارز ذو شهرة واسعة. شغل سابقًا منصب المدير التنفيذي للمركز الدولي للبحوث والتدريب في التمويل الإسلامي (ISRA) في ماليزيا، كما عمل أستاذًا في جامعة الشارقة.

كما أنه عضو في المجلس الاستشاري الشرعي لبنك نيجارا ماليزيا، وعضو المجلس الاستشاري الشرعي بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) في البحرين، ومجالس أخرى في كافة أنحاء العالم. وهو أيضًا عضو في مجلس الدراسات بمعهد الصيرفة والتمويل الإسلامي.

حاصل على دكتوراه في أصول الفقه من جامعة إدنبرة باسكتلندا بالمملكة المتحدة، ونال جائزة زكي بدوي 2010 للتميز في الاستشارات والبحوث الشرعية. وشارك وقدم أوراقًا في العديد من المؤتمرات المحلية والدولية.

الإدارة

الهيكل التنظيمي



تتميز هذه الأدوار الوظيفية بإمكانية التواصل المباشر مع مجلس الإدارة، أو ترفع تقاريرها إداريًا لمجلس الإدارة أو إحدى لجانه، مع الحفاظ على تنسيق وثيق مع الإدارة ، وذلك على النحو التالي:

- رئيس إدارة الامتثال للمجموعة مسؤول مباشرة أمام الرئيس التنفيذي للمجموعة ويتمتع بإمكانية الوصول المباشر إلى لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة للمجلس.
- رئيس إدارة المخاطر للمجموعة مسؤول مباشرة أمام لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة للمجلس وينسق مع الإدارة العليا.
- رئيس الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة مسؤول مباشرة أمام لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية (من منظور فني) وينسق مع الإدارة العليا.
- رئيس التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة مسؤول مباشرة أمام لجنة التدقيق للمجلس ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية (من منظور فني) وينسق مع الإدارة العليا.
- رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة مسؤول مباشرة أمام لجنة التدقيق للمجلس وينسق مع الإدارة العليا.
- سكرتير مجلس الإدارة مسؤول مباشرة أمام مجلس الإدارة وينسق مع الإدارة العليا.

الإدارة (تتمة)

الإدارة العليا

ترفع الإدارة العليا، بقيادة الرئيس التنفيذي للمجموعة، تقاريرها إلى مجلس الإدارة ولجانه، حسب الاقتضاء. فيما يلي نظرة عامة على فريق الإدارة العليا للبنك.

الدكتور عدنان شلوان



الرئيس التنفيذي للمجموعة

تاريخ الانضمام: يونيو 2008

يُعَدُّ د. عدنان شلوان أحد القادة البارزين عالميًا في قطاع الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي، ويُعرف برؤيته الاستثنائية وإسهاماته الجوهرية التي تركت بصمة واضحة في المشهد المالي العالمي. وتجسد مسيرته المهنية الممتدة لأكثر من ثلاثة عقود التزامه الدؤوب وجهوده للارتقاء بهذا القطاع الحيوي، والتي لعب خلالها دورًا محوريًا في دمج التمويل الإسلامي ضمن القطاع المصرفي، مما أسهم بشكل كبير، في تعزيز مكانة قطاع الصيرفة الإسلامية كخيار مالي موثوق وذي قدرة تنافسية على الساحة العالمية.

بصفته الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك دبي الإسلامي، يتولى د. شلوان قيادة إحدى أكبر المؤسسات المالية الإسلامية في العالم، حيث يشرف على موجودات تتجاوز قيمتها 94 مليار دولار أمريكي، ويدير فريقاً متميزاً من الموهوبين والمحترفين، يضم بين صفوفه أكثر من 10,000 موظف. وخلال قيادته، شهد البنك توسّعًا عالميًا ملحوظاً، حيث ترسخت مكانته كعملاقٍ رائد في قطاع الصيرفة الإسلامية.

تتجاوز إنجازات د. شلوان حدود بنك دبي الإسلامي، حيث تميزت بمسيرة حافلة بالنجاحات الفائقة، واحتفى بها المجتمع الأكاديمي والمهني على حد سواء. فقد نال العديد من الجوائز والأوسمة الرفيعة، بما في ذلك إدراجه ضمن قائمة فوربس الشرق الأوسط "أفضل 100 رئيس تنفيذي في الشرق الأوسط" في عامي 2023 و 2024 كما تم اختياره كأحد أبرز 100 قائد في مجال الاستدامة في المنطقة لعام 2023، كما حصل على لقب "الشخصية المصرفية للعام" ضمن جوائز القطاع المالي في الشرق الأوسط وأفريقيا لعام 2022، إلى جانب العديد من التكريمات الرفيعة الأخرى التي تعكس إنجازاته البارزة.

يساهم د. شلوان بخبرته الواسعة في صياغة مسارات استراتيجية للعديد من المؤسسات المالية الرائدة حيث يشغل مناصب قيادية وعضوية في مجالس إدارة كل من بنك نور، وديار للتطوير العقاري (ش.م.ع)، ومركز إدارة السيولة المالية، والسوق المالية الإسلامية الدولية. كما يشغل أيضًا منصب رئيس مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي - كينيا، حيث يؤدي دورًا محوريًا في تعزيز نمو التمويل الإسلامي في الأسواق الناشئة؛ مما يسهم بشكل فعّال في تشكيل ملامح مستقبل اقتصادي مستدام.

إلى جانب مسيرته المهنية المتميزة، يمتلك د. شلوان رصيدًا علميًا بارزًا يتضمن درجتي الدكتوراه والماجستير في إدارة الأعمال بمجال التسويق، كما أنه يتمتع بخبرة رفيعة في القطاع المصرفي الإسلامي بصفته مصرفيًا معتمدًا (CeIB). وبالإضافة إلى إنجازاته في مجال الخدمات المصرفية، يتسم بشغف عميق نحو الرياضة، وبالأخص لعبة الكريكيت، مما يعكس رؤيته الديناميكية والمتكاملة في فنون القيادة وأسلوب الحياة.

عبيد خليفة الشامسي



رئيس العمليات التنفيذي

تاريخ الانضمام: يناير 1998

يشغل السيد عبيد خليفة الشامسي منصب رئيس العمليات التنفيذي في بنك دبي الإسلامي منذ عام 2019. ويتمتع بخبرة واسعة تزيد عن 27 عاماً في مسؤوليات متعددة الوظائف، تمتد من التخطيط الاستراتيجي والتنظيم إلى إدارة العمليات التشغيلية اليومية للبنك. ويتولى السيد الشامسي قيادة والإشراف على الوظائف التالية: تكنولوجيا المعلومات، والشؤون القانونية، والعمليات المركزية، والإدارة العامة، وفعالية الأداء المؤسسي، والضبط التشغيلي، وإدارة السياسات.

قبل توليه منصبه الحالي، شغل السيد الشامسي مناصب قيادية وإدارية مختلفة في إدارات الموارد البشرية والإدارة العامة في البنك. يشارك السيد الشامسي في عضوية مجالس إدارة عدد من المؤسسات التابعة والمنتسبة للبنك على الصعيدين المحلي والدولي. كما يقدم مساهمات قيمة كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في العديد من الاستثمارات الاستراتيجية وغير الاستراتيجية لبنك دبي الإسلامي، والتي تغطي قطاعات متنوعة، تشمل على سبيل المثال لا الحصر: الصيرفة والتمويل، والإعلام الرقمي، والاستشارات الشرعية، والضيافة، والقطاع التعليمي، والوساطة المالية، والشركات العقارية، وإدارة المرافق. ويتمتع السيد الشامسي بخبرة واسعة تشمل جميع جوانب الأعمال، بما في ذلك التطورات التكنولوجية والتحول الرقمي، وعمليات الدمج والاستحواذ، وتخطيط التعاقب الوظيفي، واستقطاب وتطوير المواهب، وإدارة التغيير، والحوكمة المؤسسية، والشؤون القانونية، وتطوير القيادات. وقد حصل على العديد من الجوائز والتكريمات تقديراً لإسهاماته. ويحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ميدلسكس في لندن، وهو عضو مجلس إدارة معتمد من خلال برنامج تطوير المديرين من مؤسسة التمويل الدولية ومعهد حوكمة (معهد الحوكمة المؤسسية، دبي، الإمارات العربية المتحدة). كما يحمل شهادة مهنية في إدارة الموارد البشرية من الجامعة الأمريكية في الشارقة، وشهادة في الممارسات الشخصية من معهد تشارترد للموارد البشرية والتطوير في المملكة المتحدة.

الإدارة (تتمة)



جون ستيفن غروتا ماسيدو

رئيس الإدارة المالية

تاريخ الانضمام: يناير 2016

يتمتع السيد جون ماسيدو بخبرة مستفيضة في المالية تتجاوز 24 عاماً. وقبل انضمامه إلى بنك دبي الإسلامي، شغل منصب المدير المالي في البنك السعودي الهولندي (شركة منتسبة لبنك أيه بي إن امبرو أن.في). كما شغل سابقاً منصب المدير المالي لدى ليبرتي إفريقيا في مجموعة بنك ستاندرد (إحدى كبرى الشركات المدرجة في بورصة جوهانسبرج). وعمل السيد ماسيدو مع شركة ستانليب ليمتيد لمدة 7 سنوات حيث شغل مناصب متعددة، وهو محاسب قانوني مؤهل وعضو مهني في معهد جنوب إفريقيا للمحاسبين القانونيين مما أهله للحصول على إجازة (محاسب قانوني) بجنوب أفريقيا. كما يحمل درجة الماجستير في المحاسبة والضرائب وماجستير إدارة الأعمال من جامعة ديوك يونيفرستي غلوبال إيقزكيوتف.



سيد نفيد علي

رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات

تاريخ الانضمام: يونيو 2003

السيد/ سيد نافيد علي خبير محترف في مجال الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية بخبرة تتجاوز 31 عاماً في تمويل الشركات مع التركيز بشكل رئيسي على إدارة علاقات الشركات وتطوير الأعمال نظراً لعمله مع المؤسسات المالية الدولية والمحلية. ومن خلال منصبه كرئيس لإدارة الشركات، يتولى مسؤولية قيادة فريق قوي من المصرفيين في إدارة الشركات وصياغة وتنفيذ استراتيجيات الأعمال ودفع أداء الأعمال وتعميق العلاقات مع المتعاملين. واكتسب على مر السنوات الماضية خبرة قوية في إدارة علاقات المتعاملين، وتطوير الأعمال، وتمويل الشركات، وإدارة الائتمان والمخاطر. وقد عمل قبل انضمامه إلى بنك دبي الإسلامي، في مجال الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار مع بنك أوف أمريكا وبنك المشرق.

السيد/ علي حاصل على بكالوريوس العلوم من جامعة كراتشي، باكستان.



سانجاي مالهوترا

رئيس الخدمات المصرفية للأفراد

تاريخ الانضمام: فبراير 2015

السيد سانجاي مالهوترا هو رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد بالبنك وهو يتمتع بخبرة تتجاوز 30 عاماً في وظائف متعددة في عدد من البنوك الرائدة في المنطقة. وخلال فترة عمله لدى بنك دبي الإسلامي، كان السيد سانجاي مالهوترا مسؤولاً أيضاً عن تنفيذ الاستراتيجية الرقمية للبنك بصفته الرئيس التنفيذي للرقمنة، حيث أُنيط به وضع تصور لاستراتيجية واتجاهات بنك دبي الإسلامي الرقمية، ودعم التزام البنك بجعل الخدمات المصرفية الرقمية أكثر ملاءمة وموثوقية. وشغل السيد مالهوترا مناصب مختلفة في المنطقة حيث ترأس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة ولديه خبرة في مناطق جغرافية متعددة في آسيا والشرق الأوسط والمشرق العربي وشمال إفريقيا. وقد عمل، في مستهل حياته المهنية، كرئيس وظيفي في مجالات متنوعة مثل التسويق وإدارة المنتجات ومخاطر التجزئة والائتمان. وقد شغل، قبل انضمامه إلى بنك دبي الإسلامي، منصب المدير العام للخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة في البنك الوطني العماني. وشغل في السابق منصب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد (الدولية) في بنك الكويت الوطني. وعمل السيد مالهوترا أيضاً مع سيتي بنك ومصرف إيه إن زد جرينداليز والبنك العربي في مناطق جغرافية متعددة في آسيا والشرق الأوسط والمشرق العربي وشمال إفريقيا. كما قاد استراتيجية الأعمال بصفته رئيس الأعمال المحلية والإقليمية لأكثر من 25 عاماً. وهو خريج كلية الهندسة وحاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيتس بيلاني في الهند.

الإدارة (تتمة)



علي أحمد

رئيس الخدمات المصرفية للاستثمار

تاريخ الانضمام: يوليو 2024

السيد علي أحمد هو مصرفي استثماري متمرس، يتمتع بخبرة تزيد عن 30 عامًا في أسواق رأس المال وإنشاء الديون. يتولى حاليًا مسؤولية الإشراف على جميع الخدمات المصرفية الاستثمارية في بنك دبي الإسلامي، والتي تشمل أسواق رأس المال المدين، وحلول التمويل، وأسواق رأس المال للأسهم، والتمويل المهيكل، وجميع معاملات التمويل عبر الحدود. قبل انضمامه إلى بنك دبي الإسلامي، عمل السيد أحمد في بنك ستاندرد تشارترد لمدة 22 عاماً. يتمتع السيد أحمد بسجل حافل ومثبت دولياً في بناء وقيادة فرق أسواق رأس المال المتميزة والحائزة على جوائز في منطقتي أفريقيا والشرق الأوسط. ويُعد من أبرز المساهمين في تطوير ونمو أسواق الدين في الشرق الأوسط منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008، حيث قاد وأشرف على تنفيذ صفقات دين تاريخية تجاوزت قيمتها 200 مليار دولار أمريكي، موزعة على أكثر من 250 صفقة، بما في ذلك العديد من الصفقات المبتكرة والرائدة في أسواق مختلفة.



ناقاراج راماكريشنان

رئيس إدارة الائتمان

تاريخ الانضمام: أبريل 2019

السيد ناقاراج راماكريشنان هو مصرفي بارع يتمتع بخبرة مصرفية تتجاوز 30 عاماً. وهو متخصص في إدارة الائتمان والمخاطر في عدد من القطاعات التي تضم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية للأفراد والخزينة وتمويل الشركات وتمويل المشاريع والتمويل المهيكل والخدمات المصرفية الإسلامية. قبل انضمامه إلى بنك دبي الإسلامي، عمل السيد راماكريشنان لدى بنك الإمارات دبي الوطني وبنك ستاندرد تشارترد وسيتي بنك وبنك أمريكان إكسبريس في آسيا والشرق الأوسط. السيد راماكريشنان خريج كلية التجارة وهو عضو مشارك في معهد المحاسبين القانونيين في الهند.



محمد سعيد أحمد عبدالله الشريف

رئيس الأعمال الدولية و الاستثمار العقاري

تاريخ الانضمام: سبتمبر 1999

السيد محمد الشريف هو مصرفي متمرس يتمتع بخبرة شاملة تزيد عن 36 عاماً في مختلف مجالات العمل المصرفي والمالي. تتركز خبرته بشكل خاص في التمويل والخدمات المصرفية الاستثمارية، حيث يتولى قيادة وتوجيه فرق العمل لتحقيق أقصى عوائد ممكنة، وضمان توافق الجهود مع فلسفة المؤسسة ورسالتها ورؤيتها وأهدافها السنوية. بصفته رئيساً لقطاع الأعمال الدولية والاستثمارات العقارية، يشرف السيد الشريف على التواجد الدولي لبنك دبي الإسلامي، بالإضافة إلى الاستثمارات المباشرة والاستثمارات العقارية. وقبل انضمامه إلى بنك دبي الإسلامي، شغل السيد الشريف منصب رئيس قسم إشراف البنوك في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بالإضافة إلى توليه عدة مناصب أخرى في مجالات التدقيق المالي والخزينة. يحمل السيد محمد الشريف درجة الماجستير من الجامعة الكاثوليكية الأمريكية، وهو محاسب قانوني معتمد (CPA) من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA).



مصبح القيزي

رئيس الإدارة الرقمية

تاريخ الانضمام: سبتمبر 1999

يتمتع السيد مصبح القيزي بخبرة واسعة في مجال تكنولوجيا المعلومات تزيد عن 34 عاماً. وخلال فترة عمله في بنك دبي الإسلامي، تولى مسؤولية قيادة وتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات، وأمن المعلومات، والعمليات الرقمية للبنك. وشملت مسؤولياته كذلك تطوير وتحسين القنوات المصرفية الإلكترونية. يحمل السيد القيزي درجة البكالوريوس في نظم إدارة المعلومات من جامعة أركنساس في ليتل روك، بالولايات المتحدة الأمريكية.

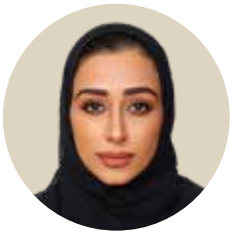
الإدارة (تتمة)



سعيد وجدي
رئيس إدارة الخزينة

تاريخ الانضمام: يناير 2024

السيد سعيد وجدي مصرفي متمرس يتمتع بخبرة تزيد عن 24 عاماً في القطاع المالي. شغل مؤخرًا منصب نائب الرئيس الأول ورئيس الأسواق العالمية في بنك أبوظبي الأول، حيث أدى دوراً قيادياً رئيسياً في ترسيخ مكانة الأسواق العالمية للبنك كمرجع أساسي بين عملائه الرئيسيين وفي علاقاته الاستراتيجية. قبل انضمامه إلى بنك أبوظبي الأول، كان السيد وجدي عضوًا بارزًا في الفريق القيادي لقسم الأسواق العالمية في بنك أبوظبي الوطني (الذي أصبح الآن بنك أبوظبي الأول) منذ عام 2007. وخلال تلك الفترة، تقلد عدة مناصب قيادية، منها: رئيس مبيعات وتداول الدخل الثابت للأسواق العالمية، والمدير العام ورئيس المبيعات المؤسسية والأسواق الأولية، والمدير التنفيذي ورئيس المبيعات التجارية، والمدير التنفيذي والرئيس العالمي للمبيعات. كما شغل عدة مناصب في مجالس إدارة، وكان رئيسًا لرابطة أسواق رأس المال الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. منذ بداياته المهنية في بنك HSBC الشرق الأوسط وحتى آخر منصب قيادي له في بنك أبوظبي الأول، شارك السيد وجدي في قيادة عملية تحول العديد من المؤسسات المالية، من خلال تطوير وتنفيذ خطط استراتيجية، وإنشاء البنى التحتية اللازمة لتسهيل أنشطة الأسواق العالمية على الصعيدين الإقليمي والدولي. يحمل السيد وجدي درجة بكالوريوس العلوم التطبيقية في إدارة الأعمال من كليات التقنية العليا (عام 1999).



رفيعة محمد عيسى العبار
رئيسة الموارد البشرية

تاريخ الانضمام: يونيو 2006

السيدة رفيعة العبار هي خبيرة متخصصة في إدارة الموارد البشرية، تتمتع بخبرة شاملة تزيد عن 20 عامًا، ومسيرة مهنية متميزة في هذا المجال. وقد بنت مسيرتها المهنية داخل بنك دبي الإسلامي، حيث شغلت مناصب قيادية وإدارية متنوعة في مختلف أقسام الموارد البشرية. ولعبت دورًا محوريًا في صياغة وقيادة استراتيجيات الموارد البشرية الشاملة للبنك. بدأت السيدة العبار مسيرتها المهنية في بنك دبي الإسلامي، وتدرجت في مناصب مختلفة شملت التوطين، والتوظيف، وعمليات الموارد البشرية، والتعلم والتطوير، وإدارة المواهب. وقد ساهمت خبرتها الواسعة في تطوير وتنفيذ مبادرات استراتيجية للموارد البشرية، دعمت نمو البنك وتطوير كوادره البشرية. تحمل السيدة العبار درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال الإلكترونية من كلية دبي التقنية للطالبات في الإمارات العربية المتحدة. وهي أيضًا مدربة مهنية معتمدة، وحاصلة على اعتمادات دولية مرموقة، بما في ذلك اعتماد من "بروفايل إنترناشيونال ليمتد"، واعتماد من معهد التطوير المهني المعتمد (CIPD)، مما يعزز خبرتها في مجال الموارد البشرية.



فارون سود
رئيس إدارة التحول

تاريخ الانضمام: يونيو 2008

السيد فارون سود يمتلك خبرة متعددة الوظائف تزيد عن 36 عامًا مع البنوك الرائدة في المنطقة. عمل مع مجموعة بنك دبي الإسلامي لمدة 19 عامًا في مناصب مختلفة، ويشرف حاليًا على برامج التحول الاستراتيجي للبنك. قبل انضمامه لبنك دبي الإسلامي، كان السيد سود الرئيس الإقليمي للائتمان الاستهلاكي في آسيا وتنفيذ بازل II في مجموعة بنك إيه بي إن امرو، كما عمل في بنك المشرق وستاندرد تشارترد وإرنست آند يونغ في مناطق متعددة في آسيا والشرق الأوسط وأوروبا. يُعد السيد سود محاسبًا قانونيًا، ومحاسبًا عامًا معتمدًا، وحاصلًا على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد مع مرتبة الشرف من جامعة دلهي، الهند.



نعمان رشيد
رئيس إدارة المعلومات

تاريخ الانضمام: مارس 2020

السيد نعمان رشيد يتمتع بخبرة تتجاوز 27 عامًا في تحويل المؤسسات من خلال الابتكار الرقمي. وقد عمل قبل انضمامه إلى بنك دبي الإسلامي لدى نور بنك كرئيس لإدارة تقنية المعلومات والعمليات ولدى بنك باركليز حيث كان مديرًا لتقنية المعلومات والعمليات. وقد عمل السيد نعمان رشيد أيضًا لدى بنك المشرق لمدة 9 سنوات في إدارة محفظة التصميم والتسليم للمنصات التي تواجه المتعاملون لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وهو متخصص في تنسيق وتنفيذ الاستراتيجيات الموجهة نحو تحقيق النتائج والرقي بالمؤسسة إلى مؤسسة عالية الأداء مع تحقيق إنجازات ملحوظة. السيد رشيد مؤهل تأهيلًا عاليًا وهو حاصل على شهادتي ماجستير في تقنية المعلومات والإدارة والاستراتيجية.

الإدارة (تتمة)



عمر حياة رحمن

رئيس إدارة الشؤون القانونية

تاريخ الانضمام: مارس 2020

السيد عمر رحمن يتمتع بأكثر من 25 عاماً من الخبرة في ولايات قضائية متعددة لدى شركات المحاماة الدولية والبنوك والشركات الرائدة في كافة أنحاء المنطقة. ويرأس حاليًا إدارة الشؤون القانونية ببنك دبي الإسلامي فريقًا يضم أكثر من 40 محاميًا وموظفًا للدعم. ويقدم الاستشارات بشأن معاملات الاندماج والاستحواذ، والمعاملات المالية المهيكلة المعقدة، والتقاضي والتحكيم مُتعدد الولايات القضائية، وكافة جوانب الشؤون القانونية لبنك مزدحم ينبض بالنشاط. وقد حصل السيد عمر رحمن في عام 2024 على لقب أفضل مستشار قانوني عام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال الخدمات المالية، كما تمت الإشادة به باعتباره جزءًا من قائمة أفضل المستشارين القانونيين في منطقة الشرق الأوسط لعامي 2022 و2023 و 2024 من ليغل 500. وهو محامٍ مؤهل في المملكة المتحدة، وعمل في الجزء الأول من حياته المهنية، لدى شركات المحاماة الدولية سايمونز أند سايمونز وديتونس. يذكر أن السيد رحمن خريج جامعة أكسفورد.



تشاندرا موهان جاناباثي

رئيس إدارة المخاطر للمجموعة

تاريخ الانضمام: أغسطس 2020

السيد تشاندرا موهان جاناباثي يتمتع بخبرة تتجاوز 33 عاماً في تأسيس الأطر والبنى التحتية الخاصة بعمل إدارة المخاطر المؤسسية (بما في ذلك السياسات والنماذج والعمليات) والتي تشمل جميع المخاطر المؤسسية، وعلى وجه الخصوص، مخاطر الائتمان والسوق والسيولة ومعدل الربح والمخاطر التشغيلية والتنظيمية ومخاطر أمن المعلومات وكذلك كافة المخاطر المستجدة والأنظمة. وقد عمل قبل انضمامه إلى بنك دبي الإسلامي في البنك الأهلي المتحد (ش.م.ب) بالبحرين. كما عمل لدى بنك قطر الدولي والبنك التجاري الكويتي وبنك الخليج وبنك سي بي أي كابيتال ماركتس ليميتد (الهند). وهو حاصل على شهادة محلل مالي معتمد ومحاسب قانوني ومدير معتمد للمخاطر المالية، ومدير مخاطر محترف، وشهادة في التمويل الكمي.



ميان محمد نذير

رئيس إدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة

تاريخ الانضمام: أكتوبر 2005

يشغل السيد ميان نذير منصب رئيس مجموعة الرقابة الشرعية الداخلية في بنك دبي الإسلامي. وقد ارتبط ببنك دبي الإسلامي منذ عام 2005، حيث تقلد مناصب مختلفة. كما شغل سابقًا منصب الرئيس التنفيذي لشركة دار الشريعة المحدودة. وإلى جانب عمله في البنك، كان عضوًا في مجالس الحوكمة الشرعية للعديد من المؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب آسيا وشرق أفريقيا. خلال مسيرته المهنية الممتدة لأكثر من عشرين عامًا، قاد السيد نذير بنجاح نمو قطاع الصيرفة والتمويل الإسلامي، من خلال تقديم حلول متطورة، وتطوير المنتجات، وهيكلة المعاملات، وتقديم الخدمات الاستشارية الشرعية في جميع مجالات الصيرفة الإسلامية وقطاع التكافل. وكان له دور ريادي في تطوير الاستشارات والخدمات المصرفية والمالية الإسلامية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للخدمات الاستشارية المالية الإسلامية. كما أشرف على هيكلة العديد من المنتجات والمعاملات المالية الإسلامية الرائدة والمبتكرة، بما في ذلك: الصكوك، والتوريق، والتمويل المؤسسي، وتمويل المشاريع، والتمويل القائم على الأصول، وتمويل البنية التحتية، وغيرها.

يُعد السيد نذير مرجعًا رائدًا في القانون التجاري والفقه الإسلامي، وفي مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي. وقبل انضمامه إلى مجموعة بنك دبي الإسلامي، عمل مستشارًا قانونيًا لمجموعة دلة البركة في المملكة العربية السعودية، ومديرًا للشؤون القانونية والتنظيمية في هيئة الاتصالات الباكستانية.

يحمل السيد/ ميان نذير درجة الماجستير في القانون من جامعة كامبريدج في المملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في العلوم، ودرجة البكالوريوس المتكاملة في الآداب والحقوق مع مرتبة الشرف في الشريعة والقانون من الجامعة الإسلامية العالمية في باكستان.

الإدارة (تتمة)



عبدالوحيد راتور

رئيس إدارة الامتثال للمجموعة

تاريخ الانضمام: يناير 2022

يتمتع السيد عبد الوحيد راتور بمسيرة مهنية متميزة تمتد لأكثر من ثلاثة عقود، شغل خلالها مناصب قيادية رفيعة، بما في ذلك منصب رئيس قسم الامتثال، في عدد من البنوك العالمية والإقليمية الكبرى، مثل: سيتي جروب، وبنك ABN AMRO N.V، وبنك أبوظبي التجاري، وبنك HBL (بنك الهلال الباكستاني سابقًا). إضافةً إلى ذلك، عمل السيد راتور في مجال الرقابة المصرفية، حيث شغل منصب المدير التنفيذي لإشراف البنوك والتأمين في سلطة تنظيم الخدمات المالية بسوق أبوظبي العالمي. شغل السيد راتور سابقًا منصب رئيس لجنة الامتثال في اتحاد مصارف الإمارات، ولا يزال عضوًا فيها. يحمل السيد عبد الوحيد راتور درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية إنسياد (INSEAD)، ودرجة الماجستير في التمويل والقانون المالي من جامعة لندن. وهو عضو مجلس إدارة معتمد من معهد المديرين (IoD) في لندن. كما يحمل شهادة في التكنولوجيا المالية (FinTech) من جامعة أكسفورد في المملكة المتحدة.



فولكان بيكينس

رئيس إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة

تاريخ الانضمام: نوفمبر 2020

السيد فولكان بيكينيس يتمتع بخبرة مصرفية دولية تتجاوز 25 عامًا في مجالات الحوكمة والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والتي اكتسبها من خلال عمله لدى مؤسسات كبيرة متعددة الجنسيات في تركيا والمملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية (مثل بنك إتش إس بي سي والبنك الوطني السعودي)، والعديد من المشاريع الخاصة والتدقيق والمخاطر وضمان العناية الواجبة والمهام الاستشارية التي قادها في أكثر من 15 دولة مختلفة. وقد ساعدته قدرته على إجراء التشخيص التنظيمي من خلال نهج ضمان نظامي، مع المحافظة على الكفاءة والسرعة والمرونة، على إعادة هيكلة وحدة التدقيق الداخلي للمجموعة لتلعب دورًا استراتيجيًا وأن تقوم بتزويد مجلس الإدارة برؤية مستقلة على أنشطة البنك وبيئته الرقابية. السيد فولكان بيكينيس متحدث معروف في مؤتمرات جمعية المدققين الداخليين بدولة الإمارات العربية المتحدة حيث يدعم الدور التقدمي الدائم لتطور مهنة التدقيق الداخلي. وهو حاصل على بكالوريوس في الهندسة الكهربائية والإلكترونية والشهادات المهنية ذات الصلة.



أحمد هيكل

رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

تاريخ الانضمام: أغسطس 2007

يشغل السيد أحمد هيكل حاليًا منصب رئيس التدقيق الشرعي الداخلي في بنك دبي الإسلامي. ويتمتع بخبرة واسعة تزيد عن 25 عامًا في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي، مع تركيز خاص على التدقيق الشرعي، والامتثال، والحوكمة الشرعية. يتولى السيد هيكل مسؤولية الإشراف على التخطيط الاستراتيجي للتدقيق الشرعي، والامتثال التنظيمي، وإعداد تقارير التدقيق الشاملة، وذلك عبر جميع عمليات البنك وشركاته التابعة والشقيقة. وقبل توليه منصبه الحالي، شغل منصب رئيس الامتثال الشرعي في بنك دبي الإسلامي، حيث أسهم بشكل كبير في تطوير وتنفيذ معيار الحوكمة الشرعية الصادر عن الهيئة العليا الشرعية ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وضمان التزام البنك بالمبادئ الشرعية والمعايير التنظيمية. يُعد السيد هيكل عضوًا فاعلًا في مجموعة العمل للتدقيق الشرعي الداخلي واللجنة الزكوية بالهيئة الإسلامية للمحاسبة والمراجعة (أيوفي)، حيث يشارك بفاعلية في صياغة وتطوير المعايير المهنية للقطاع. كما يشغل منصب نائب رئيس اللجنة الشرعية الموحدة للفحص، التي تشرف على الامتثال الشرعي للأوراق المالية المدرجة في كل من سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية. وتشمل خبرته الواسعة قيادة عمليات التدقيق الشرعي المستقلة، وإدارة الامتثال الشرعي، والتخفيف من مخاطر عدم الامتثال الشرعي. من بين إنجازات السيد هيكل الرئيسية: التنفيذ الناجح لمعايير الآيزو 9000، وتخصيص حل "تيم-مايت" (TeamMate) المعلوماتي لعمليات التدقيق الشرعي، والإشراف على عمليات توزيع الأرباح وحسابات الزكاة في بنك دبي الإسلامي. يحمل السيد هيكل شهادة المستشار والمدقق الشرعي المعتمد (CSAA) من أيوفي، وشهادة مدقق رئيسي لمعيار الآيزو 9001:2015. وهو يواصل حاليًا دراساته العليا للحصول على درجة الدكتوراه في التمويل الإسلامي من الجامعة الدولية بالمدينة المنورة. يُعتبر السيد هيكل قائدًا فكريًا مرموقًا في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي، وقد قدم برامج تدريبية متخصصة لمؤسسات حول العالم، وشارك كمتحدث رئيسي في العديد من المؤتمرات الدولية، مما عزز مكانته كخبير في هذا المجال. وتستمر قيادته في تعزيز مكانة بنك دبي الإسلامي كمؤسسة رائدة في قطاع الصيرفة الإسلامية.

الإدارة (تتمة)

لجان الإدارة

تؤدي لجان الإدارة في بنك دبي الإسلامي دوراً محورياً في إطار الحوكمة المؤسسية في البنك من خلال ضمان الرقابة الفعالة والتوجيه والكفاءة التشغيلية. ويتم تكليف هذه اللجان بمسؤوليات محددة تتوافق مع أهداف ومتطلبات البنك التنظيمية، مما يسهل اتخاذ القرارات المستنيرة وإدارة المخاطر. وتعمل كل لجنة وفق أسس مرجعية محددة تحدد مسؤولياتها وتشكيلها وإجراءات عملها، مما يضمن المساءلة والشفافية في أداء أنشطتها. تجري كل لجنة تقييماً ذاتياً ومراجعة لأسسها المرجعية على أساس سنوي للتأكد من أن اللجنة تؤدي مهامها بفعالية وتظل مناسبة لأغراضها.

فيما يلي قائمة باللجان الإدارية الرئيسية التي يرأسها الرئيس التنفيذي للمجموعة وملخص بمسؤولياتها:

اسم اللجنة	ملخص المسؤوليات
لجنة إدارة الائتمان	اتخاذ القرارات الائتمانية من خلال الموافقة أو التوصية بطلبات الائتمان ومراقبة الأنشطة الائتمانية
لجنة التحصيل وإدارة القروض المتعثرة	تساعد الإدارة في الإشراف على القروض التي يديرها فريق إدارة الحسابات الخاصة ببنك دبي الإسلامي.
لجنة الاستثمار	تشرف على الأنشطة الاستثمارية لبنك دبي الإسلامي ومحفظة الاستثمار لضمان إدارتها بحكمة وتوافقها مع استراتيجية بنك دبي الإسلامي وإطار إدارة المخاطر.
لجنة إدارة المخاطر	تتولى الإشراف على مجال إدارة المخاطر وتنفيذ إطار إدارة المخاطر المعتمد من قبل مجلس الإدارة والسياسات ذات الصلة مع توجيه ثقافة إدارة المخاطر داخل بنك دبي الإسلامي. يتم دعم هذه اللجنة من قبل لجان فرعية مختلفة ترفع تقاريرها إلى اللجنة بما في ذلك لجنة إدارة المخاطر النموذجية ولجنة إدارة أمن المعلومات ومجلس حوكمة البيانات.
لجنة الأصول والخصوم	تضمن التخطيط الكافي والتوجيه والتحكم في تدفق ومستوى ومزيج وتكلفة وعائد أصول وخصوم بنك دبي الإسلامي لضمان بقاء مخاطر السيولة ومعدل الربح ضمن حدود تقبل المخاطر المعتمدة.
لجنة الاستدامة للإدارة	تشرف وتوجه تنفيذ رؤية واستراتيجية الاستدامة لبنك دبي الإسلامي فيما يتعلق باعتبارات الحوكمة البيئية والمجتمعية ذات الصلة والمبادرات الداعمة التي يتخذها بنك دبي الإسلامي.
لجنة الامتثال	تعمل كمنتدى لمناقشة مسائل الامتثال على مستوى المؤسسة ومواكبة تطورات ومبادرات الامتثال التي يتعهد بها بنك دبي الإسلامي لضمان أن تكون أنظمة الامتثال الخاصة به قوية وفعالة ومناسبة لأغراض المحافظة على سمعة البنك ومتانة عملياته.
لجنة المخصصات وانخفاض القيمة	تساعد الإدارة في الوفاء بمسؤولياتها فيما يتعلق بضمان التقييم الحكيم واتخاذ القرارات فيما يتعلق بأي انخفاض في القيمة والمخصصات التي يقر بها بنك دبي الإسلامي فيما يتعلق بمحافظ التمويل والصكوك والعقارات والاستثمارات (بما في ذلك الأسهم والصناديق الاستثمارية والمؤسسات التابعة والشريكة).
لجنة الرقمنة	تشرف على جهود التحول الرقمي الشاملة لبنك دبي الإسلامي والتي تهدف إلى تحويل بنك دبي الإسلامي إلى بنك ذكي رقمياً، مما يضمن التقدم الرقمي والمنفعة المالية.
لجنة تقنية المعلومات	تشرف على المشروعات والمبادرات التقنية الأساسية لبنك دبي الإسلامي، بما في ذلك المشروعات المتعلقة بالأنظمة الأساسية والبنية التحتية والمدفوعات والمخاطر والمشروعات التنظيمية والمتعلقة بالامتثال.

الإدارة (تتمة)

المكافآت

توجه سياسة المكافآت للبنك عملية تطوير وتنفيذ برامج المكافآت والتقدير لبنك دبي الإسلامي بهدف جذب وإبقاء وإشراك المواهب المطلوبة لتحقيق استراتيجية الأعمال للبنك، بما يتماشى مع تدابير المخاطر الحكيمة وقواعد ومبادئ ومعايير مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

فيما يلي بعض المبادئ الرئيسية التي تبنتها فلسفة المكافآت لبنك دبي الإسلامي:

- يجب إدارة إجمالي المكافآت مع الأخذ في الاعتبار التوازن بين القدرة التنافسية الخارجية والقدرة على تحمل التكاليف، وبيئة الأعمال الخارجية، والصحة المالية للبنك، وعوامل المخاطر التي تؤثر على استدامة البنك وحدود مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. لهذا الغرض، يتم مراجعة معايير السوق على أساس سنوي للتحقق من اتجاهات المزايا والتعويضات السائدة في السوق والمواءمة معها، عند الاقتضاء.
- تركز فلسفتنا الخاصة بالمكافآت على إجمالي المكافآت. تم تصميم هياكل الأجور في بنك دبي الإسلامي لتحفيز السلوكيات المرغوبة بها والسلوك المتوقع من الموظفين.
- يتيح تمرين إدارة الأداء الذي يتم إجراؤه على نطاق المؤسسة تقييم الأداء الفردي مقابل مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية المخصصة لذلك، والذي يُترجم بعد ذلك إلى مكافأة تعتمد على الأداء الشخصي. ويلعب الأجر المتغير دورًا هامًا في نهج الأجر مقابل الأداء لدينا. هذا وتشمل عناصر الأجر المتغير الحالية، مكافأة أداء تقديرية للموظفين المؤهلين وحوافز المبيعات. وبناءً على طبيعة الدور الوظيفي ونوع المكافأة، يكون الموظفون مؤهلين إما للحصول على مكافأة الأداء أو حوافز المبيعات.
- تم تصميم برامج حوافز المبيعات بهدف منع سوء البيع أو المخاطرة غير المعقولة أو تضارب المصالح أو أي سلوك غير مسؤول آخر. تركز برامج الحوافز على عدم تشجيع الممارسات غير الأخلاقية ومكافأة السلوك الإيجابي. تؤكد آلية الاسترداد والإرساء في هيكل الحوافز لدينا على التزامنا بالمساءلة وحماية المتعاملين وتخفيف المخاطر من خلال تجنب المكافآت غير المستحقة.
- تم تصميم مكافأة الأداء السنوية لتشجيع وتحفيز الأداء العالي من خلال ربط المكافآت بالأداء. وهي مستمدة من مبدأ خلق القيمة الذي يشجعه بنك دبي الإسلامي والأداء الفردي للموظفين. اعتبارًا من عام 2023، تم دمج خطة المكافآت المؤجلة، التي تم تطويرها بناءً على مبادئ ومعايير المكافآت والتعويضات السليمة والإدارة الحكيمة للمخاطر، في نموذج المكافآت بهدف ربط الأجور المتغيرة للإدارة العليا والموظفين والأدوار المحددة الأخرى مع الأفق الزمني للمخاطر المرتبطة بها. تُستحق سداد المكافآت المؤجلة على مدى ثلاث سنوات من تاريخ المكافأة وتخضع لتعديل الأداء والفقدان والمصادرة والاسترداد بموجب أحداث وشروط معينة. يهدف هذا النهج إلى تحفيز الأداء المستدام، ومواءمة مصالح أصحاب المصلحة الرئيسيين مع النجاح الشامل لبنك دبي الإسلامي واستقراره على المدى الطويل، مع تعزيز إطار التعويضات والمكافآت المتوافق مع المخاطر وتعزيز الاحتفاظ بالموظفين.
- تماشيًا مع أنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يجب ألا تتجاوز المكافآت الفردية السنوية للإدارة العليا والموظفين 100% من الجزء الثابت من إجمالي تعويضات الموظف، ما لم يسعى بنك دبي الإسلامي إلى زيادة هذه المستويات إلى نسبة 150% بموافقة من مجلس الإدارة أو ما يصل إلى 200% بموافقة المساهمين. تخضع مكافأة الأداء السنوية لتعديل المخاطر اللاحقة في شكل تعديلات خلال السنة، كجزء من عملية تعويضات نهاية السنة، بعد الاستحقاق، أو بعد دفع المكافآت. يجب أن تكون فترة الاسترداد المطبقة هي الفترة اللاحقة إما بعد ثلاث (3) سنوات من تاريخ السداد أو تاريخ منح المكافأة ذات الصلة. ويمكن تطبيق تسوية المخاطر اللاحقة على أساس فردي أو جماعي، اعتمادًا على ظروف الحدث وفي مجموعة من الظروف، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، إعادة صياغة جوهرية أو تراجع النتائج المالية للفترة ذات الصلة، أو الاحتيال أو الإهمال الجسيم من قبل موظف واحد أو مجموعة من الموظفين، أو الخطأ الجوهري أو الإخفاق في مراقبة إدارة المخاطر.
- تقوم لجنة المكافآت والترشيحات بمراجعة واعتماد والإشراف على تنفيذ السياسات العامة للمكافآت وفقًا لكافة الأنظمة والمعايير ذات الصلة بما في ذلك، وعلى سبيل المثال لا الحصر، مراجعة سياسة المكافآت والموافقة عليها، والموافقة على تعويضات الإدارة العليا وكذلك مراجعة تقييم الأداء السنوي للرئيس التنفيذي للمجموعة ورفع توصية بشأنها إلى مجلس الإدارة.

الإدارة (تتمة)

مكافآت الإدارة العليا

		درهم إماراتي بالمليون
	مكافآت ثابتة	
1	عدد الموظفين	21[1]
2	إجمالي المكافآت الثابتة (3 + 5 + 7)	40.79
3	منها: نقدية	40.79
4	منها: مؤجلة	-
5	منها: أسهم أو أدوات مرتبطة بالأسهم	-
6	منها: مؤجلة	-
7	منها: أشكال أخرى	-
8	منها: مؤجلة	-
	المكافآت المتغيرة	
9	عدد الموظفين	21[1]
10	إجمالي المكافآت المتغيرة (11 + 13 + 15)	63.51
11	منها: نقدية	63.51
12	منها: مؤجلة	35.16
13	منها: أسهم أو أدوات مرتبطة بالأسهم	-
14	منها: مؤجلة	-
15	منها: أشكال أخرى	-
16	منها: مؤجلة	-
	إجمالي المكافآت (2+10)	**104.30**[2]

1 يتضمن ذلك 19 موظفًا نشطًا حاليًا يشغلون مناصب في الإدارة العليا و2 من أعضاء الإدارة العليا غادروا بنك دبي الإسلامي خلال عام 2024.

2 في عام 2024، تلقى عضو واحد (1) من الإدارة العليا الذي غادر البنك مكافأة نهاية خدمة بقيمة 201,845 درهم إماراتي والتي لم يتم إدراجها أعلاه.

التفاصيل الإضافية المتعلقة بسياسة ونظام المكافآت الخاصة بالبنك، بما في ذلك كيفية تحديدنا للإدارة العليا ومتخذي المخاطر الرئيسيين، وسياسة المكافآت المؤجلة متاحة في تقرير الركيزة الثالثة.

نظام الرقابة الداخلي

يؤكد مجلس الإدارة مسؤوليته عن تطبيق ومراجعة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية للبنك.

تقع المسؤولية الأساسية عن تحليل ومراجعة المخاطر وتحديد وتنفيذ الضوابط الداخلية المناسبة على عاتق الأقسام التي تتحمل المخاطر، وبالتالي يتولى رؤساء هذه الأقسام المعنيون هذه المسؤولية. تقوم لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة مع لجنة التدقيق للمجلس وإدارة المخاطر للمجموعة وإدارة الامتثال للمجموعة وإدارة الرقابة الشرعية الداخلية وإدارة التدقيق الداخلي للمجموعة وإدارة التدقيق الشرعي الداخلية بتوفير المستويين الثاني والثالث من التأكيد بشأن مدى كفاية إطار عمل نظام الرقابة الداخلية داخل بنك دبي الإسلامي.

البيئة الرقابية

البيئة الرقابية

يدرك مجلس الإدارة بصفته مسؤولاً عن بيئة الرقابة في بنك دبي الإسلامي وفعاليتها، أهمية وجود نظام رقابة داخلي قوي لضمان قدرة البنك على تلبية توقعات أصحاب المصلحة وتحقيق أهداف الأداء والامتثال. ويلتزم بنك دبي الإسلامي بالتحسين المستمر في أنشطته الرقابية والامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها والتي تم تضمينها في نظام الرقابة الداخلي للبنك.

تم تصميم نظام الرقابة الداخلية للبنك لضمان النزاهة والامتثال التامين مع المراعاة الواجبة لأنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي فيما يتعلق بإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والامتثال والتدقيق الداخلي الصادرة في 2018 ومعيار الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في عام 2020. ويستند النظام إلى نموذج دفاع مكوّن من خطوط دفاع ثلاثة كما هو موضح أدناه:

- يتألف **خط الدفاع الأول** من وحدات الأعمال، والتي بالرغم من كونها هامة بالنسبة للمعاملات التجارية، إلا أنها الأكثر عرضة للمخاطر. ويعد خط الدفاع الأول هذا مسؤولاً ومسائلاً عن تحديد وتقييم والسيطرة على المخاطر المرتبطة بأنشطته.
- يتمثل **خط الدفاع الثاني** في وحدات الدعم والوحدات الرقابية المستقلة (والتي تتألف بشكل أساسي من إدارة مخاطر المجموعة، وإدارة الامتثال للمجموعة، وإدارة الرقابة الشرعية الداخلية)، والتي تحافظ على علاقة وثيقة مع وحدات الأعمال لضمان تحديد المخاطر وإدارتها بشكل مناسب بما يتماشى مع مستويات وحدود تقبل المخاطر المعتمدة لدى بنك دبي الإسلامي. يعمل خط الدفاع الثاني بشكل وثيق مع خط الدفاع الأول لخلق رؤية على مستوى المؤسسة بشأن المخاطر المادية والمحافظة على بيئة رقابة قوية، بما في ذلك ضمان إدارة قوية للمخاطر والامتثال وموثوقية المعلومات المالية وغير المالية.
- يتكون **خط الدفاع الثالث** من وحدات ضمان الامتثال المستقلة للبنك. تقوم إدارة التدقيق الداخلي لمجموعة بنك دبي الإسلامي بشكل مستقل بتقييم فعالية العمليات التي تم إنشاؤها في خط الدفاع الأول والثاني وفقًا لميثاق التدقيق الداخلي المعتمد من مجلس الإدارة. وتجري إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة عمليات تدقيق شرعي مستقلة للتأكد من أن أنشطة ومعاملات بنك دبي الإسلامي متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تتبنى نهجاً قائماً على مستوى المخاطر فيما يتعلق بأنشطة الرقابة والضمان الخاصة به، مما يضمن المراقبة المناسبة، وعند الاقتضاء، يتم الاستعانة بتدابير التخفيف من وطأة المخاطر وفقاً لمستوى المخاطر التي يتعرض لها البنك. يتيح ذلك أن تكون أنشطة الرقابة والضمان متوافقة استراتيجيًا وتشغيلًا مع المخاطر التي يواجهها البنك.

للتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية، حرص مجلس الإدارة على أن تتمتع الوحدات المكلفة بمهام ومسؤوليات الرقابة بالاستقلالية المطلوبة والوصول المناسب إلى المعلومات لتنفيذ مسؤولياتها بشكل فعال. كما تقوم وحدات الرقابة الداخلية بالتنسيق مع كيانات المجموعة، وفقًا لإطار حوكمة الشركات التابعة والشركات المنتسبة، لضمان إدارة المخاطر المادية بشكل فعال على مستوى المجموعة.

تتشكل البيئة الرقابية للبنك وفقًا للتعليمات العليا التي حددها مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تعكس أهمية النزاهة والقيم الأخلاقية والشفافية وإدارة المخاطر والامتثال. وقد تم دمج هذه التعليمات في القيم المؤسسية لبنك دبي الإسلامي ويتم تنفيذها من خلال العديد من السياسات مثل تطبيق مدونة قواعد السلوك المهني للموظفين، والتي يُتوقع من كل موظف الإقرار والالتزام بها على أساس سنوي.

تدعم السياسات الاستراتيجية والتشغيلية للبنك الحوكمة المؤسسية والرقابة عليه، بما في ذلك إطار إدارة المخاطر الشامل المعتمد من قبل مجلس الإدارة والذي يحكم:

(1) بيان تقبل وحدود تحمل المخاطر لبنك دبي الإسلامي؛
(2) السياسات والإجراءات لتحديد وتخفيف وإدارة المخاطر الجوهرية؛
(3) الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بإدارة المخاطر داخل بنك دبي الإسلامي؛
(4) التخطيط للطوارئ واختبارات التحمل.

نظام الرقابة الداخلي (تتمة)

هناك عدد من أنشطة الرقابة التي يقوم بها البنك مثل:
(1) آليات ملائمة للضوابط والضمانات (بما في ذلك الفصل بين المهام)؛
(2) حماية الوصول إلى واستخدام السجلات وموجودات البنك واستثماراته؛
(3) الهياكل المناسبة لتفويض السلطات والموافقة؛
(4) ضمان وضوح الأدوار والمسؤوليات؛
(5) عمليات التسوية والمراجعة.

يضمن إطار الحوكمة والسياسات والعمليات في بنك دبي الإسلامي التنفيذ والمراقبة والإبلاغ الفعال للامتثال باللوائح المعمول بها في دولة الإمارات. يتم تحديد وإبلاغ ومعالجة أي انحرافات فورًا لضمان الاستمرار في التوافق مع التوقعات التنظيمية. وفي إطار الممارسة القياسية، يتم تصعيد أي مشاكل جوهرية للإدارة أو المجلس أو لجنة المجلس وإلى السلطات التنظيمية ذات الصلة، حسب الاقتضاء، وذلك في روح التزام البنك بالشفافية الكاملة تجاه جميع أصحاب المصلحة. لم يتم رصد أو الإبلاغ عن أي انتهاكات جوهرية.

إدارة المخاطر

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن ضمان تطبيق إطار ومنظومة شاملة وملائمة وفعالة لإدارة المخاطر داخل بنك دبي الإسلامي. ويتم دعم مجلس الإدارة في أداء واجبات مراقبة المخاطر الخاصة به من قبل لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة ولجنة إدارة المخاطر التابعة للإدارة ووحدة إدارة المخاطر للمجموعة. ويقوم مجلس الإدارة باعتماد بيان تقبل المخاطر للبنك (المتوافق مع استراتيجية البنك)، والإطار الشامل لإدارة المخاطر وسياسات المخاطر الجوهرية ويراقب من خلال لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة عن كثب أنشطة إدارة مخاطر البنك وملف المخاطر لضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة عند الاقتضاء.

تشمل مسؤوليات وحدة إدارة المخاطر بالمجموعة ما يلي، على سبيل المثال لا الحصر:
(أ) تطبيق النهج العام لإدارة المخاطر لبنك دبي الإسلامي والاستراتيجيات والإطار والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة؛
(ب) ضمان الإشراف المستمر على كافة جوانب المخاطر على مستوى المجموعة بما في ذلك تحديد المخاطر والمراقبة والإبلاغ وإعداد التقارير والتصعيد؛
(ج) دمج عنصر المسؤولية البيئية والاستدامة والحوكمة ضمن إطار إدارة المخاطر في البنك من خلال تطوير سياسة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمية؛
(د) تعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر والوقاية منها وإدارتها على مستوى البنك؛
(هـ) توفير التوجيه والإرشادات والتدريب والوعي فيما يتعلق بالمخاطر؛
(و) تشغيل آلية فعالة للإبلاغ ورفع التقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تعطي نظرة شاملة عن جميع المخاطر الجوهرية على مستوى المجموعة.

واصل بنك دبي الإسلامي تعزيز وتقوية إدارة المخاطر من خلال العديد من المبادرات على سبيل المثال لا الحصر:
- تعزيز التوافق بين استراتيجية الأعمال والمخاطر.
- دمج المخاطر بشكل أعمق في هياكل المكافآت من خلال توسيع المؤشرات الرئيسية للأداء القائمة على المخاطر لمتخذي المخاطر الرئيسيين لتعزيز ثقافة مخاطر أكثر مرونة.
- إنشاء وظائف متخصصة ضمن إدارة مخاطر المجموعة لمخاطر سلوك السوق، والمخاطر الطرفية، ومخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لضمان التركيز المستمر على هذه الأنواع المستحدثة من المخاطر.
- تحسين نضج إدارة أطر العمل النموذجية لإدارة المخاطر

تُدار وظيفة إدارة مخاطر المجموعة من قبل رئيس إدارة المخاطر للمجموعة الذي يرفع تقاريره وظيفيًا إلى لجنة المخاطر والحوكمة مع الحفاظ على تنسيق وثيق مع الإدارة العليا ووحدات الأعمال.

كيفية معالجة وظائف الرقابة الداخلية للمشاكل الجوهرية في الشركة أو تلك المفصح عنها في التقارير والحسابات السنوية
في حالة المسائل الجوهرية أو فجوات الرقابة المحددة من قبل وظائف الرقابة الداخلية، يتم إعداد تقرير بشأن الموضوع وتقديمه إلى لجنة المخاطر والحوكمة أو لجنة التدقيق للمجلس؛ وتتخذ الإدارة التدابير اللازمة للتعامل مع كل حالة، بما في ذلك تقديم التوضيحات اللازمة، واتخاذ الإجراءات التخفيفية المطلوبة للتعامل مع هذه الحالات.

تستمر وظائف الرقابة الداخلية في رفع التقارير إلى لجان المجلس ذات الصلة على الأقل على أساس ربع سنوي، وكلما تطلبت المعلومات الجوهرية اهتمام المجلس. تتناول هذه التقارير جميع مجالات المخاطر بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيلية وسلوك السوق والتكنولوجيا، و أمن المعلومات.

الامتثال

يعمل بنك دبي الإسلامي كمؤسسة مالية مرخصة تخضع لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة المعمول بها، وقرارات مجلس الوزراء، واللوائح والتعليمات التنظيمية الأخرى الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع. يلتزم البنك بالامتثال لقوانين وأنظمة العقوبات المعمول بها في دولة الإمارات والأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى القوانين واللوائح المحلية للعقوبات في الدول التي يعمل فيها البنك. يلتزم بنك دبي الإسلامي ويعمل من أجل الوصول لامتثال تام بجميع المتطلبات التنظيمية والمعايير الدولية. كما يلتزم البنك بالحفاظ على علاقة تنظيمية قوية مع جميع سلطاته التنظيمية على مبدأ الثقة والانفتاح والشفافية.

يظل مجلس الإدارة المسؤول في النهاية عن ضمان عمل البنك ضمن إطار امتثال قوي. يدعم المجلس لجنة المخاطر والحوكمة، ولجنة الامتثال الإدارية، ووظيفة الامتثال في المجموعة في أداء هذه المسؤولية. يوافق المجلس على قابلية المخاطر للامتثال للبنك والسياسات ذات الصلة التي تحدد الحد الأدنى من المعايير التي ستضمن استمرار البنك في أنشطته المصرفية وفقًا للتوقعات التنظيمية.

نظام الرقابة الداخلي (تتمة)

لدى بنك دبي الإسلامي إدارة امتثال مستقلة ودائمة وفعالة، تتولى مسؤولية إدارة مخاطر الامتثال على مستوى المجموعة. توجد لدى البنك سياسة امتثال معتمدة من مجلس الإدارة، تحدد بوضوح استقلالية وظيفة الامتثال، وتفويضها، وأدوارها، ومسؤولياتها. وفي حين أن الامتثال يقع ضمن مسؤولية كل موظف في البنك، فإن إدارة الامتثال في المجموعة تتولى المسؤولية الرئيسية عن:

- تصميم وتنفيذ الإطار العام للامتثال في البنك.
- تعزيز ثقافة الامتثال في جميع أنحاء المؤسسة.
- كشف أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار.
- الإبلاغ عن الأنشطة والمعاملات المشبوهة للسلطات التنظيمية.
- الامتثال للعقوبات.
- مراقبة الامتثال للوائح الجديدة والقائمة.
- تقديم التوجيه والاستشارات المتعلقة بالامتثال.
- رفع التقارير للإدارة العليا ولجنة المخاطر والحوكمة لتوفير رؤية شاملة للامتثال على مستوى المجموعة.

واصل بنك دبي الإسلامي تعزيز وتقوية إطار الامتثال من خلال مبادرات تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- تحديث السياسات والعمليات للاستمرار في محاذاتها مع أفضل المعايير المحلية والدولية وظروف الأعمال والبيئة المتغيرة للمخاطر.
- التحسينات المستمرة لأنظمة الجرائم المالية لتحسين قدرات الكشف والوقاية والإبلاغ.
- تحسينات في منهجيات تقييم المخاطر المبنية على نهج قائم على المخاطر.
- تعزيز الإشراف على مستوى المجموعة من خلال جهود التعاون والتنسيق المحسّنة.
- التركيز المستمر على تدريب وتوعية الموظفين في بنك دبي الإسلامي.

تُدار إدارة الامتثال في المجموعة من قبل مدير الامتثال للمجموعة الذي يرفع تقاريره إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة ولديه وصول مباشر إلى المجلس من خلال لجنة المخاطر والحوكمة.

الرقابة الشرعية

تمثل إدارة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك جزءًا لا يتجزأ من نظام الرقابة الداخلية لبنك دبي الإسلامي (كجزء من خط الدفاع الثاني) وإطار الحوكمة الشرعية. يتضمن دور إدارة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك الإشراف والمراقبة على امتثال البنك بالشريعة الإسلامية وتقديم المشورة والمساعدة للبنك على صلة بالمسائل المتعلقة بالامتثال لأحكام الشريعة وذلك تحت إشراف لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

يتم تضمين المعلومات المتعلقة بالامتثال للشريعة والمخاطر ذات الصلة في التقارير ذات الصلة التي يتم رفعها إلى لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة للمجلس. وتدعو لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة للمجلس رئيس إدارة الرقابة الشرعية الداخلية لتقديم ومناقشة الأنشطة المتعلقة بالامتثال لأحكام الشريعة التي تقوم بها إدارة الرقابة الشرعية الداخلية. يعمل رئيس إدارة الرقابة الشرعية الداخلية بشكل وثيق وتحت إشراف لجنة الرقابة الشرعية الداخلية فيما يتعلق بجميع الأمور المتعلقة بالامتثال أو تطبيق مبادئ الشريعة. تقوم وحدة الامتثال بالشريعة لإدارة الرقابة الشرعية الداخلية بالإبلاغ ورفع تقارير إلى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية والرئيس التنفيذي للمجموعة عن الأمور المتعلقة بالامتثال بمبادئ الشريعة، والأنظمة والفتاوى والأجوبة الشرعية الصادرة عن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية والقرارات والمعايير الصادرة عن الهيئة العليا للشريعة الإسلامية. تماشيًا مع إطار الحوكمة الشرعية، يتم دمج عمل وحدة الامتثال الشرعي ضمن الوظائف الشاملة للامتثال في بنك دبي الإسلامي، ويكون لرئيس الامتثال الشرعي خط تواصل غير مباشر مع مدير الامتثال في المجموعة.

واصل بنك دبي الإسلامي تعزيز وتقوية إطار الحوكمة الشرعية من خلال العديد من المبادرات بما في ذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر:

- مراجعة فعالية إطار الحوكمة الشرعية وفقًا لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- تعزيز التفاعلات مع وظائف الرقابة الشرعية للمؤسسات التابعة والمنتسبة (بالقدر المطلوب).
- تعزيز المعرفة الشرعية في بنك دبي الإسلامي من خلال تحسين برامج التعلم والتثقيف.
- تطوير نظام معلومات لقياس وتقييم والإبلاغ عن مخاطر عدم الامتثال الشرعي.
- تسهيل التنسيق والتفاعل بين الإدارة العليا والجهات التنظيمية والمنظمات الأخرى واضعة المعايير للمؤسسات المالية الإسلامية.

يتم قيادة إدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة من قبل رئيس إدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة الذي يرفع تقاريره إلى لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة، وفيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بالامتثال الشرعي والمراجعة والموافقات الشرعية، تخضع الإدارة لإشراف لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

التدقيق الداخلي

تهدف إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة في بنك دبي الإسلامي إلى تعزيز قدرة البنك على خلق القيمة وحمايتها والحفاظ عليها، وذلك من خلال تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بضمانات مستقلة وموضوعية وقائمة على تقييم المخاطر، بالإضافة إلى تقديم المشورة والرؤى. وتساعد إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة على تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية، من خلال اتباع نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، والضوابط الداخلية، وعمليات الحوكمة.

لضمان الاستقلالية التامة، يتبع رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة إداريًا ووظيفيًا لجنة التدقيق للمجلس، ويتمتع بمكانة تنظيمية تمكنه من أداء مسؤوليات التدقيق الداخلي دون أي تدخل من الإدارة. وللحفاظ على استقلالية موظفي إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة عند أداء مهامهم، يتمتع المدققون الداخليون باستقلالية تنظيمية عن جميع الوظائف الأخرى في بنك دبي الإسلامي، ولا يتم تكليفهم بأي أنشطة تشغيلية يومية للبنك، ولا يُتوقع منهم المشاركة فيها.

تلتزم إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة باللوائح التنظيمية المتعلقة بالتدقيق الداخلي الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع، بالإضافة إلى العناصر الإلزامية في المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والمتطلبات الموضوعية لمعهد المدققين الداخليين.

تنفذ إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة مسؤولياتها وفقًا لميثاق التدقيق الداخلي المعتمد من قبل لجنة التدقيق للمجلس (والمتاح للجمهور على الموقع الإلكتروني للبنك). وتُجرى عمليات التدقيق الداخلي على مدار العام وفقًا لخطة التدقيق السنوية المعتمدة من قبل لجنة التدقيق. تشارك مجموعة التدقيق الداخلي أيضًا في المراجعات والتحقيقات الإلزامية التي تطلبها الجهات الرقابية، وتنفذ المهام والتحقيقات

نظام الرقابة الداخلي (تتمة)

الخاصة عند الضرورة. يتم توثيق جميع ملاحظات التدقيق التي تحدد فجوات الرقابة وفرص تحسين العمليات والضوابط، بالإضافة إلى الإجراءات التصحيحية المتفق عليها مع الإدارة، في تقارير التدقيق الداخلي، والتي يتم تقديمها إلى لجنة التدقيق للمجلس. وتتم متابعة ملاحظات التدقيق غير المعالجة بشكل فعال من قبل مجموعة التدقيق الداخلي، مع تقديم تحديثات دورية عن حالة التنفيذ إلى كل من الرئيس التنفيذي للمجموعة ولجنة التدقيق للمجلس.

واصل بنك دبي الإسلامي تعزيز وتقوية وظيفة التدقيق الداخلي من خلال مبادرات مختلفة، شملت على سبيل المثال لا الحصر:

- إجراء تقييم جاهزية لضمان امتثال إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة للمعايير الدولية الجديدة للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين، والمقرر دخولها حيز التنفيذ في يناير 2025.
- تحديث منهجية التدقيق وإجراءات عمل إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة لتتماشى مع المتطلبات المحدثة للمعايير الدولية الجديدة للتدقيق الداخلي.
- توفير فرص التطوير المهني الداخلي والخارجي لموظفي إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة، بهدف تعزيز مهاراتهم وكفاءاتهم، وتعزيز الخبرات، ودعم التحسين المستمر للأداء.
- تنفيذ آلية قوية لضمان الجودة لتعزيز المراقبة المستمرة، ودفع عجلة التحسين المستمر لممارسات إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة، بما يتماشى مع برنامج ضمان الجودة والتحسين.
- تعزيز الإشراف على المؤسسات التابعة والمنتسبة من منظور التدقيق الداخلي، من خلال إجراء عمليات تدقيق فعالة قائمة على تقييم المخاطر، وضمان التوافق مع معايير المجموعة، وتقديم الدعم الكافي لفرق التدقيق المحلية.

يقود إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة، والذي يتبع وظيفيًا إلى لجنة التدقيق للمجلس، مع الحفاظ على تنسيق وثيق مع الإدارة العليا والوظائف التشغيلية. في عام 2024، اجتمع رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة مع لجنة التدقيق للمجلس عشر (10) مرات.

التدقيق الشرعي الداخلي

بالإضافة إلى إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة، تشكل إدارة التدقيق الشرعي الداخلي جزءًا لا يتجزأ من نظام الرقابة الداخلية لبنك دبي الإسلامي (كجزء من خط الدفاع الثالث) وإطار الحوكمة الشرعية. ويقدم القسم ضمانًا مستقلاً وموضوعيًا يهدف إلى إضافة قيمة وتحسين فعالية الحوكمة الشرعية، وإدارة المخاطر الشرعية، والضوابط الشرعية. ويتمثل الدور الرئيسي لقسم التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة في تقديم تأكيد مستقل لمجلس الإدارة بأن البنك ومؤسساته التابعة والمنتسبة يلتزمون بتنفيذ القواعد والمبادئ الشرعية، على النحو المحدد من قبل الهيئة العليا الشرعية، واللجنة الشرعية الداخلية العليا ، والمتطلبات التنظيمية الأخرى ذات الصلة، وإطار الحوكمة الشرعية.

تقوم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة بتقييم تصميم وفعالية الضوابط الرئيسية المرتبطة بمخاطر عدم الامتثال الشرعي، وتقدم رأيًا مستقلاً حول فعالية بيئة الرقابة الشرعية. ولتحقيق الاستقلالية اللازمة، يتمتع موظفو إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة باستقلالية تنظيمية عن جميع الوظائف الأخرى في بنك دبي الإسلامي. وللحفاظ على هذه الاستقلالية عند أداء مسؤولياتهم، لا يُكلف موظفو القسم بأي أنشطة تجارية أو تشغيلية خاصة بالبنك. وينسق قسم التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة بشكل وثيق مع إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة.

تُجرى عمليات التدقيق الشرعي الداخلي على مدار العام وفقًا لخطة التدقيق الشرعي السنوية المعتمدة من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ولجنة التدقيق للمجلس. يتم توثيق جميع ملاحظات التدقيق المحددة، بالإضافة إلى ردود الإدارة وخطط العمل التصحيحية، في تقارير التدقيق الشرعي الداخلي. وتُقدم هذه التقارير إلى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لاتخاذ القرارات اللازمة بشأن المسائل الشرعية، ثم تُرفع إلى لجنة التدقيق للمجلس لأغراض المتابعة والمراقبة. يتم تسجيل وتتبع جميع ملاحظات التدقيق حتى استكمال الإجراءات التصحيحية من قبل إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة. وتتم متابعة منتظمة مع الإدارة لضمان استكمال الإجراءات التصحيحية وتخفيف المخاطر المحددة بشكل كافٍ. ويتم الإبلاغ عن ملاحظات التدقيق الشرعي التي لم يتم معالجتها وتواريخ استحقاقها إلى لجنة التدقيق، وتتم مراقبتها بشكل فعال من قبل الإدارة العليا. اجتمع رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة مع لجنة التدقيق للمجلس ثلاث (3) مرات خلال عام 2024.

واصل بنك دبي الإسلامي تعزيز وتقوية التدقيق الشرعي الداخلي من خلال العديد من المبادرات بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر:

- تثقيف الموظفين استعدادًا للحصول على الشهادات المهنية المتعلقة بالمعايير الشرعية ومعايير التدقيق الشرعي؛
- تعزيز تعرض الموظفين لأفضل ممارسات التدقيق الداخلي ومعايير معهد المدققين الداخليين والقواعد الإرشادية؛
- تبادل التقارير والنتائج بين إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة وإدارة التدقيق الداخلي للمجموعة؛
- اعتماد نماذج متطورة لبرامج وتقارير ومناهج التدقيق.
- تعزيز الرقابة على المؤسسات التابعة والمنتسبة من منظور التدقيق الشرعي الداخلي.

يقود إدارة التدقيق الداخلي الشرعي للمجموعة رئيس التدقيق الشرعي الداخلي ويرفع تقارير إلى لجنة التدقيق للمجلس.

معلومات عامة

بيان بالمساهمات التي تم تقديمها خلال عام 2024 في تنمية المجتمع والحفاظ على البيئة

يتمتع بنك دبي الإسلامي بشهرة عالمية كونه بنكًا إسلاميًا رائدًا يساهم في تطوير القطاع المصرفي الإسلامي العالمي وتعزيز الممارسات الأخلاقية والاجتماعية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. بصفته بنكًا مسؤولًا اجتماعيًا، لا يؤمن بنك دبي الإسلامي بالتأثير الإيجابي على المجتمع فحسب، بل يؤمن أيضًا بتمكين متعامليه ماليًا. تعتمد عملية مراجعة شاملة تحت رعاية لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لبنك دبي الإسلامي لضمان الامتثال الشرعي قبل صرف الأموال الخيرية والداعمة للمجتمع. تعمل لجنة مخصصة للتحقق من صحة الطلبات ولضمان الالتزام بالمتطلبات التي وضعتها لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في هذا الصدد. يرجى الاطلاع على تقرير الاستدامة لعام 2024 الخاص ببنك دبي الإسلامي للحصول على مزيد من المعلومات حول مساهمات البنك.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

صادق مجلس الإدارة على سياسة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والتي تحكم معاملات البنك مع الأطراف ذات العلاقة ويتطلب إجراء جميع المعاملات مع الأطراف ذات الصلة على أساس تجاري صرف.

تلتزم الأطراف ذات العلاقة بالإفصاح عن مصالح الأطراف ذات الصلة في أي معاملات مع البنك بحيث يمكن تلبية شروط المراجعة والموافقة ذات الصلة. يتضمن ذلك أن تخضع المعاملات التي تتم خارج سياق العمل العادي لموافقة مجلس الإدارة، وعندما تتعلق المعاملة بأحد أعضاء مجلس الإدارة، يلزم الحصول على موافقة بالإجماع من مجلس الإدارة. يتم الإبلاغ عن معاملات الأطراف ذات العلاقة إلى مجلس الإدارة من خلال إدارة الامتثال للمجموعة.

فيما يلي تفاصيل معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة لعام 2024. لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى إيضاح 43 في القسم المالي من التقرير المتكامل.

الطرف ذو العلاقة	طبيعة المعاملة	2024 درهم إماراتي 000	2023 درهم إماراتي 000
كبار المساهمين	موجودات التمويل والاستثمار الإسلامي	1,651,379	915,233
	الاستثمار في الصكوك	820,501	823,324
	ودائع المتعاملين	68,649	1,474,702
	الالتزامات والتعهدات المحتملة	–	–
	الدخل من موجودات التمويل والاستثمار الإسلامي	57,294	66,846
	الدخل من الاستثمار في الصكوك	37,101	32,728
	حصة المودعين من الأرباح	39,202	51,566
أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين	موجودات التمويل والاستثمار الإسلامي	451,159	318,542
	الاستثمار في الصكوك	–	–
	ودائع المتعاملين	470,970	417,338
	المطلوبات والتعهدات المحتملة	155,953	95,786
	الدخل من موجودات التمويل والاستثمار الإسلامي	23,567	16,590
	الدخل من الاستثمار في الصكوك	–	–
	حصة المودعين من الأرباح	15,585	16,460
	الرواتب والمزايا الأخرى	83,806	84,218
	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	2,000	2,321
المؤسسات الشريكة والمشاريع المشتركة	موجودات التمويل والاستثمار الإسلامي	–	14,966
	الاستثمار في الصكوك	–	–
	ودائع المتعاملين	324	12,390
	المطلوبات والتعهدات المحتملة	–	541
	الدخل من موجودات التمويل والاستثمار الإسلامي	–	737
	الدخل من الاستثمار في الصكوك	–	–
	حصة المودعين من الأرباح	–	–

معلومات عامة (تتمة)

تداول المطلعين

وافق مجلس الإدارة على سياسة التداول الشخصي التي تحدد الأحكام المتعلقة بتداول المطلعين، على مستوى مجلس الإدارة والموظفين، الذين يشاركون في تداول الأوراق المالية لبنك دبي الإسلامي والأوراق المالية لكيانات مجموعة بنك دبي الإسلامي المدرجة من أجل الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة. وفقاً لسياسة التداول الشخصية التي تشرف عليها إدارة الامتثال بالبنك، يتم الاحتفاظ بقائمة المطلعين التي تشمل أعضاء مجلس الإدارة والموظفين وغيرهم ممن لديهم إمكانية الوصول إلى معلومات جوهرية غير متوفرة للعامة والتي يمكن أن تؤثر بشكل معقول على سعر السوق للأوراق المالية لبنك دبي الإسلامي. يخضع المطلعون لضوابط السوق المطبقة للحماية من تداول المطلعين.

علاقات المستثمرين

لدى بنك دبي الإسلامي إدارة متخصصة لعلاقات المستثمرين يديرها رئيس علاقات المستثمرين والاتصالات الاستراتيجية لتلبية احتياجات المساهمين المتزايدة في البنك وقاعدة المستثمرين وضمان الامتثال للقواعد التنظيمية ذات الصلة. تتبع وحدة علاقات المستثمرين المدير المالي وتقدم دعمًا للمساهمين والمستثمرين الحاليين والمحتملين من حيث تلبية احتياجاتهم الاستثمارية بالإضافة إلى تعريفهم بالبنك وتاريخه وأدائه بطريقة شفافة ودقيقة وفي الوقت المناسب بالنسبة إلى أي أحداث تتعلق بالسوق المالية.

خلال العام 2024 نظم البنك العديد من اللقاءات عبر الإنترنت وقام بنشر عروض تقديمية وأصدر بيانات صحفية للمستثمرين والمحللين ووسائل الإعلام. بالإضافة إلى ذلك، شاركت إدارة علاقات المستثمرين في بنك دبي الإسلامي في العديد من الحملات الترويجية للمستثمرين المحليين والدوليين لتزويد المستثمرين برؤية استثمارية فريدة حول فرص النمو في بنك دبي الإسلامي وكذلك في دولة الإمارات العربية المتحدة. هذه الجولات الترويجية ساعدت أيضًا في تقديم تحديثات عن الوضع التجاري الحالي للبنك والبيئة الاقتصادية الكلية العامة. هذه المعلومات متاحة في قسم علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني لبنك دبي الإسلامي ويمكن الوصول إليها عبر منصة سهلة الاستخدام.

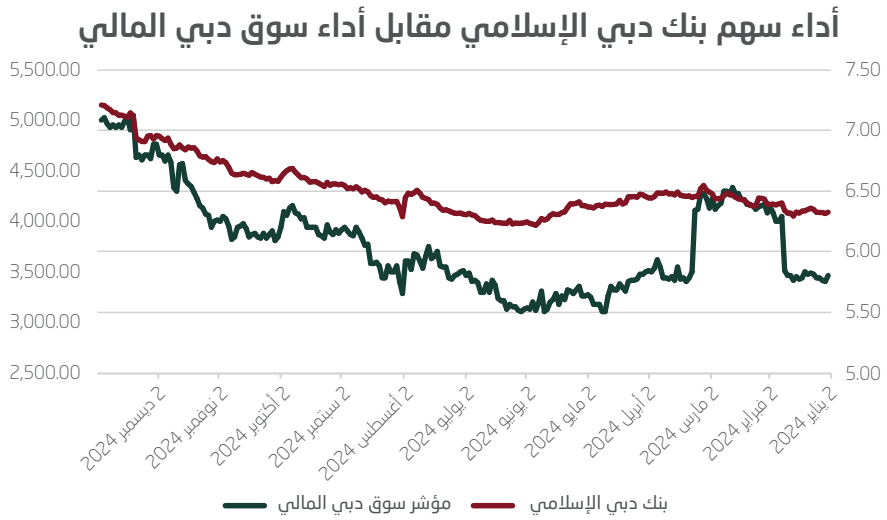
يقدم قسم علاقات المستثمرين في موقع بنك دبي الإسلامي (relations-us/investor-dib.ae/about) معلومات قيمة ومفيدة عن:

- معلومات عن الشركة
- أخبار وأحداث تهم المستثمر
- معلومات مالية
- الأحداث المالية الرئيسية
- معلومات حول السهم
- الإفصاحات والمنشورات
- معلومات الاتصال، والتي تشمل أسماء وبيانات الاتصال بفريق علاقات المستثمرين (بما في ذلك رئيس إدارة علاقات المستثمرين والاتصالات الاستراتيجية، السيد كاشف موسى) والبريد الإلكتروني للقسم للاستفسارات: Investorrelations@dib.ae هاتف: 454 2075 4 971+.

يوجد لدى البنك تطبيق مخصص للهواتف المتحركة (علاقات مستثمري بنك دبي الإسلامي) يستطيع المساهمون وأصحاب المصلحة المهتمون من خلاله تتبع أداء سهم بنك دبي الإسلامي والاطلاع على التقارير المالية ومعلومات توزيعات الأرباح وغيرها من الإفصاحات ذات الصلة.

سعر وأداء سهم بنك دبي الإسلامي

يوضح الرسم البياني أدناه أداء بنك دبي الإسلامي المقارن مع مؤشر السوق العام خلال عام 2024:



الشهر	سعر الإغلاق في الشهر	أدنى سعر في الشهر	أعلى سعر في الشهر
31 ديسمبر 2024	7.09	6.76	7.13
29 نوفمبر2024	6.80	6.20	6.80
31 أكتوبر2024	6.25	6.09	6.33
30 سبتمبر 2024	6.30	6.11	6.38
30 أغسطس 2024	6.17	5.65	6.20
31 يوليو 2024	5.85	5.75	6.04
28 يونيو 2024	5.74	5.50	5.76
31 مايو 2024	5.52	5.71	5.50
30 أبريل 2024	5.56	5.50	5.81
29 مارس 2024	5.83	5.75	6.48
29 فبراير 2024	6.44	6.35	6.53
31 يناير 2024	6.32	5.75	6.37

معلومات عامة (تتمة)

توزيع ملكية الأسهم

يوضح الجدول التالي توزيع ملكية المساهمين كما في 31 ديسمبر 2024:

فئة المساهمين	نسبة الأسهم المملوكة			
	الأفراد	الشركات	حكومات	الإجمالي
إماراتي	%41	%13	%29	%83
عربي	%2	%2	%0	%4
أجنبي	%1	%12	%0	%13
الإجمالي	%44	%27	%29	%100

وفقاً للنظام الأساسي لبنك دبي الإسلامي، يمكن أن يمتلك غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ما يصل إلى 40% من أسهم البنك.

يوضح الجدول أدناه تفاصيل المساهمين الذين يملكون أكثر من 5% من رأس مال بنك دبي الإسلامي كما في 31 ديسمبر 2024:

عدد	المساهم الرئيسي	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الملكية
1.	مؤسسة دبي للاستثمار	2,024,955,636	%27.97

يوضح الجدول أدناه توزيع مساهمي بنك دبي الإسلامي وفقاً لحجم الملكية كما في 31 ديسمبر 2024:

عدد	ملكية الأسهم	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الملكية
1.	أقل من 50,000	17,521	164,485,017	%2
2.	من 50,000 إلى أقل من 500,000	3,481	546,472,100	%8
3.	من 500,000 إلى أقل من 5,000,000	912	1,362,474,968	%19
4.	5,000,000 وأكثر	167	5,167,312,292	%71

اجتماع الجمعية العمومية السنوية

يفتح اجتماع الجمعية العمومية السنوية للبنك الباب أمام المساهمين للحضور (إما شخصياً أو من خلال وكيل) والمشاركة في اجتماع (يسمح بالحضور الشخصي أو الإلكتروني). وقد تمكن المساهمون في عام 2024 من ممارسة كافة حقوقهم بالكامل في الحضور والمشاركة في الاجتماعات في الوقت الفعلي.

عقد بنك دبي الإسلامي اجتماعات الجمعية العمومية السنوية التالية خلال عام 2024:

اسم الاجتماع	التاريخ	طريقة الحضور	نسبة الحضور
اجتماع الجمعية العمومية السنوية	27 فبراير 2024	هجين	المساهمون حضورياً وافتراضياً أو بواسطة وكلاء يمثلون 57.26% من رأس مال البنك

قرارات خاصة	الإجراءات التي تم اتخاذها في 2024
تم تفويض مجلس الإدارة بما يلي:	
• إصدار أي صكوك رئيسية و/أو أدوات مماثلة أخرى غير قابلة للتحويل إلى أسهم، سواء ضمن برنامج أو غير ذلك، بإجمالي قيمة اسمية قائمة لا تتجاوز 7.5 مليار دولار أمريكي (أو ما يعادلها بعملات أخرى)	تم إصدار صكوك رئيسية غير مضمونة بقيمة 1.0 مليار دولار أمريكي في فبراير 2024
• إصدار صكوك من الشريحة الثانية غير قابلة للتحويل بإجمالي قيمة اسمية لا تتجاوز 1.0 مليار دولار أمريكي (أو ما يعادلها بعملات أخرى)	لم يتم إصدار أي صكوك في 2024
• إصدار صكوك إضافية من الشريحة الأولى غير قابلة للتحويل بإجمالي قيمة اسمية لا تتجاوز 1.0 مليار دولار أمريكي (أو ما يعادلها بعملات أخرى)	تم إصدار صكوك إضافية من الشريحة الأولى بقيمة 500 مليون دولار أمريكي في أكتوبر 2024
• تعديل وإعادة صياغة النظام الأساسي	تم نشر التعديل في الجريدة الرسمية في 31 مايو 2024

سينعقد الاجتماع العام السنوي للسنة المالية المنتهية في 2024 في مارس 2025.

يتم نشر نتائج وقرارات الاجتماعات العامة على الموقع الإلكتروني لبنك دبي الإسلامي ويتم مشاركتها مع سوق دبي المالي والجهات التنظيمية لبنك دبي الإسلامي.

معلومات عامة (تتمة)

الأحداث والإفصاحات الهامة

يناير 2024

- أعلن بنك دبي الإسلامي عن نتائجه المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023، حيث سجل صافي ربح للمجموعة قدره 7.0 مليار درهم إماراتي.
- أعلن بنك دبي الإسلامي عن تعيين السيد سعيد أحمد عبد الواحد وجدي كرئيس للخزينة اعتباراً من 2 يناير 2024.

فبراير 2024

- عقد بنك دبي الإسلامي اجتماعه العام السنوي، ووافق المساهمون على توزيع أرباح بنسبة 45% لعام 2023.
- أعلن بنك دبي الإسلامي عن إطلاق بطاقة الفيزا الائتمانية "شمس"، وهي بطاقة ائتمان مبتكرة تجمع بين أفضل المزايا والخدمات المجانية والمكافآت.
- أعلن بنك دبي الإسلامي عن الإصدار الناجح لصكوكه المستدامة الثالثة - إصدار صكوك رئيسية بقيمة 1 مليار دولار أمريكي لمدة 5 سنوات بمعدل ربح 5.243% سنوياً، تم إصداره وفقاً لإطار التمويل المستدام لبنك دبي الإسلامي، والذي تم إنشاؤه لتسهيل تمويل المبادرات الخضراء والاجتماعية ومشاريع الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الأخرى.

مارس 2024

- أعلن بنك دبي الإسلامي عن التسوية الودية وتوقيع تسوية خارج المحكمة لجميع الدعاوى القضائية، الحالية والمعلقة، بين بنك دبي الإسلامي ومجموعة NMC للرعاية الصحية، والأطراف الثالثة ذات الصلة.
- أعلن بنك دبي الإسلامي عن مبادرة "موف آثون" الرمضانية، التي تم إطلاقها بالشراكة مع تطبيق "Fitze"، ضمن حملة فريدة تركز على تعزيز نمط حياة صحي وغرس ثقافة العطاء في الوقت نفسه.

أبريل 2024

- أعلن بنك دبي الإسلامي عن نتائجه المالية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2024، حيث سجل إجمالي صافي ربح للمجموعة قبل الضرائب قدره 1.85 مليار درهم إماراتي.

يونيو 2024

- انتقل بنك دبي الإسلامي إلى نظام البنك الأساسي الجديد.
- صُنف بنك دبي الإسلامي في المرتبة 21 ضمن أفضل 100 شركة مدرجة في الشرق الأوسط لعام 2024 من قبل فوربس الشرق الأوسط.

يوليو 2024

- علن بنك دبي الإسلامي عن نتائجه المالية لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024، حيث سجل إجمالي صافي ربح للمجموعة قبل الضرائب قدره 3.72 مليار درهم إماراتي.
- أعلن بنك دبي الإسلامي عن دوره المحوري في قيادة تسهيلات تمويلية بارزة بقيمة 3.25 مليار دولار أمريكي لصالح مجموعة جيمس للتعليم، أكبر مزود للتعليم الخاص من الروضة إلى الصف الثاني عشر في العالم، مما يؤكد ريادة بنك دبي الإسلامي في القطاع المالي، خاصة في هيكلة واكتتاب صفقات مهمة تعزز النمو والتطوير في الصناعات الرئيسية.
- حقق بنك دبي الإسلامي ترقيات وزيادات كبيرة في معظم درجات وتصنيفات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من قبل وكالات خارجية، مما يشير إلى تقدم قوي في أجندة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وتعزيز الشفافية بشكل كبير من خلال الإفصاح العام.
- أعلن بنك دبي الإسلامي عن تأجيل دعم أقساط يوليو للعملاء الذين لم يتمكنوا من خصم أقساطهم في الوقت المحدد في يونيو خلال عملية ترقية نظام البنك.

سبتمبر 2024

- تعهد بنك دبي الإسلامي بمبلغ 15 مليون درهم إماراتي لدعم تطوير مستشفى حمدان بن راشد للسرطان، مما يؤكد التزام البنك برفاهية المجتمع وتطوير البنية التحتية للرعاية الصحية.

أكتوبر 2024

- أعلن بنك دبي الإسلامي عن الإصدار الناجح لصكوك إضافية من الشريحة الأولى بقيمة 500 مليون دولار أمريكي بمعدل ربح 5.25% سنوياً.
- أكدت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيف بنك دبي الإسلامي للإصدار طويل الأجل (IDR) عند 'A' مع نظرة مستقبلية مستقرة. كما رفعت فيتش تصنيف قابلية الاستمرار (VR) للبنك إلى 'bbb-' من 'bb+'، مما يعكس تحسن مقاييس جودة الأصول، وتعزيز إدارة المخاطر، فضلاً عن قوة الأرباح وملفات التمويل. يظهر تحسن تصنيف (VR) تعزيز الوضع المالي والائتماني للبنك مدعوماً بتحسن ظروف التشغيل في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- أعلن بنك دبي الإسلامي عن إطلاق خدمة "ACCESS" لتمويل سيارات أصحاب الهمم
- أبرم بنك دبي الإسلامي اتفاقية استراتيجية مع دائرة المالية في دبي لدعم تقدم استراتيجية دبي اللانقدية التي أطلقتها حكومة دبي من خلال هيئة دبي الرقمية. حددت الاتفاقية الأطر الرسمية لنظام التقسيط الذكي والإطلاق التجريبي لنظام الدفع البيومتري داخل حكومة دبي. وتم تصميم هذه الأنظمة المبتكرة لتبسيط عملية الدفع للمعاملات والخدمات الحكومية، مما يجعل دبي واحدة من أكثر المدن تقدماً في العالم.

نوفمبر 2024

- أعلن بنك دبي الإسلامي عن نتائجه المالية لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024، حيث سجل إجمالي صافي ربح للمجموعة قبل الضرائب قدره 6 مليارات درهم إماراتي.

ديسمبر 2024

- تم الإعلان عن تعاون بنك دبي الإسلامي مع Crypto.com، حيث اتفق الطرفان على استكشاف فرص متعددة لتقديم منصات متوافقة مع الشريعة الإسلامية بما في ذلك الصكوك الإسلامية المرمزة وترميز الأصول الحقيقية.

معلومات عامة (تتمة)

لمزيد من التفاصيل حول إعلانات بنك دبي الإسلامي لسوق دبي المالي خلال عام 2024، يمكنكم زيارة موقع سوق دبي المالي على dfm.ae. كما تتوفر البيانات الصحفية الصادرة خلال هذه الفترة على موقع علاقات المستثمرين المخصص لدينا على الرابط relations-us/investor-dib.ae/about أو على موقع سوق دبي المالي www.dfm.ae.

كما نال بنك دبي الإسلامي عدداً من الجوائز خلال عام 2024، ويمكن الاطلاع على تفاصيلها في المركز الإعلامي على موقعنا الإلكتروني.

أمين سر مجلس الإدارة

تم تعيين السيدة زينة سماقية كأمين سر مجلس الإدارة اعتباراً من 1 أغسطس 2024. تتمتع السيدة سماقية بخبرة تزيد عن 20 عاماً في مجال أمانة سر مجلس الإدارة وحوكمة الشركات. السيدة سماقية هي أمين سر مجلس إدارة معتمد من حوكمة معهد الحوكمة، وتحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال تخصص المالية من الجامعة الأمريكية في بيروت. وهي من خريجي كلية هارفارد للأعمال.

يتم توقيع تقرير حوكمة الشركات من قبل رئيس مجلس الإدارة، ورؤساء لجان المجلس، ورؤساء إدارات الرقابة الداخلية: رئيس إدارة الامتثال للمجموعة، رئيس إدارة المخاطر للمجموعة، رئيس إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة، رئيس إدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة، ورئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

رئيس مجلس الإدارة

رئيس لجنة التدقيق للمجلس

رئيس لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة للمجلس

رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت للمجلس

رئيس لجنة الائتمان والاستثمار للمجلس

رئيس لجنة الاستدامة للمجلس

رئيس لجنة توزيع وإدارة الأرباح للمجلس

رؤساء إدارات الرقابة الداخلية

رئيس إدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة

رئيس إدارة الامتثال للمجموعة

رئيس إدارة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة

رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي

رئيس إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة

البيانات المالية

110 تقرير مجلس الإدارة
111 التقرير الشرعي السنوي
113 إشعار الزكاة
114 تقرير مدقق الحسابات المستقل
119 البيانات المالية
123 إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

تقرير مجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أتوجه إليكم، بكل فخر وامتنان، ونحن نحتفل بعام تاريخي في مسيرة بنك دبي الإسلامي وهو العام الذي يصادف اليوبيل الذهبي لتأسيس هذه المؤسسة العريقة. يستدعي منا هذا الإنجاز التوقف للحظة للتفكر في هذه المسيرة الحافلة التي تجسد دون شك التزامنا المتجدد بالريادة والتميز في قطاع التمويل الإسلامي، والتي شهدت مراحل نمونا وتطورنا بالتوازي مع النهضة الحضارية المدهشة التي حققتها إمارة دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وباعتبارنا من أبرز المؤسسات المالية الإسلامية، نواصل في بنك دبي الإسلامي العمل على إرساء معايير جديدة في مجالات الابتكار والاستدامة والتنوع، الأمر الذي يعزز التزامنا بخلق قيمة مجزية وطويلة الأمد لجميع الأطراف المعنية.

نجح بنك دبي الإسلامي في العام ٢٠٢٤ في المحافظة على مكانته الرائدة في قطاع التمويل الإسلامي، وذلك عبر الاستفادة بالشكل الأمثل من رؤيته الاستراتيجية ومرونته التشغيلية في خوض غمار المشهد المالي المتطور باستمرار. وقد نجحنا، عبر انتهاج استراتيجية واضحة وحكيمة، واتباع تدابير حصيفة في إدارة المخاطر، في المضي قدماً في مسيرتنا، وتوسيع حضورنا في السوق، وتعزيز أجندة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لدينا من خلال إطلاق العديد من المبادرات المبتكرة التي تتماشى مع الرؤية الطموحة للإمارات العربية المتحدة والهادفة لبناء مستقبل مستدام.

إلا أن النجاح الذي حققناه خلال العام ٢٠٢٤ ينعكس بأوضح صوره في نتائجنا المالية السنوية، حيث سجل البنك أعلى أرباح تحققه المجموعة (قبل الضريبة) متجاوزاً ٩ مليارات درهم إماراتي. إضافة إلى ذلك، ورغم المنافسة الشديدة في السوق، فقد تمكن البنك من تحقيق عوائد مجزية للغاية لمساهميه، حيث بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية الملموسة ٢٢% (مقارنة بنحو ٢٠% في العام ٢٠٢٣) كما بلغت نسبة العائد على الموجودات ٢.٥% (مقارنة بنسبة ٢.٣% في العام ٢٠٢٣)، حتى بعد استيعاب رسوم ضريبة الشركات الجديدة التي تم الإعلان عنها في الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠٢٤. ومع تحقيق محفظة التمويل واستثمارات الصكوك نمواً تجاوز ١٠% ليصل إلى ٢٩٥ مليار درهم إماراتي، وإغلاق الميزانية العمومية الإجمالية عند نحو ٣٤٥ مليار درهم إماراتي، فإن الزخم الذي يحققه البنك وخطط نموه الطموحة تبقى على المسار الصحيح لتحقيق المزيد من النتائج الإيجابية في السنوات القادمة.

ومن أبرز إنجازاتنا الرئيسية لهذا العام، يأتي الإطلاق الناجح لبنكنا الرقمي "تي أو إم كاتيليم" في تركيا، ليعزز من التزام بنك دبي الإسلامي بمواصلة نموه وتوسعه على الصعيد العالمي، وتبنيه لأفضل الحلول المصرفية المبتكرة القائمة على التكنولوجيا. إذ نسعى عبر جميع الأسواق التي نعمل ضمنها، إلى مواصلة التطور والاستثمار في الحلول المبتكرة القائمة على التكنولوجيا والمدعومة بالذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة لتقديم تجارب مصرفية مخصصة وسلسة مع الاستمرار في تعزيز أطر الحوكمة وإدارة المخاطر لدينا في الوقت ذاته.

لم يكن تحقيق هذه الإنجازات ممكناً لولا تفاني فريق عملنا الموهوب، الذي مثل التزامه الثابت برؤيتنا المحرك الرئيسي لنجاح بنك دبي الإسلامي. وبينما نتطلع قدماً نحو المستقبل، نبقى ملتزمين بتعزيز ثقافة التميز والشمول والتعاون لفتح الباب على مصراعيه أمام الفرص الجديدة والواعدة وضمان النمو المستدام.

يعد اليوبيل الذهبي لبنك دبي الإسلامي بمثابة فرصة مناسبة للتذكير بإرث هذه المؤسسة الرائدة وتاريخها العريق، ما يشكل دافعاً وحافزاً لتحقيق المزيد من الإنجازات خلال المرحلة القادمة من مسيرتنا. لدينا إيمان راسخ بصحة توجهنا الاستراتيجي والقوة العظيمة الكامنة في التمويل الإسلامي، ونحن على أتم الاستعداد لمواصلة سعينا نحو تحقيق إنجازات جديدة وتقديم قيمة استثنائية لمساهمينا ومتعاملينا ومجتمعاتنا خلال العام ٢٠٢٥ وما بعده.

ولايسعني في الختام سوى الإشادة بالمساهمات المهمة والقيمة التي قدمها أعضاء مجلس الإدارة وفريق القيادة العليا وموظفونا جميعاً، الذين كان التزامهم الثابت وروحهم المبدعة القوة الحقيقية الدافعة وراء هذه النجاحات. إننا معاً لا نسهم فقط في تعزيز الإرث العريق للبنك، بل نعمل كذلك على فتح آفاق جديدة لمستقبل التمويل الإسلامي ككل.
أتمنى لكم جميعاً عاماً مفعماً بالنجاح والازدهار.

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته،



معالي محمد إبراهيم الشيباني
رئيس مجلس الإدارة
بنك دبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

التقرير الشرعي السنوي

التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية لبنك دبي الإسلامي للسنة المالية ٢٠٢٤

الحمد للّه ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

صدر في: ٢٧ يناير ٢٠٢٥
إلى السادة المساهمين في بنك دبي الإسلامي ("البنك")

السَّلام عليكم ورحمة اللّه تعالى وبركاته، وبعد:

إن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك ("**اللجنة**") تقدم تقريرها وفقا للمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والمعايير ذات العلاقة ("**المتطلبات الرقابية**")، للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر من عام ٢٠٢٤ ("**السنة المالية**").

١ مسؤولية اللجنة

إن مسؤولية اللجنة وفقا للمتطلبات الرقابية ولائحتها التنظيمية ومعيار الحوكمة الشرعية تتحدد في الرقابة الشرعية على جميع أعمال، وأنشطة، ومنتجات، وخدمات، وعقود، ومستندات، ومواثيق عمل البنك، والسياسات، والمعايير المحاسبية، والعمليات والأنشطة بشكل عام، وعقد التأسيس، والنظام الأساس، والقوائم المالية للبنك، وتوزيع الأرباح وتحميل الخسائر والنفقات والمصروفات بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار ("**أعمال البنك**") وإصدار قرارات شرعية بخصوصها، ووضع الضوابط الشرعية اللازمة لأعمال البنك والتزامه بالشريعة الإسلامية في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة العليا الشرعية، لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتتحمل الإدارة العليا مسؤولية التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات، فتاوى، وآراء الهيئة، وقرارات اللجنة، في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة ("الالتزام بالشريعة الإسلامية") في جميع أعمالها والتأكد من ذلك، ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية في هذا الشأن.

٢ المعايير الشرعية

اعتمدت اللجنةُ على المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("أيوفي") معايير للحد الأدنى للمتطلبات الشرعية والتزمت بها في كل ما تفتي به أو تعتمده أو توافق عليه أو توصي به فيما يتعلق بأعمال البنك خلال السنة المالية ٢٠٢٤ دون استثناء وفقا لقرار الهيئة رقم ٢٠١٨/٣/١٨.

٣ الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال السنة المالية

لقد قامت اللجنة بالرقابة الشرعية على أعمال البنك، من خلال مراجعة أعمال البنك ومراقبته من خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي، وفقاً لصلاحيات اللجنة ومسؤولياتها والمتطلبات الرقابية في هذا الشأن. ومن الأعمال التي قامت بها اللجنة ما يأتي:

أ. عقد (١٧) اجتماعا خلال السنة المالية،
ب. إصدار الفتاوى والقرارات وإبداء الآراء فيما يتعلق بأعمال البنك التي عرضت على اللجنة.
ج. رفع المسائل التي يحتاج البت فيها إلى قرار من الهيئة العليا الشرعية، إلى أمانة سر الهيئة.
د. مراجعة السياسات، واللوائح الإجرائية، والمعايير المحاسبية، وهياكل المنتجات، والعقود، والمستندات، ومواثيق العمل، والوثائق الأخرى المقدمة من قبل البنك للجنة للموافقة.
ه. التأكد من مدى توافق توزيع الأرباح وتحميل النفقات والمصروفات بين أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار مع الضوابط الشرعية المعتمدة من قبل اللجنة.
و. الرقابة من خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية، وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي على أعمال البنك بما في ذلك المعاملات المنفذة والإجراءات المتبعة، وذلك على أساس اختيار عينات من العمليات المنفذة، ومراجعة التقارير المقدمة في هذا الخصوص.
ز. تقديم توجيهات إلى الإدارات المعنية في البنك بتصحيح ما يمكن تصحيحه من الملاحظات التي وردت في التقارير المقدمة من قبل إدارة الرقابة الشرعية الداخلية، وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي، وإصدار قرارات بتجنيب عوائد المعاملات التي وقعت مخالفات في تطبيقها لصرفها في وجوه الخير.
ح. اعتماد التدابير التصحيحية/الوقائية فيما يتعلق بالأخطاء التي تم الكشف عنها لمنع حدوثها مرة أخرى.
ط. قامت اللجنة وفقاً لنظام البنك الأساس بمراجعة حساب الزكاة الواجب على البنك إخراجها عن أموال المساهمين المحتفظ بها لديه وفق أحكام الشريعة الإسلامية، أما زكاة باقي صافي الأصول الزكوية فهي من مسئولية المساهمين. كما قامت اللجنة بحساب مقدار الزكاة المستحقة على السهم الواحد من أسهم البنك لإعلام المساهمين بها.
ي. التواصل والاجتماع مع مجلس الإدارة واللجان التابعة له والإدارة العليا للبنك، حسب الحاجة، بخصوص التزام البنك بالشريعة الإسلامية.

وقد حصلت اللجنة على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية للتأكد من التزام البنك بالشريعة الإسلامية.

التقرير الشرعي السنوي (تتمة)

٤ استقلالية اللجنة

تؤكد اللجنة بأنها أدت مسؤولياتها وقامت بجميع أعمالها باستقلالية تامة، وقد حصلت على التسهيلات اللازمة من البنك وإداراته العليا ومجلس إدارته للاطلاع على جميع الوثائق والبيانات، ومناقشة التعديلات والمتطلبات الشرعية.

٥ رأي اللجنة بخصوص التزام البنك بالشريعة الإسلامية

ورأي اللجنة، المذكور أعلاه، مبني حصرا على المعلومات التي اطلعت عليها خلال السنة المالية وعلى ما حصلت عليه من معلومات وإيضاحات من أجل التأكد من التزام البنك بالشريعة الإسلامية، فقد خلصت اللجنة بدرجة مقبولة من الاطمئنان إلى أن أعمال البنك خلال السنة المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية إلا ما لوحظ من مخالفات تم رفع تقارير بشأنها، وقد وجهت اللجنة باتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الخصوص.

نسأل الله العلي القدير أن يحقق للجميع الرشاد والسداد

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته

توقيع أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك



رئيس اللجنة

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور / محمد عبد الرحيم سلطان العلماء



نائب رئيس اللجنة

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور / محمد علي إبراهيم القري



عضو اللجنة

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور / محمد أكرم لال الدين



عضو اللجنة التنفيذي

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور / محمد قسيم محمد إسماعيل

إشعار الزكاة

لجنة الـــرقابة الشـــرعية الـــداخلية
Internal Shariah Supervision Committee

زكاة أسهم البنك عن عام 2024

تطبيقاً لحكم المادة (69) من النظام الأساس للبنك بشأن حساب زكاة الأسهم، وتيسيراً على المساهمين، فإن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بالبنك تضع بين أيديهم كيفية احتساب زكاة أسهمهم بالبنك:

1- **الزكاة المفروضة على الأسهم المشتراة بقصد الاتجار فيها (أي بيعها عند ارتفاع سعرها) تكون على النحو التالي:**

وعاء الزكاة للسهم الواحد = قيمة السهم السوقية في نهاية الحول

زكاة السهم الواحد =] وعاء الزكاة للسهم الواحد (مضروباً في) 2.5770 % *](مطروحاً منه) 0.0805 ** درهم

إجمالي الزكاة المستحقة على الأسهم = **عدد** الأسهم (مضروباً في) (زكاة السهم الواحد)

2- **الزكاة المفروضة شرعاً على الأسهم المشتراة للحصول على أرباحها ودون قصد الاتجار بها تكون على النحو التالي:**

زكاة السهم الواحد للسنة الميلادية (وفقا للوعاء الزكوي) = 0.0445 درهم.

*** مقدار الزكاة للسنة الهجرية 2.5 % وللسنة الميلادية 2.5770%**

**** تمثل جزءاً من زكاة السهم الواحد التي قام البنك بإخراجها عن أموال المساهمين المحتفظ بها لدى البنك، وبالتالي يجب أن تطرح من زكاة السهم الواحد الواجب إخرَاجها من قبل المساهم.**

تقرير مدقق الحسابات المستقل

Deloitte.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
بناية ٣، الطابق ٣
إعمار سكوير
داون تاون دبي
ص.ب: ٤٢٥٤
دبي
الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٨٨٨٨ ٣٧٦ ٤ (٠) ٩٧١ +
فاكس: ٨٨٩٩ ٣٧٦ ٤ (٠) ٩٧١ +
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة مساهمي
بنك دبي الإسلامي ش.م.ع
دبي
الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الـــرأي
قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لـ **بنك دبي الإسلامي ش.م.ع** ("البنك") **وشركاتها التابعة** (يشار إليهم معاً بـ "المجموعة")، والتي تشمل بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وكلٍ من بيان الربح أو الخسارة الموحد، بيان الدخل الشامل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة التي تشمل معلومات السياسة المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (معايير المحاسبة) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الـــرأي
لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير الموضحة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" جنبا إلى جنب مع متطلبات السلوك الأخلاقي الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى. ونعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساسا لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية
إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ونحن لا نبدي رأيا منفصلا بشأن هذه الأمور.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

Deloitte.

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناول الأمر في تدقيقنا
الانخفاض في القيمة الدفترية للموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	
تم إدراج الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية للمجموعة في بيان المركز المالي الموحد بمبلغ ٢١٢ مليار درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. بلغ مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة ٦,٨ مليار درهم كما في ذلك التاريخ، والذي يتكون من مخصص قدره ١,٧ مليار درهم مقابل التعرضات للمرحلتين ١ و ٢ ومخصص قدره ٥,١ مليار درهم مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة ٣ والمشتراة بالأصل منخفضة القيمة الائتمانية. إن التدقيق على انخفاض قيمة الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية يشكل مجال رئيسي للتركيز بسبب حجمه (يمثل ٦٢% من إجمالي الموجودات) وبسبب أهمية وتعقيد التقديرات والأحكام التي تم استخدامها في تصنيف الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية إلى مراحل مختلفة وتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٥ حول البيانات المالية الموحدة بشأن السياسة المحاسبية، والإيضاح رقم ٦ للأحكام والتقديرات الهامة، والإيضاح رقم ٤٧-٢ للإفصاحات عن مخاطر الائتمان. يتم تقييم محفظة الشركات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية بشكل فردي لأي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. ويقضي ذلك من الإدارة الحصول على جميع المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمؤيدة أثناء تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، أو أثناء تقييم معايير انخفاض القيمة الائتمان للتعرض. ويتم أيضًا تطبيق حكم الإدارة في مراحل التعديل اليدوي وفقًا لسياسات المجموعة. يتم إجراء قياس خسائر الائتمان المتوقعة للتعرضات المصنفة على أنها المرحلة ١ والمرحلة ٢ بواسطة النماذج مع تدخل يدوي محدود. ومع ذلك، من المهم أن تكون النماذج ومعاييرها (احتمالية التعثر، الخسارة المحتملة عند التعثر، التعرض عند التعثر والتعديلات الاقتصادية الكلية) صالحة طوال فترة التقرير وتخضع لعملية التحقق. يتم تصنيف المخاطر على أنها متعثرة بمجرد وجود شك حول قدرة المقترض على الوفاء بالتزامات الدفع للمجموعة وفقًا للشروط التعاقدية الأصلية. يتم قياس الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية المتعثرة على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بما في ذلك أسعار السوق القابلة للملاحظة والقيمة العادلة للضمانات. يتم احتساب خسارة الانخفاض في القيمة على أساس العجز في القيمة الدفترية للموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية مقارنة بصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي. تتضمن العوامل التي يتم أخذها في الاعتبار عند تحديد خسائر انخفاض القيمة على الحسابات المقيمة بشكل فردي؛ إجمالي قروض العميل، وتصنيف المخاطر، وقيمة الضمانات، احتمالية الاسترداد الناجح، والتكاليف المترتبة على استرداد الديون.	لقد حصلنا على فهم مفصل لعمليات أعمال الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية للمجموعة بما فيها التقديرات المحاسبية الهامة والأحكام المستخدمة من الإدارة. لقد ساعدنا هذا الفهم في تنفيذ إجراءات التدقيق على احتساب ومعقولية/ملاءمة نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. لقد قمنا بإشراك خبراء الموضوع لدينا لمساعدتنا في تدقيق نماذج خسائر الائتمان المتوقعة ذات الصلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. لقد قمنا بتقييم الضوابط ذات الصلة في إجراء الأعمال المذكور أعلاه لتحديد ما إذا كانت مصممة ومطبقة بشكل مناسب. لقد قمنا بفهم وتقييم نماذج خسائر الائتمان المتوقعة ذات الصلة من خلال إشراك خبراء الموضوع لدينا لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (المعايير المحاسبية). اختبرنا السلامة الحسابية لنماذج خسائر الائتمان المتوقعة ذات الصلة من خلال إجراء عمليات إعادة الاحتساب على أساس العينة. وقمنا بتقييم مدى اتساق المدخلات والافتراضات المختلفة التي تستخدمها إدارة المجموعة لتحديد الانخفاض في القيمة. بالنسبة للمخصصات مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة ١ والمرحلة ٢، حصلنا على فهم لمنهجية المجموعة في تحديد المخصص، وقمنا بتقييم الافتراضات الأساسية ذات الصلة ومدى كفاية البيانات المستخدمة من قبل الإدارة. لقد قمنا بتقييم تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس الناتج عن ذلك لتصنيف التعرضات إلى مراحل مختلفة. بالنسبة لعينات التعرضات، قمنا بتقييم معايير التصنيف للمجموعة، بما في ذلك أساس الحركة بين المراحل. علاوة على ذلك، قمنا بتقييم تعديل ما بعد النموذج وتسويات الإدارة. لقد قمنا باختيار عينات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية وقمنا بتقييم دقة التعرض عند التعثر وملاءمة احتمالية التعثر وحسابات الخسارة المحتملة عند التعثر التي تستخدمها الإدارة في احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. بالنسبة للتعرضات التي تم تحديدها على أنها منخفضة القيمة بشكل فردي، قمنا باختبار عينات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية وقمنا بتقييم تقدير الإدارة للتدفقات النقدية المستقبلية وحسابات المخصصات الناتجة. لقد قمنا بالنظر في الافتراضات التي تُحتسب بموجبها مخصص خسائر الائتمان المتوقعة، مثل التخفيف المقدر لمخاطر الائتمان من خلال التدفقات النقدية المخصومة بما في ذلك الضمانات وتقديرات الاسترداد، فضلاً عن النظر في مدى اتساق تطبيق المجموعة لسياسة المخصصات الخاصة بها. لقد قمنا أيضًا بتقييم الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (المعايير المحاسبية).

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

Deloitte.

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناول الأمر في تدقيقنا
أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط المتعلقة بإعداد التقارير المالية	
لقد حددنا أنظمة تكنولوجيا المعلومات وضوابط إعداد التقارير المالية للبنك كمجال للتركيز بسبب الحجم الكبير والتنوع في المعاملات التي تتم معالجتها يوميًا من قبل البنك وتعتمد على التشغيل الفعال للضوابط اليدوية الآلية والمعتمدة على تكنولوجيا المعلومات. هناك خطر يتمثل في عدم تصميم إجراءات المحاسبة الآلية والضوابط الداخلية ذات الصلة بدقة وعدم تشغيلها بشكل فعال. وعلى وجه الخصوص، تعد الضوابط ذات الصلة المطبقة ضرورية للحد من احتمالية الاحتيال والخطأ نتيجة للتغيير في التطبيق أو البيانات الأساسية.	يعتمد نهج التدقيق لدينا على ضوابط آلية، وبالتالي تم تصميم الإجراءات التالية لاختبار الوصول والتحكم في أنظمة تكنولوجيا المعلومات: لقد حصلنا على فهم للتطبيقات ذات الصلة بإعداد التقارير المالية والبنية التحتية التي تدعم هذه التطبيقات. لقد قمنا باختبار الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بالضوابط الآلية والمعلومات المنشأة بواسطة الكمبيوتر والتي تشمل أمان الوصول وتغييرات البرنامج ومركز البيانات وعمليات الشبكة. لقد قمنا بفحص المعلومات المنشأة بواسطة الحاسوب والمستخدمة في التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة والضوابط الرئيسية لمنطق تقاريرها. لقد قمنا بفحص عناصر التحكم الآلية الرئيسية في أنظمة تكنولوجيا المعلومات الهامة ذات الصلة بعمليات الأعمال.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا وتقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية والذي من المتوقع أن يتاح لنا بعد ذلك التاريخ. لا تتضمن المعلومات الأخرى القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات بشأنها.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتناول المعلومات الاخرى، ولا نعبر بأي شكل عن تأكيد أو استنتاج بشأنها.

تتمثل مسؤوليتنا بالنسبة لأعمال تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في الاطلاع على المعلومات الأخرى، وفي سبيل ذلك نقوم بتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاءً مادية.

إذا استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا، وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون بالإبلاغ عن هذا الأمر. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

عند قراءة المعلومات المتبقية من التقرير السنوي للمجموعة، واستنتجنا وجود خطأ جوهري فيها، فإنه يتعين علينا إخطار المكلفين بالحوكمة بذلك.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة في إعداد البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (معايير المحاسبة) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وإعدادها طبقاً لأحكام النظام الأساسي والأحكام السارية في مرسوم القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ والأحكام ذات الصلة من القوانين واللوائح وعن الرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لتمكنها من اعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، ان الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والافصاح متى كان مناسباً، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية المجموعة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

يعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الاشراف على مسار إعداد التقارير المالية للمجموعة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

Deloitte.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف أيّ خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الاخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضا:

- بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال
أو عن خطأ، بالتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بالاطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظـروف قد تثير شكوكا جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الاحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الاستمرارية.
- بتقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والاحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- التخطيط لإجراء عملية تدقيق بالمجموعة وتنفيذها للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من المنشآت أو أنشطة الأعمال ضمن المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والقيام بأعمال التدقيق للمجموعة ونتحمل المسؤولية عن رأينا حول التدقيق فقط.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم باطلاع القائمين على الحوكمة ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيرًا معقولًا على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسبًا.

من الامور التي يتم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد الامور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الافصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، ان لا يتم الإفصاح عن امر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

Deloitte.

إفصاح حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، نفيد بما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

- أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- تم إعداد البيانات المالية، من جميع جوانبها الجوهرية بما يتطابق مع الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١؛
- أن البنك قد احتفظ بدفاتر محاسبية نظامية؛
- أن المعلومات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة تتوافق مع الدفاتر الحسابية للبنك؛
- يوضح الإيضاح ١١ حول البيانات المالية للبنك، الاستثمارات في الأسهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤؛
- يوضح الإيضاح ٤٣ حول البيانات المالية للبنك، المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة، والشروط التي تمت بموجبها هذه المعاملات ومبادئ إدارة تضارب المصالح؛
- يوضح الإيضاح ٣١ حول البيانات المالية، المساهمات الاجتماعية المقدمة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤؛ و
- أنه، طبقاً للمعلومات التي توفرت لنا، لم يلفت انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن البنك قد ارتكب خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ أي مخالفات للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ أو لنظامه الأساسي مما قد يؤثر جوهرياً على أنشطته أو مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤؛ و

علاوةً على ذلك، وفقًا لمتطلبات المادة (١١٤) من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨، فإننا نفيد بأننا قد حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لغرض التدقيق.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)



فراس عنبتاوي
رقم القيد ٥٤٨٢
١١ فبراير ٢٠٢٥
دبي
الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	إيضاح	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الموجودات			
النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية	٧	**٢٦,٧٠٠,٤٦٨**	٢٤,١٩٥,٥٢٤
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية	٨	**٥,٦٤٢,١١٠**	٤,٤٨٣,٦٨٧
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي	٩	**٢١٢,٤٢٦,٧٤٨**	١٩٩,٤٥٣,٣٤٩
الاستثمار في الصكوك	١٠	**٨٢,١٦٠,٧٣٤**	٦٨,١٧٢,١٦٥
استثمارات أخرى مقاسة بالقيمة العادلة	١١	**٧٨٥,٤٠٤**	٨٤٦,٥١٠
الاستثمارات في الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة	١٢	**٢,٥٠٢,٦٦٨**	٢,٤٣١,٨٢٨
العقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع	١٣	**٩٨٨,١٣٨**	١,٠٥٠,٠٨١
العقارات الاستثمارية	١٤	**٤,٥٢٠,٤٨٣**	٥,٦٢٥,٢٢٤
ذمم مدينة وموجودات أخرى	١٥	**٧,٠٨١,٩٩٤**	٦,٣٢٤,١٣٩
الممتلكات والمعدات	١٦	**١,٨٧٨,٠٧١**	١,٨٨٤,٩٩٦
إجمالي الموجودات		**٣٤٤,٦٨٦,٨١٨**	٣١٤,٢٩١,٥٠٣
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع المتعاملين	١٨	**٢٤٨,٥٤٥,٧٥٥**	٢٢٢,٠٥٤,٢٠٧
المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية	١٩	**٥,٨٥٤,٤٩٣**	١٢,٩٦٦,٩٦٥
صكوك مصدرة	٢٠	**٢٤,١٥٤,٣٩٧**	٢٠,٤٨٠,٩٧٧
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	٢١	**١٢,٦٩٧,٧٤٩**	١٠,٨٦٣,٨٥١
زكاة مستحقة السداد	٢٣	**٥٨١,٥٤٥**	٤٩١,٣٧٠
إجمالي المطلوبات		**٢٩١,٨٣٣,٩٣٩**	٢٦٦,٨٥٧,٣٧٠
حقوق الملكية			
رأس المال	٢٤	**٧,٢٤٠,٧٤٤**	٧,٢٤٠,٧٤٤
صكوك من الشق الأول	٢٥	**١٠,١٠٠,٧٥٠**	٨,٢٦٤,٢٥٠
احتياطيات أخرى وأسهم خزينة	٢٦	**١٥,٨٧٤,٦٦٨**	١٤,٧٨٤,٦٦٨
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	٢٧	**(١,٢٦٧,٠٦٠)**	(١,٣٣١,٩٨٦)
احتياطي صرف العملات	٢٨	**(٢,٠٢٨,٦٩٠)**	(١,٧٤١,٤٣٧)
الأرباح المحتجزة		**١٩,٩٠٤,٣٨٦**	١٧,٣٤١,٠٧٠
حقوق الملكية المنسوبة إلى حاملي الصكوك ومالكي البنك		**٤٩,٨٢٤,٧٩٨**	٤٤,٥٥٧,٣٠٩
الحصص غير المسيطرة	١٧.٣	**٣,٠٢٨,٠٨١**	٢,٨٧٦,٨٢٤
إجمالي حقوق الملكية		**٥٢,٨٥٢,٨٧٩**	٤٧,٤٣٤,١٣٣
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		**٣٤٤,٦٨٦,٨١٨**	٣١٤,٢٩١,٥٠٣

على حد علمنا، تظهر البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمجموعة كما في وللفترات المعروضة فيها.
اعتمد أعضاء مجلس الإدارة البيانات المالية الموحدة وصرحوا بإصدارها بتاريخ ١١ فبراير ٢٠٢٥ ووقعها نيابة عنهم:

معالي/ محمد إبراهيم الشيباني
رئيس مجلس الإدارة

يحيى سعيد أحمد لوتاه
نائب رئيس مجلس الإدارة

د/ عدنان شلوان
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ١٣ إلى ١٠٣ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الأرباح أو الخسائر الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	إيضاح	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
صافي الإيرادات			
الإيرادات من المعاملات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	٣١	**١٩,٤٥٣,٧٦٦**	١٧,٢٢٦,٥٥٨
إيرادات العمولات والرسوم وصرف العملات الأجنبية	٣٢	**١,٧٤٨,٤٣٤**	١,٧٩٤,٦٩١
الإيرادات من الاستثمارات الأخرى المقاسة بالقيمة العادلة، صافي	٣٣	**١٧,١٣٤**	٣٠,٩٢٦
الإيرادات من العقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع، صافي	٣٤	**٣٤١,٥٢٤**	٢٣٧,٢٣٠
الإيرادات من العقارات الاستثمارية	٣٥	**٧٣٨,٨٥٠**	٣٤٣,٨٢٩
الحصة من أرباح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	٣-١٢	**٤٨٥,٢٦٨**	٢١٤,٩٣٣
إيرادات أخرى	٣٦	**٥٥٦,١٢٦**	٢٩٤,١٨٩
إجمالي الإيرادات		**٢٣,٣٤١,١٠٢**	٢٠,١٤٢,٣٥٦
ناقص: حصة المودعين وحاملي الصكوك من الأرباح	٣٧	**(١٠,٥٠٤,٥٦٢)**	(٨,٤٧٧,٣٩٢)
صافي الإيرادات		**١٢,٨٣٦,٥٤٠**	١١,٦٦٤,٩٦٤
المصروفات التشغيلية			
مصروفات الموظفين	٣٨	**(١,٩٨٩,٠٥٥)**	(١,٧٢٣,٩٩١)
المصروفات العمومية والإدارية	٣٩	**(١,١٨٠,٩٣٠)**	(١,٢٣٢,٠٠٤)
استهلاك عقارات استثمارية	١٤-١	**(٦٤,٨٤٠)**	(٦٣,٣٦١)
استهلاك ممتلكات ومعدات	١٦	**(١٨٩,٩٧٨)**	(١٤٢,١٧١)
إجمالي المصروفات التشغيلية		**(٣,٤٢٤,٨٠٣)**	(٣,١٦١,٥٢٧)
صافي الإيرادات التشغيلية قبل صافي خسائر انخفاض القيمة والضريبة		**٩,٤١١,٧٣٧**	٨,٥٠٣,٤٣٧
خسائر انخفاض القيمة، صافي	٤٠	**(٤٠٦,٨١٣)**	(١,٣٩٥,٨٦٨)
أرباح السنة قبل مصروفات ضريبة الدخل		**٩,٠٠٤,٩٢٤**	٧,١٠٧,٥٦٩
مصروفات ضريبة الدخل	٣-٢٢	**(٨٣٩,٨٨٦)**	(٩٧,٦١٢)
صافي أرباح السنة		**٨,١٦٥,٠٣٨**	٧,٠٠٩,٩٥٧
عائدة إلى:			
مالكي البنك		**٧,٩٣٤,٠٨٦**	٦,٧٩٧,٦٧٦
الحصص غير المسيطرة	٣-١٧	**٢٣٠,٩٥٢**	٢١٢,٢٨١
صافي أرباح السنة		**٨,١٦٥,٠٣٨**	٧,٠٠٩,٩٥٧
ربحية السهم الأساسية والمخفضة (درهم لكل سهم)	٤١	**١.٠٤**	٠.٨٨

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ١٣ إلى ١٠٣ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الشامل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
صافي أرباح السنة	**٨,١٦٥,٠٣٨**	٧,٠٠٩,٩٥٧
بنود الخسائر الشاملة الأخرى		
البنود التي قد تتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:		
فروق أسعار الصرف الناتجة من تحويل العمليات الخارجية، صافي	**(٢٨٧,٢٥٣)**	(١٧٥,٧٧١)
ربح / (خسارة) القيمة العادلة من استثمارات الصكوك	**٧,٥٦٧**	(٤٥,٢٩٦)
البنود التي لن تتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:		
ربح / (خسارة) القيمة العادلة لاستثمارات أخرى بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، صافي	**٣٩,٢٣٣**	(٢٣٨,٠٩٩)
الخسائر الشاملة الأخرى للسنة	**(٢٤٠,٤٥٣)**	(٤٥٩,١٦٦)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**٧,٩٢٤,٥٨٥**	٦,٥٥٠,٧٩١
عائدة إلى:		
مالكي البنك	**٧,٦٩٠,٣٦٦**	٦,٣٣٨,٩٨٠
الحصص غير المسيطرة	**٢٣٤,٢١٩**	٢١١,٨١١
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**٧,٩٢٤,٥٨٥**	٦,٥٥٠,٧٩١

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ١٣ إلى ١٠٣ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	حقوق الملكية المنسوبة إلى مالكي البنك							
	رأس المال ألف درهم	صكوك الشق الأول ألف درهم	احتياطيات أخرى وأسهم خزينة ألف درهم	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات ألف درهم	احتياطي صرف العملات ألف درهم	الأرباح المحتجزة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم	الحصص غير المسيطرة ألف درهم	إجمالي حقوق الملكية ألف درهم
الرصيد في 1 يناير 2023	٧,٢٤٠,٧٤٤	٨,٢٦٤,٢٥٠	١٤,٦٥٤,٦٦٨	(١,٠٦٢,٩٢٧)	(١,٥٦٥,٦٦٦)	١٣,٧٧٢,٦٤٣	٤١,٣٠٣,٧١٢	٢,٦٧١,٢٥٦	٤٣,٩٧٤,٩٦٨
صافي الربح للسنة	–	–	–	–	–	٦,٧٩٧,٦٧٦	٦,٧٩٧,٦٧٦	٢١٢,٢٨١	٧,٠٠٩,٩٥٧
الخسائر الشاملة الأخرى للسنة	–	–	–	(٢٨٢,٩٢٥)	(١٧٥,٧٧١)	–	(٤٥٨,٦٩٦)	(٤٧٠)	(٤٥٩,١٦٦)
إجمالي الدخل / (الخسارة) الشاملة للسنة	–	–	–	(٢٨٢,٩٢٥)	(١٧٥,٧٧١)	٦,٧٩٧,٦٧٦	٦,٣٣٨,٩٨٠	٢١١,٨١١	٦,٥٥٠,٧٩١
المعاملات مع المالكين المسجلة مباشرة ضمن حقوق الملكية:									
توزيعات الأرباح المدفوعة (الإيضاح ٢٩)	–	–	–	–	–	(٢,١٦٨,١٣٣)	(٢,١٦٨,١٣٣)	–	(٢,١٦٨,١٣٣)
الزكاة (الإيضاح ٢٣)	–	–	–	–	–	(٤٩٢,٥٤٦)	(٤٩٢,٥٤٦)	(٣,٩٨٢)	(٤٩٦,٥٢٨)
توزيعات أرباح صكوك من الشق الأول	–	–	–	–	–	(٤٠٤,٠٣٠)	(٤٠٤,٠٣٠)	–	(٤٠٤,٠٣٠)
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	–	–	–	–	–	(٢٠,٣٩٣)	(٢٠,٣٩٣)	–	(٢٠,٣٩٣)
تحويل عند استبعاد استثمارات أخرى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	–	–	–	١٣,٨٦٦	–	(١٣,٨٦٦)	–	–	–
الاحتياطي التنظيمي لمخاطر الائتمان	–	–	١٣٠,٠٠٠	–	–	(١٣٠,٠٠٠)	–	–	–
أخرى	–	–	–	–	–	(٢٨١)	(٢٨١)	(٢,٢٦١)	(٢,٥٤٢)
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	٧,٢٤٠,٧٤٤	٨,٢٦٤,٢٥٠	١٤,٧٨٤,٦٦٨	(١,٣٣١,٩٨٦)	(١,٧٤١,٤٣٧)	١٧,٣٤١,٠٧٠	٤٤,٥٥٧,٣٠٩	٢,٨٧٦,٨٢٤	٤٧,٤٣٤,١٣٣
الرصيد في 1 يناير 2024	**٧,٢٤٠,٧٤٤**	**٨,٢٦٤,٢٥٠**	**١٤,٧٨٤,٦٦٨**	**(١,٣٣١,٩٨٦)**	**(١,٧٤١,٤٣٧)**	**١٧,٣٤١,٠٧٠**	**٤٤,٥٥٧,٣٠٩**	**٢,٨٧٦,٨٢٤**	**٤٧,٤٣٤,١٣٣**
صافي أرباح السنة	-	-	-	–	–	٧,٩٣٤,٠٨٦	٧,٩٣٤,٠٨٦	٢٣٠,٩٥٢	٨,١٦٥,٠٣٨
الخسارة الشاملة للسنة	-	-	-	٤٣,٥٣٣	(٢٨٧,٢٥٣)	–	(٢٤٣,٧٢٠)	٣,٢٦٧	(٢٤٠,٤٥٣)
إجمالي الدخل / (الخسارة) الشاملة للسنة	-	-	-	٤٣,٥٣٣	(٢٨٧,٢٥٣)	٧,٩٣٤,٠٨٦	٧,٦٩٠,٣٦٦	٢٣٤,٢١٩	٧,٩٢٤,٥٨٥
المعاملات مع المالكين المسجلة مباشرة ضمن حقوق الملكية:									
توزيعات الأرباح المدفوعة (الإيضاح ٢٩)	-	-	-	-	-	**(٣,٢٥٢,٢٠٠)**	**(٣,٢٥٢,٢٠٠)**	**(٩٦,٣٠٣)**	**(٣,٣٤٨,٥٠٣)**
الزكاة (الإيضاح ٢٣)	-	-	-	-	-	**(٥٨٠,٥٦٥)**	**(٥٨٠,٥٦٥)**	**١٥**	**(٥٨٠,٥٥٠)**
توزيعات أرباح صكوك من الشق الأول	-	-	-	-	-	**(٤٠٤,٠٣٠)**	**(٤٠٤,٠٣٠)**	**-**	**(٤٠٤,٠٣٠)**
إصدار صكوك من الشق الأول	-	**١,٨٣٦,٥٠٠**	-	-	-	**-**	**١,٨٣٦,٥٠٠**	**-**	**١,٨٣٦,٥٠٠**
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	-	-	-	-	-	**(١٩,٢٩٦)**	**(١٩,٢٩٦)**	**-**	**(١٩,٢٩٦)**
تحويل عند استبعاد استثمارات أخرى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	**٢١,٣٩٣**	-	**(٢١,٣٩٣)**	**-**	**-**	**-**
الاحتياطي التنظيمي لمخاطر الائتمان	-	-	**١,٠٩٠,٠٠٠**	-	-	**(١,٠٩٠,٠٠٠)**	**-**	**-**	**-**
أخرى	-	-	-	-	-	**(٣,٢٨٦)**	**(٣,٢٨٦)**	**١٣,٣٢٦**	**١٠,٠٤٠**
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	**٧,٢٤٠,٧٤٤**	**١٠,١٠٠,٧٥٠**	**١٥,٨٧٤,٦٦٨**	**(١,٢٦٧,٠٦٠)**	**(٢,٠٢٨,٦٩٠)**	**١٩,٩٠٤,٣٨٦**	**٤٩,٨٢٤,٧٩٨**	**٣,٠٢٨,٠٨١**	**٥٢,٨٥٢,٨٧٩**

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ١٣ إلى ١٠٣ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الأنشطة التشغيلية		
أرباح السنة قبل مصروفات ضريبة الدخل	**٩,٠٠٤,٩٢٤**	٧,١٠٧,٥٦٩
تسويات لـ:		
الحصة من أرباح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**(٤٨٥,٢٦٨)**	(٢١٤,٩٣٣)
الأرباح من استبعاد عقارات محتفظ بها للتطوير والبيع	**(٣٤١,٥٢٤)**	(٢٣٧,٢٣٠)
إيرادات توزيعات الأرباح	**(١٧,١٣٤)**	(٣٠,٩٢٦)
الأرباح من بيع استثمارات في الصكوك	**(٩٦,٦٥٧)**	(٦٨٨)
الأرباح من استبعاد ممتلكات ومعدات	**(٨٢,٨٤٦)**	(٢٢)
الأرباح من عقارات استثمارية	**(٦٠٧,٢٠٥)**	(٢٢٢,٩٤٦)
استهلاك ممتلكات ومعدات	**١٨٩,٩٧٨**	١٤٢,١٧١
استهلاك عقارات استثمارية	**٦٤,٨٤٠**	٦٣,٣٦١
إطفاء خصم صكوك	**١٧٠**	١٧٠
مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين	**٤٢,٨٧٠**	٤,٢٢٤
إطفاء موجودات غير ملموسة	**١٠,٥٤٥**	٦٧,٧٩٥
خسائر انخفاض القيمة للسنة، صافي	**٤٠٦,٨١٣**	١,٣٩٥,٨٦٨
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	**٨,٠٨٩,٥٠٦**	٨,٠٧٤,٤١٣
الزيادة في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	**(١٣,٤٦٢,٤٩٥)**	(١٦,١٨٧,٥٣٠)
النقص في الالتزامات والموجودات الأخرى	**(٥٥,٣٩٦)**	١,٠٦٥,٧٦٩
الزيادة في ودائع المتعاملين	**٢٦,٤٥٥,٨٦٥**	٢٤,٥٢٩,١٩٧
(النقص) / الزيادة في المستحق إلى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**(١١,٠٧٨,٠١٢)**	٢,٣٥٠,١٧٠
الزيادة في الالتزامات والمطلوبات الأخرى والزكاة مستحقة السداد	**٦٢١,٢٨٦**	٤٨٣,٦٥٥
النقد الناتج من العمليات	**١٠,٥٧٠,٧٥٤**	٢٠,٣١٥,٦٧٤
تعويضات نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	**(٢٣,١٨٢)**	(١٨,٠٣٠)
ضرائب مدفوعة	**(١٤٦,٠٧٣)**	(١٤٢,١٣٠)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	**١٠,٤٠١,٤٩٩**	٢٠,١٥٥,٥١٤
الأنشطة الاستثمارية		
صافي الحركة في الاستثمارات في الصكوك	**(١٣,٨٧٠,٩٧٤)**	(١٦,٣٠٥,١٦٤)
صافي الحركة في استثمارات أخرى مقاسة بالقيمة العادلة	**٩٧,٤٧٦**	٣٧,٩٠٩
توزيعات الأرباح المستلمة	**١٧,١٣٤**	٣٠,٩٢٦
إضافات إلى عقارات محتفظ بها للتطوير والبيع	**(٧٩٣,١٦٩)**	(٢٩٨,٣٦٤)
المتحصلات من استبعاد عقارات محتفظ بها للبيع والتطوير	**١,١٩٤,٥٥٢**	٩٥٥,١٥٦
إضافات إلى عقارات استثمارية	**(٩٦,٣٤٥)**	(١٩٥,٣٠١)
المتحصلات من استبعاد عقارات استثمارية	**١,١٠٩,٩٩٥**	٣٧٩,٣٤٧
صافي الحركة في استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**١٢٠,٥٢٨**	(٣٩٣,٣٢٢)
إضافات إلى ممتلكات ومعدات، بالصافي	**(٦٥,٥٣٨)**	(٢١٦,٢٧٧)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	**(١٢,٢٨٦,٣٤١)**	(١٦,٠٠٥,٠٤٠)
الأنشطة التمويلية		
إصدار صكوك	**٣,٦٧٣,٠٠٠**	٣,٦٧٣,٠٠٠
سداد صكوك	**-**	(٥,٥٠٩,٢٠٢)
إصدار صكوك من الشق الأول	**١,٨٣٦,٥٠٠**	–
توزيع أرباح صكوك من الشق الأول	**(٤٠٤,٠٣٠)**	(٤٠٤,٠٣٠)
تكلفة إصدار صكوك من الشق الأول	**(٣,٢٨٦)**	(٢٨١)
توزيعات أرباح مدفوعة	**(٣,٣٤٨,٥٠٣)**	(٢,١٦٨,١٣٣)
صافي النقد الناتج عن / (المستخدم في) الأنشطة التمويلية	**١,٧٥٣,٦٨١**	(٤,٤٠٨,٦٤٦)
صافي النقص في النقد وما يعادله	**(١٣١,١٦١)**	(٢٥٨,١٧٢)
النقد وما يعادله في بداية السنة	**٢٦,٦١٤,٢٥٨**	٢٧,٠١٤,٤٤٩
تأثير التغيرات في أسعار الصرف على رصيد النقد المحتفظ به بالعملات الأجنبية	**٤,٩٨٨**	(١٤٢,٠١٩)
النقد وما يعادله في نهاية السنة (إيضاح 42)	**٢٦,٤٨٨,٠٨٥**	٢٦,٦١٤,٢٥٨

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ١٣ إلى ١٠٣ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١ الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

تأسس بنك دبي الإسلامي (شركة مساهمة عامة) ("البنك") بموجب المرسوم الأميري الصادر عن صاحب السمو حاكم دبي بتاريخ ٢٩ صفر ١٣٩٥ هجري، الموافق ١٢ مارس ١٩٧٥ بغرض تقديم الخدمات المصرفية والخدمات المتعلقة بها وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. تم لاحقاً تسجيله كشركة مساهمة عامة بموجب قانون الشركات التجارية رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته).

تتضمن البيانات المالية الموحدة المرفقة أنشطة البنك وشركاته التابعة المبينة في الإيضاح رقم ١٧ (يشار إليها معاً بـ"المجموعة").

تم إدراج البنك في سوق دبي المالي (المؤشر: "دي آي بي").

تقوم المجموعة بصورة رئيسية بتقديم الخدمات المصرفية للشركات والأفراد والخدمات المصرفية الاستثمارية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في ضوء التوجيهات الصادرة عن اللجنة الشرعية الداخلية والهيئة الشرعية العليا للمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة. وتقوم المجموعة بتنفيذ عملياتها من خلال فروعها المحلية وشركاتها التابعة الخارجية. يتم بيان الأنشطة الرئيسية لشركات المجموعة في الإيضاح ١٧ حول هذه البيانات المالية الموحدة.

إن العنوان المسجل للمكتب الرئيسي للبنك هو ص.ب ١٠٨٠، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

٢ تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

٢-١ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة المُطبقة بدون تأثير جوهري على المعلومات المالية الموحدة

تم اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية، والتي أصبحت سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، في هذه البيانات المالية. لم يترتب على تطبيق هذه المعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة أي تأثير مادي على المبالغ المدرجة للسنوات الحالية والسابقة ولكن قد تؤثر على المحاسبة للمعاملات أو الترتيبات المستقبلية.

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١ عرض البيانات المالية المتعلقة بتصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة
- تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ عقود الإيجار المتعلقة بالالتزامات الإيجارية في معاملة البيع وإعادة الاستئجار
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية إس١ المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية إس٢ الإفصاحات المتعلقة بالمناخ

٢-٢ تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار وغير السارية بعد

لم تقم المجموعة بعد بالاعتماد المبكر للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها ولم يتم العمل بها بعد. إن الإدارة بصدد إجراء تقييم لتأثير المتطلبات الجديدة.

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة	سارية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ٢١ آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية المتعلقة بعدم إمكانية صرف أحدى العملات	١ يناير ٢٠٢٥
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ العرض والإفصاح في البيانات المالية	١ يناير ٢٠٢٧
تعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٠ البيانات المالية الموحدة ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٨ الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة فيما يتعلق بمعالجة بيع أو مساهمة الموجودات من المستثمرين	تم إرجاء تاريخ السريان لأجل غير مسمى

تتوقع الإدارة اعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية للمجموعة في فترة التطبيق الأولي، وألا يترتب على اعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد أي تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك في فترة التطبيق الأولي.

٣ تعريفات

لقد تم استخدام المصطلحات التالية في البيانات المالية الموحدة مع معانيها المحددة:

٣-١ المرابحة

هي عقد يبيع بموجبه البائع أصل ما للمشتري بسعر مؤجل بعد قيام البائع بشراء الأصل وقبضه وتملكه، يعتمد هذا البيع على وعد المشتري بشراء الأصل من البائع بموجب شروط وأحكام مرابحة معينة. يتألف سعر بيع المرابحة من تكلفة الأصل وهامش ربح متفق عليه بشكل مسبق. يتم احتساب قيمة ربح المرابحة داخلياً على أساس زمني على مدار فترة العقد بناءً على سعر تكلفة المرابحة قيد السداد. يتم سداد ثمن بيع المرابحة من قبل المشتري للبائع إما على شكل أقساط خلال المدة المنصوص عليها في عقد المرابحة أو مبلغ على دفعة واحدة كما هو منصوص عليه في العقد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٣ تعريفات (تتمة)

٣-٣ الإجارة

٣-٣-١ الإجارة المنتهية بالتمليك

هي اتفاقية تؤجر المجموعة ("المؤجر") بموجبها أصل ما لأحد عملائها ("المستأجر") (بعد شراء / حيازة الأصل محدد/معين، إما من بائع آخر أو من المتعامل نفسه وفقاً لطلب المتعامل وبوعده بالاستئجار)، مقابل سداد أجرة محددة لمدة / لفترات إيجارية محددة، على أن يستحق السداد بأجرة ثابتة أو متغيرة.

تحدد اتفاقية الإجارة الأصل المستأجر وتنص على فترة الإجارة وأساس احتساب الأجرة ومواعيد سداد الأجرة، كما يتعهد المستأجر بموجب تلك الاتفاقية بتجديد الفترات الإيجارية وسداد مبالغ الأجرة ذات الصلة بما يتفق مع الجدول الزمني المحدد والصيغة المعمول بها على مدار فترة الإجارة.

يحتفظ المؤجر بملكية الأصل طيلة مدة الإجارة. وفي نهاية مدة الإجارة بعد أن يقوم المستأجر بالوفاء بكافة الالتزامات المترتبة عليه بموجب اتفاقية الإجارة، يبيع الأصل المؤجر للمستأجر بقيمة رمزية استناداً إلى التعهد بالبيع الذي يقدمه المؤجر.

يستحق سداد الأجرة فور بدء عقد الإجارة ويستمر طيلة فترة الإجارة بناءً على سداد الأجرة الثابتة المستحقة (والتي تمثل غالباً تكلفة الأصل المؤجر).

٣-٣-٢ الاستصناع والإجارة الآجلة

بموجب هذا الهيكل، سيبرم البنك والعميل اتفاقية استصناع لبناء/تصنيع أحد الأصول الموصوفة بالكامل مقابل سعر متفق عليه يتم دفعه عادةً من خلال جدول دفع متفق عليه يتوافق مع مراحل مختلفة من عملية التصنيع/البناء. بموجب اتفاقية الاستصناع، يكون العميل مسؤولاً عن بناء/تصنيع أصل الاستصناع وتسليمه للبنك في تاريخ متفق عليه في المستقبل.

بالتوازي مع ذلك، سيبرم البنك (المؤجر) والعميل (المستأجر) اتفاقية إيجار آجلة في (إجارة موصوفة بالذمة). بموجب هذه الاتفاقية، سيقوم البنك بتأجير أصل موصوف بالكامل ليتم تصنيعه وتسليمه إلى العميل (أصل الإجارة) في تاريخ محدد في المستقبل.

تحدد اتفاقية الإجارة الآجلة تفاصيل الأصل المؤجر وتنص على مدة الإجارة وأساس احتساب الأجرة ومواعيد سداد الأجرة.

أثناء فترة الإنشاء بموجب عقد الاستصناع، تدفع المجموعة ثمن شراء أصل الاستصناع إلى البائع إما كمبلغ على دفعة واحدة أو من خلال دفعات متعددة طوال فترة الإنشاء. وبموجب اتفاقية الإيجار الآجل، يدفع العميل عادةً أقساطًا معينة على حساب الإيجار للبنك قبل أن يقوم البنك بتسليم الأصل إلى العميل.

بمجرد تسليم أصل الإجارة إلى العميل، يتم تعديل المبالغ المدفوعة على حساب الإيجار مقابل عنصر الإيجار الإضافي ومعاملتها كدخل للبنك.

لا يبدأ عقد الإيجار بموجب الإجارة الآجلة إلا بعد استلام المستأجر للأصل المؤجر من المؤجر. ويتعهد المستأجر بموجب اتفاقية الإجارة المؤجلة بتجديد فترات الإجارة وسداد مبالغ الأجرة المتعلقة بكل فترة وفقًا للجدول الزمني المتفق عليه والصيغة المعمول بها خلال مدة الإجارة.

يحتفظ المؤجر بملكية الأصل طيلة مدة الإجارة، وفي نهايتها إذا قام المستأجر بالوفاء بكافة الالتزامات المترتبة عليه بموجب اتفاقية الإجارة الآجلة، يبيع المؤجر الأصل المؤجَر إلى المستأجر بقيمة رمزية بناءً على تعهد البيع الذي قدمه المؤجر.

إن أخفقت المجموعة في منح حيازة الأصل بموجب الإجارة الآجلة إلى المستأجر، تُلغى الإجارة الآجلة وترد المجموعة الإيجارات المحصلة خلال فترة الإنشاء إلى المستأجر.

٣-٣ المشاركة

هي اتفاقية بين المجموعة وأحد عملائها يساهم من خلالها كلا الطرفين في رأسمال المشاركة ("رأسمال المشاركة")، ويجوز أن تكون المساهمة نقداً أو عيناً وفقاً للقيمة التي يتم تحديدها وقت إبرام عقد المشاركة. ويجوز أن يكون موضوع المشاركة مشروع استثماري معين، قائم أو جديد، أو ملكية عقار معين إما بصفة دائمة أو متناقصة تنتهي بتمليك محل المشاركة بالكامل للعميل. يتم توزيع الأرباح وفقًا لنسبة توزيع الأرباح المتفق عليها مسبقًا كما هو منصوص عليه في اتفاقية المشاركة. من حيث المبدأ، يتم توزيع أرباح المشاركة عند تصفية المشاركة والإعلان عنها/توزيعها من قبل الشريك المدير.

ومع ذلك، عندما لا تكون التصفية الفعلية ممكنة.. عند تقسيم الخسارة، إن وجدت، بناءً على نسبة مساهمة الشركاء في رأس المال، مع مراعاة أنه في حالة إهمال الشريك المدير أو مخالفته لبنود عقد المشاركة أو تخلفه عن السداد، يجب أن تقدم للمجموعة دليلاً مقنعاً على أن حدوث تلك الخسارة بسبب قوى قاهرة، وأن الشريك المدير تعذر عليه التنبؤ بتلك القوى القاهرة أو تفادي تبعاتها السلبية على المشاركة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٣ تعريفات (تتمة)

٣-٤ المضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين، يكون أحدهما الممول ("رب المال") وهو الطرف الذي يقدم مبالغ مالية معينة ("رأسمال المضاربة") إلى الطرف الآخر ("المضارب")، وهو الطرف الذي يقوم على إثر ذلك باستثمار رأسمال المضاربة في أحد المشاريع التجارية أو الأنشطة بناءً على خبرته مقابل حصة محددة (متفق عليها مسبقًا) من الربح الناتج، إن وجد، على ألا يتدخل رب المال في إدارة نشاط المضاربة. الأصل أن يتم توزيع ربح المضاربة عند تصفية المضاربة أو إعلان / توزيع الربح من قبل المضارب، ولكن عندما تكون التصفية الحقيقية غير ممكنة، تسمح الشريعة بالتصفية الاستدلالية للمضاربة وتوزيع الأرباح على أساسه. ويتحمل المضارب الخسارة في حالة التخلف عن السداد، أو الإهمال أو المخالفة لشروط وأحكام عقد المضاربة، وإلا فإن رب المال هو من يتحمل الخسارة، شريطة تلقي رب المال دليلاً مقنعاً يفيد بأن تلك الخسارة قد وقعت بسبب قوى قاهرة، وأن المضارب لم يكن بوسعه التنبؤ بها أو تفادي تبعاتها الضارة على المضاربة. وبموجب عقد المضاربة، فقد تكون المجموعة مضارباً أو رب المال، حسب الحالة. ويجوز للمضارب، بشرط موافقة رب المال، أن يقوم بخلط أمواله الخاصة مع رأسمال المضاربة، الأمر الذي ينتج عنه تشكيل وعاء المضاربة المشترك.

٣-٥ وكالة استثمار

الوكالة هي اتفاقية بين طرفين، يكون أحد الطرفين هو الممول ("الموكل")، وهو الذي يقوم بتقديم مبلغ مالي محدد ("رأسمال الوكالة") إلى وكيل ("الوكيل")، وهو الذي يقوم باستثمار رأسمال الوكالة بطريقة تتفق مع الشريعة الإسلامية طبقاً لدراسة الجدوى / خطة الاستثمار التي يقدمها الوكيل للموكل. يستحق الوكيل أتعاباً محدداً ("أجر الوكالة") كمبلغ مقطوع أو نسبة مئوية من رأسمال الوكالة على أن يحق للموكل كل الربح الناتج من الوكالة. وقد يتم منح الوكيل أي ربح إضافي تزيد على نسبة الربح أو العوائد المتفق عليها كحافز على حسن الأداء كما يستحق الموكل جميع أرباح الوكالة. يتم توزيع ربح الوكالة عند التصفية أو إعلان / توزيع الربح من قبل الوكيل. ولكن حيث إن التصفية الحقيقية غير ممكنة، تسمح الشريعة بالتصفية الاستدلالية للوكالة وتوزيع الأرباح على أساسه. ويتحمل الوكيل الخسارة في حالة التخلف عن السداد، أو الإهمال أو المخالفة لشروط وأحكام اتفاقية الوكالة، وإلا فإن الموكل هو من يتحمل الخسارة، شريطة حصول الموكل على دليل مقنع يفيد بأن تلك الخسارة قد وقعت بسبب قوى قاهرة، وأن الوكيل لم يكن بوسعه التنبؤ بتلك القوى القاهرة أو تفادي تبعاتها السلبية على الوكالة، حسب الحالة.

٣-٦ وكالة خدمات

بموجب هذا الهيكل، يقوم البنك بشراء أصل ما من المالك (سواء كان العميل أو طرفًا ثالثًا) من خلال اتفاقية شراء. وبعد ذلك، يقوم البنك بتعيين العميل كوكيل خدمات له للقيام بخدمات محددة متوافقة مع الشريعة الإسلامية تتعلق بإدارة الأصل نيابة عن البنك، مقابل رسوم و/أو حوافز متفق عليهما مسبقًا. بموجب اتفاقية وكالة الخدمات، يقوم العميل بتحصيل الدخل الناتج عن الأصل وتحويله إلى البنك وفقًا لشروط اتفاقية وكالة الخدمات. عند الاستحقاق، يقوم البنك ببيع الأصل إلى العميل، وفقًا لتعهد الشراء الصادر من العميل لصالح البنك، بسعر ممارسة متفق عليه.

بموجب اتفاقية الوكالة، سيكون العميل ملزمًا بتحصيل الدخل الناتج عن الأصل وتحويله إلى البنك في كل تاريخ دفع الدخل.

إذا كان الدخل المستحق الدفع للبنك في تاريخ دفع الدخل أكبر من مبلغ الدخل المتوقع (كما هو متفق عليه بين البنك والوكيل)، فسيتم الاحتفاظ بالدخل الفائض كاحتياطي لسداد الدخل المستقبلي وسيتم إضافته إلى حساب احتياطي الدخل الذي يحتفظ به الوكيل.

يحق للوكيل الحصول على أي مبلغ متاح في حساب الاحتياطي للدخل في تاريخ انتهاء التسهيل كحافز.

يجوز إنهاء وكالة الخدمات بموجب شراء الأصل من قبل الوكيل من البنك إما عن طريق الممارسة بموجب تعهد الشراء أو بموجب تعهد البيع. يجب تنفيذ اتفاقية شراء الأصل المقدمة كملحق لتعهد البيع وتعهد الشراء بشكل صحيح بين العميل وبنك دبي الإسلامي لإبرام بيع الأصل للعميل.

٣-٧ السلم

عقد تمويل السلم هو عقد تشتري المجموعة بموجبه كمية محددة من سلعة معينة من المتعامل وتسدد له ثمن السلم بالكامل مقدماً، في حين يقوم العميل بتسليم كميات السلع طبقاً لجدول التسليم المتفق عليه. يجوز للعميل تعيين وكيل ليتصرف نيابة عنه في شراء السلع وتسليمها للمجموعة. تجني المجموعة أرباحاً من معاملات السلم عندما يتم استلام سلعة السلم من االمتعامل وبيعها لاحقاً إلى طرف آخر مقابل ربح. يتم احتساب ربح السلم داخلياً على أساس زمني على مدار فترة عقد السلم بناءً على قيمة سلعة السلم قيد السداد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٣ تعريفات (تتمة)

٨-٣ الاستصناع

هو عقد بيع بين طرفي العقد، بحيث يتعهد البائع بموجبه بتصنيع أو إنشاء أصل أو عقار محدد للمشتري وفقاً لمواصفات متفق عليها بشكل مسبق، على أن يتم التسليم في موعد متفق عليه مقابل متفق عليه، على أن يتضمن ذلك الثمن تكلفة الإنشاء أو التصنيع وهامش ربح. ولا يتطلب إنجاز العمل، المتعهد به، على الصانع فحسب، بل من الممكن تنفيذ عملية الإنشاء/التطوير أو التصنيع، بالكامل أو أي جزء منه، عن طريق طرف ثالث تحت إشراف ومسؤولية البائع لتسليم المصنوع في وقته المتفق عليه وفقا للمواصفات المتفق عليها. وبموجب عقد الاستصناع، قد تقوم المجموعة بدور البائع أو المشتري. يتم احتساب ربح الاستصناع (الفارق بين ثمن بيع المصنوع للمتعامل وإجمالي تكلفة الاستصناع التي تتكبدها المجموعة) داخلياً على أساس زمني على مدار فترة العقد بناءً على مبلغ التمويل الأصلي قيد السداد.

٩-٣ الصكوك

تُعرف الصكوك بأنها "شهادات استثمار ذات قيمة متساوية تمثل حصص ملكية شائعة في محفظة من الموجودات المعنية. والصكوك عموماً تستخدم كبديل إسلامي لمصطلح السندات المالية وتمثل الصكوك ملكية الموجودات المعنية من قبل حامل الصك مع كافة الحقوق والالتزامات الخاصة بالملكية، ومع ذلك، فإنه قد يمثل حق الانتفاع أو الخدمات أو الذمم المدينة في بعض الحالات.

١٠-٣ حسابات الاستثمار ومجموعات الموجودات ذات الصلة

يتم إنشاء الودائع بشكل أساسي بموجب عقود القرض والمضاربة والوكالة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تصنف الودائع التي يتم الحصول عليها على أساس القرض على أنها "حسابات جارية" ويتم تصنيف الودائع الناتجة على أساس المضاربة والوكالة على أنها "ودائع توفير" و"ودائع ثابتة". لا يتم تمرير أي ربح أو خسارة إلى المودعين في الحساب الجاري. على الرغم من اختلاف الميزات الخاصة بكل منتج، لا توجد عادة أي قيود على عمليات السحب أو عدد المعاملات في الحسابات الجارية وحسابات التوفير. في حالة الودائع الثابتة، يمكن إجراء عمليات السحب قبل استحقاقها وفقًا للشروط المعتمدة فقط.

يقوم البنك بإدارة مجمعات موجودات منفصلة للمضاربة (يشار إليها أيضًا باسم المجمع المشترك) وودائع الوكالة.

يتم توزيع الأرباح المحققة في المجمع المشترك مبدأياً بين البنك والمضاربة بما يتناسب مع حصتهم في المجمع. يتم توزيع ربح المضاربة (إن وجد) بين البنك، بصفته مضاربًا، والمودعين، بصفتهم رب المال، وفقًا لنسبة تقاسم الأرباح المتفق عليها مسبقًا بين المضارب ورب المال. يتم استثمار جميع الودائع القائمة على المضاربة بالكامل في المجمع المشترك لإنتاج عوائد عليها. في حالة عدم قدرة البنك على استخدام جميع الأموال، بما في ذلك أموال المساهمين، المتاحة للاستثمار، (باستثناء هوامش الاحتياطيات النقدية المطلوبة بموجب لوائح البنك المركزي)، تعطى الأولوية للأموال المتاحة في المجمع المشترك. يتم توزيع حصة رب المال من الأرباح على المودعين حسب الأوزان المحددة عند بداية فترة حساب الربح، وفي بعض الحالات يجوز للمضارب أن يهب جزءًا من حصته من الأرباح لرب المال كهدية (هبة). تستحق الودائع الاستثمارية في المجمع الربح، إن وجد، من موجودات ذلك المجمع خلال فترة توزيع الأرباح وفقًا للأوزان المخصصة و/أو نسبة تقاسم الأرباح، وفي حالة وجود أي خسارة، يتحملونها وفقًا لنسبة استثماراتهم.

تحفظ الودائع الثابتة بموجب هيكل الوكالة في مجموعة موجودات منفصلة لتتناسب مع العائدات المتوقعة واستحقاق ودائع الوكالة. وفقا لشروط اتفاقية الوكالة، يتم منح الوكيل / البنك (الوكيل) زيادة على الربح المتوقع كحافز.

١-١٠-٣ مجموعات الموجودات ونهج التخصيص

يقوم البنك بتشغيل مجمعات عامة ومحددة للودائع والأموال بين البنوك المقبولة/المكتسبة بموجب أوضاع المضاربة والوكالة.

وبموجب مجمع الودائع العامة، يقبل البنك الأموال على أساس المضاربة من المودعين (رب المال) حيث يعمل البنك كمدير (المضارب) ويستثمر الأموال في طرق التمويل والاستثمارات والإيداعات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. عند استخدام الأموال واستثمارها، يمنح البنك الأولوية للأموال المتاحة في المجمع المشترك على أموال المساهمين من مصادره الخاصة بعد استيفاء المتطلبات التنظيمية المتعلقة بهذه الودائع.

يتم تشغيل مجمعات محددة للودائع المقبولة من ودائع الوكالة. يتم احتساب ربح كل مجمع ودائع على جميع الموجودات المجزية المحجوزة باستخدام الأموال من المجمع بعد خصم مصاريف خسائر/استردادات التأثير المحددة المتكبدة مباشرة في كسب دخل هذا المجمع إلى جانب الرسوم ذات الصلة، إن وجدت. لا يتم تحميل أي نفقات ذات طبيعة عامة أو إدارية على المجمعات. يتم تقاسم ربح المجمع بين مودعي المجمع وفق آلية محددة مسبقاً بناءً على الأوزان المعلنة قبل بدء فترة حساب الربح بعد خصم رسوم الوكيل. يتم الإعلان عن هذه الأوزان من قبل البنك وفقًا لمتطلبات الهيئة العليا الشرعية التابعة للمصرف المركزي وكذلك لجنة الرقابة الشرعية.

لقد قام البنك بكافة استثماراته في شركاته التابعة والزميلة من خلال وعاء المضاربة الذي يتكون من ودائع المضاربة وأموال المساهمين. ومع ذلك، لا يتم نقل أي أصل من محفظة أو وعاء إلى آخر دون اتباع الإجراءات المناسبة وفقًا للسياسات والإجراءات المعتمدة من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٣ تعريفات (تتمة)

١-٣ حسابات الاستثمار ومجموعات الموجودات ذات الصلة (تتمة)

١-١-٣ مجموعات الموجودات ونهج التخصيص (تتمة)

الميزات الرئيسية وخصائص المخاطر والمكافآت لجميع المجمعات

تعتمد خصائص المخاطر لكل مجموعة بشكل أساسي على الموجودات والخصوم لكل مجموعة. تتعرض المجمعات لمخاطر الائتمان العامة ومخاطر ملكية الموجودات ومخاطر معدل الربح للموجودات الأساسية المعنية، إلى جانب المخاطر المرتبطة بطريقة التمويل (طرق التمويل) المطبقة / المستخدمة بموجب هيكل (هياكل) المعاملة. إن البنك مجهز تجيزًا جيدًا لتحديد هذه المخاطر والحد منها بشكل مناسب.

يتم تخصيص (الإيرادات والمصروفات للمجموعات المختلفة) على آلية محددة مسبقًا ومبادئ/ معايير محاسبية. لم تكن هناك أي تغييرات في أي استراتيجيات توزيع الموجودات للمجموعات خلال السنوات.

٤ أساس الإعداد

١-٤ بيان التوافق

تم إعداد هذه المعلومات المالية الموحدة وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمتطلبات السارية لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية ("قانون الشركات الجديد") الصادر في ٢٠ سبتمبر ٢٠٢١ والذي دخل حيز النفاذ في ٢ يناير ٢٠٢٢ وكذلك المرسوم بقانون اتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨.

٢-٤ أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء بعض الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة كما توضح السياسات المحاسبية أدناه.

٣-٤ العملة الرسمية وعملة عرض البيانات المالية الموحدة

تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بدرهم الإمارات العربية المتحدة ("الدرهم الإماراتي") وتُقرب كافة القيم إلى أقرب عدد صحيح بالألف، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

تم أدناه بيان السياسات المحاسبية الرئيسية المطبقة عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة.

٥ السياسات المحاسبية الهامة

١-٥ أسس التوحيد

١-١-٥ دمج الأعمال

يتم احتساب دمج الأعمال من خلال طريقة الاستحواذ كما في تاريخ الاستحواذ، وهو التاريخ الذي يتم فيه تحويل السيطرة إلى المجموعة. يتم بصورة عامة قياس الثمن المحول عند الاستحواذ بالقيمة العادلة التي يتم احتسابها على أنها صافي الموجودات المحددة التي تم الاستحواذ عليها. يتم اختبار أي شهرة تجارية تنشأ من الدمج سنوياً للتحقق من تعرضها لانخفاض في القيمة. يتم احتساب أي أرباح من الشراء بسعر منخفض مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم بيان تكاليف المعاملة كمصروفات عند تكبدها باستثناء التكاليف المتعلقة بإصدار أدوات تمويل إسلامي أو أدوات حقوق ملكية.

لا يشتمل الثمن المُحول على المبالغ المتعلقة بتسوية العلاقات السابقة. غالباً ما يتم احتساب هذه المبالغ ضمن الأرباح أو الخسائر.

يتم قياس أي مبلغ يُحتمل سداده بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. عندما يتم تصنيف المبلغ المحتمل كحقوق ملكية، لا تتم إعادة قياسه ويتم احتساب التسوية ضمن حقوق الملكية. بخلاف ذلك، يتم احتساب التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمبلغ المحتمل ضمن الأرباح أو الخسائر.

٢-١-٥ الشركة التابعة

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للمجموعة والمنشآت الخاضعة لسيطرة المجموعة. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى المجموعة:

- سلطة على المنشأة المستثمر بها،
- تعرض إلى، أو لديها حقوق في، العوائد المتغيرة من ارتباطها بالمنشأة المستثمر بها، و
- القدرة على استخدام سلطتها على المنشأة المستثمر بها للتأثير على قيمة عوائدها.

تعيد المجموعة تقييم ما إذا كانت تسيطر على المنشأة المستثمر بها إن كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغيرات في عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة الموضحة أعلاه.

عندما تقل حقوق التصويت للمجموعة في أي من المنشآت المستثمر بها عن أغلبية حقوق التصويت بها، فيكون للمجموعة السلطة على تلك المنشأة المستثمر بها عندما تكفي حقوق التصويت لمنحها قدرة عملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة بالمنشأة المستثمر بها بصورة منفردة. تراعي المجموعة كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تقييم ما إذا كان للمجموعة حقوق التصويت في المنشأة المستثمر بها بشكل يكفي لمنحها السيطرة، ومن بين تلك الحقائق والظروف:

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٥ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٥-١ أسس التوحيد (تتمة)

٥-١-٢ الشركة التابعة (تتمة)

- حجم حقوق التصويت لدى المجموعة مقارنة بحجم حقوق التصويت لحاملي حقوق التصويت الآخرين؛
- حقوق التصويت المحتملة للمجموعة وحاملي حقوق التصويت الآخرين والأطراف الأخرى؛
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- غيرها من الحقائق والظروف الأخرى التي تشير إلى أن المجموعة تمتلك، أو لا تمتلك، القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة وقت الحاجة لاتخاذ قرارات، بما في ذلك أنماط التصويت والاجتماعات السابقة للمساهمين.

يبدأ توحيد أي من الشركات التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة، ويتوقف بفقد المجموعة للسيطرة على الشركة التابعة. وبصورة محددة، يتم إدراج إيرادات ومصروفات الشركة التابعة التي يتم الاستحواذ عليها أو استبعادها خلال السنة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة وحتى التاريخ الذي تتوقف فيه سيطرة المجموعة على الشركة التابعة. تكون الأرباح أو الخسائر وكافة مكونات الدخل الشامل الآخر منسوبة إلى مالكي المجموعة وإلى الحصص غير المسيطرة.

يُنسب إجمالي الدخل الشامل للشركات التابعة إلى مالكي المجموعة والحصص غير المسيطرة حتى إن نتج عن ذلك عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لكي تتوافق سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

تحذف جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المرتبطة بالمعاملات بين منشآت المجموعة بالكامل عند التوحيد.

إن التغيرات في حصص ملكية المجموعة في الشركات التابعة، والتي لا تؤدي إلى فقدان المجموعة للسيطرة على الشركات التابعة، يتم احتسابها كمعاملات حقوق ملكية. يتم تعديل القيم الدفترية لحصص المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصصهم في الشركات التابعة. يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالفرق بين المبلغ الذي يتم به تعديل الحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع/مستحق السداد أو المقبوض/مستحق القبض، ويُنسب إلى مالكي المجموعة.

٥-١-٣ العملات الأجنبية

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، يتم احتساب معاملات كل منشأة من منشآت المجموعة التي تتم بعملات غير العملة الرسمية لكل منشأة (العملات الأجنبية) وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات. وفي نهاية كل فترة تقرير، يتم تحويل البنود المالية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. يتم تحويل البنود غير المالية بالعملات الأجنبية المسجلة بالقيمة العادلة وفقاً لأسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيمة العادلة. لا تتم إعادة تحويل البنود غير المالية المقاسة بالتكلفة التاريخية بأي من العملات الأجنبية.

يتم احتساب فروقات الصرف للبنود المالية في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في الفترة التي تنشأ فيها باستثناء:

- فروقات أسعار الصرف للمعاملات المبرمة للتحوط من مخاطر عملات أجنبية محددة؛ و
- فروقات أسعار الصرف من البنود المالية المستحقة من، أو المستحقة إلى، عملية خارجية لم يتم تخطيط تسوية لها وليس من المحتمل حدوثها (ولذلك تشكل جزءاً من صافي الاستثمار في العملية الخارجية)، والتي يتم احتسابها مبدئياً في الدخل الشامل الآخر ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عند تسوية البنود المالية.

لأغراض عرض البيانات المالية الموحدة، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الخارجية للمجموعة إلى الدرهم الإماراتي، وهو عملة عرض البيانات المستخدمة من قبل المجموعة، باستخدام أسعار الصرف السائدة في نهاية كل فترة تقرير. ويتم تحويل بنود الإيرادات والمصروفات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف السائدة في الفترة. يتم احتساب فروقات الصرف، إن وجدت، ضمن الدخل الشامل الآخر ويتم بيان القيمة المتراكمة في حقوق الملكية (وتنسب إلى الحصص غير المسيطرة حيثما يكون مناسباً).

عند استبعاد عملية خارجية، يُعاد تصنيف جميع فروقات الصرف المتراكمة في حقوق الملكية المتعلقة بتلك العملية العائدة إلى مالكي المجموعة إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

علاوة على ذلك، عند قيام المجموعة باستبعاد جزء فقط من حصتها في شركة تابعة بحيث لا ينتج عن هذا الاستبعاد فقدان المجموعة للسيطرة على تلك الشركة التابعة، يُعاد توزيع الحصة التناسبية من فروقات الصرف المتراكمة على الحصص غير المسيطرة ولا يتم احتسابها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. فيما يتعلق بكافة بعمليات الاستبعاد الجزئي الأخرى (أي استبعاد جزئي لشركات زميلة أو مشاريع مشتركة ولا ينتج عن ذلك فقدان المجموعة للتأثير الهام أو السيطرة المشتركة)، يُعاد تصنيف الحصة التناسبية من فروقات الصرف المتراكمة إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٥ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٥-١ أسس التوحيد (تتمة)

٥-١-٣ العملات الأجنبية (تتمة)

تتم معاملة تعديلات القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة التي تم الاستحواذ عليها نتيجة الاستحواذ على عملية خارجية كموجودات ومطلوبات للعملية الخارجية ويتم تحويلها وفقاً لسعر الصرف السائد في نهاية كل فترة تقرير، ويتم احتساب فروقات أسعار الصرف ضمن حقوق الملكية.

٥-١-٤ فقدان السيطرة

عندما تفقد المجموعة السيطرة على شركة تابعة، يتم احتساب أرباح أو خسائر فقدان السيطرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد ويتم احتسابها على أنها الفرق بين (١) إجمالي القيمة العادلة للمبلغ المقبوض والقيمة العادلة للحصص المتبقية، و (٢) القيمة الدفترية السابقة للموجودات (بما في ذلك الشهرة التجارية)، ومطلوبات الشركة التابعة وأي حصص غير مسيطرة. يتم احتساب كافة المبالغ المعترف بها مسبقاً في بيان الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بهذه الشركة التابعة كما لو أن المجموعة قد استبعدت الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بالشركة التابعة بشكل مباشر (أي تم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر أو تحويلها إلى فئة أخرى من فئات حقوق الملكية).

تُعتبر القيمة العادلة لأي استثمارات محتفظ بها في شركات تابعة سابقة بتاريخ فقدان السيطرة أنها هي القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي للاحتساب اللاحق وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، وعند الاقتضاء، التكلفة عند الاعتراف المبدئي للاستثمار في شركة زميلة أو ائتلاف مشترك.

٥-١-٥ المنشآت ذات الأغراض الخاصة

تتمثل المنشآت ذات الأغراض الخاصة في المنشآت التي يتم تأسيسها لتحقيق أهداف محدودة ومحددة جيداً مثل توريق موجودات أو تنفيذ معاملة تمويل إسلامي محددة. يتم توحيد المنشأة ذات الأغراض الخاصة إذا رأت المجموعة أنها تسيطر عليها استناداً إلى تقييم جوهر علاقتها مع المجموعة وكذلك تقييم للمخاطر والامتيازات المرتبطة بها.

٥-١-٦ الأنشطة الائتمانية

تعمل المجموعة بصفة أمين/مدير أو بغيرها من الصفات التي ينتج عنها الاحتفاظ بموجودات بصفة أمين بالنيابة عن أمناء أو مؤسسات أخرى. لا يتم إدراج هذه الموجودات والإيرادات الناتجة عن الأنشطة الائتمانية في البيانات المالية الموحدة للمجموعة حيث إنها ليست موجودات خاصة بالمجموعة.

٥-٢ الأدوات المالية

٥-٢-١ الاعتراف المبدئي

يتم احتساب الموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح إحدى شركات المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية الخاصة بالأداة.

٥-٢-٢ القياس المبدئي

تقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملة المنسوبة بصورة مباشرة إلى حيازة أو إصدار الموجودات والمطلوبات المالية تتم إضافتها إلى أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية، حيثما يكون مناسباً، عند الاعتراف المبدئي. تقيد تكاليف المعاملة المنسوبة بصورة مباشرة إلى حيازة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فوراً في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٥-٣ الموجودات المالية

يتم الاعتراف وإلغاء الاعتراف بعمليات شراء أو بيع الموجودات المالية بالطرق الاعتيادية في تاريخ التداول. تتمثل الطرق الاعتيادية للشراء أو البيع في مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تقضي تسليم الموجودات ضمن نطاق زمني تحدده الاتفاقيات أو اللوائح السوقية مع مراعاة الضوابط الشرعية ذات الصلة.

يتم قياس كافة الموجودات المالية المعترف بها لاحقاً في مجملها إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة، بناءً على تصنيف الموجودات المالية.

٥-٣-١ تصنيف الموجودات المالية

يتم لاحقاً قياس الأرصدة لدى البنوك المركزية والمستحق من البنوك والمؤسسات المالية والموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية والاستثمارات في صكوك إسلامية وبنود من الذمم المدينة والموجودات الأخرى التي ينطبق عليها الشروط التالية بالتكلفة المطفأة منقوصًا منه خسائر انخفاض القيمة والإيرادات المؤجلة، إن وجدت (باستثناء تلك الموجودات المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف المبدئي):

- أن تكون الموجودات محتفظ بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن توفر البنود التعاقدية الخاصة بالأداة، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط سدادات للمبلغ الأصلي وأرباح على المبلغ الأصلي قيد السداد.

يتم قياس كافة الموجودات المالية الأخرى لاحقاً بالقيمة العادلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٥ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٥-٣ الموجودات المالية (تتمة)

٥-٣-٢ تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لموضوعية نموذج الأعمال الذي يتم في إطاره الاحتفاظ بالأصل على مستوى المحفظة حيث يوضح ذلك بشكل أفضل الطريقة التي يتم وفقاً لها إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تتضمن المعلومات التي تم أخذها بالاعتبار على ما يلي:

- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقارير بشأنها إلى إدارة البنك؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛ و
- كيفية تعويض مديري الأعمال – على سبيل المثال؛ ما إذا كانت التعويضات ترتكز على القيمة العادلة للموجودات التي تتم إدارتها أو التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها.
- مدى تكرار وقيمة وتوقيت المبيعات التي تعتبر من الأمور الهامة التي يتم مراعاتها أثناء تقييم البنك.

يرتكز تقييم نموذج الأعمال على سيناريوهات متوقعة بصورة معقولة دون الأخذ بعين الاعتبار 'أسوأ السيناريوهات' أو 'السيناريوهات الحرجة'. إذا تحققت التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة مختلفة عن التوقعات الأصلية للبنك، لا يقوم البنك بتغيير تصنيف الموجودات المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال، ولكن يتم إدراج تلك المعلومات عند تقييم الموجودات المالية التي تم استحداثها أو شراؤها مؤخراً منذ ذلك الحين فصاعداً.

فيما يتعلق بالموجودات المالية المحتفظ بها للبيع أو لإدارتها والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حيث لم يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية كما لم يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو لبيع الموجودات المالية.

٥-٣-٣ تقييم خصائص التدفق النقدي

تتضمن خصائص التدفق النقدي التعاقدي تقييم السمات التعاقدية لأداة ما لتحديد إن كانت ستولد تدفقات نقدية تتوافق مع الترتيب التمويلي الأساسي. تتوافق التدفقات النقدية التعاقدية مع ترتيب التمويل الأساسي إن كانت تمثل التدفقات النقدية المتعلقة فقط بسداد المبلغ الأصلي والربح على المبلغ الأصلي القائم.

لأغراض هذا التقييم، يُعرف "المبلغ الأصلي" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي، في حين يُعرف "الربح" على أنه الزيادة على الأصل نتيجة التجارة خلال فترة زمنية محددة ومقابل التكاليف ومخاطر التمويل الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، إضافة إلى هامش معدل الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط سدادات المبلغ الأصلي والربح، يأخذ البنك بالاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرط تعاقدي يترتب عليه تغيير توقيت أو قيمة التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا يفي الأصل بهذا الشرط.

٥-٣-٤ التكلفة المطفأة وطريقة معدل الربح الفعلي

إن طريقة معدل الربح الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وتوزيع الإيرادات على مدى الفترة ذات الصلة. يتمثل معدل الربح الفعلي في المعدل المستخدم لاحتساب القيمة الحالية للمقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المقبوضة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) على مدى العمر المتوقع للأدوات الاستثمارية والتمويلية أو، إن أمكن، على مدى فترة أقصر لتحديد صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

تقيد الإيرادات في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على أساس معدل الربح الفعلي للأدوات التمويلية والاستثمارية الإسلامية المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة.

إذا كان أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي أو الالتزام المالي المقاسة بالتكلفة المطفأة نتيجة لإصلاح معدل الربح المعياري، تقوم المجموعة عندئذ بتحديث معدل الربح الفعلي للأصل المالي أو الالتزام المالي ليعكس التغيير الذي يتطلبه الإصلاح. ويعد التغيير في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية مطلوبًا من خلال إصلاح معدل الربح المعياري إذا تم استيفاء الشروط التالية:

- أن يكون التغيير ضروري كنتيجة مباشرة للإصلاح؛ و
- أن الأساس الجديد لتحديد التدفقات النقدية التعاقدية مكافئ اقتصاديًا للأساس السابق - أي الأساس قبل التغيير مباشرة.

إذا تم إجراء تغييرات على أصل مالي أو التزام مالي بالإضافة إلى تغييرات على أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية المطلوبة من خلال إصلاح معدل الربح المعياري، تقوم المجموعة أولاً بتحديث معدل الربح الفعلي للأصل المالي أو الالتزام المالي ليعكس التغيير المطلوب من خلال إصلاح معدل الربح المعياري. بعد ذلك، تقوم المجموعة بتطبيق سياسات المحاسبة عن التعديلات المبينة أعلاه على التغييرات الإضافية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٥ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٥-٢ الأدوات المالية (تتمة)

٥-٣-٥ الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف المبدئي، يمكن للمجموعة أن تختار بشكل نهائي (على أساس كل أداة على حدة) تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ولا يجوز التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان الاستثمار في حقوق الملكية محتفظ به لغرض المتاجرة.

يُعتبر الأصل المالي أنه محتفظ به لغرض المتاجرة إذا:

- تم شراؤه أساساً لغرض البيع في المستقبل القريب، أو
- كان، عند الاعتراف المبدئي، جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة تديرها المجموعة وله طابع فعلي حديث للحصول على أرباح في فترات قصيرة، أو
- كان أداة مشتقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية غير مصنفة وفعّالة كأداة تحوط إسلامية أو كضمان مالي.

تقاس الموجودات مبدئياً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة. ومقاسة لاحقاً بالقيمة العادلة وتقيد الأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. لن تتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة إلى الأرباح أو الخسائر عند الاستبعاد.

٥-٣-٦ أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تقاس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حالة تحقق الشرطين التاليين:

- إذا كانت الأداة يحتفظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك بيع الموجودات المالية؛ و
- إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تفي بمتطلبات اختبار مدفوعات أصل الدين والربح.

يتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقاً بالقيمة العادلة مع الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها ضمن الدخل الشامل الآخر. يتم الاعتراف بإيرادات الربح وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح أو الخسائر. عند إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي تم احتسابها سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر من الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر.

٥-٣-٧ الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، ما لم تقم المجموعة بتصنيف الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف المبدئي.

يتم قياس الموجودات المالية (بخلاف أدوات حقوق الملكية) التي لا ينطبق عليها معايير القياس بالتكلفة المطفأة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. علاوة على ذلك، فإن الموجودات المالية (بخلاف أدوات حقوق الملكية) التي ينطبق عليها معايير القياس بالتكلفة المطفأة ولكنها غير مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. قد يتم تصنيف الموجودات المالية (بخلاف أدوات حقوق الملكية) بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل ملحوظ التضارب في القياس أو الاعتراف والذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو احتساب الأرباح أو الخسائر عليها على أسس مختلفة.

لم تصنف المجموعة أية موجودات مالية (بخلاف أدوات حقوق الملكية) بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يعاد تصنيف الموجودات المالية من التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند تغيير نموذج الأعمال بحيث لا يعد ينطبق عليها معايير القياس بالتكلفة المطفأة. لا يسمح بإعادة تصنيف الموجودات المالية (بخلاف أدوات حقوق الملكية) المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي.

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير مع احتساب أية أرباح أو خسائر تنشأ من إعادة قياس في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. يتم إدراج صافي الأرباح أو الخسائر المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في بند "الأرباح من استثمارات أخرى بالقيمة العادلة" في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. يتم تحديد القيمة العادلة وفقاً للطريقة المبينة في الإيضاح ٤٦-٢-١ حول هذه البيانات المالية الموحدة.

٥-٣-٨ أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بعملة أجنبية بتلك العملة الأجنبية ويتم تحويلها وفقاً لأسعار الصرف الفورية في نهاية كل فترة تقرير. تشكل مكونات صرف العملات الأجنبية جزءاً من ربح أو خسارة قيمتها العادلة. وطبقاً لذلك،

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم احتساب مكون صرف العملات الأجنبية في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد؛ و
- فيما يتعلق بالموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم احتساب أي مكون من مكونات صرف العملات الأجنبية ضمن الدخل الشامل الآخر.

فيما يتعلق بالأدوات المالية بالعملات الأجنبية المقاسة بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة تقرير، فيتم تحديد أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية استناداً إلى التكلفة المطفأة للموجودات المالية ويتم احتسابها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٥ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٥-٢ الأدوات المالية (تتمة)

٥-٣-٩ انخفاض قيمة الموجودات المالية

يتم تقييم الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة للتحقق من تعرضها لانخفاض في القيمة في تاريخ كل تقرير.

يقوم البنك بتطبيق منهجية ترتكز على ثلاث مراحل لقياس مخصص خسائر الائتمان باستخدام منهجية خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، وذلك للفئات التالية من الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة:

- الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية التي تمثل أدوات مالية واستثمارات في صكوك؛
- أدوات مصدرة خارج الميزانية العمومية؛
- عقود ضمانات مالية مصدرة؛
- المستحق من بنوك ومؤسسات مالية؛
- الأرصدة لدى المصارف المركزية؛ و
- موجودات مالية أخرى.

تنتقل الموجودات المالية عبر ثلاث مراحل بناءً على التغيير في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي.

لا يتم احتساب خسائر انخفاض القيمة من استثمارات الأسهم.

نموذج انخفاض قيمة خسائر الائتمان المتوقعة

يشمل نموذج خسائر الائتمان المتوقعة منهج يتكون من ثلاث مراحل يرتكز على التغير في الجودة الائتمانية للموجودات المالية منذ الاعتراف المبدئي. تعكس خسائر الائتمان المتوقعة القيمة الحالية للعجز في النقد المتعلق بحالات التعثر عن السداد إما (١) على مدى فترة الاثنى عشر شهراً التالية أو (٢) على مدى العمر المتوقع للأداة المالية بناء على التراجع الائتماني من البداية.

- طبقاً للمرحلة ١ – في حالة عدم وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، سوف يتم قيد مبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً. يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهر بأنها الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية التي تمثل خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر لأداة مالية المحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير. يقوم البنك باحتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً استناداً إلى توقع حدوث تعثر خلال ١٢ شهراً التي تلي تاريخ التقرير. يتم تطبيق احتماليات التعثر المتوقع خلال ١٢ شهراً على التنبؤ بالتعرض عند التعثر ويتم ضربها في الخسارة المحتملة عند التعثر ويتم تخفيضها بمعدل الربح الفعلي الأصلي التقريبي.
- طبقاً للمرحلة ٢ – في حالة وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن لا تعتبر الأدوات المالية قد تعرضت لانخفاض ائتماني، سوف يتم قيد مبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة بناء على المدة المرجحة لاحتمالية التعرض للتعثر. يتم تقدير احتمالية التعثر والخسارة المحتملة عند التعثر على مدى عمر الأداة ويتم تخفيض العجز النقدي المتوقع بمعدل الربح الفعلي الأصلي التقريبي.
- بموجب المرحلة ٣ – في حالة وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ التقرير، سوف يتم تصنيف هذه الأدوات المالية كأدوات تعرضت لانخفاض ائتماني وسوف يتم قيد مبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الموجودات المالية بافتراض أن نسبة احتمالية التعثر هي ١٠٠٪.

عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة للالتزامات غير المسحوبة، يقوم البنك بتقدير الجزء المتوقع من الالتزام التي سيتم سحبه على مدى عمره المتوقع. وبذلك تستند خسائر الائتمان المتوقعة إلى القيمة الحالية للعجز المتوقع في التدفقات النقدية في حالة سحب التمويل. يتم تخفيض العجز النقدي المتوقع بمعدل الربح الفعلي المتوقع التقريبي على التمويل.

يتم قياس التزام البنك بموجب كل ضمان بالمبلغ المحتسب مبدئياً منقوصاً منه الإطفاء المتراكم المعترف به ضمن بيان الدخل، أو مخصص خسائر الائتمان المتوقعة، أيهما أعلى. ولهذا الغرض، يقوم البنك بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى القيمة الحالية للمدفوعات المتوقعة لتعويض حامل الضمان عن خسائر الائتمان التي يتكبدها. يتم تخفيض العجز بمعدل الخصم المعدل في ضوء المخاطر المناسب للتعرض.

يمثل نموذج خسائر الائتمان المتوقعة نظرة مستقبلية ويقتضي الاستناد إلى توقعات معقولة ومدعّمة بأدلة للظروف الاقتصادية المستقبلية عند تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان وقياس خسائر الائتمان المتوقعة.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

يقوم البنك باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى سيناريوهات قائمة على الاحتمالية لقياس العجز النقدي المتوقع المخفض بمعدل الربح الفعلي التقريبي. يتمثل العجز النقدي في الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك الحصول عليها. يأخذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بالاعتبار احتساب خسائر الائتمان المتوقعة على أنها حاصل ضرب احتمالية التعثر والخسارة المحتملة عند التعثر والتعرض عند التعثر. قام البنك بوضع منهجيات ونماذج مع الأخذ بعين الاعتبار الحجم النسبي للمحافظ ونوعيتها ودرجة تعقيدها.

تستند هذه المعايير بصورة عامة إلى نماذج إحصائية موضوعة داخلياً وغيرها من البيانات الإحصائية وتخضع للتعديل لتوضيح المعلومات الاستشرافية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٥ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٥-٢ الأدوات المالية (تتمة)

٥-٣-٩ انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

فيما يلي تفاصيل هذه المعايير/المدخلات الإحصائية:

- احتمالية التعثر – تتمثل في تقدير احتمالية على مدى فترة زمنية معينة؛
- التعرض عند التعثر – يتمثل في تقدير التعرض للتعثر في تاريخ مستقبلي مع الوضع بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة في التعرض بعد تاريخ التقرير؛ و

الخسارة المحتملة عند التعثر – يتمثل في تقدير الخسارة المترتبة على حدوث حالة تعثر في وقت معين. يستند التعرض عند التعثر إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والتدفقات النقدية التي كان يتوقع المقرض الحصول عليها (والتدفقات النقدية المتوقعة عمومًا في حالة حسابات المرحلة ٣)، بما في ذلك التدفقات النقدية من مصادرة الضمان. يتم عادةً التعبير عنها كنسبة مئوية من التعرض عند التعثر.

العوامل الاقتصادية العامة والمعلومات الاستشرافية والسيناريوهات المتعددة

يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ تقدير عادل ومرجح لخسائر الائتمان بناء على الاحتمالية من خلال تقييم نطاق النتائج المحتملة الذي يتضمن التنبؤات الخاصة بالظروف الاقتصادية المستقبلية.

عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة، يأخذ البنك بالاعتبار ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو إيجابي، سيناريو سلبي) بمعدلات أوزان ترجيح نسبتها ٤٠% و ٣٠% و ٣٠% على التوالي. يرتبط كل سيناريو منها بالدرجات المختلفة لاحتمالية التعثر. تتضمن أيضاً عملية تقييم السيناريوهات المتعددة احتمالية تحصيل التمويلات المتعثرة، بما في ذلك احتمالية سداد التمويلات بالإضافة إلى قيمة الضمان أو المبلغ الذي سوف يتم الحصول عليه مقابل بيع الأصل.

يعتمد البنك في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة على معلومات استشرافية واسعة النطاق كمدخلات اقتصادية مثل:

- الاستهلاك الحكومي الحقيقي
- الواردات الحقيقية للسلع والخدمات
- الرقم القياسي لأسعار المنازل
- العقارات السكنية - أبو ظبي ودبي
- المؤشر القياسي لأسعار المستهلك
- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
- المصروفات المالية الحكومية العامة
- الحسابات القومية: الصادرات الحقيقية للسلع والخدمات

يجب إدراج العوامل الاقتصادية العامة والمعلومات الاستشرافية ضمن عملية قياس خسائر الائتمان المتوقعة وتحديد ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ تقديم الائتمان. يجب أن توضح عملية قياس خسائر الائتمان المتوقعة في كل فترة تقرير معلومات مناسبة ومدعمة بأدلة في تاريخ التقرير حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتنبؤات المتعلقة بالظروف الاقتصادية المستقبلية. إن المدخلات والنماذج المستخدمة لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة قد لا ترصد دائماً جميع سمات السوق في تاريخ البيانات المالية. لبيان تلك السمات، يتم أحياناً إجراء تعديلات نوعية أو تسويات باعتبارها تعديلات مؤقتة عندما تكون تلك الفروقات مادية بصورة جوهرية.

تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

يتم إجراء تقييم للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان على أساس نسبي. من أجل تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأصل المالي زادت بصورة جوهرية منذ بداية نشأة الأصل المالي، يقوم البنك بمقارنة بمخاطر التعثر التي تحدث على مدى العمر المتوقع للأصل المالي في تاريخ التقرير بمخاطر التعثر عند بداية نشأة الأصل المالي باستخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية التي يتم استخدامها في عمليات إدارة المخاطر والتصنيف المعمول بها من قبل البنك. سوف يتم تقييم التغير في مخاطر الائتمان في تاريخ كل تقرير وذلك لكل أصل يعتبر هام بصورة منفردة وعلى مستوى القطاعات بالنسبة لحالات التعرض الفردي.

يتم تحويل مجموعة الموجودات من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢ عندما:

- تتغير احتمالية التعثر أو تصنيف مخاطر الائتمان إلى درجة تتجاوز الحد الموضوع من البنك فيما يتعلق بالاعتراف المبدئي؛
- تكون الأداة متأخرة السداد لأكثر من ٣٠ يوماً؛ و
- تُعتبر مخاطر الائتمان المرتبطة بالأداة مرتفعة استناداً إلى المعايير النوعية الموضوعة من قبل البنك.

تبقى الأدوات المحولة إلى المرحلة ٢ من المرحلة ١ في نفس المرحلة حتى تفي بالمعايير الموضوعة على مدى فترة محددة طبقاً لسياسة البنك.

ترتكز عملية التحويل من المرحلة ٢ إلى المرحلة ٣ على ما إذا كانت الموجودات المالية قد تعرضت لانخفاض في التصنيف الائتماني في تاريخ التقرير.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٥ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٥-٢ الأدوات المالية (تتمة)

٥-٣-٩ انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

الحكم الائتماني القائم على الخبرة

تتطلب منهجية البنك فيما يتعلق بتكوين مخصص خسائر الائتمان المتوقعة أن يقوم البنك باستخدام حكمه الائتماني القائم على الخبرة ليشمل التأثير المقدر للعوامل التي لم يتم رصدها في نتائج نموذج خسائر الائتمان المتوقعة في جميع فترات التقارير.

أثناء قياس خسائر الائتمان المتوقعة، يتعين على البنك أن يضع باعتباره أقصى فترة تعاقدية يتعرض خلالها البنك لمخاطر الائتمان. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار جميع الشروط التعاقدية عند تحديد الفترة المتوقعة، بما في ذلك خيارات السداد مقدماً وخيارات التمديد والتجديد.

لا يزال تعريف التعثر الذي يتبعه البنك لتقييم الانخفاض في القيمة متطابق مع توجيهات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، دون اللجوء إلى الافتراضات كما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية. إن السياسة المتعلقة بشطب معاملات التمويل بقت على حالها دون تغيير.

العمر المتوقع

عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة، يأخذ البنك باعتباره أقصى فترة تعاقدية يتعرض خلالها البنك لمخاطر الائتمان. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار جميع الشروط التعاقدية عند تحديد الفترة المتوقعة، بما في ذلك خيارات السداد مقدماً وخيارات التمديد والتجديد.

تعريف التعثر

يعتبر البنك أن الأصل المالي متعثر السداد عندما:

- ألا يحتمل، لأسباب مالية أو غير مالية، أن يفي المتعامل بالتزاماته الائتمانية بالكامل تجاه البنك دون لجوء البنك لاتخاذ إجراءات مثل مصادرة الضمان (إن وجد)؛
- أو يعجز المتعامل عن الوفاء بأي من التزاماته الائتمانية المادية تجاه البنك لمدة تزيد عن ٩٠ يوماً.

عند تقييم ما إذا كان المتعامل تعثر عن السداد، يأخذ البنك بالاعتبار المؤشرات التالية:

(١) مؤشرات نوعية - مثل الإخلال المادي بالتعهد؛

(٢) مؤشرات كمية - مثل التأخر عن السداد أو عدم سداد التزام آخر من قبل نفس العميل / مجموعة العميل تجاه البنوك؛ و

(٣) بناءً على البيانات المعدة داخلياً والتي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

إن المدخلات المستخدمة في تقييم ما إذا كان هناك أداة مالية في حالة تعثر عن السداد وأهميتها قد تتغير بمرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف. قد تشمل مؤشرات عدم الرغبة في السداد، على سبيل المثال لا الحصر، أزمة القطاع، وإعادة الهيكلة المتكررة، والتدهور الكبير في الموجودات التشغيلية، والاحتمال الكبير للغاية للإفلاس.

تسهيلات التمويل المعاد التفاوض عليها

يقدم البنك أحياناً تنازلات أو تعديلات على الشروط الأصلية للتمويل نظراً للأزمات المالية التي يواجهها المتعامل عوضاً عن مصادرة الضمان أو اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل الضمان. يعتبر البنك أن هذا التمويل متعثر السداد عند تقديم هذه التنازلات أو إجراء تلك التعديلات نتيجة الأزمات المالية الحالية أو المتوقعة للمتعامل والتي ما كان البنك ليوافق عليها في حال كان المتعامل في وضع مالي جيد. تشتمل المؤشرات على وجود أزمات مالية على عدم الوفاء بالتعهدات أو تعرض العميل لظروف تجعله غير قادر على الوفاء بالتزاماته التعاقدية. قد ينطوي التعثر على تمديد اتفاقيات السداد والاتفاق على شروط تمويل جديدة. فور إعادة التفاوض على الشروط، يتم قياس أي انخفاض في القيمة باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي الذي تم احتسابه قبل تعديل شروط التمويل. وفق سياسة البنك، تتم متابعة التمويل المتعثر للتأكد من استمرار سداد السدادات المستحقة مستقبلًا. يتم تحديد التصنيف بين المرحلة ٢ والمرحلة ٣ على أساس معايير التصنيف وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. إذا أظهرت هذه الإجراءات وجود خسارة متعلقة بالتمويل، يتم الإفصاح عنها ومعاملتها كأصل منخفض القيمة ضمن المرحلة ٣ لحين تحصيله أو شطبه.

إذا تم إعادة التفاوض بشأن التمويل أو تعديله دون إلغاء احتسابه، يقوم البنك بإعادة تقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. كما يضع البنك بعين الاعتبار مدى ضرورة تصنيف الموجودات ضمن المرحلة ٣. فور تصنيف الأصل كتمويل متعثر، يظل ضمن هذه الفئة لفترة اختبار ممتدة حتى ١٢ شهر على الأقل. من أجل إعادة تصنيف التمويل خارج فئة التمويل المتعثر، يتعين على العميل الوفاء بجميع المعايير التالية:

- يجب أن تكون جميع التسهيلات المقدمة للعميل منتظمة السداد؛
- مُضي فترة الاختبار التي تبلغ مدتها سنة واحدة اعتباراً من التاريخ الذي تم فيه اعتبار التمويل منتظم السداد؛ و
- سداد أكثر من دفعة ذات قيمة منخفضة من المبلغ الأصلي أو الربح بصورة منتظمة خلال فترة الاختبار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٥ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٥-٢ الأدوات المالية (تتمة)

٥-٣-٩ انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

التمويل المستحوذ عليه

يتم قياس جميع التمويلات المشتراة مبدئيًا بالقيمة العادلة في تاريخ الشراء. نتيجة لذلك، لا يتم تسجيل أي مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي الموحد في تاريخ الشراء. قد يتناسب التمويل المكتسب مع أي من الفئتين: التمويل التشغيلي أو التمويل المشترى أو الناشئ منخفض القيمة الائتمانية (المشترى أو الناشئة منخفضة القيمة الائتمانية).

يتبع التمويل التشغيلي المشترى نفس المحاسبة مثل التمويل التشغيلي الناشئ وينعكس في المرحلة ١ في تاريخ الاستحواذ. وتخضع تلك الائتمانات لخسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا والمقيدة كمخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في بيان الربح أو الخسارة الموحد عندما تتخطى القيمة الدفترية لتلك الموجودات القيم الاسمية للتعرض المكتسب. يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة الذي تم إعداده لهذا التمويل في تاريخ الاقتناء في إيرادات الأرباح على مدى العمر الزمني لذلك التمويل.

يتم عرض التمويل المشترى أو الناشئ منخفض القيمة الائتمانية بشكل منفصل ويخضع دائمًا لمخصص على مدى العمر الزمني لخسائر الائتمان. يتم تسجيل أي تغييرات في التدفقات النقدية المتوقعة منذ تاريخ الحيازة كمصاريف / استرداد في مخصص خسائر الائتمان في بيان الربح أو الخسارة الموحد في نهاية كل فترات التقارير اللاحقة لتاريخ الاستحواذ.

٥-٣-١٠ إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء احتساب الأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل أو عندما يتم تحويل الأصل المالي وكافة مخاطر وامتيازات ملكية الأصل بصورة فعلية إلى منشأة أخرى. إذا لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر وامتيازات الملكية بصورة فعلية واستمرت في السيطرة على الأصل المحول، تقوم المجموعة باحتساب حصتها التي تحتفظ بها في الأصل بالإضافة إلى الالتزام المرتبط بالمبالغ التي قد تلتزم بسدادها. إذا احتفظت المجموعة بصورة فعلية بكافة مخاطر وامتيازات ملكية الأصل المالي المحول، تستمر المجموعة في احتساب الأصل المالي كما تعترف بالتمويل الإسلامي الخاضع لضمان للعائدات المستلمة.

عند إلغاء احتساب الأصل المالي الذي يتم قياسه بالتكلفة المطفأة، يتم احتساب الفرق بين القيمة الدفترية للأصل وقيمة إجمالي المبلغ المقبوض ومستحق القبض في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

عند إلغاء احتساب الأصل المالي الذي يمثل استثمارًا في أداة الأسهم والمصنف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا تتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر الكلية المتراكمة سابقاً في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات في حقوق الملكية إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد، ولكن يتم تحويله إلى الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية.

٥-٣-١١ الضمانات المالية والاعتمادات المستندية والتزامات التمويل غير المسحوبة

يقوم البنك بإصدار ضمانات مالية واعتمادات مستندية والتزامات تمويل في سياق أعماله الاعتيادية. يتم مبدئياً احتساب الضمانات المالية في البيانات المالية بالقيمة العادلة، التي تعادل الأقساط المستلمة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم قياس التزام البنك بموجب كل ضمان بالمبلغ المحتسب مبدئياً منقوصاً منه الإطفاء المتراكم في بيان الدخل أو مخصص خسائر الائتمان المتوقعة، أيهما أكبر.

يتم احتساب الأقساط المستلمة في بيان الدخل ضمن صافي إيرادات الرسوم والعمولات على أساس القسط الثابت على مدى مدة الضمان.

تتمثل التزامات التمويل غير المسحوبة والاعتمادات المستندية في التزامات يلتزم بموجبها البنك، على مدى فترة الالتزام، بتقديم تمويل إلى العميل بناء على شروط محددة سلفاً. تقع هذه العقود ضمن نطاق متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة.

٥-٤ المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم بيان صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد، وذلك فقط عندما يكون لدى المجموعة حق قانوني واجب النفاذ بمقاصة المبالغ المعترف بها ويكون لديها رغبة في التسوية على أساس صافي المبلغ أو تحصيل الموجودات وتسوية المطلوبات بصورة متزامنة.

يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس صافي المبلغ عندما تجيز المعايير المحاسبية ذلك، أو فيما يتعلق بالأرباح والخسائر الناتجة عن مجموعة من المعاملات المماثلة مثل نشاط التداول في المجموعة.

تعتبر المجموعة طرفاً في عدد من الترتيبات، ومنها اتفاقيات التسوية الرئيسية، والتي تمنحها الحق في مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ولكن عندما لا يكون لديها الرغبة في تسوية المبالغ على أساس صافي المبلغ أو بصورة متزامنة وبالتالي يتم عرض الموجودات والمطلوبات المعنية على أساس إجمالي المبلغ.

٥-٥ تصنيف المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية التي تصدرها المجموعة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لجوهر الاتفاق التعاقدي وتعريف المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٥ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٦-٥ أدوات حقوق الملكية

تتمثل أداة حق الملكية في أي عقد يثبت وجود حصص متبقية في موجودات أي منشأة بعد اقتطاع كافة المطلوبات المترتبة عليها. يتم احتساب أدوات حقوق الملكية التي تصدرها المجموعة بقيمة صافي المبالغ المحصّلة بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

يتم احتساب أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك التي استحوذت عليها بنفسها أو عن طريق أي من شركاتها التابعة (أسهم الخزينة) وتُخصم مباشرة في حقوق الملكية. لا يتم احتساب أية أرباح أو خسائر في بيان الأرباح أ الخسائر الموحد من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

تتمثل الصكوك من الشق الأول في صكوك مضاربة دائمة وغير قابلة للاسترداد من قبل حاملي الصكوك ويستحقون توزيعات أرباح غير متراكمة بناءً على موافقة مجلس الإدارة. وطبقاً لذلك، يتم عرض الصكوك من الشق الأول كأحد مكونات أدوات حقوق الملكية المصدرة من قبل المجموعة في حقوق الملكية.

يتم احتساب توزيعات الأرباح من الأسهم العادية وتوزيعات أرباح الصكوك من الشق الأول كمطلوبات وتُخصم من حقوق الملكية عندما يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي المجموعة ومجلس الإدارة على الترتيب. ويتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح للسنة التي تم الموافقة عليها بعد تاريخ التقرير كحدث غير معدل بعد تاريخ التقرير.

٧-٥ المطلوبات المالية

يتم قياس كافة المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

على الرغم من ذلك، فإن المطلوبات المالية التي تنشأ عندما يكون تحويل أصل مالي غير مؤهل لإلغاء الاعتراف أو عند تطبيق طريقة الارتباط المستمر، والضمانات المالية المصدرة من قبل المجموعة، والالتزامات المصدرة من قبل المجموعة لتقديم تسهيلات بمعدل ربح أقل من سعر السوق يتم قياسها وفقا للسياسات المحاسبية المحددة المبينة أدناه.

١-٧-٥ المطلوبات المالية المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة

يتم قياس المطلوبات المالية التي لا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة وغير مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالتكلفة المطفأة في نهاية الفترات المحاسبية اللاحقة. يتم تحديد القيم الدفترية للمطلوبات المالية المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة على أساس طريقة معدل الربح الفعلي.

تتمثل طريقة معدل الربح الفعلي في الطريقة التي يتم بها احتساب التكلفة المطفأة للالتزام المالي وتوزيع حصة المودعين من الأرباح على الفترة ذات الصلة. يتمثل معدل الربح الفعلي في المعدل المستخدم لاحتساب القيمة الحالية للمقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي وتكاليف المعاملات) على مدى العمر الافتراضي المقدر للالتزام المالي أو، إن كان مناسباً، على مدى فترة أقصر لتحديد صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

تشتمل المطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة على المبالغ المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية وودائع العملاء (ودائع القرض الحسن والمرابحة والوكالة) وأدوات الصكوك وبعض الذمم الدائنة والمطلوبات الأخرى.

يتم استثمار ودائع أو أموال العملاء في مجموعات موجودات محددة ومدارة جيدًا لمواجهة ومطابقة المخاطر والمكافآت المرتبطة بالطبيعة المتنوعة للودائع الاستثمارية بموجب قرارات وتوجيهات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في البنك. يتم تجميع جميع العوائد والتكاليف المرتبطة وفقًا لمجمعات الموجودات لتوفير توزيع العوائد والأرباح للمودعين وأصحاب حسابات الاستثمار.

٢-٧-٥ أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

بالنسبة للمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية والمقاسة بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة تقرير، فيتم تحديد أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية بناءً على التكلفة المطفأة للأدوات ويتم احتسابها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

يتم تحديد القيمة العادلة للمطلوبات المالية المقومة بعملة أجنبية بتلك العملة الأجنبية ويتم تحويلها وفقاً لسعر الصرف الفوري في نهاية فترة التقرير.

٣-٧-٥ الضمان المالي

يتمثل الضمان المالي في تعهد/التزام من المصدر بسداد سدادات محددة لتعويض حامل الضمان عن أي خسارة يتكبدها من جراء عجز طرف محدد عن الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها وفقاً للشروط التعاقدية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٥ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٧-٥ المطلوبات المالية (تتمة)

يتم مبدئياً قياس الضمانات المالية المصدرة من قبل المجموعة بقيمتها العادلة، كما تقاس لاحقاً، إذا لم يتم تحديدها كأداة مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، بالقيمة الأعلى لأي من:

- قيمة الالتزام بموجب الضمان المالي، طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٧، المخصصات، الالتزامات المحتملة والموجودات المحتملة؛ و
- القيمة المعترف بها مبدئياً مخصوماً منها، إن أمكن، الإطفاء المتراكم المعترف به طبقاً لسياسات الاعتراف بالإيرادات.

٤-٧-٥ إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء احتساب المطلوبات المالية وذلك فقط عندما تتم تسوية التزامات المجموعة أو عندما يتم إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها. يتم احتساب الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم إلغاء احتسابها والمبلغ المدفوع أو مستحق السداد، بما في ذلك الموجودات غير النقدية المحولة أو المطلوبات المفترضة، في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٨-٥ الأدوات المالية المشتقة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

تتمثل الأداة المالية المشتقة في الأداة المالية التي تتغير قيمتها تبعاً لاعتبارات متغيرة وتتطلب استثمار مبدئي محدود أو قد لا تتطلب أي استثمار مبدئي ويتم سدادها في تاريخ مستقبلي. تبرم المجموعة معاملات متنوعة لأدوات مالية مشتقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية لإدارة التعرض لمخاطر معدلات الربح وأسعار صرف العملات الأجنبية وتتضمن تعهدات أحادية (وعد من طرف واحد لبيع/ شراء عملات وترتيبات خيارات متوافقة مع الشريعة الإسلامية لمعدلات الربح.

يتم قياس الأدوات المالية المشتقة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مبدئياً بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة كما في تاريخ العقد ويتم إعادة قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم تسجيل كافة الأدوات المشتقة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بقيمها العادلة كموجودات عندما تكون القيم العادلة موجبة ضمن الموجودات أو كمطلوبات عندما تكون قيمها العادلة سالبة. تتم مقاصة موجودات ومطلوبات المشتقات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية الناشئة عن معاملات مختلفة إذا كانت المعاملات مع الطرف المقابل نفسه، وعندما يوجد حق قانوني لإجراء المقاصة، ويعتزم الطرفان تسوية التدفقات النقدية على أساس صافي المبلغ.

يتم تحديد القيم العادلة للمشتقات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة حيثما يكون متاحاً. عندما لا يكون هناك سوق نشط لأداة ما، تشتق القيمة العادلة من أسعار لمكونات مشتقات متوافقة مع الشريعة الإسلامية باستخدام نماذج التسعير أو التقييم المناسبة.

تعتمد طريقة احتساب أرباح وخسائر القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقات الامتوافقة مع الشريعة الإسلامية محتفظ بها للمتاجرة أو تم تصنيفها كأدوات تحوط، وإذا للتحوط فتعتمد على طبيعة المخاطر التي يتم التحوط منها. يتم احتساب كافة الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المحتفظ بها للمتاجرة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٩-٥ تعهدات أحادية لشراء/ بيع عملات ("التعهدات")

يتم بيان التعهدات بالقيمة العادلة. إن القيمة العادلة للتعهد تعادل الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن ربط التعهد بالسوق باستخدام الأسعار السائدة في السوق. يتم إدراج التعهدات ذات القيمة السوقية الموجبة (أرباح غير محققة) ضمن الموجودات الأخرى بينما يتم إدراج التعهدات ذات القيمة السوقية السالبة (خسائر غير محققة) ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي الموحد.

١٠-٥ النقد وما يعادله

يتضمن النقد وما يعادله النقد المتوفر في الصندوق وأرصدة لدى البنوك المركزية والودائع والأرصدة المستحقة من البنوك والبنود قيد التحصيل من أو المحولة إلى بنوك أخرى والموجودات عالية السيولة التي تستحق خلال أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ الاستحواذ، والمعرضة لمخاطر غير هامة نتيجة التغير في قيمتها العادلة، والتي تستخدمها المجموعة لإدارة التزاماتها قصيرة الأجل. يتم تسجيل النقد وما يعادله بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحد.

١١-٥ استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

تتمثل الشركة الزميلة في المنشأة التي يكون للمجموعة تأثير هام عليها. ويتمثل التأثير الهام في القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها ولكن هذا التأثير لا يعتبر سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

يتمثل الائتلاف المشترك في ترتيب مشترك يمنح الأطراف التي تسيطر بصورة مشتركة على الترتيب حقوق في صافي موجودات الترتيب المشترك. تتمثل السيطرة المشتركة في الاشتراك في السيطرة على الترتيب وفقاً لما تم الاتفاق عليه بصورة تعاقدية، ويحدث ذلك عندما تتطلب القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة موافقة جماعية من قبل الأطراف المشتركة في السيطرة.

عند الاستحواذ على الاستثمار في شركة زميلة أو ائتلاف مشترك، فإن أي زيادة في تكلفة الاستحواذ عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد والمطلوبات المحتملة للشركات الزميلة والائتلافات المشتركة المعترف بها في تاريخ الاستحواذ، يتم قيدها كشهرة تجارية وتُدرج في القيمة الدفترية للاستثمار. إن أي زيادة في حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد والمطلوبات المحتملة عن تكلفة الاستحواذ، بعد إعادة التقييم، فيتم قيدها مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في الفترة التي تم فيها الاستحواذ على الاستثمار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٥ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٥-١١ استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (تتمة)

يتم إدراج نتائج وموجودات ومطلوبات الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة ضمن هذه البيانات المالية الموحدة باستخدام طريقة المحاسبة وفقاً لحقوق الملكية. وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف مبدئياً بالاستثمارات في الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة ويتم تعديلها فيما بعد للاعتراف بحصة المجموعة من الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة والائتلافات المشتركة.

عندما تزيد حصة المجموعة في خسائر الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة عن حصتها في هذه الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة (التي تتضمن أي حصص طويلة الأجل، والتي في جوهرها، تشكل جزءاً من صافي استثمار المجموعة في الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة)، تتوقف المجموعة عن احتساب حصتها في الخسائر اللاحقة. يتم احتساب الخسائر الإضافية فقط إلى مدى تكبد المجموعة التزامات قانونية أو ضمنية أو قيامها بسداد التزامات بالنيابة عن الشركات الزميلة والائتلاف المشتركة.

يتم تطبيق متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لتحديد ما إذا كان من الضروري احتساب أي خسارة ناتجة عن انخفاض القيمة فيما يتعلق باستثمار المجموعة في الشركة الزميلة والائتلاف المشتركة. وعند الضرورة، يتم عرض كامل القيمة الدفترية للاستثمار (بما في ذلك الشهرة) لاختبار انخفاض القيمة كأصل منفرد من خلال مقارنة قيمته القابلة للاسترداد (القيمة المستخدمة والقيمة العادلة منقوصاً منه تكاليف البيع، أيهما أعلى) مع قيمته الدفترية، وتشكل خسائر انخفاض القيمة المعترف بها جزءاً من القيمة الدفترية للاستثمار. ويتم احتساب أي عكس لخسائر انخفاض القيمة إلى المدى الذي تزيد فيه لاحقاً قيمة الاستثمار القابلة للاسترداد.

تتوقف المجموعة عن استخدام طريقة حقوق الملكية اعتباراً من التاريخ الذي لم يعد فيه الاستثمار يمثل شركة زميلة أو ائتلاف مشترك. عندما تحتفظ المجموعة بحصتها في أي شركة زميلة أو ائتلاف مشترك سابق وكانت تلك الحصة المحتفظ بها عبارة عن أصل مالي، تقوم المجموعة بقياس الحصة المحتفظ بها بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ، على أن تعتبر القيمة العادلة هي القيمة العادلة لتلك الحصة عند الاعتراف المبدئي. إن الفرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة أو الائتلاف المشترك في تاريخ إيقاف استخدام طريقة حقوق الملكية والقيمة العادلة لأي حصة محتفظ بها ويتم إدراج أية متحصلات ناتجة عن استبعاد جزء من الحصص في الشركة الزميلة أو الائتلاف المشترك عند تحديد الأرباح أو الخسائر من استبعاد الشركة الزميلة أو الائتلاف المشترك.

تستمر المجموعة في استخدام طريقة حقوق الملكية عندما يصبح الاستثمار في شركة زميلة استثماراً في ائتلاف مشترك أو عندما يصبح الاستثمار في ائتلاف مشترك استثماراً في شركة زميلة. لا تتم إعادة قياس القيمة العادلة عقب هذه التغيرات في حصص الملكية.

عند استبعاد أي من الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة وينتج عن ذلك الاستبعاد فقدان المجموعة لتأثيرها الهام على تلك الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة، يتم قياس أي استثمار محتفظ به بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ، ويتم اعتبار القيمة العادلة أنها قيمته العادلة عند الاعتراف المبدئي به كأصل مالي. يتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية السابقة للشركات الزميلة والائتلافات المشتركة المنسوبة إلى الحصة المحتفظ بها وبين قيمتها العادلة في تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد تلك الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة. علاوة على ذلك، تقوم المجموعة باحتساب كافة المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بهذه الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة على نفس الأساس المطلوب إذا ما كانت الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة قد قامت مباشرة باستبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة. وعليه، إذا تمت إعادة تصنيف أية أرباح أو خسائر تم احتسابها سابقاً في الدخل الشامل الآخر من قبل هذه الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة إلى الأرباح أو الخسائر عند استبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة، تقوم المجموعة بإعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر (كتعديل بناءً على إعادة تصنيف) عندما تفقد التأثير الهام على تلك الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة.

عندما تتعامل أي من كيانات المجموعة مع شركة زميلة أو ائتلاف مشترك تابع للمجموعة، تقيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع هذه الشركة الزميلة أو الائتلاف المشترك في البيانات المالية الموحدة للمجموعة فقط إلى مدى الحصص في الشركة الزميلة أو الائتلاف المشترك التي لا تتعلق بالمجموعة.

٥-١٢ العقارات المحتفظ بها للبيع

تصنف العقارات المستحوذ عليها أو إنشاؤها لغرض البيع كعقارات محتفظ بها للبيع. يتم بيان العقارات المحتفظ بها للبيع بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. تتمثل صافي القيمة القابلة للتحقق في سعر البيع المقدر للعقارات منقوصاً منه التكاليف المقدرة للإنجاز والتكاليف اللازمة لإتمام عملية البيع.

تشتمل التكاليف على تكلفة الأراضي والبنية التحتية والإنشاءات والمصروفات الأخرى ذات الصلة مثل الأتعاب المهنية وتكاليف الأعمال الهندسية المتعلقة بالمشروع، والتي تتم رسملتها عندما تكون الأنشطة اللازمة لتجهيز الموجودات للاستخدام المزمع لها قيد التنفيذ.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٥ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٥-١٣ العقارات الاستثمارية

تتمثل العقارات الاستثمارية في العقارات التي يتم الاحتفاظ بها إما لتحقيق إيرادات إيجارية و/أو لزيادة رأس المال (بما في ذلك العقارات قيد الإنشاء لهذه الأغراض). يتم قياس العقارات الاستثمارية بالتكلفة منقوصاً منه الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم احتساب الاستهلاك للاستثمار في المباني على أساس القسط الثابت على مدى ٤٠ سنة.

يتم إدراج العقارات الاستثمارية الممولة من صندوق ودائع الوكالة بالقيمة العادلة والتي ترتبط مباشرة بالقيمة العادلة لهذه العقارات الاستثمارية أو العوائد منها. قامت المجموعة باختيار نموذج القيمة العادلة لهذه العقارات الاستثمارية، حيث يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية على أساس التقييم الذي يجريه دوريًا مقيم مستقل لديه مؤهلات معترف بها وذو صلة ولديه خبرة حديثة في موقع وفئة العقارات الاستثمارية التي يجري تقييمها. يتم إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة في الفترة التي تنشأ فيها.

يتم إلغاء احتساب العقار الاستثماري عند استبعاده أو عند سحبه من الاستخدام بصورة نهائية ولا يكون من المتوقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من الاستبعاد. يتم إدراج أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إلغاء احتساب العقار (المحتسبة على أنها الفرق بين صافي المتحصلات من الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل) ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في الفترة التي يتم فيها إلغاء احتساب العقار.

تتم التحويلات إلى العقارات الاستثمارية فقط عندما يكون هناك تغير في الاستخدام يُستدل عليه من خلال انتهاء إشغال العقار من قبل المالك أو بدء عقد إيجار تشغيلي لطرف آخر أو الانتهاء من أعمال الإنشاء أو التطوير.

تُجرى التحويلات من العقارات الاستثمارية فقط عندما يكون هناك تغير في الاستخدام يُستدل عليه من خلال إشغال العقار من المالك أو بدء التطوير للبيع.

٥-١٤ القبولات

يتم احتساب القبولات كالتزام مالي في بيان المركز المالي الموحد مع احتساب الحق التعاقدي للسداد من المتعامل كأصل مالي. ولذلك، فقد تم احتساب الالتزامات المتعلقة بالقبولات كموجودات مالية ومطلوبات مالية.

٥-١٥ الممتلكات والمعدات

يتم بيان الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية بعد طرح الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. تتضمن التكلفة التاريخية المصروفات المنسوبة بشكل مباشر إلى الاستحواذ على الموجودات.

يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو يتم احتسابها كأصل منفصل، حسبما يكون ملائماً، وذلك فقط عندما يكون من المرجح أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى المجموعة، ويمكن قياس تكلفة البند بصورة موثوقة. يتم تحميل كافة مصروفات الإصلاحات والصيانة الأخرى على بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في فترة تكبدها.

يتم احتساب الاستهلاك لشطب تكلفة أو تقييم الموجودات على مدى أعمارها الإنتاجية المقدّرة باستخدام طريقة القسط الثابت كما يلي:

- مباني ١٥ - ٤٠ سنة؛
- أثاث ومعدات مكتبية وسيارات ٣ - ٥ سنوات؛
- و تقنية المعلومات ٣ - ١٥ سنوات.

لا يتم احتساب استهلاك لأراضي التملك الحر. تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم المتبقية وطريقة الاستهلاك في نهاية كل سنة، ويتم احتساب تأثير أي تغيرات في التقديرات منذ ذلك الحين فصاعداً.

يتم إلغاء احتساب أي بند من بنود الممتلكات، الآلات والمعدات عند استبعاده أو عندما لا يكون من المتوقع أن تتدفق أي منافع اقتصادية مستقبلية من الاستخدام المستمر للأصل. يتم تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد أو سحب بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات على أنها الفرق بين عائدات البيع والقيمة الدفترية للأصل ويتم احتسابها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

يتم تسجيل العقارات أو الموجودات في مرحلة الإنشاء بغرض الإنتاج أو التوريد أو لأغراض إدارية أو لأغراض لم تحدد بعد بالتكلفة منقوصاً منه أية خسائر انخفاض القيمة المعترف بها، إن وجدت. تتضمن التكلفة كافة التكاليف المباشرة المنسوبة لتصميم وإنشاء العقارات، بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالعمالة، وبالنسبة للموجودات المؤهلة، فتتم رسملة تكاليف التمويل وفقاً للسياسة المحاسبية للمجموعة. عندما تكون الموجودات جاهزة للاستخدام المقصود منها، يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز إلى الفئة المناسبة من الممتلكات والآلات والمعدات ويتم احتساب الاستهلاك وفقاً لسياسات المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٥ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

١٦-٥ انخفاض قيمة الموجودات الملموسة

في نهاية كل فترة تقرير، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الملموسة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على تكبد تلك الموجودات لخسائر نتيجة انخفاض القيمة. في حال وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لتحديد خسائر انخفاض القيمة (إن وجدت). إن تعذر تقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصل، تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد التي ينتمي إليها الأصل.

تتمثل القيمة القابلة للاسترداد في القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع أو القيمة من الاستخدام، أيهما أكبر. عند تقييم القيمة من الاستخدام، يتم احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام معدل ربح يعكس تقييمات السوق الحالية للمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) أقل من قيمته الدفترية، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) إلى أن تصل إلى قيمته القابلة للاسترداد. يتم احتساب خسائر انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

إذا تم عكس خسارة انخفاض القيمة لاحقاً، تتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) إلى أن تصل للقيمة القابلة للاسترداد المقدرة المعدلة بحيث لا تزيد القيمة الدفترية المعدلة عن القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها فيما لو لم يكن قد تم احتساب انخفاض القيمة للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) في السنوات السابقة. يتم احتساب خسائر انخفاض القيمة التي تم عكسها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

١٧-٥ الموجودات غير الملموسة

يتم قياس الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها من اندماج الأعمال بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. بعد الاعتراف المبدئي، يتم إثبات الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصًا الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة. يتم إثبات الإطفاء على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة. تتم مراجعة العمر الإنتاجي المقدر وطريقة الإطفاء في نهاية كل فترة تقرير، مع حساب تأثير أي تغييرات في التقدير على أساس مستقبلي.

يلغى الاعتراف بأي من الموجودات غير الملموسة عند الاستبعاد، أو عندما لا يتوقع وجود منافع اقتصادية مستقبلية من الاستخدام أو الاستبعاد. وتقيد الأرباح أو الخسائر من استبعاد الأصل غير الملموس، والتي تقاس بالفرق بين صافي عائدات البيع والقيمة الدفترية للأصل، في الربح أو الخسارة عند استبعاد الأصل.

١٨-٥ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يترتب على المجموعة التزام حالي (قانوني أو ضمني) نتيجة حدث سابق ويكون من المرجح أنها ستكون ملزمة بتسوية هذا الالتزام ويمكن تقدير قيمة الالتزام بصورة موثوقة.

تتمثل القيمة المعترف بها كمخصص في أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في نهاية فترة التقرير مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والشكوك المحيطة بالالتزام. إذا تم قياس المخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية هذا الالتزام، تمثل قيمته الدفترية القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

عندما يكون من المتوقع استرداد بعض أو جميع المنافع الاقتصادية اللازمة لتسوية أحد المخصصات من طرف آخر، يتم احتساب المبلغ مستحق القبض كأصل إذا أصبح من المؤكد بصورة معقولة أنه سيتم استلام التعويض وإذا أمكن قياس المبلغ المستحق بصورة موثوقة.

يتم احتساب الالتزامات الحالية المترتبة على العقود المثقلة بالالتزامات وتقاس كمخصصات. يتم اعتبار العقد أنه عقد مثقل بالالتزامات عندما يكون لدى المجموعة عقداً تزيد فيه التكاليف التي لا يمكن تجنبها للوفاء بالالتزامات التعاقدية عن المنافع الاقتصادية المتوقع الحصول عليها من العقد.

١٩-٥ تعويضات نهاية الخدمة للموظفين

تسهم المجموعة في مخصص المعاشات والتأمينات الوطنية لموظفيها من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للقانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته بالقانون الاتحادي رقم ٣٣ لسنة ٢٠٢١.

تقوم المجموعة بتكوين مخصص لتعويضات نهاية الخدمة لموظفيها غير المواطنين وفقاً لقانون العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة.

يرتكز استحقاق الموظف في الحصول على هذه التعويضات على الراتب الأخير للموظف ومدة خدمته شريطة أن يكون قد أكمل فترة خدمة واحدة على الأقل. تستحق التكاليف المتوقعة لهذه التعويضات على مدى فترة الخدمة.

٢٠-٥ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

طبقاً للمادة ١٦٩ من القانون الاتحادي الدولي رقم ٢ لسنة ٢٠٢١، ووفقاً للنظام الأساسي للبنك، يحق لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على مكافآت بما لا يزيد عن ١٠٪ من صافي الأرباح بعد اقتطاع الاستهلاك والاحتياطيات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٥ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٥-٢١ الضرائب

يتم تكوين مخصص للضرائب الحالية والمؤجلة للبنك والشركات التابعة له وفقًا للتشريعات في السلطات القضائية المعنية.

٥-٢١-١ الضرائب الحالية

تستند الضريبة المستحقة حاليًا على الربح الخاضع للضريبة للسنة. يختلف الربح الخاضع للضريبة عن الربح كما هو موضح في بيان الربح أو الخسارة الموحدة بسبب عناصر الدخل أو المصاريف الخاضعة للضريبة أو القابلة للخصم في سنوات أخرى والبنود التي لا تخضع للضريبة أو القابلة للخصم على الإطلاق.

٥-٢١-٢ الضرائب المؤجلة

تسجيل الضريبة المؤجلة المتعلقة بالفروقات المؤقتة بين القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات في البيانات المالية الموحدة والأوعية الضريبية المقابلة المستخدمة في احتساب الأرباح الخاضعة للضريبة. ويتم عامةً احتساب الالتزامات الضريبية المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة. يتم الاعتراف عادةً بالموجودات الضريبية المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة القابلة للخصم إلى مدى احتمالية توفر أرباح خاضعة للضريبة في المستقبل يمكن في مقابلها استخدام الفروقات المؤقتة القابلة للخصم. لا تقيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة إذا كانت الفروقات المؤقتة تنشأ عن الشهرة التجارية أو من الاعتراف المبدئي (بخلاف حالات دمج الأعمال) بالموجودات والمطلوبات الأخرى في معاملة لا تؤثر على الربح الخاضع للضريبة أو الربح المحاسبي.

يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبة المؤجلة للفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة المرتبطة باستثمارات في الشركات التابعة والشركات الزميلة والحصص في الائتلافات المشتركة، إلا إذا كانت المجموعة قادرة على السيطرة على عكس الفرق المؤقت ويكون من المرجح ألا يتم عكس الفرق المؤقت في المستقبل المنظور. ويتم احتساب موجودات الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفروقات المؤقتة القابلة للخصم المرتبطة بهذه الاستثمارات والحصص فقط إلى الحد الذي يحتمل فيه توفر أرباح خاضعة للضريبة كافية في المستقبل يمكن في مقابلها استخدام الفروقات المؤقتة ويكون من المتوقع أن يتم عكسها في المستقبل المنظور.

تتم مراجعة القيمة الدفترية لموجودات الضريبة المؤجلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم تخفيضها إلى المدى الذي لا يحتمل فيه توفر أرباح خاضعة للضريبة كافية تتيح استرداد كامل الأصل أو جزء منه.

٥-٢٢ الزكاة

يتم احتساب الزكاة لكل سهم على أساس "طريقة صافي الموجودات" بما يتوافق مع إرشادات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

يتم احتساب زكاة المساهمين على النحو التالي:

٥-٢٢-١ الزكاة مستحقة السداد من قبل البنك بالنيابة عن المساهمين

تُحتسب الزكاة وفقًا لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، ويتم اعتمادها من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية التابعة للبنك بناءً على الأسس التالية:

- يتم احتساب الزكاة مستحقة السداد من قبل البنك نيابة عن المساهمين على "الاحتياطي القانوني" و"الاحتياطي العام" و"الأرباح المحتجزة" و "الدخل الشامل الآخر" و "احتياطي تحويل العملات" و "مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين"؛
- يتم تسوية الزكاة المدفوعة من قبل الشركات المستثمر بها بشكل مباشر مع الزكاة المستحقة على المساهمين، في حال قيام البنك باحتساب صافي الربح فقط بعد احتساب الزكاة المستحقة على الشركة المستثمر بها؛
- يتم احتساب الزكاة على احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين وخصمها من رصيد احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين المحتفظ به من قبل البنك، ويُضاف إلى رصيد ذمم الزكاة المستحقة؛ و
- تُصرف أموال الزكاة بواسطة لجنة يتم تعيينها من قبل مجلس الإدارة والتي تعمل وفقاً للائحة الداخلية الموضوعة من قبل مجلس الإدارة والسياسة التي وافقت عليها اللجنة.

٥-٢٢-٢ الزكاة مستحقة السداد من قبل المساهمين

تمثل الزكاة مستحقة السداد من قبل المساهمين الزكاة التفاضلية/المتبقية بعد خصم الزكاة المستحقة على البنك نيابة عن المساهمين، وتصدر الهيئة خطاباً مفصل يشرح كيفية حساب الزكاة مستحقة السداد من قبل المساهمين.

٥-٢٣ الاعتراف بالإيرادات

يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمبالغ المقبوضة أو مستحقة القبض.

٥-٢٣-١ الإيرادات من الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

يتم الاعتراف بالإيرادات من الأصل المالي الذي يتم قياسه بالتكلفة المطفأة عندما يكون من المرجح أن تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة ويمكن قياس قيمة الإيرادات بصورة موثوقة.

تُستحق/تُطفئ الإيرادات من الأصل المالي الذي يتم قياسه بالتكلفة المطفأة على أساس الاستحقاق الزمني، استناداً إلى المبلغ الأصلي قيد السداد ومعدل الربح الفعلي المطبق، وهو المعدل المستخدم في خصم القيمة الحالية لصافي المقبوضات النقدية المستقبلية المتوقعة من خلال العمر المتوقع للأصل المالي لاحتساب صافي القيمة الدفترية للأصل عند الاعتراف المبدئي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٥ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٥-٢٣ الاعتراف بالإيرادات (تتمة)

٥-٢٣-٢ إيرادات الرسوم والعمولات

يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات عند تقديم الخدمات ذات الصلة. تحصل المجموعة على دخل الرسوم والعمولات من مجموعة من الخدمات المقدمة لعملائها. يعتمد احتساب الرسوم والعمولة في بيان الربح أو الخسارة على الأغراض التي من أجلها يتم تحصيل الرسوم على النحو التالي:

- يتم الاعتراف بالإيرادات المكتسبة من تقديم الخدمات كإيرادات عند تقديم الخدمات.
- يتم الاعتراف بالإيرادات المكتسبة من تنفيذ عمل مهم كإيراد عند اكتمال الفعل؛ و
- يتم الاعتراف بالإيرادات التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي لأداة مالية كتعديل لمعدل الربح الفعلي ويعتبر كدخل ممول.

٥-٢٣-٣ توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات أرباح من الاستثمارات الأخرى بالقيمة العادلة عند ثبوت الحق في استلام توزيعات الأرباح.

٥-٢٣-٤ الإيرادات من إلغاء عقود بيع العقارات

يتم الاعتراف بالإيرادات من إلغاء عقود بيع العقارات (إيرادات مصادرة الملكية) في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد، في حالة العقارات المُباعة والتي لم يتم إثباتها بعد كإيرادات، عندما يعجز العميل عن الوفاء بشروط السداد التعاقدية. يتم اعتبار أن هذا الحدث قد وقع، وعلى الرغم من المتابعة المستمرة مع العميل المتخلف عن السداد، في حال استمرار عجز العميل عن الوفاء بالشروط التعاقدية ويتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسوية المبلغ أو طبقاً للقرار الصادر عن مؤسسة التنظيم العقاري بدبي.

٥-٢٣-٥ صافي الإيرادات من بيع العقارات

يتم الاعتراف بالإيرادات بقيمة تعكس المبلغ المستحق للمجموعة مقابل تحويل بضائع أو خدمات إلى عميل وذلك عندما (أو بمجرد أن) تفي المجموعة بالتزام التنفيذ. قد يتم الوفاء بالتزام التنفيذ في وقت محدد (يتعلق عادةً بالتعهدات بتحويل بضائع إلى عميل) أو على مدى فترة زمنية (يتعلق عادةً بالتعهدات بتحويل خدمات إلى عميل). فيما يخص التزامات التنفيذ التي يتم الوفاء بها على مدى فترة زمنية، تقوم المجموعة بالاعتراف بالإيرادات على مدى فترة زمنية من خلال اختيار طريقة ملائمة لقياس مرحلة الوفاء بالتزام التنفيذ.

٥-٢٣-٦ إيرادات الإيجارات

تقوم المجموعة بالاعتراف بالإيرادات من عقود الأيجار التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الأيجار

٥-٢٣-٧ الإيرادات المستبعدة

هو دخل ناتج عن أخطاء في المعاملات وتنفيذ خاطئ للمعاملات على النحو الذي تحدده لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ويوجه إلى حساب الخيري بالبنك. بالإضافة إلى ذلك، يتم أيضًا إضافة تبرعات السداد المتأخر من العملاء ممن تخطوا سداد التزاماتهم إلى نفس الحساب. وفقًا للجنة الرقابة الشرعية الداخلية بالبنك، يتعين على المجموعة تحديد هذا الدخل وتخصيص المبلغ في حساب منفصل يستخدم للسداد لأسباب وأنشطة خيرية وفقًا للسياسة المعتمدة لخدمات دعم المجتمع.

٥-٢٤ احتساب حصة المودعين من الأرباح

تحتسب الأرباح الموزعة على المودعين والمساهمين وفق الإجراءات الموحدة المتبعة بالبنك، وتُعتمد من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بالبنك.

٥-٢٥ احتياطي معدل الربح

احتياطيات معادلة الأرباح هي المبالغ المخصصة من دخل محفظة المضاربة المشترك، قبل تخصيص حصة المضارب وذلك للحفاظ على مستوى معين من العائد على الاستثمارات لجميع حاملي حسابات الاستثمار والمستثمرين الآخرين في محفظة المضاربة المشترك.

٥-٢٦ احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين

يمثل احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين جزءًا من حصة المودعين في الأرباح المخصصة كاحتياطي. ويسدد هذا الاحتياطي للمودعين فقط عند موافقة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك. وتدرج الزكاة في احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين ضمن الزكاة المستحقة وتخصم من رصيد احتياطي مخاطر استثمار المودعين. ويمكن استخدام الاحتياطي بموافقة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك لتعويض المودعين عن أي خسارة تكبدت خلال الفترة ذات الصلة. وفي حالة التصفية الطوعية للبنك، يقوم البنك بالتصرف في معدل العائد الداخلي القائم وفقاً للشروط والأحكام المتفق عليها وقت تكوين الاحتياطيات

٥-٢٧ عقود الإجارة

تقوم المجموعة في البداية بقياس أصل حق الاستخدام بالتكلفة ثم تقاس لاحقًا بالتكلفة ناقصًا الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، المعدلة بأي إعادة تقييم لالتزامات الإيجار. تقوم المجموعة مبدئيًا بقياس الالتزامات الإيجارية بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية مخصومة باستخدام معدل الخصم الضمني في عقد الإيجار. بعد ذلك، يتم، من بين أمور أخرى، تعديل الالتزامات الإيجارية لمدفوعات الربح والإيجار، وكذلك تأثير تعديلات الإيجار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٥ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٥-٢٧ عقود الإجارة (تتمة)

اختارت المجموعة تطبيق الإعفاء المسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ على متطلباتها العامة بشأن عقود الإيجار قصيرة الأجل (أي خيار لا يتضمن خيار شراء ويبلغ مدة تأجير في تاريخ بدء ١٢ شهرًا أو أقل) وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة. ولهذا، تعترف المجموعة بمدفوعات الإيجار المرتبطة بتلك الإيجارات كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار أو على أساس منتظم آخر إذا كان هذا الأساس يمثل نمط مزايا المستأجر، على غرار المحاسبة الحالية لعقود الإيجار التشغيلية.

٥-٢٨ التقارير حول القطاعات

يتمثل القطاع في عنصر مميز لدى المجموعة يشترك إما في تقديم المنتجات أو الخدمات (قطاع الأعمال)، أو في تقديم منتجات أو خدمات ضمن بيئة اقتصادية محددة (قطاع جغرافي)، ويخضع لمخاطر وامتيازات تختلف عن المخاطر والامتيازات الخاصة بالقطاعات الأخرى. تشتمل إيرادات القطاع ومصروفات القطاع وأداء القطاع على التحويلات ما بين قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية. راجع الإيضاح ٤٤ حول التقارير عن قطاع الأعمال.

٦ الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية لتقدير حالات عدم اليقين

خلال تطبيق السياسات المحاسبية المبينة في الإيضاح ٥، قامت إدارة المجموعة بوضع بعض الأحكام. كان لهذه الأحكام تأثير جوهري على القيم الدفترية للموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية والأوراق المالية الاستثمارية والقيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. فيما يلي ملخص للأحكام الهامة الموضوعة من قبل الإدارة لتحديد القيم الدفترية للموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية والأوراق المالية الاستثمارية والقيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية:

٦-١ الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

كما هو مبين في الإيضاح ٥-٣-٩، يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة كمخصص يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهر لموجودات المرحلة ١، أو خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية لموجودات المرحلة ٢ أو المرحلة ٣. ينتقل الأصل إلى المرحلة ٢ إذا زادت مخاطر الائتمان بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي. لا يعرف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ما هي الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأصل ما قد شهدت زيادة جوهرية أم لا، يأخذ البنك بعين الاعتبار معلومات استشرافية نوعية وكمية معقولة ومدعومة.

تقوم المجموعة بتقييم التأثيرات الناتجة عن الحركة في كل متغير من متغيرات الاقتصاد الكلي والأوزان الترجيحية ذات الصلة في ضوء السيناريوهات الثلاثة. يلخص الجدول أدناه مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية المدرجة في السيناريوهات الاقتصادية للسنوات المنتهية من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٧:

متغيرات الاقتصاد الكلي	السيناريو	2024	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧
الاستهلاك الحكومي الحقيقي، (بمليار الدرهم)	الحالة الأساسية	**١٤٥.٤٥**	١٥٣.١٦	١٦٠.٢٥	١٦٤.٢٧
	تصاعدي	**١٤٥.٤٥**	١٥٣.٨٦	١٦٥.٠٤	١٧١.٣٢
	هبوط	**١٤٤.١٨**	١٤٦.٥١	١٥٢.٢٣	١٥٤.٧٣
الواردات الحقيقية للسلع والخدمات (بمليار الدرهم)	الحالة الأساسية	**١,٦١٧.٠١**	١,٦٧٧.٨٨	١,٧٥٢.٥٧	١,٨١٥.٨٤
	تصاعدي	**١,٦١٩.٨٩**	١,٧٠٥.١٥	١,٨١١.٣	١,٨٩٧.٤٧
	هبوط	**١,٥٧٣.٤٤**	١,٤٨٣.٩١	١,٥٥٨.٦٤	١,٦٠٩.٧٣
الرقم القياسي لأسعار المنازل، (مؤشر ٢٠١٠=١٠٠)	الحالة الأساسية	**١٣١.٥٩**	١٣٨.٢٨	١٤٤.١٦	١٥٢.٦٣
	تصاعدي	**١٣٢.٦٧**	١٤٣.٨٢	١٥١.١١	١٥٩.٩
	هبوط	**١٢٥.٥٦**	١١٢.٩	١١٢.٦٦	١٢٠.٧٢
عقارات سكنية - أبو ظبي ودبي، (مؤشر ٢٠١٠=١٠٠)	الحالة الأساسية	**١٤٥.٦٥**	١٥٧.٢	١٦٨.٢٧	١٨٣.٠٤
	تصاعدي	**١٤٧.٠٧**	١٦٤.٧	١٧٧.٣٨	١٩٢.٣٨
	هبوط	**١٣٨.١٦**	١٢٣.٩١	١٢٨.٠٣	١٤٢.٦
المؤشر الإجمالي لأسعار المستهلكين، (مؤشر ٢٠٢٢=١٠٠)	الحالة الأساسية	**١٠٩.٢٥**	١١١.٣٧	١١٣.٣٧	١١٥.٤
	تصاعدي	**١٠٩.٢٩**	١١١.٥٨	١١٣.٦٤	١١٥.٦٨
	هبوط	**١٠٨.٩١**	١١٠.٠٢	١١١.٤٤	١١٣.٦١
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، (بمليار الدرهم)	الحالة الأساسية	**١,٧٦١.١**	١,٨٢٧.١٧	١,٨٩٢.٥٩	١,٩٦٥.٤٣
	تصاعدي	**١,٧٧٥.٢**	١,٨٨٤.٣٤	١,٩٥٣.٩١	٢,٠٢٩.١١
	هبوط	**١,٧٣٧.٥٥**	١,٦٩٢.٦٧	١,٧٤٩.٣٢	١,٨٥١.١٢
المصروفات المالية الحكومية العامة، (بمليار الدرهم)	الحالة الأساسية	**٤٨٢.٣٦**	٥٣٣.٠٧	٥٥٠.٧٤	٥٤٤.٩١
	تصاعدي	**٤٨٢.٣٦**	٥٥٣.٢٧	٥٩٣.٤٤	٥٨٢.٤٦
	هبوط	**٤٨٢.٣٦**	٥٠١.٢٦	٤٧١.٨٢	٤٦٠.٠٥
الحسابات القومية: الصادرات الحقيقية للسلع والخدمات، (بمليار الدرهم)	الحالة الأساسية	**١,٧٠٢.٥٧**	١,٧٦٥.٨٥	١,٨٤٢.٦٨	١,٩٢٣.٢٥
	تصاعدي	**١,٧٠٣.٩**	١,٧٩٠.١٢	١,٨٨٨.٦٥	١,٩٨٨.٣٤
	هبوط	**١,٦٥٦.٦٩**	١,٦٠١.٩١	١,٦٦٧.٦٩	١,٧٤٣.٦٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٦ الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية لتقدير حالات عدم اليقين (تتمة)

٦-٢ تكوين مجموعات من الموجودات التي لها سمات متشابهة من حيث مخاطر الائتمان

عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة بصورة جماعية، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس السمات المتشابهة من حيث المخاطر. يقوم البنك بمراقبة مدى ملاءمة سمات مخاطر الائتمان بصورة مستمرة لتقييم ما إذا كانت ستظل متشابهة. هذا الأمر ضروري لضمان إعادة تقسيم الموجودات بشكل مناسب في حالة تغير سمات مخاطر الائتمان. قد يترتب على ذلك تكوين محافظ جديدة أو تحويل موجودات إلى محفظة قائمة تعكس بشكل أفضل السمات المتشابهة لمجموعة الموجودات من حيث مخاطر الائتمان.

٦-٣ النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم البنك العديد من النماذج والافتراضات لقياس القيمة العادلة للموجودات المالية وتقدير خسائر الائتمان المتوقعة. وتطبق أحكام لتحديد أنسب نموذج لكل نوع من أنواع الموجودات، ولتحديد الافتراضات المستخدمة في هذه النماذج، بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالمحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان.

٦-٤ تصنيف الاستثمارات

يستند تصنيف وقياس الموجودات المالية إلى نموذج الأعمال الذي تستخدمه الإدارة لإدارة موجوداتها المالية، ويستند كذلك على سمات التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية الخاضعة للتقييم. إن الإدارة لديها القناعة أن استثمارات المجموعة في الأوراق المالية مصنفة ومقاسة بالشكل المناسب.

تتمثل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة في تلك الموجودات المحتفظ بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، وينشأ عن الشروط التعاقدية في تواريخ محددة تدفقات نقدية لا تمثل سوى دفعات المبلغ الأصلي والربح.

تتمثل الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في استثمارات استراتيجية في أدوات حقوق الملكية وصناديق استثمار غير محتفظ بها للاستفادة من التغيرات في قيمة القيمة العادلة وغير محتفظ بها للمتاجرة. ترى الإدارة أن تصنيف تلك الأدوات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يقدم طريقة للعرض تلائم حصتها متوسطة وطويلة الأجل في استثماراتها أكثر من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

إن الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة أو يتم تصنيفها كموجودات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٦-٥ انخفاض قيمة الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة

بعد تطبيق طريقة المحاسبة وفقاً لحقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك ضرورة للاعتراف بأي خسائر إضافية نتيجة الانخفاض في القيمة الدفترية للاستثمارات في الشركة الزميلة والائتلافات المشتركة من خلال مقارنة القيمة القابلة للاسترداد مع القيمة من الاستخدام أو القيم العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع بقيمتها الدفترية، أيهما أعلى.

عند تحديد القيمة من الاستخدام للاستثمار، تقوم المجموعة بتقدير:

- حصتها من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المتوقع أن تحققها الشركات الزميلة، بما فيها التدفقات النقدية من عمليات الشركات الزميلة والمتحصلات من الاستبعاد النهائي للاستثمار، أو
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع أن تنشأ من توزيعات الأرباح المتوقع استلامها من الاستثمار ومن الاستبعاد النهائي للاستثمار.

٦-٦ القيمة العادلة للأدوات المالية

يتم قياس بعض الموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. وقد قامت الإدارة بوضع إجراءات للتقييم تتضمن قسم خدمات التمويل وقسم الخدمات المصرفية الاستثمارية لتحديد أساليب التقييم المناسبة والمدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة.

في إطار تقدير القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المالي، تستخدم المجموعة البيانات السوقية الملحوظة إلى المدى الذي تتوفر فيه تلك البيانات. وعندما تكون مدخلات المستوى ١ غير متوفرة، يتم تحديدها باستخدام مجموعة من أساليب التقييم التي تتضمن استخدام نماذج حسابية. تُشتق مدخلات هذه النماذج من البيانات السوقية الملحوظة إن أمكن، وفي حال كانت تلك البيانات غير متاحة، يتعين وضع أحكام لتحديد القيم العادلة. وتتضمن تلك الأحكام بعض الاعتبارات المتعلقة بمدخلات السيولة والنموذج مثل معدلات احتساب القيمة الحالية ومعدلات السداد وافتراضات معدل التعثر للأوراق المالية المدعمة بموجودات.

يتناول الإيضاح رقم ٤٦ حول هذه البيانات المالية الموحدة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأساليب التقييم والمدخلات المستخدمة في تحديد القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المختلفة.

٦-٧ تقييم العقارات الاستثمارية

تحدد المجموعة القيمة العادلة لعقاراتها الاستثمارية على أساس تقييمات السوق التي أعدها مثمنون مستقلون مؤهلون. يتم إجراء التقييمات على افتراضات تستند إلى ظروف السوق الراهنة بتاريخ التقرير. لذلك، فإن أي تغيير مستقبلي في ظروف السوق يمكن أن يكون له تأثير على القيم العادلة.

٦-٨ تحديد السيطرة على الشركة المستثمر بها

تطبق الإدارة أحكامها لتحديد ما إذا كانت المجموعة تسيطر على شركة مستثمر بها بناءً على مؤشرات السيطرة الواردة في الإيضاح ٥-١.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٧ النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية

٧-١ التحليل حسب الفئة

	إيضاح	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
النقد في الصندوق		**١,٩٩٩,٣٠٦**	٢,٢٢١,٤٥٧
الأرصدة لدى بنوك مركزية:			
أرصدة متطلبات الاحتياطي لدى البنوك المركزية	٧.٣	**١٧,٦٨٨,٦٣٠**	١٤,٧٧٨,٩٧٥
شهادات إيداع لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي		**٧,٠١٢,٥٣٢**	٧,٠١٩,٠٩٢
الإجمالي		**٢٦,٧٠٠,٤٦٨**	٢٤,٠١٩,٥٢٤

تصنف الأرصدة لدى البنك المركزي في المرحلة ١ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

٧-٢ التحليل حسب الموقع الجغرافي

	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	**٢٦,٢٠٤,٨٧٠**	٢٣,٦٣٥,٠١٩
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	**٤٤٥,٥٩٨**	٣٨٤,٥٠٥
الإجمالي	**٢٦,٧٠٠,٤٦٨**	٢٤,٠١٩,٥٢٤

٧-٣ متطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي

يتم الاحتفاظ بالاحتياطي الإلزامي لدى البنوك المركزية لدولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية باكستان الإسلامية وكينيا بالعملات المحلية لتلك الدول وبالدولار الأمريكي. إن هذه الاحتياطيات غير متاحة للاستخدام في الأنشطة اليومية للمجموعة، ولا يمكن سحبها بدون موافقة البنوك المركزية ذات الصلة. يتغير مستوى الاحتياطي المطلوب من قبل المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة كل ١٤ يومًا بينما يتغير في البلدان الأخرى كل شهر وفقًا لمتطلبات توجيهات البنوك المركزية المعنية.

٨ المستحق من البنوك والمؤسسات المالية

٨-١ التحليل حسب الفئة

	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
حسابات جارية	**١,٩٥٤,٥٧١**	١,٠٥٦,٥٩٦
ودائع وكالة	**١,١٣٧,٥٧٧**	١,١٤٥,٨٦٩
إيداعات الخزانة (مرابحة السلع) - قصيرة الأجل	**٢,٥٥٢,٨٨٠**	٢,٢٨٤,١٤٠
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	**(٢,٩١٨)**	(٢,٩١٨)
الإجمالي	**٥,٦٤٢,١١٠**	٤,٤٨٣,٦٨٧

٨-٢ التحليل حسب الموقع الجغرافي

	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	**٣,٠٩٦,٢٤٢**	٢,٧٢٣,٧٦٣
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	**٢,٥٤٥,٨٦٨**	١,٧٥٩,٩٢٤
الإجمالي	**٥,٦٤٢,١١٠**	٤,٤٨٣,٦٨٧

تصنف المبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية في المرحلة ١ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

٩ الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي

٩-١ التحليل حسب الفئة

	إيضاح	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الموجودات التمويلية الإسلامية			
مرابحة سيارات		**١٣,٢٠٤,٦٢٧**	١٠,٧٦٠,٥٦٠
مرابحة دولية - طويلة الأجل		**٦٤,٣٦٨,٧٧٠**	٤٧,٠٧١,٩٣٣
مرابحة أخرى		**٣,٣٨٨,٥٨٥**	٣,٣٦٦,٥٠٧
إجمالي المرابحات		**٨٠,٩٦١,٩٨٢**	٦١,١٩٩,٠٠٠
إجارة		**٣٦,٣٥٢,٦٥٧**	٤٥,٤٦٥,٧٣٥
إجارة تمويل منزل		**٢٧,١٣٢,٧٣٨**	٢٣,٨٥٥,٥٣٦
تمويل شخصي		**٢٤,٤٢٣,١١٧**	٢٢,٨٥٩,١٩١
استصناع وإجارة آجلة		**٥٩٤,٠٠٠**	٦٢٩,٨٤٧
بطاقات ائتمان/مغطاة		**٣,٦١١,١٧٢**	٢,٧٩٥,٥٧٧
		١٧٣,٠٧٥,٦٦٦	١٥٦,٨٠٤,٨٨٦
ناقص: الإيرادات المؤجلة		**(٤,٨٤٧,٧٣٥)**	(٤,٤٧١,٧٢٦)
إجمالي الموجودات التمويلية الإسلامية		**١٦٨,٢٢٧,٩٣١**	١٥٢,٣٣٣,١٦٠
الموجودات الاستثمارية الإسلامية			
مشاركة		**٤,٣٧٥,١٤٧**	٥,٠٦٦,٣٩٠
مضاربة		**٨,١٨٨,٥٤٥**	٨,٢٤١,٣٤٩
وكالة		**٣٨,٣٩٥,٨١٧**	٤٢,٧١٥,٠٨٤
إجمالي الموجودات الاستثمارية الإسلامية		**٥٠,٩٥٩,٥٠٩**	٥٦,٠٢٢,٨٢٣
إجمالي الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية		**٢١٩,١٨٧,٤٤٠**	٢٠٨,٣٥٥,٩٨٣
ناقص: مخصصات انخفاض القيمة	٩-٣	**(٦,٧٦٠,٦٩٢)**	(٨,٩٠٢,٦٣٤)
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي		**٢١٢,٤٢٦,٧٤٨**	١٩٩,٤٥٣,٣٤٩

يتضمن رصيد التمويل مبلغ ٢٧٥ مليون درهم (٢٠٢٣: لا شيء درهم) مسجلاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٩ الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي (تتمة)

٩-٢ القيمة الدفترية للتعرض حسب فئة تصنيف المخاطر الداخلية وحسب المرحلة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	القيم الدفترية الإجمالية (ألف درهم)				خسائر الائتمان المتوقعة (ألف درهم)			
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	مشتراة أو ناشئة منخفضة القيمة الائتمانية	الإجمالي	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	مشتراة أو ناشئة منخفضة القيمة الائتمانية	الإجمالي
منخفضة	**٧٤,٣١٧,٤٣٩**	**-**	**-**	**-**	**٧٤,٣١٧,٤٣٩**	**٢٤,٧١٢**	**-**	**-**	**-**	**٢٤,٧١٢**
متوسطة	**١١٥,٣٧١,٢٥٥**	**٦,٥١٧,٥٤٠**	**-**	**-**	**١٢١,٨٨٨,٧٩٥**	**٥٨٨,٢٢٠**	**٥٢٥,٣٩٨**	**-**	**-**	**١,١١٣,٦١٨**
عادلة	**٩,٤٧٨,١١٩**	**٤,٣٦٤,٩٦١**	**-**	**-**	**١٣,٨٤٣,٠٨٠**	**١٧٨,٧٤٧**	**٣٢٠,٧٦٦**	**-**	**-**	**٤٩٩,٥١٣**
متعثرة	**-**	**-**	**٨,٦٠٦,٨٢٦**	**٥٣١,٣٠٠**	**٩,١٣٨,١٢٦**	**-**	**-**	**٤,٨٣٢,١٨٠**	**٢٩٠,٦٦٩**	**٥,١٢٢,٨٤٩**
الإجمالي	**١٩٩,١٦٦,٨١٣**	**١٠,٨٨٢,٥٠١**	**٨,٦٠٦,٨٢٦**	**٥٣١,٣٠٠**	**٢١٩,١٨٧,٤٤٠**	**٧٩١,٦٧٩**	**٨٤٦,١٦٤**	**٤,٨٣٢,١٨٠**	**٢٩٠,٦٦٩**	**٦,٧٦٠,٦٩٢**

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	القيم الدفترية الإجمالية (ألف درهم)				خسائر الائتمان المتوقعة (ألف درهم)			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	مشتراة أو ناشئة منخفضة القيمة الائتمانية	الإجمالي	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	مشتراة أو ناشئة منخفضة القيمة الائتمانية	الإجمالي
منخفضة	٦٦,١٤٦,٩٢٧	–	–	–	٦٦,١٤٦,٩٢٧	١٢,٤٨٠	–	–	–	١٢,٤٨٠
متوسطة	١٠٤,٤٤٦,٣٢١	٥,٥٠٦,٥٨٦	–	–	١٠٩,٩٥٢,٩٠٧	٧٤١,١٢٦	٦٣٠,٧٩٤	–	–	١,٣٧١,٩٢٠
عادلة	١١,٩٣٩,٠٦٩	٨,٨٢٠,٣٧٢	–	–	٢٠,٧٥٩,٤٤١	١٩٧,١١٥	٦٤٣,١٧٠	–	–	٨٤٠,٢٨٥
متعثرة	–	–	١٠,٧٦٠,٨٨١	٧٣٥,٨٢٧	١١,٤٩٦,٧٠٨	–	–	٦,٣٩٣,٤٧٩	٢٨٤,٤٧٠	٦,٦٧٧,٩٤٩
الإجمالي	١٨٢,٥٣٢,٣١٧	١٤,٣٢٦,٩٥٨	١٠,٧٦٠,٨٨١	٧٣٥,٨٢٧	٢٠٨,٣٥٥,٩٨٣	٩٥٠,٧٢١	١,٢٧٣,٩٦٤	٦,٣٩٣,٤٧٩	٢٨٤,٤٧٠	٨,٩٠٢,٦٣٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٩ الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي (تتمة)

٩-٣ مخصص انخفاض القيمة

فيما يلي حركة مخصص انخفاض القيمة، بما في ذلك إيقاف الأرباح التنظيمية:

2024	إيضاح	المرحلة 1 ألف درهم	المرحلة 2 ألف درهم	المرحلة 3 ألف درهم	مشتراة أو ناشئة منخفضة القيمة الائتمانية ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الرصيد في 1 يناير		**٩٥٠,٧٢١**	**١,٢٧٣,٩٦٤**	**٦,٣٩٣,٤٧٩**	**٢٨٤,٤٧٠**	**٨,٩٠٢,٦٣٤**
خسائر انخفاض القيمة خلال السنة، بالصافي	٤٠	**١٨٧,٤٤١**	**(١٢٤,٦٧٢)**	**٣٤٥,١٤٤**	**(٤٩٠)**	**٤٠٧,٤٢٣**
تحويل إلى مراحل أخرى		**(٤٠٣,٠٠٠)**	**(١١٠,٦٨٤)**	**٥١٣,٦٨٤**	**-**	**-**
شطب		**-**	**-**	**(٢,٧٢٤,٥٣٠)**	**-**	**(٢,٧٢٤,٥٣٠)**
تعديلات الصرف وتعديلات أخرى		**٥٦,٥١٧**	**(١٩٢,٤٤٤)**	**٣٠٤,٤٠٣**	**٦,٦٨٩**	**١٧٥,١٦٥**
الرصيد في 31 ديسمبر		**٧٩١,٦٧٩**	**٨٤٦,١٦٤**	**٤,٨٣٢,١٨٠**	**٢٩٠,٦٦٩**	**٦,٧٦٠,٦٩٢**

٢٠٢٣	إيضاح	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	مشتراة أو ناشئة منخفضة القيمة الائتمانية ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الرصيد في 1 يناير		٩٨٢,٨٧٧	١,١١٧,٠٨٢	٦,٤٢٦,٧٦٨	٢٦٦,١٢٧	٨,٧٩٢,٨٥٤
خسائر انخفاض القيمة خلال السنة، بالصافي	٤٠	(١٣٧,١٥٩)	٢١٢,٣٣٢	١,١٥٩,٠٠٩	٩٠,٥٥٣	١,٣٢٤,٧٣٥
تحويل إلى مراحل أخرى		–	(٧٤,٥١٨)	٧٤,٥١٨	–	–
شطب		–	–	(١,١٣٨,٠١٧)	(٧٢,٢١٠)	(١,٢١٠,٢٢٧)
تعديلات الصرف وتعديلات أخرى		١٠٥,٠٠٣	١٩,٠٦٨	(١٢٨,٧٩٩)	–	(٤,٧٢٨)
الرصيد في 31 ديسمبر		٩٥٠,٧٢١	١,٢٧٣,٩٦٤	٦,٣٩٣,٤٧٩	٢٨٤,٤٧٠	٨,٩٠٢,٦٣٤

٩-٤ الضمانات والحد من المخاطر

تقوم المجموعة، في السياق الاعتيادي لتقديم التمويل، بالاحتفاظ بضمانات للحد من مخاطر الائتمان المرتبطة بالموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية. تتضمن هذه الضمانات رهن على أراضي ومباني وحجز على ودائع وأسهم وموجودات ثابتة أخرى. فيما يلي القيمة التقديرية للضمانات مقابل الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية التي تمثل بصورة رئيسية تمويل مدعم بموجودات:

	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
عقارات ورهونات	**٦١,٤٥٦,٢٢٤**	٧٠,٨٢١,٩٩٩
ودائع وأسهم	**٤,٠٠٨,٥٧٢**	٥,٤٨٧,٦٦٧
موجودات منقولة	**١٤,٦٦١,٧٢٠**	١٥,٩٦٦,٨٦٢
ضمانات حكومية ومالية	**٩٧٧,٠٠٤**	٦٨٢,٩١٥

إن القيمة العادلة المقدرة للضمانات التي تحتفظ بها المجموعة بشأن التسهيلات التي تعرضت لانخفاض في القيمة بصورة فردية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ تبلغ ٨.١ مليار درهم (٢٠٢٣: ٨.٠ مليار درهم).

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، استحوذت المجموعة على العديد من الموجودات ذات الصلة التي تتكون بشكل رئيسي من سيارات وعقارات سكنية مرهونة. قامت المجموعة ببيع موجودات معاد الاستحواذ عليها بقيمة ٢٥.٠ مليون درهم (٢٠٢٣: ٢٦.٤ مليون درهم)، واستحوذت على عقارات بقيمة ١٢٠.٦ مليون درهم (٢٠٢٣: ٦٣٣.٧ مليون درهم) حيث تم تسويتها مقابل الذمم المدينة القائمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٩ الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي (تتمة)

٩-٥ التحليل حسب القطاع الاقتصادي والموقع الجغرافي

	داخل الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	خارج الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2024			
الحكومة	٢١,٦٦٢,٦٠٦	٨,٦٢٦,٧٥٨	٣٠,٢٨٩,٣٦٤
المؤسسات المالية	٣,٤٥٤,٣٣٣	٢,٤١٥,٦٠٤	٥,٨٦٩,٩٣٧
العقارات	٢٧,٩١٠,٦٦٦	٢٦٠,٦٧٧	٢٨,١٧١,٣٤٣
المقاولات	١,٩١٦,٤١٧	٩٥١,٣٩٦	٢,٨٦٧,٨١٣
التجارة	٧,٤٣٦,٢٩٣	٢٨٧,٠٨٨	٧,٧٢٣,٣٨١
الطيران	١٤,٢٢٢,٠٥٤	٣٨,٨٥٧	١٤,٢٦٠,٩١١
الخدمات والأخرى	٥٠,٨٥١,٤٧٨	١٤,٥٠٤,٧٣٨	٦٥,٣٥٦,٢١٦
تمويل للأفراد	٣٦,٩٢٦,٤١٣	٢٧٠,٤٠٢	٣٧,١٩٦,٨١٥
تمويل منازل للأفراد	٢٧,١٩٥,١١٠	٢٥٦,٥٥٠	٢٧,٤٥١,٦٦٠
	١٩١,٥٧٥,٣٧٠	٢٧,٦١٢,٠٧٠	٢١٩,١٨٧,٤٤٠
ناقص: مخصص انخفاض القيمة			(٦,٧٦٠,٦٩٢)
الإجمالي			٢١٢,٤٢٦,٧٤٨
2023			
الحكومة	١٩,٣٨٣,٢٢٠	٢,٦٤٠,٢٤١	٢٢,٠٢٣,٤٦١
المؤسسات المالية	٦,١٣٥,٦٦١	١,٤٢١,٧٢٠	٧,٥٥٧,٣٨١
العقارات	٣٥,٧٢٦,٠٥٥	١٨٨,٦٥٦	٣٥,٩١٤,٧١١
المقاولات	٣,١٠٦,٦٠٨	١,٤١٥,٠٨٤	٤,٥٢١,٦٩٢
التجارة	٨,٠٠٤,٨٧٠	٨٣٧,٠٤١	٨,٨٤١,٩١١
الطيران	١٥,٧٣٤,١٤٨	٢٥,٦٨٤	١٥,٧٥٩,٨٣٢
الخدمات والأخرى	٤٥,٨٦٢,١٥٥	١١,٠٣٤,٤٩١	٥٦,٨٩٦,٦٤٦
تمويل للأفراد	٣١,٨٥٧,٥٠٥	٣١٢,٠٢٢	٣٢,١٦٩,٥٢٧
تمويل منازل للأفراد	٢٤,٤٠٣,٢٥٠	٢٦٧,٥٧٢	٢٤,٦٧٠,٨٢٢
	١٩٠,٢١٣,٤٧٢	١٨,١٤٢,٥١١	٢٠٨,٣٥٥,٩٨٣
ناقص: مخصص انخفاض القيمة			(٨,٩٠٢,٦٣٤)
الإجمالي			١٩٩,٤٥٣,٣٤٩

١٠ الاستثمارات في الصكوك

١٠-١ التحليل حسب الموقع الجغرافي

	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
داخل الإمارات العربية المتحدة	**٢٧,٨٩٢,٢٠٩**	٢٤,١٠٢,٤٣١
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	**٣١,٩٥٤,٢٤٢**	٢٦,٩١٨,٤٧٢
باقي دول العالم	**٢٢,٦٢٥,٥٣٢**	١٧,٤٥٢,٧٠٧
	٨٢,٤٧١,٩٨٣	٦٨,٤٧٣,٦١٠
ناقص: مخصص انخفاض القيمة	**(٣١١,٢٤٩)**	(٣٠١,٤٤٥)
الإجمالي	**٨٢,١٦٠,٧٣٤**	٦٨,١٧٢,١٦٥

١٠-٢ التحليل حسب القطاع الاقتصادي

	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الحكومة	**٥٧,١٠٨,٧٨٤**	٤٨,٧٤٧,٦٦٧
المؤسسات المالية	**٨,١٤٩,٠٣٣**	٥,٥٥٨,٨٨٨
العقارات	**٣,٢٢٧,٢٧٠**	٣,٤٩١,٠٨١
الطيران	**٤٣٢,٩٢٠**	٤٦٢,٢٩٤
الخدمات والقطاعات الأخرى	**١٣,٥٥٣,٩٧٦**	١٠,٢١٣,٦٨٠
	٨٢,٤٧١,٩٨٣	٦٨,٤٧٣,٦١٠
ناقص: مخصص انخفاض القيمة	**(٣١١,٢٤٩)**	(٣٠١,٤٤٥)
الإجمالي	**٨٢,١٦٠,٧٣٤**	٦٨,١٧٢,١٦٥

استثمارات في الصكوك في دولة الإمارات العربية المتحدة. تشمل استثمارات في صكوك ثنائية تبلغ ٤,٧ مليار درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: ٤.٧ مليار درهم). يتضمن الاستثمار في الصكوك مبلغ ٠,٢٢ مليار درهم (٢٠٢٣: ٠,٢٢ مليار درهم) مقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

يبلغ الاستثمار في الصكوك المصنفة في المرحلة ٢ و ٣ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مبلغ لا شيئ درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١,٢٦٥,٠ مليون درهم) و ٢٧.٩ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٧٢.٩ مليون درهم) على التوالي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

١١ استثمارات أخرى مُقاسة بالقيمة العادلة

١-١١ التحليل حسب الفئة والموقع الجغرافي

	داخل الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف درهم	باقي دول العالم ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
كما في 31 ديسمبر 2024				
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
أدوات حقوق ملكية مدرجة	١٧٢,٦٢٦	١٦,٥١٨	٢١,٢٧٥	٢١٠,٤١٩
أدوات حقوق ملكية غير مدرجة	١٤٤,٢٩٧	٢٤,٠٩٨	٤٠٦,٥٩٠	٥٧٤,٩٨٥
الإجمالي	٣١٦,٩٢٣	٤٠,٦١٦	٤٢٧,٨٦٥	٧٨٥,٤٠٤
كما في 31 ديسمبر 2023				
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
أدوات حقوق ملكية مدرجة	١٤٩,١٢٣	٣٤,٠٩٥	٢٣,٦٥٩	٢٠٦,٨٧٧
أدوات حقوق ملكية غير مدرجة	١٤٧,٣٤١	٢٥,٨٦٥	٤٦٦,٤٢٧	٦٣٩,٦٣٣
الإجمالي	٢٩٦,٤٦٤	٥٩,٩٦٠	٤٩٠,٠٨٦	٨٤٦,٥١٠

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تم احتساب توزيعات الأرباح المستلمة من الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بمبلغ ١٧.١ مليون درهم (٢٠٢٣: ٣٠.٩ مليون درهم) في بيان الربح أو الخسارة الموحد (إيضاح ٣٣). خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تم احتساب توزيعات الأرباح المستلمة من الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بمبلغ ١٧.١ مليون درهم (٢٠٢٣: ٣٠.٩ مليون درهم) في بيان الربح أو الخسارة الموحد (إيضاح ٣٣).

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، لم تقم المجموعة بشراء أسهم (٢٠٢٣: لا شيء درهم).

٢-١١ التحليل حسب القطاع الاقتصادي

	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الخدمات والقطاعات الأخرى	**٢١٨,٢٨٢**	٢٤٦,٤٧١
المؤسسات المالية	**٤٢٨,٥٠٣**	٤٢٩,٢٨٦
العقارات	**١٣٨,٦١٩**	١٧٠,٧٥٣
الإجمالي	**٧٨٥,٤٠٤**	٨٤٦,٥١٠

١٢ الاستثمارات في الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة

١-١٢ تحليل القيمة الدفترية

	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الرصيد في ١ يناير	**٢,٤٣١,٨٢٨**	١,٩٤٨,٨٤١
إضافات	**٣٢,٠١٥**	٤٠٤,٤٢٢
توزيعات الأرباح المستلمة	**(١٥٢,٥٤٣)**	(٦١,١٠٠)
الحصة من الأرباح	**٤٨٥,٢٦٨**	٢١٤,٩٣٣
أخرى	**(٢٩٣,٩٠٠)**	(٧٥,٢٦٨)
الرصيد في 31 ديسمبر	**٢,٥٠٢,٦٦٨**	٢,٤٣١,٨٢٨

٢-١٢ التحليل حسب الموقع الجغرافي

	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
داخل الإمارات العربية المتحدة	**١,٣٥١,٥٣٢**	١,٤٠٥,٩٥٩
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	**٤٥,٠٩٢**	٤٤,٠٣٥
باقي دول العالم	**١,١٠٦,٠٤٤**	٩٨١,٨٣٤
الإجمالي	**٢,٥٠٢,٦٦٨**	٢,٤٣١,٨٢٨

٣-١٢ تحليل حصة المجموعة من إجمالي الدخل الشامل للشركات الزميلة والائتلافات المشتركة

	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
حصة المجموعة من الأرباح للسنة	**٤٨٥,٢٦٨**	٢١٤,٩٣٣
حصة المجموعة من الإيرادات/ (الخسائر) الشاملة الأخرى للسنة	**-**	-
حصة المجموعة من إجمالي الدخل الشامل للسنة	**٤٨٥,٢٦٨**	٢١٤,٩٣٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

١٢ الاستثمارات في الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة (تتمة)

١٢-٤ قائمة الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة

	اسم الشركة الزميلة أو الائتلاف المشترك	النشاط الرئيسي	بلد التأسيس	نسبة الملكية 2024	نسبة الملكية ٢٠٢٣
١.	بنك الخرطوم	خدمات مصرفية	السودان	%٢٩.٥	%٢٩.٥
٢.	بنك بنين سيارية تي بي كيه	خدمات مصرفية	إندونيسيا	%٢٥.١	%٢٥.١
٣.	بنك البوسنة الدولي	خدمات مصرفية	البوسنة	%٢٧.٣	%٢٧.٣
٤.	مركز إدارة السيولة المالية	الخدمات المالية	البحرين	%٢٥.٠	%٢٥.٠
٥.	شركة إيجار للرافعات والمعدات ذ.م.م.	تأجير المعدات	الإمارات العربية المتحدة	%٢٠.٠	%٢٠.٠
٦.	شركة سوليدير الدولية الزورا لاستثمارات الأسهم إنك	التطوير العقاري	جزر كايمان	%١٠.٢	%١٠.٢
٧.	أراضي للتطوير ذ.م.م.	التطوير العقاري	الإمارات العربية المتحدة	%٢٢.٥	%٢٢.٥
٨.	توم كاتيلوم بانكاسي أنونيم سيركيتي	خدمات مالية	تركيا	%٢٠.٠	%٢٠.٠
٩.	توم باي اليكترونيك بيرا في أوديمي هيزميتليري سيركيتي	خدمات مالية	تركيا	%٢٠.٠	%٢٠.٠
١٠.	توم فاينانسمان أنونيم سيركيتي	خدمات مالية	تركيا	%٢٠.٠	%٢٠.٠

يتم احتساب جميع الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة المذكورة أعلاه باستخدام طريقة المحاسبة بطريقة حقوق الملكية في هذه البيانات المالية الموحدة.

١٢-٥ الشركات الشقيقة والمشاريع المشتركة

فيما يلي المعلومات المالية الملخصة المتعلقة بشركات المجموعة الزميلة والمشاريع المشتركة.

	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
اراضي للتنمية ذ م م		
بيان المركز المالي		
الموجودات	**١,٢٦٢,٥٦٨**	١,٣٦٠,٥٨٢
المطلوبات	**٧٠,٧٩٢**	٥٤,٩٥٠
صافي الموجودات	**١,١٩١,٧٧٦**	١,٣٠٥,٦٣٢
القيمة الدفترية لمصلحة المجموعة	**٩٦٢,٨٤١**	٩٧١,٦١٦
بيان الدخل الشامل		
إيرادات	**٢٠٩,٥٢٢**	٢٤١,٩٨٤
صافي الربح	**١٢٩,٤٥٥**	٩٣,٢٦٢

١٣ العقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع

١٣-١ الحركة في العقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع

	إيضاح	عقارات أخرى ألف درهم	عقارات قيد الإنشاء ألف درهم	أراضي ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الرصيد في 1 يناير 2024		**٢٧٥,٩٢٨**	**٣٠٣,١٠٨**	**٤٧١,٠٤٥**	**١,٠٥٠,٠٨١**
إضافات		**١٦,٨٨٩**	**٦٠٣,١١٨**	**١٧٣,١٦٢**	**٧٩٣,١٦٩**
استبعادات	٣٤	**(١١٣,١٣٤)**	**(٧٣٩,٨٩٤)**	**-**	**(٨٥٣,٠٢٨)**
إعادة تصنيف		**-**	**٩٥,٣٦٨**	**(٩٥,٣٦٨)**	**-**
تحويلات		**(٢,٩٠٥)**	**-**	**-**	**(٢,٩٠٥)**
تأثير صرف العملات الأجنبية		**٨٧١**	**-**	**-**	**٨٧١**
الرصيد في 31 ديسمبر 2024		**١٧٧,٥٩٩**	**٢٦١,٧٠٠**	**٥٤٨,٨٣٩**	**٩٨٨,١٣٨**
الرصيد في 1 يناير 2023		٣٣٥,٢٨٨	٤٥٩,١٩٨	٦٩٣,٥٩٣	١,٤٨٨,٠٧٩
إضافات		٦٣٦	٢٩٦,٦٨٥	١,٠٤٣	٢٩٨,٣٦٤
استبعادات	٣٤	(٢٩٠,٧١٠)	(٤٢٧,٢١٦)	–	(٧١٧,٩٢٦)
إعادة تصنيف		٢٤٢,٦٩٠	(٢٥,٥٥٩)	(٢١٧,١٣١)	–
تحويلات		(٢١,٠٤٦)	–	–	(٢١,٠٤٦)
تأثير صرف العملات الأجنبية		٩,٠٧٠	–	(٦,٤٦٠)	٢,٦١٠
الرصيد في 31 ديسمبر 2023		٢٧٥,٩٢٨	٣٠٣,١٠٨	٤٧١,٠٤٥	١,٠٥٠,٠٨١

تتمثل العقارات المحتفظ بها للبيع في عقارات داخل وخارج دولة الإمارات العربية المتحدة مسجلة باسم شركات المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

١٤ العقارات الاستثمارية

١-١٤ الحركة في العقارات الاستثمارية بالتكلفة

	عقارات أخرى ألف درهم	عقارات استثمارية قيد الإنشاء ألف درهم	أراضي ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
التكلفة:				
الرصيد في 1 يناير 2024	**٣,٣٢٣,٦٧٢**	**١,٢٢٣,٩٦٦**	**١,٨٦٤,٦٩٦**	**٦,٤١٢,٣٣٤**
الإضافات	**-**	**-**	**٩٦,٣٤٥**	**٩٦,٣٤٥**
الاستبعاد	**(٩٥٠,٦٨٣)**	**-**	**(٥٢٦,٠٣٤)**	**(١,٤٧٦,٧١٧)**
التحويلات *	**١١٩,٥٩٥**	**-**	**٩٧٠**	**١٢٠,٥٦٥**
إعادة التصنيف	**٤,٥٦٠**	**-**	**-**	**٤,٥٦٠**
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	**٢,٤٩٧,١٤٤**	**١,٢٢٣,٩٦٦**	**١,٤٣٥,٩٧٧**	**٥,١٥٧,٠٨٧**
الاستهلاك المتراكم وانخفاض القيمة:				
الرصيد في 1 يناير 2024	**٦٨٣,٧٢٣**	**-**	**١٠٣,٣٨٧**	**٧٨٧,١١٠**
الاستهلاك المحمل للسنة	**٦٤,٨٤٠**	**-**	**-**	**٦٤,٨٤٠**
الاستبعاد	**(٩٥,٨٦٩)**	**-**	**-**	**(٩٥,٨٦٩)**
انخفاض القيمة	**(٤٢,٠٩١)**	**-**	**(٧٧,٣٨٦)**	**(١١٩,٤٧٧)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	**٦١٠,٦٠٣**	**-**	**٢٦,٠٠١**	**٦٣٦,٦٠٤**
القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2024	**١,٨٨٦,٥٤١**	**١,٢٢٣,٩٦٦**	**١,٤٠٩,٩٧٦**	**٤,٥٢٠,٤٨٣**
التكلفة:				
الرصيد في 1 يناير 2023	٢,٧٥٦,٨٣٦	١,٤٥٦,٢٦٣	١,٨٢٥,١٥٦	٦,٠٣٨,٢٥٥
الإضافات	١٣٩,٢٦٩	٥٦,٠٣٢	–	١٩٥,٣٠١
الاستبعاد	(٢١٢,٧٦٦)	(٢٣٤,٢٠٥)	(١٣,٥٠٠)	(٤٦٠,٤٧١)
التحويلات *	٦٠١,٦٥٨	–	٥٣,٠٤٠	٦٥٤,٦٩٨
إعادة التصنيف	٣٨,٦٧٥	(٥٤,١٢٤)	–	(١٥,٤٤٩)
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	٣,٣٢٣,٦٧٢	١,٢٢٣,٩٦٦	١,٨٦٤,٦٩٦	٦,٤١٢,٣٣٤
الاستهلاك المتراكم وانخفاض القيمة:				
الرصيد في 1 يناير 2023	٦٧٢,٩٩٧	–	١٠٣,٣٨٧	٧٧٦,٣٨٤
الاستهلاك المحمل للسنة	٦٣,٣٦١	–	–	٦٣,٣٦١
الاستبعاد	(٣١,٥٤٩)	–	–	(٣١,٥٤٩)
انخفاض القيمة	(٢١,٠٨٦)	–	–	(٢١,٠٨٦)
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	٦٨٣,٧٢٣	–	١٠٣,٣٨٧	٧٨٧,١١٠
القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2023	٢,٦٣٩,٩٤٩	١,٢٢٣,٩٦٦	١,٧٦١,٣٠٩	٥,٦٢٥,٢٢٤

* يشمل التحويل إلى عقارات استثمارية عقارات مستحوذ عليها لتسوية موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية بقيمة ١٢٠.٦ مليون درهم (٢٠٢٣: ٦٣٣.٧ مليون درهم).

٢-١٤ التحليل حسب الموقع الجغرافي

	عقارات أخرى ألف درهم	عقارات استثمارية قيد الإنشاء ألف درهم	أراضي ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2024				
القيمة الدفترية في 31 ديسمبر:				
داخل الإمارات العربية المتحدة	**١,٨٨٦,٣٩٣**	**١,٢٢٣,٩٦٦**	**١,٣٥٧,٢٧٥**	**٤,٤٦٧,٦٣٤**
خارج الإمارات العربية المتحدة	**١٤٨**	**-**	**٥٢,٧٠١**	**٥٢,٨٤٩**
إجمالي القيمة الدفترية	**١,٨٨٦,٥٤١**	**١,٢٢٣,٩٦٦**	**١,٤٠٩,٩٧٦**	**٤,٥٢٠,٤٨٣**
2023				
القيمة الدفترية في 31 ديسمبر:				
داخل الإمارات العربية المتحدة	٢,٦٣٩,٩٤٩	١,٢٢٣,٩٦٦	١,٧٠٩,٥٧٨	٥,٥٧٣,٤٩٣
خارج الإمارات العربية المتحدة	–	–	٥١,٧٣١	٥١,٧٣١
إجمالي القيمة الدفترية	٢,٦٣٩,٩٤٩	١,٢٢٣,٩٦٦	١,٧٦١,٣٠٩	٥,٦٢٥,٢٢٤

٣-١٤ القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية

تبلغ القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية لدى المجموعة ٥.٦ مليار درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: ٦.٠ مليار درهم) بناءً على مدخلات السوق غير الملحوظة (أي المستوى ٣).

قامت المجموعة بإجراء تقييماً داخلياً وخارجياً لتلك العقارات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. تم إجراء التقييم من قبل مقيمين متخصصين لديهم المؤهلات والكفاءة المهنية اللازمة والخبرة بمكان وفئة العقارات الاستثمارية الخاضعة للتقييم. استند التقييم على طريقة المعاملات المماثلة ونموذج احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مدعوماً بالإيجار الحالي والقيم الإيجارية المتداولة بالسوق لعقارات مشابهة في نفس الموقع تم تعديلها لتعكس مرحلة إنجاز أعمال الإنشاء لتلك العقارات. يعكس معدل الربح، المستخدم لاحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، تقييمات السوق الحالية لحالات عدم اليقين وتوقيت التدفقات النقدية.

استندت التقييمات على التقييم الفردي، لكل نوع من أنواع العقارات، لكل من الإيرادات المستقبلية والعائد المطلوب. عند تقدير الإيرادات المستقبلية للعقارات، تمت مقارنة التغيرات المحتملة في المستويات الإيجارية من قيمة إيجار كل عقد وتاريخ الانتهاء مع القيمة الإيجارية الحالية في السوق، بالإضافة إلى التغيرات في نسبة الإشغال وتكاليف العقار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

١٥ الذمم المدينة والموجودات الأخرى

١-١٥ التحليل حسب الفئة

	إيضاح	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
ذمم مدينة من بيع عقارات استثمارية، صافي	١٥-١.١	**١٨٧,٤٧٣**	٢٨٣,٨١٩
المستحق من العملاء	١٥-٢.١	**٢٠١,٣٢١**	١٤٨,١٠٦
قبولات		**٩٣٤,٢١٣**	١,٠٢٧,٨٦٢
مصروفات مدفوعة مقدماً		**١٠٢,٠٥٠**	١٠٥,٧٠٤
القيمة العادلة للمشتقات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	٤٥-١	**١,٠٠١,٧٠٥**	١,١٧١,٤٧٥
موجودات الضريبة المؤجلة	٢٢-٣	**١٢٦,٩٩٧**	٨٤,٤٩٥
موجودات حق الاستخدام		**١٩٦,٣٣٧**	١٢٠,٥٧٤
موجودات غير ملموسة	١٥-٣.١	**٥,٢٧٣**	١٥,٨١٨
أخرى		**٤,٣٢٦,٦٢٥**	٣,٣٦٦,٢٨٦
الإجمالي		**٧,٠٨١,٩٩٤**	٦,٣٢٤,١٣٩

١-١-١٥ مبالغ مستحقة من بيع عقارات استثمارية، صافي

أبرم البنك اتفاقيات بيع وشراء لبيع عقارات استثمارية في السنوات السابقة. فيما يلي أبرز شروط وأحكام اتفاقيات البيع والشراء:

- تكون قيمة المبيعات فيما يتعلق بمعاملات البنك وشركته التابعة مستحقة القبض في أو قبل ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. تم تمديد فترة السداد حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ بنفس الشروط الموضحة أدناه؛
- يمكن تسوية مبلغ البيع نقداً أو عيناً أو بالاثنين معاً، بناء على رغبة المشتري. في حالة تسوية قيمة البيع بالكامل أو جزء منه بشكل عيني، يجب أن تكون الموجودات الممنوحة عوضاً عن مقابل كامل مبلغ البيع أو جزء منه بقيمة مساوية للقيمة المستحقة والواجبة السداد وفقاً لما تنص عليه الاتفاقية؛ و
- تبقى الالتزامات المتعلقة بسعر الشراء الأصلي المتبقي لقطع الأراضي لدى البنك.
- تم تصنيف صافي التعرضات ضمن المرحلة ٢ وعليه تم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية بمبلغ ٤٠.٠ مليون درهم في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: ٤٠.٠ مليون درهم).

٢-١-١٥ المستحق من العملاء

يتمثل المستحق من العملاء في حسابات جارية مكشوفة وحسابات أخرى لا ينطبق عليها تعريف الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية وتصنف ضمن المرحلة ٢ و ٣ على التوالي. لقد تم بيان هذه الأرصدة بعد خصم مخصص انخفاض القيمة البالغ ٢٩٧.٠ مليون درهم (٢٠٢٣: ٤٢١.٣ مليون درهم). ولا تحتفظ المجموعة بأي ضمانات مقابل هذه الحسابات.

٣-١-١٥ الموجودات غير الملموسة

تم احتساب الموجودات غير الملموسة عند الاستحواذ على بنك نور وتتكون من الودائع الأساسية وعلاقات العملاء، ويتم إطفاءها على مدى عمر إنتاجي يبلغ ٤ و ٥.٥ سنوات على التوالي من تاريخ الشراء.

١٦ الممتلكات والمعدات

	أراضي ومباني ألف درهم	الأثاث والمعدات والسيارات ألف درهم	تقنية المعلومات ألف درهم	الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
التكلفة:					
الرصيد في 1 يناير 2024	**١,٥٤٠,١٨١**	**٢٧٤,١٧٩**	**١,٢٣٢,٨٧٩**	**٦١٠,٤٧٤**	**٣,٦٥٧,٧١٣**
إضافات	**١٢,١٩٨**	**١٦,٧٣٤**	**٤,٣٧٤**	**٢٦٣,٧٢١**	**٢٩٧,٠٢٧**
استبعادات	**(٢١٢,٠٥٤)**	**(٧,٥١٢)**	**(٥,٢٤٩)**	**-**	**(٢٢٤,٨١٥)**
تحويلات	**٢٨٣,٢٢٩**	**١١٢,٧٨٠**	**٢٤١,٢٢٤**	**(٦٣٧,٢٣٣)**	**-**
شطب	**(٨٢٠)**	**-**	**-**	**-**	**(٨٢٠)**
صرف العملات وأخرى	**٣,٢٥٤**	**١,٣٧٩**	**٥,٤٢٧**	**١,٧٨١**	**١١,٨٤١**
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	**١,٦٢٥,٩٨٨**	**٣٩٧,٥٦٠**	**١,٤٧٨,٦٥٥**	**٢٣٨,٧٤٣**	**٣,٧٤٠,٩٤٦**
الاستهلاك المتراكم:					
الرصيد في 1 يناير 2024	**٥٧١,١٩٦**	**٢٦٨,٦٨٧**	**٩٣٢,٨٣٤**	**-**	**١,٧٧٢,٧١٧**
المحمل للسنة	**٤١,٠٤٧**	**٢٤,٢٠٢**	**١٢٤,٧٢٩**	**-**	**١٨٩,٩٧٨**
استبعادات	**(٩٣,٢٠٢)**	**(٦,٧١٠)**	**(٥,٢٢١)**	**-**	**(١٠٥,١٣٣)**
شطب	**(٨٢٠)**	**-**	**-**	**-**	**(٨٢٠)**
صرف العملات وأخرى	**١,٠٩٥**	**١,٢٤٧**	**٣,٧٩١**	**-**	**٦,١٣٣**
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	**٥١٩,٣١٦**	**٢٨٧,٤٢٦**	**١,٠٥٦,١٣٣**	**-**	**١,٨٦٢,٨٧٥**
القيمة الدفترية					
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	**١,١٠٦,٦٧٢**	**١١٠,١٣٤**	**٤٢٢,٥٢٢**	**٢٣٨,٧٤٣**	**١,٨٧٨,٠٧١**
التكلفة:					
الرصيد في 1 يناير 2023	١,٥٤١,٥١٧	٢٨٢,٣١١	١,١٤٨,٢٣١	٤٢٠,٠٥٤	٣,٣٩٢,١١٣
إضافات	٣,٥٧١	٨,٢٩٢	٧,٢٩١	٣٠٥,٥٥٤	٣٢٤,٧٠٨
استبعادات	–	(٥,١٧٧)	(٥,٣٠٢)	–	(١٠,٤٧٩)
تحويلات	١٤,٠٠١	٢,٥٥٥	٩٧,٨٧٤	(١١٤,٤٣٠)	–
صرف العملات وأخرى	(١٨,٩٠٨)	(١٣,٨٠٢)	(١٥,٢١٥)	(٧٠٤)	(٤٨,٦٢٩)
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	١,٥٤٠,١٨١	٢٧٤,١٧٩	١,٢٣٢,٨٧٩	٦١٠,٤٧٤	٣,٦٥٧,٧١٣
الاستهلاك المتراكم:					
الرصيد في 1 يناير 2023	٥٩٩,٥٨٦	٢٧٥,٤٤٩	٨٥٨,٩٨٨	–	١,٧٣٤,٠٢٣
المحمل للسنة	٤٣,٧٥١	٩,٠٥١	٨٩,٣٦٩	–	١٤٢,١٧١
استبعادات	–	(٥,١٧٧)	(٥,٣٠٢)	–	(١٠,٤٧٩)
صرف العملات وتسويات	(٧٢,١٤١)	(١٠,٦٣٦)	(١٠,٢٢١)	–	(٩٢,٩٩٨)
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	٥٧١,١٩٦	٢٦٨,٦٨٧	٩٣٢,٨٣٤	–	١,٧٧٢,٧١٧
القيمة الدفترية					
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	٩٦٨,٩٨٥	٥,٤٩٢	٣٠٠,٠٤٥	٦١٠,٤٧٤	١,٨٨٤,٩٩٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

١٧ الشركات التابعة

١-١٧ قائمة الشركات التابعة الهامة

(أ) فيما يلي الحصص الهامة التي تمتلكها المجموعة بشكل مباشر أو غير مباشر في الشركات التابعة:

	اسم الشركة التابعة	النشاط الرئيسي	بلد التأسيس والعمليات	نسبة وحصص الملكية وحقوق التصويت التي تحتفظ بها المجموعة	
				2024	٢٠٢٣
١.	بنك دبي الإسلامي باكستان المحدود	خدمات مصرفية	باكستان	**١٠٠٫٠%**	١٠٠٫٠%
٢.	بنك نور ش.م.ع	خدمات مصرفية	الإمارات العربية المتحدة	**١٠٠٫٠%**	١٠٠٫٠%
٣.	تمويل ش.م.ع	تمويل	الإمارات العربية المتحدة	**٩٢٫٠%**	٩٢٫٠%
٤.	بنك دبي الإسلامي كينيا	خدمات مصرفية	كينيا	**١٠٠٫٠%**	١٠٠٫٠%
٥.	شركة دبي للخدمات المالية الإسلامية ذ.م.م	خدمات الوساطة	الإمارات العربية المتحدة	**١٠٠٫٠%**	٩٩٫٠%
٦.	شركة ديار للتطوير العقاري ش.م.ع	التطوير العقاري	الإمارات العربية المتحدة	**٤٤.٩%**	٤٤.٩%
٧.	دار الشريعة لاستشارات التمويل الإسلامي ذ.م.م	التمويل الإسلامي	الإمارات العربية المتحدة	**١٠٠٫٠%**	١٠٠٫٠%
٨.	شركة التنمية للخدمات ذ.م.م	خدمات عمالية	الإمارات العربية المتحدة	**١٠٠٫٠%**	٩٩٫٠%
٩.	التطوير الحديث العقارية	التطوير العقاري	مصر	**١٠٠٫٠%**	١٠٠٫٠%
١٠.	التعمير الحديث للاستثمار العقاري	التطوير العقاري	مصر	**١٠٠٫٠%**	١٠٠٫٠%
١١.	التنمية الحديثة للاستثمار العقاري	التطوير العقاري	مصر	**١٠٠٫٠%**	١٠٠٫٠%
١٢.	شركة نسيج لخدمات إدارة العقارات	إدارة العقارات	الإمارات العربية المتحدة	**-**	٩٩٫٠%
١٣.	مطبعة بنك دبي الإسلامي ذ.م.م	طباعة	الإمارات العربية المتحدة	**١٠٠٫٠%**	٩٩٫٥%
١٤.	الإسلامي للاستثمار العقاري المحدود	الاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	**١٠٠٫٠%**	١٠٠٫٠%
١٥.	مركز دبي التجاري الإسلامي ذ.م.م	تجارة السيارات	الإمارات العربية المتحدة	**-**	٩٩٫٠%
١٦.	كريك يونيون ليمتد م ح ذ.م.م.	الاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	**١٠٠٫٠%**	١٠٠٫٠%
١٧.	شركة مدينة بدر للعقارات ذ.م.م	التطوير العقاري	الإمارات العربية المتحدة	**١٠٠٫٠%**	٩٩٫٠%

(ب)تم نقل حصة الأسهم في المنشآت ٥ و ٨ و١٣ و ١٧ والتي يحتفظ بها البنك لمصلحته من خلال ترتيبات اسمية إلى الملكية المباشرة للبنك خلال السنة.

(ج) أوقف البنك عمليات المنشأة رقم ٥ ويخطط لتصفية هذه المنشأة.

٢-١٧ قائمة المنشآت ذات الأغراض الخاصة

(د) فيما يلي قائمة بالشركات ذات الأغراض الخاصة التي تم تشكيلها لإدارة معاملات محددة بما في ذلك الأموال، ومن المتوقع إغلاقها عند اكتمال المعاملات ذات الصلة:

	اسم المنشأة ذات الغرض الخاص	النشاط الرئيسي	بلد التأسيس والعمليات	نسبة وحصص الملكية وحقوق التصويت التي تحتفظ بها المجموعة	
				2024	٢٠٢٣
١٨.	هولدانفست للاستثمار العقاري	الاستثمار	لوكسمبورج	**-**	١٠٠٫٠%
١٩.	فرنسا الاستثمار العقاري ساس	الاستثمار	فرنسا	**-**	١٠٠٫٠%
٢٠.	شركة الإسلامي للتجارة المحدودة	الاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	**١٠٠٫٠%**	١٠٠٫٠%
٢١.	ليفانت ون انفستمنت ليمتد	الاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	**-**	١٠٠٫٠%
٢٢.	ديار للاستثمار ذ.م.م	الاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	**ملكية نفعية**	ملكية نفعية
٢٣.	ديار للتمويل ذ.م.م	الاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	**ملكية نفعية**	ملكية نفعية
٢٤.	شركة سقيا للاستثمار ذ.م.م	الاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	**١٠٠٫٠%**	١٠٠٫٠%
٢٥.	شركة بلو نايل للاستثمار ذ.م.م	الاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	**-**	١٠٠٫٠%
٢٦.	بنك دبي الإسلامي إف إم ليمتد	الاستثمار	جزر كايمان	**١٠٠٫٠%**	١٠٠٫٠%
٢٧.	شركة نور للصكوك المحدودة	الاستثمار	جزر كايمان	**-**	١٠٠٫٠%
٢٨.	ستار ديجيتال شركة ذات الغرض المحدد المحدودة	الاستثمار	الإمارات	**١٠٠٫٠%**	١٠٠٫٠%

(ه) بالإضافة إلى حصص الملكية المسجلة المبينة أعلاه، فإن حقوق الملكية المتبقية في المنشآت ٢٢ و ٢٣ يحتفظ بها البنك لمصلحته من خلال ترتيبات اسمية.

(و) تم تصفية المنشآت ١٢ و١٥ و١٨ و١٩ و٢١ و٢٥ و٢٧ خلال السنة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

١٧ الشركات التابعة (تتمة)

٣-١٧ الحصص غير المسيطرة

فيما يلي تفاصيل الشركات التابعة للمجموعة التي تحتفظ بحصص غير مسيطرة جوهرية:

اسم الشركة التابعة	نسبة وحصص الملكية وحقوق التصويت للحصص غير المسيطرة		الربح / (الخسارة) المخصصة للحصص غير المسيطرة		الحصص غير المسيطرة المتراكمة	
	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
١ تمويل ش.م.ع	**٨٠%**	٨٠%	**١٦,٤٢١**	٥,٥٨٢	**٢٠٥,٨٨٢**	١٨٩,٤٤٦
٢ ديار للتطوير ش.م.ع	**٥٥٠%**	٥٥٠%	**٢١٤,٥٣١**	٢٠٦,٦٩٩	**٢,٨٢٢,١٩٩**	٢,٦٨٧,٣٧٨
الإجمالي			٢١٢,٢٨١		**٣,٠٢٨,٠٨١**	٢,٨٧٦,٨٢٤

٤-١٧ الحصص غير المسيطرة الجوهرية

فيما يلي المعلومات المالية الموجزة للحصص غير المسيطرة الجوهرية قبل الحذوفات الداخلية بين شركات المجموعة:

١-٤-١٧ تمويل ش.م.ع

	31 ديسمبر 2024 ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ألف درهم
بيان المركز المالي:		
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي	**٤٦٥,٣٢٨**	٦٨٣,٢٧٢
ذمم مدينة وموجودات أخرى	**٢,٧٣٥,٨٤٤**	٢,٢٩٩,١٧٥
إجمالي الموجودات	**٣,٢٠١,١٧٢**	٢,٩٨٢,٤٤٧
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	**٦٧,٥٦٧**	٧٥,٨٩١
إجمالي المطلوبات	**٦٧,٥٦٧**	٧٥,٨٩١
صافي الموجودات	**٣,١٣٣,٦٠٥**	٢,٩٠٦,٥٥٦
بيان الدخل الشامل		
إجمالي الإيرادات	**٢٥١,٥٤٥**	١٦٢,٦٢١
إجمالي المصروفات التشغيلية	**(٨٢,٥٣٣)**	(٩٤,٦٩٦)
صرف انخفاض القيمة	**٥٧,٤٢٧**	٥,٤٣٣
رسوم الضريبة	**(١٥,٧٩٤)**	–
صافي ربح السنة	**٢١٠,٦٤٦**	٧٣,٣٠٨
الدخل الشامل الآخر	**١٦,٣٨٨**	٢٣٩
إجمالي الدخل الشامل	**٢٢٧,٠٣٤**	٧٣,٥٩٧
بيان التدفقات النقدية		
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية	**٩٩,٦٦٢**	٣٦٦,٣٨٩
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية	**٤٢٦,٦١٧**	١٢٤,٨٠٥
صافي التدفقات النقدية خلال السنة	**٥٢٦,٢٧٩**	٤٩١,٢٤٤

٢-٤-١٧ ديار للتطوير ش.م.ع

	31 ديسمبر 2024 ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ألف درهم
بيان المركز المالي		
الاستثمار في الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة	**١,٣١١,١٦٢**	١,٣٦٧,٠٢٨
عقارات محتفظ بها للتطوير والبيع	**٩٥٦,٠٨٢**	١,٠١٨,٧٣٦
عقارات استثمارية	**٧٩٣,١٨٠**	٧٩٩,٤٨٩
ذمم مدينة وموجودات أخرى	**١,٣٢١,٩٥٣**	١,٤٣٨,٢٨٧
أخرى	**٢,٤١١,١٥٧**	١,٨٨٨,٢٠٤
إجمالي الموجودات	**٦,٧٩٣,٥٣٤**	٦,٥١١,٧٤٤
المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية	**٤٧٢,٣٠٠**	٦٤٤,٠٠٥
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	**١,١٦٤,٣٤٩**	٩٨٣,٣٧٣
إجمالي المطلوبات	**١,٦٣٦,٦٤٩**	١,٦٢٧,٣٧٨
صافي الموجودات	**٥,١٥٦,٨٨٥**	٤,٨٨٤,٣٦٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

١٧ الشركات التابعة (تتمة)

١٧-٣ الحصص غير المسيطرة (تتمة)

١٧-٣-٤ ديار للتطوير ش.م.ع (تتمة)

	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
بيان الدخل الشامل		
إجمالي الإيرادات	**٥٩٥,٨٥١**	٤٧٤,٢٦٥
إجمالي المصروفات	**(٢٣١,٢٤٢)**	(١٠٠,٨٤٧)
حصة المودعين وحاملي الصكوك من الأرباح	**(٤٢,٩٧٦)**	(٥٩,٥٠٠)
الحصة من أرباح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**٩٢,١٣١**	٦١,٧٦٢
رسوم الضريبة	**(٢٣,٨٤٩)**	–
الربح للسنة	**٣٨٩,٩١٥**	٣٧٥,٦٨٠
الخسارة الشاملة الأخرى	**(٤,٣٩٣)**	(٤,٩٦٤)
إجمالي الدخل الشامل	**٣٨٥,٥٢٢**	٣٧٠,٧١٦
بيان التدفقات النقدية		
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية	**٥٧٧,٩٥٣**	٦٧٣,٦٦٩
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية	**(١,٢٩٧,١٣٢)**	(٤٤,٠٧٠)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية	**(٢١٧,٤٠١)**	(٣٥٥,٣٦٧)
صافي التدفقات النقدية خلال السنة	**(٩٣٦,٥٨٠)**	٢٧٤,٢٣٢

تم إجراء تعديلات على المعلومات المالية أعلاه لكي تتماشى السياسات المحاسبية للشركة التابعة مع تلك السياسات المحاسبية المطبقة من قبل المجموعة.

١٨ ودائع العملاء

١٨-١ التحليل حسب الفئة

	إيضاح	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
حسابات جارية		**٤٠,٨١٢,٦٧٠**	٤٠,٩٣٦,١٦٣
حسابات توفير		**٥٣,١٢١,٢٨٠**	٤٠,٣٨٢,١٨٦
ودائع استثمارية (ودائع لأجل مبينة على المضاربة والوكالة)		**١٥٣,٩٤٥,٤٤٠**	١٤٠,٢١٩,٧١٣
حسابات هامشية		**٣٩٠,٩١٢**	٤٣٤,٢٢٣
احتياطي مخاطر استثمارات المودعين	١٨-٣	**٢٠,٩٠٤**	١٨,٩٤٠
حصة المودعين من الأرباح مستحقة السداد	١٨-٤	**٢٥٤,٤٩٩**	٦٢,٩٨٢
الإجمالي		**٢٤٨,٥٤٥,٧٥٥**	٢٢٢,٠٥٤,٢٠٧

١٨-٢ التحليل حسب الموقع الجغرافي

	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
داخل الإمارات العربية المتحدة	**٢٤١,٧٩٣,٠٨٥**	٢١٤,٧٣٧,٠٧٠
خارج الإمارات العربية المتحدة	**٦,٧٥٢,٦٧٠**	٧,٣١٧,١٣٧
الإجمالي	**٢٤٨,٥٤٥,٧٥٥**	٢٢٢,٠٥٤,٢٠٧

١٨-٣ احتياطي مخاطر استثمار المودعين

يتمثل احتياطي مخاطر استثمار المودعين في جزء من حصة المودعين من الأرباح يتم تخصيصه كاحتياطي. ويحقق أرباحًا من التوزيع الدوري من المجمع المشترك. يتم سداد هذا الاحتياطي إلى المودعين بموافقة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لدى البنك. يتم إدراج الزكاة المستحقة على احتياطي مخاطر استثمار المودعين ضمن الزكاة مستحقة السداد ويتم خصمها من رصيد احتياطي مخاطر استثمار المودعين. وهو متاح لفائدة كافة فئات المودعين.

يمثل احتياطي مخاطر الاستثمار المبلغ الذي يخصصه البنك من دخل حاملي حسابات الاستثمار بعد تخصيص حصة المضارب. ويستخدم هذا الاحتياطي كوسيلة حماية ضد الخسائر المستقبلية التي قد يتكبدها حاملو حسابات الاستثمار.

فيما يلي الحركة في احتياطي مخاطر استثمار المودعين:

	إيضاح	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الرصيد كما في 1 يناير		**١٨,٩٤٠**	١٩,٢٥٣
الزكاة للسنة	٢٣	**(٥٥٤)**	(٥٠١)
صافي المحول من حصة المودعين من الأرباح خلال السنة	١٨-٤	**٢,٥٦٨**	١٨٨
الرصيد كما في 31 ديسمبر		**٢٠,٩٠٤**	١٨,٩٤٠

١٨-٤ حصة المودعين من الأرباح مستحقة السداد

	إيضاح	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الرصيد كما في 1 يناير		**٦٢,٩٨٢**	٧٩,٦٦٢
حصة المودعين من الأرباح للسنة	٣٧	**١,٥٦٧,١٥٣**	١,٠٠٩,٩٤٨
صافي المحول إلى احتياطي مخاطر استثمار المودعين	١٨-٣	**(٢,٥٦٨)**	(١٨٨)
ناقص: المبلغ المدفوع خلال السنة		**(١,٣٧٣,٠٦٨)**	(١,٠٢٦,٤٤٠)
الرصيد كما في 31 ديسمبر		**٢٥٤,٤٩٩**	٦٢,٩٨٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

١٩ المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية

١-١٩ التحليل حسب الفئة

	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
حسابات جارية لدى بنوك	**٥٨,٢٢٢**	٧٩,٦٠٧
ودائع استثمارية	**٥,٧٩٦,٢٧١**	١٢,٨٨٧,٣٥٨
الإجمالي	**٥,٨٥٤,٤٩٣**	١٢,٩٦٦,٩٦٥

تتضمن الودائع الاستثمارية وديعة بمبلغ ١.٣ مليار درهم (٢٠٢٣: ٧.٢ مليار درهم) من بنوك ومؤسسات مالية مقابل اتفاقية مرابحة لسلع مضمونة.

٢-١٩ التحليل حسب الموقع الجغرافي

	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
داخل الإمارات العربية المتحدة	**٣,٩٦٧,٤١٤**	١٠,٤٨١,٩٦٧
خارج الإمارات العربية المتحدة	**١,٨٨٧,٠٧٩**	٢,٤٨٤,٩٩٨
الإجمالي	**٥,٨٥٤,٤٩٣**	١٢,٩٦٦,٩٦٥

٢٠ صكوك مصدرة

١-٢٠ التحليل حسب الإصدار

فيما يلي تحليل أدوات الصكوك المصدرة من المجموعة:

	معدل الربح السنوي المتوقع	تاريخ الاستحقاق	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
صكوك مدرجة - بورصة إيرلندا / ناسداك دبي				
صكوك مصدرة من البنك		فبراير ٢٠٢٥	**٢,٧٥٤,٥٧٢**	٢,٧٥٣,٢٦٩
صكوك مصدرة من البنك		يناير ٢٠٢٦	**٤,٧٧٦,٠٧٧**	٤,٧٧٧,٢١٠
صكوك مصدرة من البنك	%١.٩٦	يونيو ٢٠٢٦	**٣,٦٧٣,٠٠٠**	٣,٦٧٣,٠٠٠
صكوك مصدرة من البنك	%٢.٧٤	فبراير ٢٠٢٧	**٢,٧٥٤,٧٥٠**	٢,٧٥٤,٧٥٠
صكوك مصدرة من البنك	%٥.٤٩	نوفمبر ٢٠٢٧	**٢,٧٥٤,٧٥٠**	٢,٧٥٤,٧٥٠
صكوك مصدرة من البنك	%٤.٨٠	أغسطس ٢٠٢٨	**٣,٦٧٣,٠٠٠**	٣,٦٧٣,٠٠٠
صكوك مصدرة من البنك	%٥.٢٤	مارس ٢٠٢٩	**٣,٦٧٣,٠٠٠**	–
إيداع خاص				
صكوك مصدرة من شركة تابعة	كيبور ل ٦ أشهر + ٧٠ نقطة أساس	ديسمبر ٢٠٣٢	**٥٣,٤١٥**	٥٣,٣١٣
صكوك مصدرة من شركة تابعة	كيبور ل ٣ أشهر + ١٧٥ نقطة أساس	ديسمبر ٢٠٢٨	**٤١,٨٣٣**	٤١,٦٨٥
الإجمالي			**٢٤,١٥٤,٣٩٧**	٢٠,٤٨٠,٩٧٧

٢-٢٠ صكوك مصدرة من البنك

تتضمن شروط البرنامج تحويل بعض الموجودات المحددة ("الموجودات الخاضعة للملكية المشتركة") والتي تتضمن موجودات مستأجرة بالأصل وموجودات مشاركات واستثمارات مرخصة متوافقة مع الشريعة وأية موجودات مستبدلة لدى البنك إلى شركة دي أي بي صكوك ليمتد، جزر كايمان ("المصدر"). تقع هذه الموجودات تحت سيطرة البنك وسيستمر البنك في تقديمها.

مبلغ التوزيعات نصف السنوية من العوائد المستلمة بخصوص الموجودات الخاضعة للملكية المشتركة، ومن المتوقع أن تكفي تلك العائدات لتغطية مبلغ التوزيعات نصف السنوية المستحق سداده إلى حاملي الصكوك بتواريخ التوزيعات نصف السنوية. يتعهد البنك، عند استحقاق الصكوك، بشراء تلك الموجودات بسعر الممارسة من المصدر.

من المتوقع أن تسداد تلك الصكوك أرباح نصف سنوية للمستثمرين استناداً إلى الهامش ذو الصلة كما في تاريخ الإصدار.

٣-٢٠ صكوك مصدرة من شركة تابعة

أصدرت إحدى الشركات التابعة في ديسمبر ٢٠٢٢ شهادات أمانة متوافقة مع أحكام الشريعة بقيمة ٤٠٠٠ مليون روبية باكستانية (٥٣.٤ مليون درهم) بمعدل ربح متوقع يعادل كيبور لـ ٦ أشهر زائداً ٧٠ نقطة أساس سنوياً. يتم سداد الأرباح المحققة من هذه الشهادات بصورة نصف سنوية. تم إيداع هذه الشهادات بصورة خاصة لدى بنوك ومؤسسات مالية محلية.

أصدرت إحدى الشركات التابعة في ديسمبر ٢٠١٨ شهادات أمانة متوافقة مع أحكام الشريعة بقيمة ٣٠٣٠٠ مليون روبية باكستانية (٤١.٨ مليون درهم) بمعدل ربح متوقع يعادل كيبور لـ ٣ أشهر زائداً ١٧٥ نقطة أساس سنوياً. يتم سداد الأرباح المحققة من هذه الشهادات في نهاية كل شهر. تم إيداع هذه الشهادات بصورة خاصة لدى بنوك ومؤسسات مالية محلية.

٢١ ذمم دائنة ومطلوبات أخرى

١-٢١ التحليل حسب الفئة

	إيضاح	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
ودائع متنوعة وحسابات أمانات		**١,٦٠٦,٦٧٤**	١,٧٠٥,٨٨٤
ذمم قبولات دائنة		**٩٣٤,٢١٣**	١,٠٢٧,٨٦٢
حصة المودعين وحاملي الصكوك من الأرباح مستحقة السداد	٢-٢١	**١,٩٩٣,٧٤٤**	٢,٠١٢,٠٢١
مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين	٣-٢١	**٢٧٥,٩٤٤**	٢٥٦,٢٥٦
القيمة العادلة لمطلوبات مشتقة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	١-٤٥	**٩٦٩,٨٠٦**	١,٠٥٧,٣٨٥
مخصص الضريبة	١-٢٢	**٧٣٠,٦٦٩**	٦,٦٩٦
التزامات إيجارية		**٢١١,٧٥٥**	١٢٨,٣٣٦
أخرى			٤,٦٦٩,٤١١
الإجمالي		**١٢,٦٩٧,٧٤٩**	١٠,٨٦٣,٨٥١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٢١ ذمم دائنة ومطلوبات أخرى (تتمة)

٢١-٢ حصة المودعين وحاملي الصكوك من الأرباح مستحقة السداد

	إيضاح	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الرصيد في 1 يناير		**٢,٠١٢,٠٢١**	١,١٩٨,٣٠٩
ودائع وكالة وودائع استثمارية أخرى من البنوك والعملاء	٣٧	**٨,٠٥٠,٦٨٢**	٦,٧٢٣,٩١٣
الأرباح المستحقة/المحققة لحاملي صكوك مصدرة	٣٧	**٨٨٦,٧٢٧**	٧٤٣,٥٣١
المدفوع خلال السنة		**(٨,٩٠٥,٦٨٦)**	(٦,٦٥٣,٧٣٢)
الرصيد في 31 ديسمبر		**١,٩٩٣,٧٤٤**	٢,٠١٢,٠٢١

٢١-٣ مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين

	إيضاح	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الرصيد في 1 يناير		**٢٥٦,٢٥٦**	٢٧٠,٠٦٢
المحمل خلال السنة	٣٨	**٤٢,٨٧٠**	٤,٢٢٤
المدفوع خلال السنة		**(٢٣,١٨٢)**	(١٨,٠٣٠)
الرصيد في 31 ديسمبر		**٢٧٥,٩٤٤**	٢٥٦,٢٥٦

٢٢ الضريبة

في ٩ ديسمبر ٢٠٢٢ ، أصدرت وزارة المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة المرسوم بقانون اتحادي رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢٢ بشأن فرض الضرائب على الشركات والأعمال (القانون) لفرض ضريبة اتحادية على الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة. سوف تصبح الضريبة الاتحادية على الشركات سارية على الفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد ١ يونيو ٢٠٢٣.

نظراً لأن السنة المحاسبية للمجموعة تنتهي في ٣١ ديسمبر، ستكون الفترة الضريبية الأولى هي الفترة من ١ يناير ٢٠٢٤ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ، مع تقديم الإقرار الضريبي ذات العلاقة في أو قبل ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥.

سيخضع الدخل الخاضع للضريبة للمنشآت التي تندرج ضمن نطاق أغراض ضريبة الدخل في دولة الإمارات العربية المتحدة للضريبة بنسبة ٩% للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. وينص قانون ضريبة الدخل في دولة الإمارات العربية المتحدة على قواعد انتقالية معينة ويمنح خيارات لانتخابات غير قابلة للإلغاء فيما
يتعلق بالمعالجة التي يجب اتباعها لحساب الدخل الخاضع للضريبة.

يبلغ معدل الضريبة الفعلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ٩.٣% (٢٠٢٣: ١.٣٧%). ويعود الانحراف عن معدل الضريبة النظامي في المقام الأول إلى المزيج الجغرافي ويتم مقاصاته جزئيًا من خلال بعض الدخل المعفي والمكاسب المعفاة بموجب قانون ضريبة الدخل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تماشياً مع جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الحد الأدنى العالمي للضريبة (الركيزة الثانية)، أعلنت وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة عن تعديلات معينة على قانون ضريبة الدخل، حيث تم فرض ضريبة محلية إضافية بنسبة ١٥% على الشركات المتعددة الجنسيات اعتباراً من السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥. وتقع المجموعة ضمن نطاق تشريعات الركيزة الثانية وبالتالي تخضع لقواعد الركيزة الثانية.

وبما أن تشريع الركيزة الثانية لم يكن ساري المفعول في تاريخ إعداد التقرير في دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن المجموعة ليس لديها تعرض ضريبي حالي ذي صلة في السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. ولا يمكن تحديد تأثير الضريبة التكميلية للسنة المالية ٢٠٢٥ إلا بعد إصدار التشريعات والإرشادات التفصيلية من قبل وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

إن المنشآت التابعة للمجموعة العاملة في الولايات القضائية التي طبقت بالفعل قواعد الركيزة الثانية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ هي منشآت خاملة. وبالتالي، لا يُتوقع أن تنشأ أي التزامات ضريبية إضافية للركيزة الثانية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، على الرغم من وجود التزام بتقديم إقرارات في تلك الولايات القضائية. بالنسبة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تطبق المجموعة الاستثناء المتعلق بالاعتراف والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة المتعلقة بضريبة الدخل للركيزة الثانية، كما هو منصوص عليه في التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٢ الصادرة في مايو ٢٠٢٣. وستواصل المجموعة مراقبة التحديثات المتوقعة على تشريعات الركيزة الثانية في عام ٢٠٢٥ وتقييم التأثير على المجموعة.

٢٢-١ مصروفات ضريبة الدخل

	إيضاح	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الضريبة الحالية	٢٢-٢	**٨٧١,٢٧٧**	١٣٣,٤١٦
الضريبة المؤجلة	٢٢-٣	**(٣١,٣٩١)**	(٣٥,٨٠٤)
الإجمالي		**٨٣٩,٨٨٦**	٩٧,٦١٢

٢٢-٢ مخصص الضرائب

	إيضاح	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الرصيد في 1 يناير		**٦,٦٩٦**	١٩,٠٧٦
المحمل خلال السنة	٢٢-١	**٨٧١,٢٧٧**	١٣٣,٤١٦
المدفوع خلال السنة		**(١٤٦,٠٧٣)**	(١٤٢,١٣٠)
تأثير صرف العملات الأجنبية		**(١,٢٣١)**	(٣,٦٦٦)
الرصيد في 31 ديسمبر		**٧٣٠,٦٦٩**	٦,٦٩٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٢٢ الضريبة (تتمة)

٢٢-٣ موجودات الضرائب المؤجلة

	إيضاح	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الرصيد في 1 يناير		**٨٤,٤٩٥**	٥٧,٨٧١
المحمل خلال السنة	٢٢-١	**٣١,٣٩١**	٣٥,٨٠٤
تأثير صرف العملات الأجنبية والأخرى		**١١,١١١**	(٩,١٨٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر		**١٢٦,٩٩٧**	٨٤,٤٩٥

٢٣ الزكاة مستحقة السداد

	إيضاح	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الزكاة المحملة على حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي البنك		**٥٨١,٠٣٦**	٤٩٠,٩٠٥
الزكاة المحتسبة والمدفوعة من قبل شركات مستثمر بها		**(٤٥)**	(٣٦)
زكاة المساهمين مستحقة السداد من قبل البنك للسنة		**٥٨٠,٩٩١**	٤٩٠,٨٦٩
تسويات الزكاة المتعلقة بالسنوات السابقة		**(٤٢٦)**	١,٦٧٧
صافي الزكاة مستحقة السداد من قبل البنك بالنيابة عن المساهمين		**٥٨٠,٥٦٥**	٤٩٢,٥٤٦
الزكاة على احتياطي مخاطر استثمارات المودعين	١٨-٣	**٥٥٤**	٥٠١
الزكاة المعدلة / المدفوعة عن السنوات السابقة		**٤٢٦**	(١,٦٧٧)
إجمالي الزكاة مستحقة السداد		**٥٨١,٥٤٥**	٤٩١,٣٧٠

٢٤ رأس المال

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تم إصدار وسداد بالكامل عدد ٧.٢٤٠.٧٤٤.٣٧٧ سهماً عادياً مصرحاً بقيمة درهم واحد للسهم (٢٠٢٣: ٧.٢٤٠.٧٤٤.٣٧٧ سهم عادي بقيمة درهم واحد للسهم).

٢٥ صكوك من الشق الأول

منشأة ذات أغراض خاصة ("جهة الإصدار")	تاريخ الإصدار	معدل الربح المتوقع	فترة المطالبة	31 ديسمبر 2024	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
				قيمة الإصدار بما يعادل ألف درهم	
صكوك بنك دبي الإسلامي من المستوى الأول (٣) ليمتد	يناير ٢٠١٩	٦.٢٥٪ سنوياً يتم سداده نصف سنويًا	في أو بعد يناير ٢٠٢٥	**٢,٧٥٤,٧٥٠**	٢,٧٥٤,٧٥٠
صكوك بنك دبي الإسلامي من المستوى الأول (٤) ليمتد	نوفمبر ٢٠٢٠	٤.٦٣٪ سنوياً يتم سداده نصف سنويًا	في أو بعد مايو ٢٠٢٦	**٣,٦٧٣,٠٠٠**	٣,٦٧٣,٠٠٠
صكوك بنك دبي الإسلامي من المستوى الأول (٥) ليمتد	ابريل ٢٠٢١	٣.٣٨٪ سنوياً يتم سداده نصف سنويًا	في أو بعد أكتوبر ٢٠٢٦	**١,٨٣٦,٥٠٠**	١,٨٣٦,٥٠٠
صكوك بنك دبي الإسلامي من المستوى الأول (٦) ليمتد	أكتوبر ٢٠٢٤	٥.٢٥٪ سنوياً يتم سداده نصف سنويًا	في أو بعد أبريل ٢٠٣٠	**١,٨٣٦,٥٠٠**	–
				١٠,١٠٠,٧٥٠	٨,٢٦٤,٢٥٠

تتمثل الصكوك من الشق الأول في سندات دائمة ليس لها تاريخ سداد محدد وتشكل التزامات ثانوية مباشرة وغير مضمونة (ذات أولوية على رأس المال فقط) للبنك مع مراعاة أحكام وشروط اتفاقية المضاربة. تم إدراج الصكوك من الشق الأول في بورصة إيرلندا وسوق دبي المالي/ ناسداك دبي، ويحق للبنك المطالبة بها بعد "تاريخ المطالبة الأول" أو في أي تاريخ سداد أرباح بعد ذلك التاريخ ويخضع ذلك لشروط محددة لإعادة السداد.

يتم استثمار صافي المتحصلات من الصكوك من الشق الأول بالمضاربة مع البنك (المضارب) على أساس مشترك غير مقيد بالأنشطة العامة للبنك التي تُنفذ عن طريق محفظة المضاربة العام.

يجوز للمُصدر، حسب ما يقرره وحده، اختيار عدم القيام بتوزيعات أرباح مضاربة كما هو متوقع، ولا تعتبر تلك الواقعة تعثر في السداد. وفي تلك الحالة، لا تتراكم أرباح المضاربة ولكن يتم التنازل عنها إلى المصدر. وفي حال اختيار المُصدر عدم السداد، أو في حال حدوث عدم السداد، لا يقوم البنك بـ (أ) إعلان أو سداد أية توزيعات أو أرباح، أو القيام بسداد أية سدادات أخرى على الأسهم العادية الصادرة عن البنك، كما يعلن البنك أنه لن يقوم بتوزيعات أو أرباح أو أي سدادات أخرى على الأسهم العادية الصادرة من قبله، أو (ب) شراء أو إلغاء أو تقليص أو الاستحواذ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الأسهم العادية التي يصدرها البنك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٢٦ احتياطيات أخرى وأسهم خزينة

٢٦-١ الحركات في الاحتياطيات الأخرى وأسهم الخزينة

فيما يلي حركة الاحتياطيات الأخرى وأسهم الخزينة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و٢٠٢٢:

	الاحتياطي القانوني ألف درهم	الاحتياطي العام ألف درهم	الاحتياطي النظامي لمخاطر الائتمان ألف درهم	أسهم خزينة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2024					
الرصيد في 1 يناير 2024	**١١,٤٦٥,٩٨٤**	**٢,٣٥٠,٠٠٠**	**١,٠٠٠,٠٠٠**	**(٣١,٣١٦)**	**١٤,٧٨٤,٦٦٨**
تحويل من الأرباح المحتجزة	**-**	**-**	**١,٠٩٠,٠٠٠**	**-**	**١,٠٩٠,٠٠٠**
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	**١١,٤٦٥,٩٨٤**	**٢,٣٥٠,٠٠٠**	**٢,٠٩٠,٠٠٠**	**(٣١,٣١٦)**	**١٥,٨٧٤,٦٦٨**
2023					
الرصيد في 1 يناير 2023	١١,٤٦٥,٩٨٤	٢,٣٥٠,٠٠٠	٨٧٠,٠٠٠	(٣١,٣١٦)	١٤,٦٥٤,٦٦٨
تحويل إلى الأرباح المحتجزة	–	–	١٣٠,٠٠٠	–	١٣٠,٠٠٠
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	١١,٤٦٥,٩٨٤	٢,٣٥٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	(٣١,٣١٦)	١٤,٧٨٤,٦٦٨

٢٦-٢ الاحتياطي القانوني

طبقًا للمادة ٢٣٩ من قانون الشركات التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ والنظام الأساسي للبنك، يجب تحويل ١٠٪ من الأرباح العائدة للمساهمين إلى احتياطي قانوني غير قابل للتوزيع إلى أن يصبح رصيد هذا الاحتياطي مساوياً لـ٥٠٪ من رأس المال المدفوع. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها القانون.

٢٦-٣ الاحتياطي النظامي لمخاطر الائتمان

وفقا لمعايير إدارة مخاطر الائتمان الجديدة الصادرة عن المصرف المركزي، يجب على البنوك التأكد من أن إجمالي المخصصات المقابلة لجميع حالات التعرض للمرحلتين ١ و٢ لا يقل عن النسبة المطلوبة للأصول المرجحة بمخاطر الائتمان كما يتم احتسابها بموجب لوائح رأس المال المصرف المركزي. وعندما تكون المخصصات الجماعية المحتفظ بها أقل، يمكن الاحتفاظ بالعجز في احتياطي مخصص للميزانية العمومية غير قابل للتوزيع يسمى "الاحتياطي العام لانخفاض القيمة". يجب خصم المبلغ المحتفظ به في الاحتياطي العام لانخفاض القيمة من قاعدة رأس المال (رأس المال من المستوى ١ للبنوك) عند حساب رأس المال التنظيمي.

احتياطي انخفاض القيمة غير القابل للتوزيع – عام	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الحد الأدنى للمخصصات للمرحلتين ١ و٢ وفقًا لمتطلبات البنك المركزي الإماراتي	**٤,٠٩٥,٥٩٣**	٣,٩٨٣,٧٣٢
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة للمرحلتين ١ و٢	**٢,٠٣٤,٤٠٨**	٢,٥٨٥,١٦٣
العجز في مخصصات المرحلتين ١ و٢ لتلبية الحد الأدنى من متطلب البنك المركزي الإماراتي	**٢,٠٦١,١٨٥**	١,٣٩٨,٥٦٩
رصيد احتياطي مخاطر الائتمان التنظيمي - عام كما في ١ يناير ٢٠٢٤	**١,٠٠٠,٠٠٠**	٤٠٢,٦١٤
إضافة: احتياطي انخفاض القيمة - عام - احتياطي غير قابل للتوزيع خلال العام	**١,٠٩٠,٠٠٠**	١,٠٠٠,٠٠٠
رصيد الاحتياطي النظامي لمخاطر الائتمان - العام كما في 31 ديسمبر 2024	**٢,٠٩٠,٠٠٠**	١,٤٠٢,٦١٤

٢٦-٤ الاحتياطي العام

يتم التحويل إلى حساب الاحتياطي العام بناءً على توجيهات مجلس الإدارة ويخضع لموافقة المساهمين خلال الاجتماع السنوي للجمعية العمومية.

٢٦-٥ أسهم خزينة

تحتفظ المجموعة بأسهم خزينة عددها ١٣,٦٣٣,٤٧٧ سهماً (٢٠٢٣: ١٣.٦٣٣.٤٧٧ سهماً) بقيمة ٣١.٣ مليون درهم (٢٠٢٣: ٣١.٣ مليون درهم).

٢٧ احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات

	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الرصيد في 1 يناير	**(١,٣٣١,٩٨٦)**	(١,٠٦٢,٩٢٧)
خسائر القيمة العادلة لاستثمارات أخرى بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، صافي	**٤٣,٥٣٣**	(٢٨٢,٩٢٥)
التحويل إلى الأرباح المحتجزة عند استبعاد استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**٢١,٣٩٣**	١٣,٨٦٦
الرصيد في 31 ديسمبر	**(١,٢٦٧,٠٦٠)**	(١,٣٣١,٩٨٦)

٢٨ احتياطي تحويل العملات

يتم الاعتراف مباشرة باحتياطي تحويل العملات المتعلق بتحويل نتائج وصافي موجودات عمليات البنك الخارجية من عملتها الرسمية إلى عملة العرض للبنك (أي الدرهم الإماراتي) ضمن الدخل الشامل الآخر، ويتم بيان القيمة المتراكمة ضمن احتياطي تحويل العملات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٢٩ توزيعات الأرباح المدفوعة والمقترحة

اقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية بواقع ٠.٤٥ درهم للسهم خلال اجتماعهم الذي عقد بتاريخ ١١ فبراير ٢٠٢٥.

قام المساهمون باعتماد وسداد توزيعات أرباح نقدية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بواقع ٠.٤٥ درهم للسهم (٢٠٢٢: ٣,٢٥٢ درهم) خلال الجمعية العمومية السنوية المنعقدة بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠٢٤.

٣٠ التعهدات والالتزامات الطارئة

تشتمل الأدوات المالية المتعلقة بالتمويل على الالتزامات لتقديم التمويل الإسلامي والاعتمادات المستندية القائمة والضمانات المصممة للوفاء بمتطلبات متعاملي المجموعة.

تتمثل الالتزامات المتعلقة بتقديم التمويل الإسلامي في الالتزامات التعاقدية لتقديم تمويل إسلامي، وعادة ما يكون لهذه الالتزامات تواريخ انتهاء صلاحية ثابتة أو تتضمن شروط إلغاء وتتطلب سداد رسوم. ونظراً لإمكانية انتهاء صلاحية الالتزامات دون استخدامها، فإن إجمالي المبالغ التعاقدية لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية. إن الاعتمادات المستندية القائمة والضمانات تلزم المجموعة بسداد سدادات نيابة عن العملاء في حال عجز العميل عن الوفاء ببنود العقد.

فيما يلي تحليل التعهدات والالتزامات الطارئة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٢٠٢٣:

	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
التعهدات والالتزامات الطارئة:		
خطابات ضمان	**١٠,٠٢١,٢٦٨**	٩,٩٠٥,٨٢٧
اعتمادات مستندية	**١,٧٧١,١٥٣**	١,٦٣٧,٧٧٣
تعهدات تسهيلات غير مسحوبة	**١٩,٥٥٢,٠٢٩**	١٧,٠٥٤,٥١٥
إجمالي التعهدات والالتزامات الطارئة	**٣١,٣٤٤,٤٥٠**	٢٨,٥٩٨,١١٥
التعهدات الأخرى:		
تعهدات مصروفات رأسمالية	**١,٤٩٤,٧٦٧**	١,٠٦٦,٤٣٣
إجمالي التعهدات الأخرى	**١,٤٩٤,٧٦٧**	١,٠٦٦,٤٣٣
إجمالي التعهدات والالتزامات الطارئة	**٣٢,٨٣٩,٢١٧**	٢٩,٦٦٤,٥٤٨

٣١ الإيرادات من المعاملات التمويلية والاستثمارية الإسلامية

	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	**١٤,٨٧٧,٣٩٨**	١٣,٤٧٣,٠٣٨
الإيرادات من الاستثمارات في صكوك	**٣,٨٢٨,٠٧٩**	٢,٩١٥,٩٦٧
الإيرادات من المرابحة الدولية مع المصرف المركزي	**٥٦٧,٩١٨**	٧٣٥,٩٧٥
الإيرادات من الودائع الاستثمارية وودائع الوكالة مع مؤسسات مالية	**١٣٤,٩٠٩**	٣٦,٤٥٩
الإيرادات من المرابحة الدولية مع مؤسسات مالية	**٤٥,٤٦٢**	٦٥,١١٩
الإجمالي	**١٩,٤٥٣,٧٦٦**	١٧,٢٢٦,٥٥٨

يتم عرض إيرادات الموجودات التمويلية والاستثمارية صافية من الدخل المتنازل عنه البالغ ١.٣ مليون درهم (٢٠٢٣: ١.٣ مليون درهم). خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، صرفت المجموعة من الصندوق الخيري للبنك ٩٣.٠ مليون درهم (٢٠٢٢: ٢٣.٤ مليون درهم) لأغراض المساهمة الاجتماعية المختلفة. يتم الصرف من الصندوق الخيري وفقا لسياسة الزكاة والصدقات المعتمدة لدى بنك دبي الإسلامي ووفقا لتوجيهات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية و لجنة معايير السلامة في بنك دبي الإسلامي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٣٢ إيرادات العمولات والرسوم وصرف العملات الأجنبية

	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
عمولات ورسوم	**١,١٨٨,١٨٤**	١,٢٨٦,٧٧٩
إيرادات صرف العملات الأجنبية	**٣٠٣,٤١٧**	٣٥٤,٠٦٤
عمولات ورسوم أخرى	**٢٥٦,٨٣٣**	١٥٣,٨٤٨
الإجمالي	**١,٧٤٨,٤٣٤**	١,٧٩٤,٦٩١

٣٣ صافي الإيرادات من استثمارات أخرى مقاسة بالقيمة العادلة

	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
إيرادات توزيعات الأرباح من استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**١٧,١٣٤**	٣٠,٩٢٦
الإجمالي	**١٧,١٣٤**	٣٠,٩٢٦

٣٤ صافي الإيرادات من العقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع

	إيضاح	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
إيرادات البيع		**١,١٩٤,٥٥٢**	٩٥٥,١٥٦
ناقص: تكلفة البيع	١٣-١	**(٨٥٣,٠٢٨)**	(٧١٧,٩٢٦)
الإجمالي		**٣٤١,٥٢٤**	٢٣٧,٢٣٠

٣٥ الإيرادات من عقارات استثمارية

يمثل الدخل من العقارات الاستثمارية صافي إيرادات الإيجار البالغ ١٣١.٦ مليون درهم (٢٠٢٣: ١٢٠.٩ مليون درهم) المعترف بها من قبل المجموعة من عقاراتها الاستثمارية، ربح بقيمة ٦٠٧.٢ مليون درهم (٢٠٢٢: ٢٢٢.٩ مليون درهم) من استبعاد بعض العقارات الاستثمارية.

٣٦ إيرادات أخرى

	إيضاح	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الأرباح المحققة من استبعاد استثمارات في صكوك		**٩٦,٦٥٧**	٦٨٨
إيرادات خدمات، صافي		**١٨٤,٢٩٨**	١١٠,٣٤٣
صافي الأرباح من بيع ممتلكات ومعدات		**٨٢,٨٤٦**	٢٢
أخرى		**١٩٢,٣٢٥**	١٨٣,١٣٦
الإجمالي		**٥٥٦,١٢٦**	٢٩٤,١٨٩

٣٧ حصة المودعين وحاملي الصكوك من الأرباح

	إيضاح	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
ودائع استثمارية وودائع ادخار من العملاء	١٨-٤	**١,٥٦٧,١٥٣**	١,٠٠٩,٩٤٨
ودائع وكالة وودائع استثمارية أخرى من البنوك والعملاء	٢١-٢	**٨,٠٥٠,٦٨٢**	٦,٧٢٣,٩١٣
الأرباح المستحقة/ المحققة لحاملي الصكوك من صكوك مصدرة	٢١-٢	**٨٨٦,٧٢٧**	٧٤٣,٥٣١
الإجمالي		**١٠,٥٠٤,٥٦٢**	٨,٤٧٧,٣٩٢

٣٨ مصروفات الموظفين

	إيضاح	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
رواتب وأجور وامتيازات أخرى		**١,٩٤٦,١٨٥**	١,٧١٩,٧٦٧
تعويضات نهاية الخدمة	٢١-٣	**٤٢,٨٧٠**	٤,٢٢٤
الإجمالي		**١,٩٨٩,٠٥٥**	١,٧٢٣,٩٩١

٣٩ المصروفات العمومية والإدارية

	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
مصروفات صيانة مباني ومعدات	**٢٦٥,٠١٦**	٢٢١,٢٢٢
مصروفات إدارية	**٣٤٦,٦٣٧**	٢٣٣,٨٠٧
مصروفات الإيجار من عقود الإجارة التشغيلية	**٩٠,٠٨٣**	٩٥,٣١٢
مصروفات تشغيلية أخرى	**٤٧٩,١٩٤**	٦٨١,٦٦٣
الإجمالي	**١,١٨٠,٩٣٠**	١,٢٣٢,٠٠٤

٤٠ صافي خسائر انخفاض القيمة

	إيضاح	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الموجودات المالية			
المخصص المحمل للموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	٩-٣	**٤٠٧,٤٢٣**	١,٣٢٤,٧٣٥
صافي المخصص المحمل للموجودات الأخرى		**١٥,٣٩٠**	٢٥٦,٥٨٢
خسائر انخفاض القيمة للموجودات المالية، بالصافي		**٤٢٢,٨١٣**	١,٥٨١,٣١٧
موجودات غير مالية			
خسائر انخفاض قيمة الاستثمارات		**(١٦,٠٠٠)**	(١٨٥,٤٤٩)
خسائر انخفاض القيمة للموجودات غير المالية، بالصافي		**(16,000)**	(١٨٥,٤٤٩)
مجموع خسائر انخفاض القيمة، بالصافي		**٤٠٦,٨١٣**	١,٣٩٥,٨٦٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٤١ ربحية السهم الأساسية والمخفضة

تم احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة من خلال تقسيم أرباح السنة العائدة إلى مالكي البنك بعد خصم مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والأرباح العائدة إلى حاملي الصكوك من الشق الأول على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
أرباح السنة العائدة إلى مالكي البنك	**٧,٩٣٤,٠٨٦**	٦,٧٩٧,٦٧٦
الربح العائد إلى حاملي الصكوك من الشق الأول	**(٤٠٤,٠٣٠)**	(٤٠٤,٠٣٠)
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	**(١٩,٢٩٦)**	(٢٠,٣٩٣)
	٧,٥١٠,٧٦٠	٦,٣٧٣,٢٥٣
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (ألف)	**٧,٢٢٧,١١١**	٧,٢٢٧,١١١
ربحية السهم الأساسية والمخفضة (درهم للسهم)	**١.٠٤**	٠.٨٨

كما في تاريخ التقرير، تعادل ربحية السهم المخفضة ربحية السهم الأساسية حيث لم يصدر البنك أي أدوات مالية يتعين أخذها بعين الاعتبار عند احتساب ربحية السهم المخفضة.

٤٢ النقد وما يعادله

	إيضاح	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية	٧-١	**٢٦,٧٠٠,٤٦٨**	٢٤,٠١٩,٥٢٤
المستحق من بنوك ومؤسسات مالية	٨-١	**٥,٦٤٢,١١٠**	٤,٤٨٣,٦٨٧
المستحق إلى بنوك ومؤسسات مالية	١٩-١	**(٥,٨٥٤,٤٩٣)**	(١٢,٩٦٦,٩٦٥)
		٢٦,٤٨٨,٠٨٥	١٥,٥٣٦,٢٤٦
يضاف: المبالغ المستحقة إلى بنوك ومؤسسات مالية تمتد تواريخ استحقاقها لأكثر من ٣ أشهر		**-**	١١,٠٧٨,٠١٢
الرصيد في 31 ديسمبر		**٢٦,٤٨٨,٠٨٥**	٢٦,٦١٤,٢٥٨

٤٣ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

٤٣-١ تحديد لأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف أنها ذات علاقة إذا كان لأحد الأطراف القدرة على السيطرة أو التأثير على الطرف الآخر عند اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية.

يبرم البنك معاملات مع المساهمين والشركات الزميلة وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة والجهات ذات العلاقة بهم ضمن سياق الأعمال الاعتيادية وفقاً للشروط المتفق عليها بين الأطراف المعنية على أساس السعر العادل.

تم حذف الأرصدة والمعاملات بين البنك وشركاته التابعة، والتي تعد أطراف ذات علاقة للبنك، عند توحيد البيانات المالية ولم يفصح عنها في هذا الإيضاح.

٤٣-٢ المساهمون الرئيسيون

يعد أكبر مساهمي البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ هي مؤسسة دبي للاستثمارات، شركة أكبر مساهميها هي حكومة دبي.

٤٣-٣ الأرصدة والمعاملات الهامة

فيما يلي نسبة الموجودات والمطلوبات المتنوعة لدى المنشآت التابعة لمؤسسة دبي للاستثمارات، بخلاف ما تم الإفصاح عنه بصورة فردية. تتمثل تلك المنشآت في منشآت تجارية تدار بصورة مستقلة، وتتم كافة المعاملات المالية بينها وبين البنك وفقاً لشروط تجارية بحتة.

	2024 %	٢٠٢٣ %
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	**٣.٧**	٤.٥
ودائع العملاء	**٥.٤**	٨.٦
مستحق للبنوك	**-**	٨.٥

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٤٣ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

٤٣-٤ تعويضات كبار موظفي الإدارة

	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الرواتب والامتيازات الأخرى	**٨٣,٨٠٦**	٨٤,٢١٨
تعويضات نهاية الخدمة للموظفين	**٢,٠٠٠**	٢,٣٢١

٤٣-٥ الأرصدة المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة

فيما يلي الأرصدة الهامة لدى الأطراف ذات العلاقة المدرجة في هذه البيانات المالية الموحدة:

	المساهمون الرئيسيون ألف درهم	أعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة ألف درهم	الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2024				
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	**١,٦٥١,٣٧٩**	**٤٥١,١٥٩**	**-**	**٢,١٠٢,٥٣٨**
الاستثمار في صكوك	**٨٢٠,٥٠١**	**-**	**-**	**٨٢٠,٥٠١**
ودائع العملاء	**٦٨,٦٤٩**	**٤٧٠,٩٧٠**	**٣٢٤**	**٥٣٩,٩٤٣**
التعهدات والالتزامات الطارئة	**-**	**١٥٥,٩٥٣**	**-**	**١٥٥,٩٥٣**
الإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	**٥٧,٢٩٤**	**٢٣,٥٦٧**	**-**	**٨٠,٨٦١**
الإيرادات من الاستثمار في صكوك	**٣٧,١٠١**	**-**	**-**	**٣٧,١٠١**
حصة المودعين من الأرباح	**٣٩,٢٠٢**	**١٥,٥٨٥**	**-**	**٥٤,٧٨٧**
2023				
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	٩١٥,٢٣٣	٣١٨,٥٤٢	١٤,٩٦٦	١,٢٤٨,٧٤١
الاستثمار في صكوك	٨٢٣,٣٢٤	–	–	٨٢٣,٣٢٤
ودائع العملاء	١,٤٧٤,٧٠٢	٤١٧,٣٣٨	١٢,٣٩٠	١,٩٠٤,٤٣٠
التعهدات والالتزامات الطارئة	–	٩٥,٧٨٦	٥٤١	٩٦,٣٢٧
الإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	٦٦,٨٤٦	١٦,٥٩٠	٧٣٧	٨٤,١٧٣
الإيرادات من الاستثمار في صكوك	٣٢,٧٢٨	–	–	٣٢,٧٢٨
حصة المودعين من الأرباح	٥١,٥٦٦	١٦,٤٦٠	–	٦٨,٠٢٦

لم يتم احتساب أي مخصصات لانخفاض القيمة مقابل الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية المقدمة إلى أطراف ذات علاقة أو التعهدات والالتزامات الطارئة المصدرة لصالح أطراف ذات علاقة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٢٠٢٣.

٤٤ المعلومات حول القطاعات

٤٤-١ القطاعات المعلنة

يتم تعريف القطاعات المعلنة على أساس التقارير الداخلية حول مكونات المجموعة التي تتم مراجعتها بشكل منتظم من قبل الجهة الرئيسية المسؤولة عن اتخاذ القرارات التشغيلية لدى المجموعة بهدف تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أدائه.

يتم تقسيم القطاعات المعلنة لدى المجموعة إلى خمسة قطاعات رئيسية كما يلي:

قطاع الخدمات المصرفية للأفراد:	يتولى بشكل رئيسي ودائع العملاء من الأفراد وتقديم المرابحات الاستهلاكية والسلم وتمويل المنزل والإجارة وبطاقات الائتمان وتسهيلات تحويل الأموال والخدمات المصرفية المميزة وإدارة الثروات.
قطاع الخدمات المصرفية للشركات:	يتولى بشكل رئيسي تسهيلات التمويل والتسهيلات الائتمانية الأخرى والودائع والحسابات الجارية وإدارة النقد ومنتجات إدارة المخاطر للعملاء من الشركات والمؤسسات.
قطاع الخزينة:	يتولى بشكل رئيسي إدارة مخاطر السيولة ومخاطر السوق التي يتعرض لها البنك بصورة عامة ويقدم خدمات الخزينة للعملاء. كما يقوم قطاع الخزينة أيضاً بإدارة الصكوك لدى البنك ويخصص أدوات مالية لإدارة المخاطر المذكورة أعلاه.
قطاع التطوير العقاري:	يتولى التطوير العقاري والاستثمارات العقارية الأخرى للشركات التابعة.
أخرى:	خدمات أخرى بخلاف الخدمات الرئيسية المذكورة أعلاه.

إن السياسات المحاسبية للقطاعات المعلنة المذكورة أعلاه هي نفس السياسات المحاسبية للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٤٤ المعلومات حول القطاعات (تتمة)

٤٤-٢ ربحية القطاعات

يعرض الجدول التالي الأرباح أو الخسائر وبعض المعلومات حول الموجودات والمطلوبات فيما يتعلق بقطاعات الأعمال لدى المجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

	الخدمات المصرفية للأفراد		الخدمات المصرفية للشركات		الخزينة		التطوير العقاري		أخرى		الإجمالي	
	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم	**2024 ألف درهم**	٢٠٢٣ ألف درهم	**2024 ألف درهم**	٢٠٢٣ ألف درهم	**2024 ألف درهم**	٢٠٢٣ ألف درهم	**2024 ألف درهم**	٢٠٢٣ ألف درهم	**2024 ألف درهم**	٢٠٢٣ ألف درهم
صافي الإيرادات التشغيلية	**٤,٣٨٠,٦٧٩**	٥,٣٣٠,٤٨٤	**٣,٣٩٧,٩٤٢**	٢,٨٩٦,٥٩٣	**٢,٥٤٦,٩١١**	٢,٠٥٤,٩٨٤	**٦٤٥,٠٠٦**	٤٧٥,٥٨٨	**١,٨٦٦,٠٠٢**	٩٠٧,٣١٥	**١٢,٨٣٦,٥٤٠**	١١,٦٦٤,٩٦٤
المصروفات التشغيلية	**(١,٦٠٩,٠١٢)**	(١,٤٤٠,٥٠٥)	**(٦٣٩,٥٢٦)**	(٦٤٢,٧٩٦)	**(١١٠,٩١٩)**	(١٠٢,٣٣٧)	**(٢٩٠,٦١٤)**	(٢٥٧,٢٥٢)	**(٧٧٤,٧٣٢)**	(٧١٨,٦٣٧)	**(٣,٤٢٤,٨٠٣)**	(٣,١٦١,٥٢٧)
صافي الإيرادات التشغيلية	**٢,٧٧١,٦٦٧**	٣,٨٨٩,٩٧٩	**٢,٧٥٨,٤١٦**	٢,٢٥٣,٧٩٧	**٢,٤٣٥,٩٩٢**	١,٩٥٢,٦٤٧	**٣٥٤,٣٩٢**	٢١٨,٣٣٦	**١,٠٩١,٢٧٠**	١٨٨,٦٧٨	**٩,٤١١,٧٣٧**	٨,٥٠٣,٤٣٧
مصاريف انخفاض القيمة، بالصافي											**(٤٠٦,٨١٣)**	(١,٣٩٥,٨٦٨)
الأرباح قبل ضريبة الدخل											**٩,٠٠٤,٩٢٤**	٧,١٠٧,٥٦٩
مصروفات ضريبة الدخل											**(٨٣٩,٨٨٦)**	(٩٧,٦١٢)
أرباح السنة											**٨,١٦٥,٠٣٨**	٧,٠٠٩,٩٥٧

٤٤-٣ المركز المالي للقطاعات

يعرض الجدول التالي الموجودات والمطلوبات فيما يتعلق بقطاعات الأعمال لدى المجموعة:

	الخدمات المصرفية للأفراد		الخدمات المصرفية للشركات		الخزينة		التطوير العقاري		أخرى		الإجمالي	
	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم	**2024 ألف درهم**	٢٠٢٣ ألف درهم	**2024 ألف درهم**	٢٠٢٣ ألف درهم	**2024 ألف درهم**	٢٠٢٣ ألف درهم	**2024 ألف درهم**	٢٠٢٣ ألف درهم	**2024 ألف درهم**	٢٠٢٣ ألف درهم
موجودات القطاعات	**٦٣,١٢٦,٩٦١**	٥٦,٠٥٩,٣٥٤	**١٤٥,٣٤٦,٩٥٢**	١٤١,٥٨٠,٥٣٩	**٨٦,٣٠٤,٩١٥**	٧١,٣٢٢,٨٦١	**٦,٥٠٥,١٩٢**	٦,١٤٩,٤٥٦	**٤٣,٤٠٢,٧٩٨**	٣٩,١٧٩,٢٩٣	**٣٤٤,٦٨٦,٨١٨**	٣١٤,٢٩١,٥٠٣
مطلوبات القطاعات	**٨٩,٥٢٣,٧٢١**	٨٨,١٨٠,٠٣٦	**١٦٠,٨٦٨,٠١٣**	١٣٦,١٧٩,٥٦١	**٣,٢٨٨,٨١٧**	٢,٧٦٩,٣٨٤	**١,٢٣٨,١٦٠**	١,١٢٣,٠٧٢	**٣٦,٩١٥,٢٢٨**	٣٨,٦٠٥,٣١٧	**٢٩١,٨٣٣,٩٣٩**	٢٦٦,٨٠٧,٣٧٠

٤٤-٤ المعلومات الجغرافية

بالرغم من اعتماد إدارة المجموعة بشكل رئيسي على قطاعات الأعمال، إلا أن المجموعة تعمل ضمن سوقين جغرافيين: دولة الإمارات العربية المتحدة وتمثل السوق المحلي، وخارج دولة الإمارات العربية المتحدة وتمثل السوق الدولي.

يوضح الجدول التالي توزيع إجمالي الإيرادات من العملاء الخارجيين للمجموعة بناءً على موقع المراكز التشغيلية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٢٠٢٣:

	إجمالي الإيرادات من العملاء الخارجيين	
	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
داخل الإمارات العربية المتحدة	**٢١,٩٧٤,٣٥٠**	١٩,٠٤٥,١٠٠
خارج الإمارات العربية المتحدة	**١,٣٦٦,٧٥٢**	١,٠٩٧,٢٥٦
الإجمالي	**٢٣,٣٤١,١٠٢**	٢٠,١٤٢,٣٥٦

يستند التحليل الجغرافي لإجمالي الإيرادات من العملاء الخارجيين إلى مواقع المراكز التشغيلية للمجموعة وشركاتها التابعة والزميلة.
يتم الإفصاح عن الإيرادات من المنتجات والخدمات الأساسية في الإيضاحين ٣١ و٣٦ حول البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٤٥ الأدوات المالية المشتقة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

٤٥-١ القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

يوضح الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، التي تعادل القيم السوقية، بالإضافة للقيم الاسمية التي تم تحليلها حسب تاريخ الاستحقاق. تتمثل القيمة الاسمية في قيمة الأصل المعني المتعلق بالأداة المشتقة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، السعر أو المؤشر المرجعي وهو الأساس الذي بموجبه تقاس التغيرات في قيمة المشتقات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. تشير القيم الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تمثل مؤشراً على مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

	القيمة العادلة الموجبة ألف درهم	القيمة العادلة السالبة ألف درهم	إجمالي القيمة الاسمية ألف درهم	القيم الاسمية حسب المدة حتى تاريخ الاستحقاق			
				خلال ٣ أشهر ألف درهم	أكثر من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	أكثر من سنة إلى ٣ سنوات ألف درهم	أكثر من ٣ سنوات إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم
2024								
المشتقات المتوافقة مع الشريعة الإسلاميةالمحتفظ بها للمتاجرة:								
تعهدات أحادية لشراء/ بيع عملات	١٣١,٦٧٠	١٦٤,٤٤٦	١٥,٧٣٥,٨٦٥	١٣,٧٦٩,٠٦٩	١,٩٦٦,٧٩٦	-	-	-
ترتيبات خيارات معدل ربح متوافق مع الشريعة الإسلامية	٨١٩,١١٥	٧٥٤,٤٤٠	٨٦,٥٩٩,٤١٠	٥٤,٠٠٠	٧,٩٤٠,١٨٨	١٣,٥١٥,١٨٩	٤٢,٠٨٢,٦٣٠	٢٣,٠٠٧,٤٠٣
عقود خيارات متوافقة مع الشريعة الإسلامية لشراء/ بيع العملات	٤١,٨٦٥	٤١,٨٦٥	٢,٥٦٣,٩٠١	-	٢,٥٦٣,٩٠١	-	-	-
خيارات السلع	٩,٠٥٥	٩,٠٥٥	٤٢٠,٠٤٩	٣١٧,٢٧٨	١٠٢,٧٧١	-	-	-
الإجمالي	**١,٠٠١,٧٠٥**	**٩٦٩,٨٠٦**	**١٠٥,٣١٩,٢٢٥**	**١٤,١٤٠,٣٤٧**	**١٢,٥٧٣,٦٥٦**	**١٣,٥١٥,١٨٩**	**٤٢,٠٨٢,٦٣٠**	**٢٣,٠٠٧,٤٠٣**
2023								
المشتقات المتوافقة مع الشريعة الإسلاميةالمحتفظ بها للمتاجرة:								
تعهدات أحادية لشراء/ بيع عملات	١٧٣,٧٣٠	١٣٠,٣٣٨	١٧,٣٥٤,٢٧٤	١٤,٥٧٥,١٨١	٢,٧٦٧,٠٤٨	١٢,٠٤٥	–	–
ترتيبات خيارات معدل ربح متوافق مع الشريعة الإسلامية	٩٦٤,٢٩٤	٨٩٣,٥٩٦	٦٣,٨٤٤,٣١٣	١٠٠,٠٠٠	٥٤٨,٩٧٤	١٧,٥٤١,٤٩١	١٩,٣٦٤,٠٩٦	٢٦,٢٨٩,٧٥٢
عقود خيارات متوافقة مع الشريعة الإسلامية لشراء/ بيع العملات	٣٣,٤٥١	٣٣,٤٥١	١,٥٧١,٦١٨	–	١,٣١٤,٥٤٥	٢٥٧,٠٧٣	–	–
الإجمالي	١,١٧١,٤٧٥	١,٠٥٧,٣٨٥	٨٢,٧٧٠,٢٠٥	١٤,٦٧٥,١٨١	٤,٦٣٠,٥٦٧	١٧,٨١٠,٦٠٩	١٩,٣٦٤,٠٩٦	٢٦,٢٨٩,٧٥٢

٤٥-٢ أنواع الأدوات المشتقة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

٤٥-٢-١ تعهدات أحادية لشراء / بيع عملات

تتمثل التعهدات الأحادية لشراء/ بيع العملات في تعهدات إما لشراء أو بيع عملة معينة بسعر وتاريخ محدد في المستقبل. يتم تنفيذ المعاملات الفعلية في تاريخ التعهد خلال مبادلة العروض بالشراء/ البيع والقبولات بين الأطراف المعنية، وتسليم (مبادلة) العملات ذات الصلة بين الأطراف المعنية بشكل فوري.

٤٥-٢-٢ عقود المقايضة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

تعتمد عقود المقايضة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية على مبدأ الوعد (التعهد) الذي يصدره كل طرف لصالح الطرف الآخر لشراء سلعة محددة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بسعر محدد في تاريخ محدد في المستقبل (في حال توافر شروط محددة والتي تختلف بين الوعدين، والتي لا ينفذ بموجبها إلا تعهد واحد منهما). وتمثل تعهد مشروط لشراء سلع من خلال تعهدات أحادية بالشراء. إن هيكل المقايضة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية يتألف من مقايضة معدل الربح ومقايضة العملات. فيما يتعلق بالمقايضة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لمعدلات الربح، تقوم الأطراف المتقابلة عادةً بتبادل سدادات معدل الربح الثابتة والمتغيرة من خلال إبرام اتفاقية شراء/بيع سلع بموجب "اتفاقية بيع بنظام المرابحة" بعملة واحدة. أما فيما يتعلق بالمقايضة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للعملات يتم تبادل سدادات الربح الثابتة والمتغيرة بالإضافة إلى تكلفة السلع ذات الصلة بعملاتٍ مختلفة من خلال إبرام اتفاقية شراء/بيع سلع بموجب "اتفاقية بيع بنظام المرابحة".

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٤٦ الموجودات والمطلوبات المالية

٤٦-١ تصنيف الأدوات المالية

يوضح الجدول التالي تصنيف المجموعة لكل فئة من الموجودات والمطلوبات المالية وقيمها الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٢٠٢٣:

	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ألف درهم	التكلفة المطفأة ألف درهم	القيمة الدفترية ألف درهم
2024				
الموجودات المالية				
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	**-**	**-**	**٢٦,٧٠٠,٤٦٨**	**٢٦,٧٠٠,٤٦٨**
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية	**-**	**-**	**٥,٦٤٢,١١٠**	**٥,٦٤٢,١١٠**
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية، صافي	**-**	**٢٧٤,٨٦٢**	**٢١٢,١٥١,٨٨٦**	**٢١٢,٤٢٦,٧٤٨**
الاستثمار في صكوك إسلامية	**٢٢٠,٠٤٧**	**-**	**٨١,٩٤٠,٦٨٧**	**٨٢,١٦٠,٧٣٤**
استثمارات أخرى مُقاسة بالقيمة العادلة	**٧٨٥,٤٠٤**	**-**	**-**	**٧٨٥,٤٠٤**
ذمم مدينة وموجودات أخرى	**-**	**١,٠٠١,٧٠٥**	**٥,٥٤٣,٤٥٦**	**٦,٥٤٥,١٦١**
	١,٠٠٥,٤٥١	**١,٢٧٦,٥٦٧**	**٣٣١,٩٧٨,٦٠٧**	**٣٣٤,٢٦٠,٦٢٥**
المطلوبات المالية				
ودائع العملاء	**-**	**-**	**٢٤٨,٥٤٥,٧٥٥**	**٢٤٨,٥٤٥,٧٥٥**
المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية	**-**	**-**	**٥,٨٥٤,٤٩٣**	**٥,٨٥٤,٤٩٣**
صكوك مصدرة	**-**	**-**	**٢٤,١٥٤,٣٩٧**	**٢٤,١٥٤,٣٩٧**
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	**-**	**٩٦٩,٨٠٦**	**١٢,١٥٦,٥٧٠**	**١٣,١٢٦,٣٧٦**
	-	**٩٦٩,٨٠٦**	**٢٩٠,٧١١,٢١٥**	**٢٩١,٦٨١,٠٢١**
2023				
الموجودات المالية				
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	–	–	٢٤,٠١٩,٥٢٤	٢٤,٠١٩,٥٢٤
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية	–	–	٤,٤٨٣,٦٨٧	٤,٤٨٣,٦٨٧
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية، صافي	–	–	١٩٩,٤٥٣,٣٤٩	١٩٩,٤٥٣,٣٤٩
الاستثمار في صكوك	٢٢٠,٣٨٨	–	٦٧,٩٥١,٧٧٧	٦٨,١٧٢,١٦٥
استثمارات أخرى مُقاسة بالقيمة العادلة	٨٤٦,٥١٠	–	–	٨٤٦,٥١٠
ذمم مدينة وموجودات أخرى	–	١,١٧١,٤٧٥	٤,٨١٧,٦٤٦	٥,٩٨٩,١٢١
	١,٠٦٦,٨٩٨	١,١٧١,٤٧٥	٣٠٠,٧٢٥,٩٨٣	٣٠٢,٩٦٤,٣٥٦
المطلوبات المالية				
ودائع العملاء	–	–	٢٢٢,٠٥٤,٢٠٧	٢٢٢,٠٥٤,٢٠٧
المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية	–	–	١٢,٩٦٦,٩٦٥	١٢,٩٦٦,٩٦٥
صكوك مصدرة	–	–	٢٠,٤٨٠,٩٧٧	٢٠,٤٨٠,٩٧٧
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	–	١,٠٥٧,٣٨٥	١٠,١٤٥,٧٥٦	١١,٢٠٣,١٤١
	–	١,٠٥٧,٣٨٥	٢٦٥,٦٤٧,٩٠٥	٢٦٦,٧٠٥,٢٩٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٤٦ الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

٤٦-٢ القيمة العادلة للأدوات المالية

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول كيفية تحديد المجموعة للقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المختلفة.

٤٦-٢-١ القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة

يتم قياس كافة الموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة، المدرجة بقيمها العادلة في هذه البيانات المالية الموحدة، بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير. يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية كما يلي:

- تستند القيمة العادلة لكافة الاستثمارات الأخرى المدرجة المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (الإيضاح ١١) إلى أسعار مدرجة في سوق نشط (غير معدلة)؛
- تستند القيمة العادلة لجميع الاستثمارات الأخرى غير المسعرة التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بشكل أساسي إلى المدخلات غير القابلة للرصد مثل طريقة تقييم صافي الموجودات وتقنيات التقييم المستندة إلى السوق والتي تتضمن مدخلات بديلة قابلة للمقارنة ومعاملات السوق الحديثة. قررت المجموعة أن صافي قيمة الموجودات المبلغ عنها يمثل القيمة العادلة في نهاية فترة التقرير؛ و
- وتستند القيمة العادلة لكافة الأدوات المالية المشتقة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (مقايضة معدلات الربح بما يتوافق مع أحكام الشريعة والتعهدات الأحادية لشراء / لبيع عملات) إلى احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة. ويتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بناءً على معدلات الربح الآجلة (المحددة في التعهدات) و / أو أسعار صرف العملات (من منحنى العائد الملحوظ و / أو أسعار الصرف الآجلة في نهاية كل فترة تقرير) وأرباح العقد (المبنية على التعهدات) و/أو الأسعار الآجلة (المحددة في التعهدات) بمعدل يعكس القيمة الحالية لمخاطر الائتمان للأطراف المقابلة المختلفة.

تقوم المجموعة بقياس القيم العادلة باستخدام النظام المتدرج التالي للقيمة العادلة الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء هذه القياسات:

المستوى ١: المدخلات التي تمثل أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لأداة مطابقة.

المستوى ٢: مدخلات بخلاف الأسعار المدرجة في المستوى الأول، والتي تكون ملحوظة، إما بصورة مباشرة (أي كالأسعار) أو بصورة غير مباشرة (أي مستمدة من الأسعار). تشتمل هذه الفئة على الأدوات التي يتم تقييمها باستخدام: أسعار السوق المدرجة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة، والأسعار المدرجة لأدوات مطابقة أو مماثلة في أسواق تعتبر أقل نشاطاً؛ أو أساليب تقييم أخرى حيث تكون جميع المدخلات الهامة ملحوظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من البيانات السوقية.

المستوى ٣: مدخلات غير ملحوظة. تشتمل هذه الفئة على جميع الأدوات التي تشتمل فيها أساليب التقييم على مدخلات لا ترتكز على بيانات ملحوظة ويكون للمدخلات غير الملحوظة تأثير ملحوظ على تقييم الأداة. تشتمل هذه الفئة على الأدوات التي يتم تقييمها بناءً على الأسعار المدرجة لأدوات مماثلة بحيث تكون التعديلات والافتراضات الهامة غير الملحوظة مطلوبة لتعكس الفروق بين الأدوات.

يلخص الجدول المبين أدناه القيمة العادلة للأدوات المالية للمجموعة وفقاً للنظام المتدرج للقيمة العادلة:

	المستوى 1 ألف درهم	المستوى 2 ألف درهم	المستوى 3 ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2024				
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
أدوات مدرجة	**٤٣٠,٤٦٦**	**-**	**-**	**٤٣٠,٤٦٦**
أدوات غير مدرجة	**-**	**-**	**٥٧٤,٩٨٥**	**٥٧٤,٩٨٥**
موجودات أخرى				
موجودات مشتقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية	**-**	**١,٠٠١,٧٠٥**	**-**	**١,٠٠١,٧٠٥**
الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة	**٤٣٠,٤٦٦**	**١,٠٠١,٧٠٥**	**٥٧٤,٩٨٥**	**٢,٠٠٧,١٥٦**
مطلوبات أخرى				
مطلوبات مشتقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية	**-**	**٩٦٩,٨٠٦**	**-**	**٩٦٩,٨٠٦**

	المستوى ١ ألف درهم	المستوى ٢ ألف درهم	المستوى ٣ ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2023				
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
أدوات مدرجة	٤٢٧,٢٦٥	–	–	٤٢٧,٢٦٥
أدوات غير مدرجة	–	–	٦٣٩,٦٣٣	٦٣٩,٦٣٣
موجودات أخرى				
موجودات مشتقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية	–	١,١٧١,٤٧٥	–	١,١٧١,٤٧٥
الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة	٤٢٧,٢٦٥	١,١٧١,٤٧٥	٦٣٩,٦٣٣	٢,٢٣٨,٣٧٣
مطلوبات أخرى				
مطلوبات مشتقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية	–	١,٠٥٧,٣٨٥	–	١,٠٥٧,٣٨٥

لم تتم أية تحويلات بين المستويات ١ و ٢ و ٣ خلال السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٤٦ الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

٤٦-٢ القيمة العادلة للأدوات المالية

٤٦-٢-٢ مطابقة قياس القيمة العادلة للمستوى ٣ للموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الرصيد في 1 يناير	**٦٣٩,٦٣٣**	٨١١,٤٠٤
الخسارة في الدخل الشامل الآخر	**(٦٢,٣٢٩)**	(٢٧٥,٠٤٩)
الاستبعاد خلال السنة	**(١,٧٦٣)**	–
أخرى	**(٥٥٦)**	١٠٣,٢٧٨
الرصيد في 31 ديسمبر	**٥٧٤,٩٨٥**	٦٣٩,٦٣٣

٤٦-٢-٣ القيمة العادلة للأدوات المالية

باستثناء ما هو مبين بصورة تفصيلية في الجدول التالي، ترى الإدارة أن القيم الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية (باستثناء النقد المُبين ضمن المستوى ١) المعترف بها في البيانات المالية الموحدة تقارب قيمها العادلة، وهي مدرجة ضمن المستوى ٣.

	القيمة الدفترية ألف درهم	القيمة العادلة: المستوى ١ ألف درهم	المستوى ٢ ألف درهم	المستوى ٣ ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2024					
موجودات مالية:					
استثمارات في صكوك	**٨٢,١٦٠,٧٣٤**	**٧٤,١٠٩,١٥٧**	**١,٤٣٦,٤٨٤**	**٤,٦٨٢,٦٠٩**	**٨٠,٢٢٨,٢٥٠**
مطلوبات مالية:					
صكوك مُصدرة	**٢٤,١٥٤,٣٩٧**	**٢٣,٥٩٩,٠٠٨**	**-**	**٩٥,٢٤٨**	**٢٣,٦٩٤,٢٥٦**
2023					
موجودات مالية:					
استثمارات في صكوك	٦٨,١٧٢,١٦٥	٦٠,٠٤٦,٢٩٧	١,٥٩٠,٣٥٦	٤,٦٨٨,٢٥٣	٦٦,٣٢٤,٩٠٦
مطلوبات مالية:					
صكوك مُصدرة	٢٠,٤٨٠,٩٧٧	١٩,٦٤٦,٦٦٠	–	٩٤,٩٩٨	١٩,٧٤١,٦٥٨

٤٧ إدارة المخاطر المالية

٤٧-١ مقدمة

تتضمن أنشطة المجموعة مخاطر يتم إدارتها من خلال عملية تحديد وقياس ومراقبة مستمرة تخضع لحدود المخاطر وضوابط أخرى. إن عملية إدارة المخاطر هامة لاستمرارية البنك في تحقيق أرباح كما أن كل فرد داخل المجموعة مسؤول عن تعرض البنك لمخاطر متعلقة بمسؤولياته.

- تتعرض المجموعة لمخاطر متنوعة تتضمن على سبيل المثال وليس الحصر،
- مخاطر الائتمان؛
- مخاطر السيولة؛
- مخاطر السوق؛
- مخاطر معدل الربح؛
- مخاطر تشغيلية؛
- الجرائم المالية؛
- مخاطر النماذج؛
- مخاطر السمعة؛
- مخاطر التنظيم / الامتثال
- مخاطر المعلومات والأمن السيبراني؛
- مخاطر عدم الامتثال الشرعي؛ و
- مخاطر سلوك السوق؛
- المخاطر الاستراتيجية؛
- المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة.

٤٧-١-١ هيكلة إدارة المخاطر

يتحمل مجلس الإدارة، بدعم من لجنة إدارة مخاطر الامتثال والحوكمة، ولجنة إدارة المخاطر التابعة للإدارة، وقسم إدارة المخاطر بالمجموعة، المسؤولية النهائية في تحديد المخاطر ومراقبتها والسيطرة عليها؛ بالإضافة إلى ذلك، هناك هيئات/وظائف مستقلة أخرى مسؤولة أيضًا عن إدارة المخاطر ومراقبتها.

مجلس الإدارة

يعد مجلس الإدارة المسؤول النهائي عن نهج إدارة المخاطر الشامل والموافقة على استراتيجيات وسياسات المخاطر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٤٧ إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤٧-١ ٤٧-١ مقدمة (تتمة)

٤٧-١-١ هيكلة إدارة المخاطر (تتمة)

لجنة إدارة مخاطر الامتثال والحوكمة المنبثقة من مجلس الإدارة

إن لجنة إدارة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة مسؤولة بصورة عامة عن وضع استراتيجيات وآليات وسياسات وحدود إدارة المخاطر، وكذلك تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن تطبيق تلك الاستراتيجيات والسياسات. كما أنها مسؤولة عن إدارة المخاطر الأساسية وكذلك إدارة ومراقبة القرارات المتعلقة بالمخاطر. تدعم اللجنة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته الإشرافية فيما يتعلق بتنفيذ أطر حوكمة وإدارة مخاطر المؤسسة والرقابة الداخلية والعمليات ذات الصلة بها. علاوة على ذلك، تحافظ اللجنة على رؤية واسعة النطاق للمجموعة فيما يتعلق بموقف المخاطر الحالي والمستقبلي فيما يتعلق برغبتها في المخاطرة وقوة رأس المال. وهي مسؤولة عن مسألة المخاطر الأساسية وتدير وتراقب قرارات المخاطر ذات الصلة.

لجنة إدارة المخاطر

تم تفويض أعمال الإدارة اليومية للمخاطر إلى لجنة إدارة المخاطر بالبنك. تتولى لجنة إدارة المخاطر المسؤولية بشكل عام عن دعم لجنة مخاطر الحوكمة والامتثال المنبثقة من مجلس الإدارة لتطوير ووضع استراتيجية وسياسات وآليات وحدود إدارة المخاطر. كما تكون اللجنة مسؤولة عن ضمان الالتزام بكافة الحدود الموضوعة للمخاطر ومراقبة التعرض للمخاطر وتنفيذ التوجيهات الصادرة عن الجهات التنظيمية (أي مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي). الإشراف على الجهود المبذولة لغرس ثقافة مخاطر قوية داخل بنك دبي الإسلامي تدعم تضمين إطار عمل إدارة المخاطر وسياسات وعمليات المخاطر وضمان سير الأعمال بطريقة أخلاقية.

لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات

إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات المجموعة، تقوم اللجنة بـ:

- العمل كوصي في الإشراف على جميع الأمور التي تؤثر على هيكل موجودات ومطلوبات البنك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر إدارة السيولة ومخاطر معدل الربح ومخاطر السوق والإشراف على الامتثال للحدود والمبادئ الارشادية الداخلية والتنظيمية ذات الصلة.
- الإشراف على إدارة السيولة في البنك، وتطوير الاستراتيجيات والسياسات التشغيلية والممارسات اللازمة لإدارة مخاطر السيولة وفقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وحدود/ تحمل المخاطر لضمان احتفاظ البنك بالسيولة الكافية في جميع الأوقات.
- ضمان وجود أنظمة وقدرات كافية لتحديد وقياس ومراقبة والتحكم في التقارير المتعلقة بالسيولة وإدارة الموجودات والمطلوبات و مخاطر معدل الربح في دفتر البنك ومخاطر السوق والمخاطر ذات الصلة.

لجنة مراجعة المخصصات وانخفاض القيمة

تم إنشاء مراجعة المخصصات وانخفاض القيمة لمساعدة الإدارة في الاضطلاع بمسؤولياتها وذلك فيما يتعلق بما يلي:

- الامتثال للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، والقواعد التنظيمية المعمول بها لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وسياسات البنك؛
- أن تكون مجموعة بنك دبي الإسلامي على دراية بالتدهور الجوهري في جودة الائتمان وسوء الأداء وتحمل مستوى مناسب من الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و
- مراجعة والنظر في الأمور المتعلقة بانخفاض القيمة والقيمة العادلة لفئات أخرى من الموجودات مثل الاستثمارات في الشركات التابعة والزميلة والاستثمارات العقارية والاستثمارات الأخرى.

تشمل المسؤولية الأساسية للجنة الإشراف والمراقبة والتطبيق والمراجعة لجميع نماذج انخفاض القيمة فيما يتعلق باستخدام الخسائر الائتمانية المتوقعة وإرشادات المصرف المركزي ذات الصلة بما في ذلك مراقبة مراحل التعرض ودراسة الظروف العادية وغير العادية في تحديد مرحلة الخسائر الائتمانية المتوقعة ومستوياتها. وتجتمع اللجنة بانتظام وترفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، وافقت لجنة إدارة مخاطر الامتثال والحوكمة المنبثقة من مجلس الإدارة على عملية المخصصات والأحكام المرتبطة بها وفقًا للمادة ٩.١٦ من لائحة إدارة مخاطر الائتمان والمعايير المرافقة، التعميم رقم ٥١٣١ بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠٢٤.

لجنة إدارة نموذج المخاطر

تم إنشاء اللجنة للإشراف على النماذج المستخدمة في التقييم وقياس المخاطر واتخاذ القرار وما إلى ذلك بهدف:

تقديم قرارات مدعمة تتعلق بكل خطوة من دورة حياة النموذج وضمان استيفاء النماذج لمعايير الجودة لدعم اتخاذ القرارات المستنيرة.

وتشتمل المسؤولية الأساسية للجنة طلب القرارات الجوهرية واعتمادها و/أو الإشراف عليها على مدى فترة النموذج، مثل التطورات الجديدة، وإعادة التطوير، واختيارات النمذجة والمنهجيات، وإعادة المعايرة، والتنفيذ، واستخدام النموذج، والسحب، من بين أمور أخرى، ضمان نموذج الحوكمة الجيدة والامتثال لسياسة الحوكمة النموذجية لبنك دبي الإسلامي ومعايير الإدارة النموذجية والتوجيهات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وتعقد اللجنة اجتماعاتها على أساس ربع سنوي على الأقل وترفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٤٧ إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤٧-١ ٤٧-١ مقدمة (تتمة)

٤٧-١-١ هيكلة إدارة المخاطر (تتمة)

لجنة الامتثال

تم إنشاء اللجنة للإشراف على الامتثال على مستوى المؤسسة وضمان أن يكون إطار الامتثال الخاص بالبنك قويًا وفعالًا وملائمًا للغرض لحماية سمعته وعملياته. تعمل اللجنة على تسهيل قيام الإدارة التنفيذية بمسؤولياتها فيما يتعلق بالامتثال وتلعب دورًا مهمًا بشكل خاص في تعزيز ثقافة امتثال قوية عبر المجموعة.

قسم إدارة المخاطر بالمجموعة

تتولى إدارة المخاطر بالمجموعة مسؤولية تنفيذ والحفاظ على الإجراءات المتعلقة بالمخاطر لضمان بقاء المخاطر ضمن النطاق المقبول كما وافقت عليه لجنة إدارة مخاطر الامتثال والحوكمة المنبثقة من مجلس الإدارة ومجلس الإدارة. ويتولى القسم مسؤولية إدارة الائتمان وإدارة المحفظة ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر سلوك السوق والسيطرة الشاملة على المخاطر.

وحدة الامتثال الشرعي

إضافة إلى هذا، هناك وحدة الامتثال الشرعي التابعة لإدارة الرقابة الشرعية الداخلية بالبنك والتي تراقب المخاطر الشرعية ومستوى الامتثال للشريعة في البنك وتقدم تقاريرها ربع السنوية إلى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وإدارة البنك.

قسم التدقيق الداخلي بالمجموعة

إن قسم التدقيق الداخلي بالمجموعة هي وحدة مستقلة وموضوعية تهدف إلى دعم المجموعة لتحقيق أهدافها من خلال اتباع نهج تدقيق منهجي لتقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة. يعد، باعتباره خط دفاع ثالث، مسؤول عن تقديم ضمانات مستقلة لمجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر في جميع أنحاء المجموعة بشكل دوري من إدارة التدقيق الداخلي الذي يفحص كلاً من كفاية الإجراءات وامتثال المجموعة للإجراءات. يقوم قسم التدقيق الداخلي بالمجموعة بالتعليق على نتائج تقييماتها مع الإدارة، وترفع إرشاداتها وتوصياتها إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.

قسم التدقيق الشرعي الداخلي بالمجموعة

يتم التدقيق على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والفتاوى الصادرة عن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك في جميع شؤون البنك بما في ذلك تنفيذ المعاملات بشكل دوري من قبل إدارة التدقيق الشرعي الداخلي التي تفحص كفاية الإجراءات وامتثال عمليات المجموعة للفتاوى وتوجيهات لجنة الرقابة الشرعية الداخلي. يقوم القسم التدقيق الشرعي الداخلي بمناقشة ملاحظاته وتقييماته مع الإدارات المعنية، وترفع الملاحظات إضافة إلى ردود الإدارات المعنية وتوصياتها إلى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للحصول على رأيها بخصوصها ووسائل معالجتها، ثم تقدم تقريرها النهائي إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة حتى يتم تنفيذ قرارات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

٤٧-١-٢ أنظمة قياس المخاطر والإبلاغ عنها

تقوم المجموعة بقياس المخاطر باستخدام طرق نوعية وكمية لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. علاوة على ذلك، تستخدم المجموعة طرق وتحليل كمي لدعم أعمال مراجعة الأعمال واستراتيجيات المخاطر عند الحاجة. تعكس هذه التحليلات والطرق كل من الخسائر المتوقع حدوثها أثناء سير الأعمال الاعتيادية أو الخسائر غير المتوقعة نتيجة حدث غير متوقع استناداً إلى أساليب الإحصاء البسيطة والاحتمالات المشتقة من الخبرة السابقة. كما تطبق المجموعة سيناريوهات متعلقة بأسوأ الأوضاع التي قد تنشأ في ظل ظروف غير عادية والتي من غير المحتمل حدوثها لكنها تحدث فعلاً في الواقع.

تتم مراقبة ومتابعة المخاطر بشكل رئيسي استناداً إلى الحدود الموضوعة من قبل مجلس الإدارة والإدارة. تعكس هذه الحدود استراتيجية العمل وبيئة السوق الذي تعمل فيه المجموعة كما تعكس مستوى المخاطر التي يمكن للمجموعة قبولها بالإضافة إلى التركيز بشكل أكبر على قطاعات مختارة.

تتم مراجعة المعلومات التي يتم تجميعها من جميع الأعمال ومعالجتها من أجل تحليل جوانب المخاطر وتحديد المخاطر المحتملة. يتم تقديم هذه المعلومات وشرحها إلى الإدارة ولجان الإدارة ولجنة إدارة المخاطر ولجنة إدارة مخاطر الامتثال والحوكمة المنبثقة من مجلس الإدارة. يتم رفع تقارير متخصصة إلى رؤساء الأقسام ويتم تقديمها بصورة منتظمة تناسب مدى تقلب تلك المخاطر. يتضمن التقرير إجمالي التعرض الائتماني، واستثناءات الحدود، والسيولة، وحالات الخسارة التشغيلية، والتغيرات في المخاطر الأخرى. ويتم إعداد تقارير تفصيلية عن المخاطر الصناعية ومخاطر العملاء والمخاطر الجغرافية على فترات مناسبة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٤٧ إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤٧-١ ١-٤٧ مقدمة (تتمة)

٤٧-١-٣ إدارة مخاطر النماذج

يستخدم البنك مجموعة من النماذج الكمية في العديد من أنشطته المالية والتجارية بداية من تقديم التسهيلات الائتمانية إلى إعداد التقارير عن خسائر الائتمان المتوقعة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ وموجودات عديدة أخرى.

من أجل إدارة مخاطر النماذج، قام البنك بوضع وتطبيق نموذج سياسة إدارة المخاطر يتضمن وضع وتطبيق المصادقة على سياسات وممارسات على مستوى البنك. وفقاً لهذا الإطار، يتعين المصادقة على جميع النماذج الموضوعة داخلياً أو خارجياً لتحديد حجم المخاطر التي تؤثر بشكل مباشر على التقارير المالية عن خسائر الائتمان المتوقعة بصورة دورية (داخلياً أو خارجياً). تكون لجنة إدارة مخاطر النماذج مسؤولة عن الإشراف على تطوير وتطبيق إطار الحوكمة المتعلقة بالنماذج بالإضافة إلى أداء النماذج. تتبع لجنة إدارة مخاطر النماذج لجنة إدارة المخاطر لدى البنك.

يطبق هذا الإطار منهجية منظمة لإدارة عملية تطوير النماذج وتطبيقها واعتمادها والمصادقة عليها واستخدامها المستمر. كما يضع هذا الإطار هيكل فعال للحوكمة والإدارة ويحدد بوضوح المهام والمسؤوليات والسياسات والضوابط المتعلقة بإدارة مخاطر النماذج. تتم مراجعة هذا الإطار بصورة منتظمة لضمان استيفاؤه للمعايير التنظيمية والممارسات الدولية. تقوم لجنة إدارة المخاطر باعتماد أية تغييرات جوهرية على الإطار بناء على توصية لجنة إدارة مخاطر النماذج.

لدى البنك قسم مستقل للمصادقة يقوم بالمصادقة على النماذج بشكل مستقل. يقدم هذا القسم توصياته حول مدى ملاءمة أو عدم ملاءمة النماذج للغرض المحدد لها أو إبداء موافقة مشروطة بشأنها إلى لجنة إدارة مخاطر النماذج لاعتماد استخدام النماذج الجديدة في تحديد / تقييم المخاطر. علاوة على عملية المصادقة على النموذج الجديد، يقوم قسم المصادقة أيضاً بتقييم أداء النماذج الحالية من خلال عملية مصادقة سنوية.

٤٧-١-٤ الحد من المخاطر

ضمن الإطار العام لإدارة المخاطر، تستخدم المجموعة طرق مختلفة لإدارة التعرضات الناتجة عن تغيرات مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر معدلات الربح ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الأسهم) والمخاطر التشغيلية.

تحرص المجموعة على إدارة تعرضها لمخاطر الائتمان من خلال تنويع الأنشطة التمويلية والاستثمارية الإسلامية لتجنب تركزات المخاطر التي لا داعي لها والمتعلقة بأفراد ومجموعات من العملاء في مواقع أو قطاعات أعمال محددة. تستخدم المجموعة الضمانات بصورة فعالة للحد من مخاطر الائتمان التي تتعرض لها.

من أجل الوقاية من مخاطر السيولة، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل بالإضافة إلى إدارة الموجودات من خلال السيولة المتاحة مع الوضع في الاعتبار الاحتفاظ برصيد كاف من الموجودات السائلة (أي النقد وما يعادله).

تتم إدارة مخاطر السوق على أساس التوزيع المسبق للأصل على فئات الموجودات المختلفة والتقييم المستمر لأوضاع السوق فيما يتعلق بحركة وتوقعات أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الربح المرجعية وأسواق الأسهم.

من أجل إدارة كافة المخاطر الأخرى، قامت المجموعة بوضع إطار مفصل لإدارة المخاطر بهدف تحديد وتطبيق موارد للحد من المخاطر.

٤٧-١-٥ تركزات المخاطر

تنشأ التركزات عندما يزاول عدد من الأطراف المقابلة أنشطة متشابهة، أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية مماثلة مما يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٤٧ إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤٧-٢ مخاطر الائتمان

من أجل تجنب التركز الزائد للمخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات محددة تركز على الاحتفاظ بمحافظ متنوعة. تتم مراقبة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان طبقا لذلك.

قياس مخاطر الائتمان

يعتمد نهج المجموعة في إدارة مخاطر الائتمان على أساس الاستقلالية وصحة إدارة المخاطر فضلاً عن المعايير التنظيمية المعمول بها. ويتم ضمان ذلك من خلال هيكل تنظيمي واضح وقوي مدعوم بشكل مناسب من قبل لجان المخاطر المختلفة والمنتديات والأنظمة والسياسات والإجراءات والعمليات التي توفر بنية تحتية قوية للمخاطر وإطار عمل للإدارة.
تقوم المجموعة بتقييم احتمالية تعثر الأطراف المقابلة الفردية باستخدام أدوات التصنيف الداخلي المصممة لمختلف فئات الأطراف المقابلة. تشمل هذه القطاعات: الشركات والمقاولات والشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المالية والعقارات. يتم تطوير النماذج بدعم خارجي من استشاريين معتمدين وتخضع أيضًا للمصادقة المستقلة. تتم معايرة النماذج وفقًا لمقياس التصنيف الداخلي للمجموعة، ويتم تضمينها في أداة موديز كريدت لينس. يتم إجراء التقييم وفقًا لسياسات وإجراءات البنك مع الأخذ في الاعتبار ملف المخاطر وخصائص العميل بالإضافة إلى محركات أدائه الائتماني.

تتم مراجعة وتحديث أدوات التصنيف عند الضرورة. وتحقق المجموعة بصورة منتظمة من فعالية أداء التصنيف وقدرته على التنبؤ بحالات التخلف عن السداد.

إدارة قائمة المراقبة والتمويل المتعثر

تتبع المجموعة عملية واضحة لتحديد قائمة المراقبة والتمويل المتعثر والتعامل معها بشكل فعال. وهناك سياسات تحكم تصنيف الائتمان لهؤلاء العملاء والانخفاض في قيمتهم، بما يتماشى مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمبادئ الإرشادية التنظيمية. بمجرد تصنيف الحساب على أنه متعثر، يتم تقييمه من حيث إمكانية استرداده من قبل وحدة إدارة الموجودات الخاصة المستقلة التي ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس قسم المخاطر بالمجموعة لتحديد التصنيف المناسب وإجراءات الاسترداد ومستوى المخصص المناسب.

الضمانات

تستخدم المجموعة مجموعة من السياسات والإجراءات للحد من مخاطر الائتمان. وتتمثل أكثر الطرق التقليدية استخداماً في الحصول على ضمانات مقابل التسهيلات الممنوحة، وهي طريقة متعارف عليها. وتطبق المجموعة توجيهات لقبول فئات معينة للضمانات أو الحد من مخاطر الائتمان. يتم إعادة تقييم الضمانات بشكل منتظم وفقًا لسياسة الائتمان الخاصة بالبنك واللوائح المعمول بها. فيما يلي أنواع الضمانات الرئيسية للموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية:

- رهن العقارات السكنية والتجارية؛
- ضمانات تجارية؛
- رهن على موجودات المؤسسة مثل العقارات والمعدات والسيارات والمخزون؛ و
- رهن على الأدوات المالية مثل الودائع والاستثمارات في حقوق الملكية.
-

عندما يتم استخدام الضمانات المؤهلة في حساب المخصصات لحسابات المرحلة ٣، يستخدم البنك معدلات خصم متحفظة بالنظر إلى المتطلبات التنظيمية.

الأدوات المالية المشتقة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

تقتصر مخاطر الائتمان الناتجة من الأدوات المالية المشتقة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، في أي وقت، على تلك الأدوات ذات القيم العادلة الموجبة المدرجة في المركز المالي الموحد.

مخاطر الالتزامات المتعلقة بالائتمان

يقوم البنك بتقديم ضمانات واعتمادات مستندية إلى عملائه والتي تلزم البنك بموجبها بسداد سدادات عندما يعجز العميل عن الوفاء بالتزاماته تجاه أطراف أخرى. وبذلك تتعرض المجموعة إلى مخاطر مشابهة للمخاطر المتعلقة بالموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية والتي يتم الحد منها من خلال عمليات وسياسات المراقبة ذاتها.

٤٧-٢-١ أقصى تعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ بالاعتبار أي ضمانات أو تعزيزات ائتمانية

يوضح الجدول التالي أقصى تعرض لمخاطر الائتمان حسب فئة الموجودات المالية بما فيها المشتقات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. يتم بيان القيمة الإجمالية لأقصى تعرض قبل تأثير الحد من المخاطر من خلال استخدام اتفاقيات التسوية الرئيسية واتفاقيات الضمان.

	إجمالي أقصى تعرض 2024 ألف درهم	إجمالي أقصى تعرض ٢٠٢٣ ألف درهم
أرصدة لدى البنوك المركزية	**٢٤,٧٠١,١٦٢**	٢١,٧٩٨,٠٦٧
المستحق من بنوك ومؤسسات مالية	**٥,٦٤٥,٠٢٨**	٤,٤٨٦,٦٠٥
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	**٢١٩,١٨٧,٤٤٠**	٢٠٨,٣٥٥,٩٨٣
استثمارات في صكوك إسلامية	**٨٢,٤٧١,٩٨٣**	٦٨,٤٧٣,٦١٠
استثمارات أخرى مُقاسة بالقيمة العادلة	**٧٨٥,٤٠٤**	٨٤٦,٥١٠
ذمم مدينة وموجودات أخرى	**٦,٨٨٢,١٢٢**	٦,٤١٨,٥٧١
	٣٣٩,٦٧٣,١٣٩	٣١٠,٣٧٩,٣٤٦
التزامات طارئة	**١١,٧٩٢,٤٢١**	١١,٥٤٣,٦٠٠
تعهدات	**١٩,٥٩٦,٠٨٧**	١٧,١٢١,٩٧٤
الإجمالي	**٣٧١,٠٦١,٦٤٧**	٣٣٩,٠٤٤,٩٢٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٤٧ إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤٧-٢ مخاطر الائتمان (تتمة)

٤٧-٢-٢ تركزات مخاطر أقصى تعرض لمخاطر الائتمان

تتم إدارة تركز المخاطر حسب العميل/الطرف المقابل والمنطقة الجغرافية وقطاع العمل. يمكن تحليل الموجودات المالية للمجموعة قبل الأخذ بالاعتبار أية ضمانات محتفظ بها أو أية تعزيزات ائتمانية أخرى حسب المناطق الجغرافية التالية:

	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الإمارات العربية المتحدة	**٢٨٣,٥٦٣,٢٧٧**	٢٧٢,٠٠٧,٧٢٨
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	**٥٤,٤١٢,٥٧١**	٣٦,٨٥٦,٨٠١
آسيا	**١٩,٢٨٦,٢٤٩**	١٥,٩٣١,٤٢٠
أوروبا	**١١,٦٨٣,٤٦٤**	٩,٠٧٣,١٠٨
أفريقيا	**١,٦٧٨,٣٥٦**	٤,٥٩٩,٦٠٩
دول أخرى	**٤٣٧,٧٣٠**	٥٧٦,٢٥٤
الإجمالي	**٣٧١,٠٦١,٦٤٧**	٣٣٩,٠٤٤,٩٢٠

فيما يلي تحليل القطاع الاقتصادي للموجودات المالية الخاصة بالمجموعة قبل الأخذ بالاعتبار الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى:

	إجمالي أقصى تعرض 2024 ألف درهم	إجمالي أقصى تعرض ٢٠٢٣ ألف درهم
القطاع الحكومي	**٨٥,٧٩٧,٤١٠**	٦٩,٩٢٩,٤٤٨
المؤسسات المالية	**٤٧,٣٢٤,٦٥٦**	٤٠,٦٩٧,٩٢٩
العقارات	**٥٠,٤٦٢,٥٨١**	٥٧,٢٢١,٢٢٠
المقاولات	**٦,٨١٤,٧٣٨**	٧,٥٥٨,١٤٧
التجارة	**٨,٧٨١,٠٤٤**	٩,٨٣٧,٨٥٠
الطيران	**١٤,٧٥٣,٥٤٣**	١٦,٣١٧,٠٤٧
الخدمات وقطاعات أخرى	**٩٢,٦٨٢,١١١**	٨١,٠٥٥,٥٠٤
تمويل الأفراد	**٣٧,١٩٦,٨١٦**	٣٢,١٦٩,٥٢٦
تمويل المنازل للأفراد	**٢٧,٢٤٨,٧٤٨**	٢٤,٢٥٨,٢٤٩
الإجمالي	**٣٧١,٠٦١,٦٤٧**	٣٣٩,٠٤٤,٩٢٠

٤٧-٢-٣ الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يستند مبلغ ونوع الضمان المطلوب إلى تقييم مخاطر الائتمان المتعلقة بالطرف المقابل. يتم تطبيق توجيهات سياسة الائتمان المتعلقة بقبول أنواع الضمانات ومعايير التقييم.

فيما يلي الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها:

- بالنسبة للتسهيلات التمويلية والاستثمارية الإسلامية للشركات، الرهن على العقارات والمخزون والموجودات المؤجرة والذمم المدينة التجارية،
- فيما يتعلق بالتسهيلات التمويلية والاستثمارية الإسلامية للأفراد، الرهن على الموجودات والرهونات على العقارات، و
- الأسهم والضمانات التجارية والودائع واستثمارات الملكية.

تحصل المجموعة أيضاً على ضمانات من الشركات الأم مقابل الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية المقدمة لشركاتهم التابعة، إلا أنه لم يتم إدراج هذه الامتيازات في الجدول أعلاه.

٤٧-٢-٤ تحليل نوعية الائتمان

التعرض للمخاطر الائتمان للموجودات المالية للمجموعة لكل تصنيف من تصنيفات المخاطر الداخلية

	درجات مساوية لمعدلات موديز	الإجمالي 2024 ألف درهم	الإجمالي ٢٠٢٣ ألف درهم
مخاطر منخفضة			
فئات تصنيف المخاطر ١أ إلى ٤ج	Aaa–Baa٣	**١٨٧,٢٤٢,٩٦٩**	١٥٧,١٩١,٨٨٦
مخاطر متوسطة			
فئات تصنيف المخاطر ٥أ إلى ٦ج	Ba١–B٣	**١٥٥,٤٨٤,٨٧٥**	١٤٤,١٠٣,٧٨٣
مخاطر مقبولة			
فئات تصنيف المخاطر ٧أ إلى ٧ب	Caa١–Ca	**١٧,٤٤٢,٨٣٠**	٢٤,٤٧٦,٦٢٨
تعثر			
فئات تصنيف المخاطر ٨ إلى ١٠	C	**١٠,٨٩٠,٩٧٣**	١٣,٢٧٢,٦٢٣
المجموع		**٣٧١,٠٦١,٦٤٧**	٣٣٩,٠٤٤,٩٢٠

تهدف سياسة المجموعة إلى الحفاظ على تصنيفات المخاطر بصورة دقيقة وثابتة في محفظة الائتمان، الأمر الذي يسهل إدارة المخاطر ذات الصلة ومقارنة تعرضات الائتمان في كل قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية والمنتجات. تم إعداد جميع تصنيفات المخاطر الداخلية لفئات المخاطر المختلفة بما يتوافق مع سياسة التصنيف لدى المجموعة. يتم تقييم تصنيفات المخاطر المعنية وتحديثها بصورة منتظمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٤٧ إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤٧-٢ مخاطر الائتمان (تتمة)

٤٧-٢-٥ تحليل الأدوات المالية حسب المرحلة

فيما يلي تحليل الأدوات المالية حسب المرحلة:

	المرحلة 1 ألف درهم	المرحلة 2 ألف درهم	المرحلة 3 ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2024				
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٢٤,٧٠١,١٦٢	-	-	٢٤,٧٠١,١٦٢
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية	٥,٦٤٥,٠٢٨	-	-	٥,٦٤٥,٠٢٨
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	١٩٩,١٦٦,٨١٣	١٠,٨٨٢,٥٠١	٩,١٣٨,١٢٦	٢١٩,١٨٧,٤٤٠
استثمارات في صكوك	٨٢,٤٤٤,٢١٨	-	٢٧,٧٦٥	٨٢,٤٧١,٩٨٣
استثمارات أخرى مُقاسة بالقيمة العادلة	٧٨٥,٤٠٤	-	-	٧٨٥,٤٠٤
ذمم مدينة وموجودات أخرى	٦,١٥٦,٣٦٨	٢٢٧,٤٧٣	٤٩٨,٢٨١	٦,٨٨٢,١٢٢
	٣١٨,٨٩٨,٩٩٣	١١,١٠٩,٩٧٤	٩,٦٦٤,١٧٢	٣٣٩,٦٧٣,١٣٩
مطلوبات محتملة	١١,٧٩٢,٤٢١	-	-	١١,٧٩٢,٤٢١
تعهدات	١٩,٥٩٦,٠٨٧	-	-	١٩,٥٩٦,٠٨٧
المجموع	٣٥٠,٢٨٧,٥٠١	١١,١٠٩,٩٧٤	٩,٦٦٤,١٧٢	٣٧١,٠٦١,٦٤٧

	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2023				
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٢١,٧٩٨,٠٦٧	–	–	٢١,٧٩٨,٠٦٧
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية	٤,٤٨٦,٦٠٥	–	–	٤,٤٨٦,٦٠٥
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	١٨٢,٥٣٢,٣١٧	١٤,٣٢٦,٩٥٨	١١,٤٩٦,٧٠٨	٢٠٨,٣٥٥,٩٨٣
استثمارات في صكوك	٦٧,١٣٥,٧٨١	١,٢٦٤,٩٥٣	٧٢,٨٧٦	٦٨,٤٧٣,٦١٠
استثمارات أخرى مُقاسة بالقيمة العادلة	٨٤٦,٥١٠	–	–	٨٤٦,٥١٠
ذمم مدينة وموجودات أخرى	٥,٥٢٥,٣٤٥	٣٢٣,٨١٩	٥٦٩,٤٠٧	٦,٤١٨,٥٧١
	٢٨٢,٣٢٤,٦٢٥	١٥,٩١٥,٧٣٠	١٢,١٣٨,٩٩١	٣١٠,٣٧٩,٣٤٦
مطلوبات محتملة	١١,٥٤٣,٦٠٠	–	–	١١,٥٤٣,٦٠٠
تعهدات	١٧,١٢١,٩٧٤	–	–	١٧,١٢١,٩٧٤
المجموع	٣١٠,٩٩٠,١٩٩	١٥,٩١٥,٧٣٠	١٢,١٣٨,٩٩١	٣٣٩,٠٤٤,٩٢٠

٤٧-٣ مخاطر السيولة وإدارة التمويل

تتمثل مخاطر السيولة في المخاطر التي تكمن في عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها تحت الظروف العادية والحرجة. وللحد من هذه المخاطر، قامت المجموعة بتوفير مصادر تمويل متنوعة بالإضافة إلى قاعدة ودائعه الأساسية وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية ومستوى السيولة بشكل يومي. ويتضمن هذا تقييم التدفقات النقدية المتوقعة وجود ضمان على درجة عالية من الجودة قد يستخدم لضمان التمويل الإضافي عند الحاجة.

تحتفظ المجموعة بمحفظة تضم موجودات عالية التداول ومتنوعة يمكن تسييلها بسهولة في حالة توقف غير متوقع للتدفق النقدي. كما لدى المجموعة حدود للتسهيلات الائتمانية ملتزم بها يمكن استخدامها لتلبية احتياجاته من السيولة. علاوة على ذلك، تحتفظ المجموعة بودائع إلزامية لدى البنوك المركزية. يتم تقييم وضع السيولة وإدارتها حسب سيناريوهات مختلفة مع مراعاة التركيز على العوامل الاستثنائية المتعلقة بالسوق بشكل عام ووضع المجموعة على وجه التحديد.

إن الجودة العالية لمحفظة الموجودات تضمن توفر السيولة بالإضافة إلى الأموال الخاصة بالمجموعة وودائع العملاء الثابتة تساعد في تشكيل مصدر ثابت للتمويل. وحتى في ظل الظروف المعاكسة المتوقعة، تضمن المجموعة الحفاظ على احتياطيات سيولة كافية لتلبية متطلبات التمويل.

إن أدوات القياس الرئيسية لمراقبة مخاطر السيولة في البنك هي نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل المستقر الصافي، والتي تستند إلى المتطلبات التنظيمية وفقًا لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وتستكمل هذه المقاييس التنظيمية بمقاييس داخلية مثل اختبار إجهاد السيولة ومقاييس تركيز التمويل وتقييم الموجودات غير المرهونة المتاحة ومجموعة السيولة وتحليلات عدم تطابق الاستحقاق التراكمي بالإضافة إلى مراقبة مؤشرات الإنذار المبكر الخاصة بالبنك وعلى مستوى السوق.

٤٧-٣-١ إجراءات إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عملية إدارة مخاطر السيولة للمجموعة، كما يتم إجراؤها داخل المجموعة ومراقبتها من قبل فرق منفصلة في قسم إدارة مخاطر المجموعة وقسم الخزانة، ما يلي:

- الاحتفاظ بمحفظة موجودات عالية التداول ويمكن تسييلها بسهولة كضمان في حالة التوقف غير المتوقع للتدفقات النقدية؛
- مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بالمتطلبات. ويشمل ذلك توفير الأموال عند استحقاقها أو تمويلها من قبل العملاء؛
- مراقبة معدلات سيولة المركز المالي مقابل المتطلبات الداخلية والتنظيمية؛
- إدارة تركز وسمات استحقاقات حالات التعرض التمويلية والاستثمارية الإسلامية؛ و
- مراقبة معدلات السيولة الهامة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٤٧ إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤٧-٣ مخاطر السيولة وإدارة التمويل (تتمة)

٤٧-٣-٢ منهجية التمويل

تجري الإدارة بانتظام مراجعة لمصادر السيولة والتمويل للحفاظ على تنوع متعدد حسب عملة التمويل وموقعها ومقدميها ومنتجاتها ومدتها. وتتمثل مصادر التمويل هي رأس المال ورأس المال من الدرجة الأولى والصكوك الرئيسية وودائع العملاء من الشركات والأفراد والمطلوبات المالية.

راجع الإيضاح رقم ١٨ بشأن إيداعات العملاء، والإيضاح رقم ٢٠ للصكوك الصادرة والإيضاح رقم ٢٥ لإصدار الفئة ١.

٤٧-٣-٣ تحليل فترات استحقاق الموجودات والمطلوبات

يلخص الجدول أدناه فترات استحقاق موجودات ومطلوبات البنك التي تم تحليلها وفقاً للفترة المتوقع أن يتم فيها تحصيلها أو تسويتها.

	أقل من 3 أشهر ألف درهم	من 3 أشهر إلى سنة ألف درهم	من سنة إلى 5 سنوات ألف درهم	أكثر من 5 سنوات ألف درهم	لا يوجد تاريخ استحقاق ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2024						
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٢٦,٧٠٠,٤٦٨	-	-	-	-	٢٦,٧٠٠,٤٦٨
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية	٥,٦٤٢,١١٠	-	-	-	-	٥,٦٤٢,١١٠
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية، صافي	٢٤,٧٩٧,٦٢٩	٢٤,٢٥٣,٣٥٠	٩٣,٣٠٢,٢٣٢	٧٠,٠٧٣,٥٣٧	-	٢١٢,٤٢٦,٧٤٨
استثمارات في صكوك	٢,٨١٣,١٠٥	٥,٦٤٩,١٤٥	٤٢,١٩٠,٧٠٣	٣١,٥٠٧,٧٨١	-	٨٢,١٦٠,٧٣٤
استثمارات أخرى مُقاسة بالقيمة العادلة	-	-	-	-	٧٨٥,٤٠٤	٧٨٥,٤٠٤
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	-	٢,٥٠٢,٦٦٨	٢,٥٠٢,٦٦٨
عقارات محتفظ بها للتطوير والبيع	-	-	-	-	٩٨٨,١٣٨	٩٨٨,١٣٨
عقارات استثمارية	-	-	-	-	٤,٥٢٠,٤٨٣	٤,٥٢٠,٤٨٣
ذمم مدينة وموجودات أخرى	٦٧١,٢٢٠	٥,٩٢٩,٩٩٠	٤٥٨,٢٤٣	٢٢,٥٤١	-	٧,٠٨١,٩٩٤
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	١,٨٧٨,٠٧١	١,٨٧٨,٠٧١
إجمالي الموجودات	٦٠,٦٢٤,٥٣٢	٣٥,٨٣٢,٤٨٥	١٣٥,٩٥١,١٧٨	١٠١,٦٠٣,٨٥٩	١٠,٦٧٤,٧٦٤	٣٤٤,٦٨٦,٨١٨
المطلوبات وحقوق الملكية:						
ودائع المتعاملين	١٤٦,٦٠٠,٠٤٢	٧٤,٧٠٢,٨٤٠	٢٦,٩٥٢,٢٥٧	٢٩٠,٦١٦	-	٢٤٨,٥٤٥,٧٥٥
المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية	٥,٥٤٣,٦٢١	١٢٣,٣٨٣	١٥٨,٨١١	٢٨,٦٧٨	-	٥,٨٥٤,٤٩٣
صكوك مصدرة	٢,٧٥٤,٧٥٠	-	٢١,٣٠٤,٣٩٨	٩٥,٢٤٩	-	٢٤,١٥٤,٣٩٧
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	٧,٦٩١,٢٩٠	٣,٤٣٦,٥٠٢	١,٥٤١,٧٨٥	٢٨,١٧٢	-	١٢,٦٩٧,٧٤٩
زكاة مستحقة السداد	-	٥٨١,٥٤٥	-	-	-	٥٨١,٥٤٥
حقوق ملكية	-	-	-	-	٥٢,٨٥٢,٨٧٩	٥٢,٨٥٢,٨٧٩
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	١٦٢,٥٨٩,٧٠٣	٧٨,٨٤٤,٢٧٠	٤٩,٩٥٧,٢٥١	٤٤٢,٧١٥	٥٢,٨٥٢,٨٧٩	٣٤٤,٦٨٦,٨١٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٤٧ إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤٧-٣ مخاطر السيولة وإدارة التمويل (تتمة)

٤٧-٣-٣ تحليل فترات استحقاق الموجودات والمطلوبات (تتمة)

	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	لا يوجد تاريخ استحقاق ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2023						
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٢٣,٥١١,٣٦٣	٥٠٨,١٦١	–	–	–	٢٤,٠١٩,٥٢٤
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية	٤,٤٨٣,٦٨٧	–	–	–	–	٤,٤٨٣,٦٨٧
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية، صافي	٢٢,٤٧٨,٤١٩	٣٠,٦٨٧,١٢٩	٧٨,٤٧١,٦١٦	٦٧,٨١٦,١٨٥	–	١٩٩,٤٥٣,٣٤٩
استثمارات في صكوك	١,١٥٤,٤٦٨	٤,٢٢٩,٩٤٨	٢٨,٤٦٦,٣٧٠	٣٤,٣٢١,٣٧٩	–	٦٨,١٧٢,١٦٥
استثمارات أخرى مُقاسة بالقيمة العادلة	–	–	–	–	٨٤٦,٥١٠	٨٤٦,٥١٠
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	–	–	–	–	٢,٤٣١,٨٢٨	٢,٤٣١,٨٢٨
عقارات محتفظ بها للتطوير والبيع	–	–	–	–	١,٠٥٠,٠٨١	١,٠٥٠,٠٨١
عقارات استثمارية	–	–	–	–	٥,٦٢٥,٢٢٤	٥,٦٢٥,٢٢٤
ذمم مدينة وموجودات أخرى	٧٢٩,٤٢٥	٣,٦٧٦,٥٢٢	١,٨٩٩,٤٦٠	١٨,٧٣٢	–	٦,٣٢٤,١٣٩
ممتلكات ومعدات	–	–	–	–	١,٨٨٤,٩٩٦	١,٨٨٤,٩٩٦
إجمالي الموجودات	٥٢,٣٥٧,٣٦٢	٣٩,١٠١,٧٦٠	١٠٨,٨٣٧,٤٤٦	١٠٢,١٥٦,٢٩٦	١١,٨٣٨,٦٣٩	٣١٤,٢٩١,٠٣
المطلوبات وحقوق الملكية:						
ودائع العملاء	١٦٩,٥١١,١٠٥	٥١,١٧٩,٣٢٢	١,١٥٩,٤٢٢	٢٠٤,٣٥٨	–	٢٢٢,٠٥٤,٢٠٧
المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية	٤,٤٣٥,٥٩٤	٨,٣٢٣,٠٤٩	١٧٧,٠٤٩	٣١,٢٧٣	–	١٢,٩٦٦,٩٦٥
صكوك مصدرة	–	–	٢٠,٣٨٧,٧٧٦	٩٣,٢٠١	–	٢٠,٤٨٠,٩٧٧
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	٦,٨٤٢,٤٤٣	٢,١٣٦,٣٥٥	١,٨٥٦,٥٠٣	٢٨,٥٥٠	–	١٠,٨٦٣,٨٥١
زكاة مستحقة السداد	–	٤٩١,٣٧٠	–	–	–	٤٩١,٣٧٠
حقوق ملكية	–	–	–	–	٤٧,٤٣٤,١٣٣	٤٧,٤٣٤,١٣٣
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	١٨٠,٧٨٩,١٤٢	٦٢,١٣٠,٠٩٦	٢٣,٥٨٠,٧٥٠	٣٥٧,٣٨٢	٤٧,٤٣٤,١٣٣	٣١٤,٢٩١,٠٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٤٧ إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤٧-٣ مخاطر السيولة وإدارة التمويل (تتمة)

٤٧-٣-٤ التدفقات النقدية غير المشتقة

يلخص الجدول التالي استحقاقات إجمالي التدفقات النقدية للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣.
إن المبالغ الموضحة في إلى إجمالي التدفقات هذا الجدول هي إجمالي التدفقات النقدية التعاقدية، حيث تقوم المجموعة بإدارة مخاطر السيولة الكامنة استنادا النقدية المتوقعة.
تتم معاملة المبالغ المسددة التي تخضع للإخطار كما لو كان سيتم توجيه إخطار على الفور. إلا أن الإدارة تتوقع عدم مطالبة العديد من العملاء بالسداد في أقرب
تاريخ يمكن مطالبة المجموعة فيه بال سداد، ولا يوضح الجدول التدفقات النقدية المتوقعة الموضحة من خلال تاريخ احتفاظ المجموعة بالودائع.

	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	**الإجمالي ألف درهم**
2024					
ودائع المتعاملين	**١٤٦,٨٣٧,٨٢٥**	**٧٦,٦٩٧,٨٧٢**	**٢٨,٠٩٣,٧٢٠**	**٣٦١,٦٨٥**	**٢٥١,٩٩١,١٠٢**
المستحق إلى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**٥,٧٤٠,٥٠١**	**١٧٦,٧٣٤**	**١٣٦,٩٩٠**	**-**	**٦,٠٥٤,٢٢٥**
صكوك مصدرة	**٢,٧٥٥,٣٩٩**	**-**	**٢٣,٦١٤,٣٩٧**	**٩٣,٩٨٤**	**٢٦,٤٦٣,٧٨٠**
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	**٧,٦٨٩,١٤٢**	**٢,٢٤٨,٨٤٢**	**٢,٧٣١,٥٩٣**	**٢٨,١٧٢**	**١٢,٦٩٧,٧٤٩**
زكاة مستحقة السداد	**-**	**٥٨١,٥٤٥**	**-**	**-**	**٥٨١,٥٤٥**
إجمالي المطلوبات	**١٦٣,٠٢٢,٨٦٧**	**٧٩,٧٠٤,٩٩٣**	**٥٤,٥٧٦,٧٠٠**	**٤٨٣,٨٤١**	**٢٩٧,٧٨٨,٤٠١**
التزامات طارئة:					
خطابات ضمان	**٨,١٢٢,٦٣٨**	**١,٧٤٩,٣٨١**	**١٤٧,٣٢٦**	**١,٩٢٣**	**١٠,٠٢١,٢٦٨**
اعتمادات مستندية	**٩١٦,٥٧١**	**٦٩٢,٧٦٤**	**١٦١,٨١٨**	**-**	**١,٧٧١,١٥٣**
	٩,٠٣٩,٢٠٩	**٢,٤٤٢,١٤٥**	**٣٠٩,١٤٤**	**١,٩٢٣**	**١١,٧٩٢,٤٢١**
التزامات مصروفات رأسمالية	**٩,١١٤**	**٤٤,٠٥٨**	**١,٤٤١,٥٩٥**	**-**	**١,٤٩٤,٧٦٧**
إجمالي الالتزامات الطارئة والتعهدات	**٩,٠٤٨,٣٢٣**	**٢,٤٨٦,٢٠٣**	**١,٧٥٠,٧٣٩**	**١,٩٢٣**	**١٣,٢٨٧,١٨٨**

	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2023					
ودائع المتعاملين	١٧٠,٢٦٧,٢١٧	٥٢,٦٦٩,٩٤٨	١,٢٢٢,٣٦١	٤١٦,١٦١	٢٢٤,٥٧٥,٦٨٧
المستحق إلى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٤,٤٤٨,٦٨٢	٨,٣٨٠,٤٥٦	٢٠٨,٣٢٢	–	١٣,٠٣٧,٤٦٠
صكوك مصدرة	–	–	٢٢,٥٨١,٥٧٦	٩٣,٢٠١	٢٢,٦٧٤,٧٧٧
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	٦,٨٤٢,٤٤٣	٢,١٣٦,٣٥٥	١,٨٥٦,٥٠٣	٢٨,٥٥٠	١٠,٨٦٣,٨٥١
زكاة مستحقة السداد	–	٤٩١,٣٧٠	–	–	٤٩١,٣٧٠
إجمالي المطلوبات	١٨١,٥٥٨,٣٤٢	٦٣,٦٧٨,١٢٩	٢٥,٨٦٨,٧٦٢	٥٣٧,٩١٢	٢٧١,٦٤٣,١٤٥
التزامات طارئة:					
خطابات ضمان	٨,٦٥١,٨١٥	١,١٢٠,٦٧٩	١٣٢,٧١٤	٦١٩	٩,٩٠٥,٨٢٧
اعتمادات مستندية	٩٣٩,٤٩٩	٥٩٥,٩٨٩	١٠٢,٢٨٥	–	١,٦٣٧,٧٧٣
	٩,٥٩١,٣١٤	١,٧١٦,٦٦٨	٢٣٤,٩٩٩	٦١٩	١١,٥٤٣,٦٠٠
التزامات مصروفات رأسمالية	١٠,١٧٦	٦٧,٤٥٩	٩٨٨,٧٩٨	–	١,٠٦٦,٤٣٣
إجمالي الالتزامات الطارئة والتعهدات	٩,٦٠١,٤٩٠	١,٧٨٤,١٢٧	١,٢٢٣,٧٩٧	٦١٩	١٢,٦١٠,٠٣٣

إن الموجودات المتاحة لاستيفاء كافة المطلوبات ولتغطية الالتزامات القائمة تشتمل على النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية والموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية والاستثمارات الأخرى بالقيمة العادلة والبنود قيد التحصيل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٤٧ إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤٧-٤ مخاطر السوق

٤٧-٤-٣ التدفقات النقدية غير المشتقة (تتمة)

مخاطر السوق هي مخاطر أن تؤدي قيمة الأدوات المالية في دفاتر المجموعة إلى خسارة بسبب التغيرات في ظروف السوق المستقبلية. تتحمل المجموعة مخاطر السوق في سعيها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية والتجارية. تسعى المجموعة في الغالب وراء الفرص في السوق التي تعرض نفسها للفئات التالية من مخاطر السوق - والتي تتم إدارتها ومراقبتها بنشاط:

- مخاطر معدل الربح: الخسائر في القيمة بسبب التغيرات في مستوى وانحدار منحنيات العائد، وتقلب معدلات الربح والتغيرات في هوامش الائتمان؛
- مخاطر الصرف الأجنبي: الخسائر في القيمة بسبب التعرض للتغيرات في الأسعار الفورية والأسعار الآجلة وتقلبات أسعار العملات؛

كجزء من إطار عمل إدارة المخاطر بالمجموعة، يتم تطبيق عمليات حوكمة واسعة على أنشطة المخاطرة في السوق. يشمل إطار الحوكمة هذا، من بين أمور أخرى:

- موافقة لجنة مخاطر الامتثال والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة على مجموعة من حدود المخاطر مع إجراءات المراقبة والإبلاغ والحد من التجاوزات المناسبة؛
- لتقييم الملائم للأدوات المالية وقياس مخاطر السوق؛
- مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات والحدود؛ و
- مراقبة مجموعة واسعة من مقاييس المخاطر المناسبة لأنشطة التداول ذات الصلة - مثل حساسيات المخاطر، وإجمالي وصافي المراكز المفتوحة، والقيمة المعرضة للمخاطر وحدود وقف الخسارة.

٤٧-٤-١ مخاطر معدل الربح

تنتج مخاطر معدل الربح من احتمال تأثير التغيرات في معدل الربح على الربحية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر معدل الربح نتيجة للتباين أو لوجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية خارج الميزانية العمومية والتي يحين موعد استحقاقها أو إعادة تسعيرها في فترة معينة. تقوم المجموعة بإدارة هذه المخاطر من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر.

يتمثل معدل الربح الفعلي (للأداة المالية ذات الطبيعة النقدية في المعدل الذي عندما يستخدم في احتساب القيمة الحالية ينتج عنه القيمة الدفترية للأداة المالية. يمثل هذا المعدل التاريخي للأداة المالية ذات السعر الثابت المسجل بالتكلفة المطفأة والمعدل الحالي للأداة المالية ذات السعر المتغير أو الأداة المسجلة بالقيمة العادلة.

يوضح الجدول التالي الحساسية تجاه التغيرات المعقولة في معدلات الربح، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، كما هي مدرجة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للمجموعة.

تتمثل حساسية بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في تأثير التغيرات المفترضة في معدلات الربح على صافي الإيرادات لسنة واحدة، استناداً إلى معدل الربح المتغير للموجودات والمطلوبات المالية غير التجارية المحتفظ بها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٢٠٢٣.

العملة	الزيادة في نقاط الأساس	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
حساسية صافي إيرادات الربح	**٥٠**	**٥١,٦٩١**	٣٢,٩٥٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٤٧ إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤٧-٤ مخاطر السوق (تتمة)

٤٧-٤-٢ مخاطر صرف العملات الأجنبية

يلخص الجدول التالي تعرض المجموعة لمخاطر صرف العملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٢٠٢٣. يتضمن الجدول أدناه الأدوات المالية للمجموعة بقيمها الدفترية ومصنفة حسب العملة.

	الدرهم الإماراتي ألف درهم	الدولار الأمريكي ألف درهم	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف درهم	الجنيه الإسترليني ألف درهم	اليورو ألف درهم	عملات أخرى ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2024							
الموجودات المالية:							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٢٦,٣٢٦,٦٨٨	-	-	٥٢٤	٣٩٦	٣٧٢,٨٦٠	٢٦,٧٠٠,٤٦٨
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية	١,٦٦٢,٧٨٢	٣,١٣٠,٦٧٦	٥٩,٤٨٥	١٩,٣٩١	٥١,٩٢١	٧١٧,٨٥٥	٥,٦٤٢,١١٠
موجودات مالية تمويلية واستثمارية إسلامية، صافي	١٤٩,٢٧٤,٤٢٣	٥٧,٨٩٨,٩١٣	٢,١٤٧,٧٥٢	١٢,٧٥١	٢,٥٢٦	٣,٠٩٠,٣٨٣	٢١٢,٤٢٦,٧٤٨
استثمار في صكوك	٤,٩٤٣,٤٣٤	٧٥,٥٩١,٨٤٧	-	-	-	١,٦٢٥,٤٥٣	٨٢,١٦٠,٧٣٤
استثمارات أخرى بالقيمة العادلة	٩,٩٧٨	-	-	-	-	٧٧٥,٤٢٦	٧٨٥,٤٠٤
ذمم مدينة وموجودات أخرى	٣,٣٢٨,٢٢٤	٢,٣٧١,٩٣٢	١١١,٨٦٥	-	٤٠٣,٤٣٠	٣٢٩,٧١٠	٦,٥٤٥,١٦١
الإجمالي	١٨٥,٥٤٥,٥٢٩	١٣٨,٩٩٣,٣٦٨	٢,٣١٩,١٠٢	٣٢,٦٦٦	٤٥٨,٢٧٣	٦,٩١١,٦٨٧	٣٣٤,٢٦٠,٦٢٥
المطلوبات المالية:							
ودائع المتعاملين	٢٢١,٢٦٨,٧٣٠	٢١,٤٢٣,٧٦٧	٩٧,٦٩٢	٢٩٨,٨٩٠	١,١٨٢,٨٠٨	٤,٢٧٣,٨٦٨	٢٤٨,٥٤٥,٧٥٥
المستحق إلى بنوك ومؤسسات مالية	٣٨١,٢٩٦	٥,١٢١,٣٩٩	-	١٦	٢٢	٣٥١,٧٦٠	٥,٨٥٤,٤٩٣
صكوك مصدرة	-	٢٤,٠٥٩,١٤٩	-	-	-	٩٥,٢٤٨	٢٤,١٥٤,٣٩٧
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	٨,٩٨٠,٠٤٨	٢,٨٦٥,٥٥٤	٤٠٨,٨٥٧	١٧,٥٦٧	٥٢٥,٤٩٣	٣٢٨,٨٥٧	١٣,١٢٦,٣٧٦
الإجمالي	٢٣٠,٦٣٠,٠٧٤	٥٣,٤٦٩,٨٦٩	٥٠٦,٥٤٩	٣١٦,٤٧٣	١,٧٠٨,٣٢٣	٥,٠٤٩,٧٣٣	٢٩١,٦٨١,٠٢١
المبلغ الصافي داخل الميزانية العمومية	(٤٥,٠٨٤,٥٤٥)	٨٥,٥٢٣,٤٩٩	١,٨١٢,٥٥٣	(٢٨٣,٨٠٧)	(١,٢٥٠,٠٥٠)	١,٨٦١,٩٥٤	٤٢,٥٧٩,٦٠٤
تعهدات أحادية لشراء / بيع العملات	٩,٤٤٨,٩١٤	(٩,١٣٢,٥١٠)	(١,٦٩٩,٢٤٨)	٢٤٦,٤٥١	١,١١٨,٦٣٣	١٧,٧٦٠	-
المركز المالي للعملة - طويل/(قصير) الأجل	(٣٥,٦٣٥,٦٣١)	٧٦,٣٩٠,٩٨٩	١١٣,٣٠٥	(٣٧,٣٥٦)	(١٣١,٤١٧)	١,٨٧٩,٧١٤	٤٢,٥٧٩,٦٠٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٤٧ إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤٧-٤ مخاطر السوق (تتمة)

٤٧-٤-٢ مخاطر صرف العملات الأجنبية (تتمة)

	الدرهم الإماراتي ألف درهم	الدولار الأمريكي ألف درهم	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف درهم	الجنيه الإسترليني ألف درهم	اليورو ألف درهم	عملات أخرى ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2023							
الموجودات المالية:							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٢٣,٦٣٥,٠٢٠	–	–	–	–	٣٨٤,٥٠٤	٢٤,٠١٩,٥٢٤
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية	٧٩٦,٥٨٩	٢,٦٣٣,٤٤٠	٦٥٦,٩١٩	١٩,٧٢٤	٥٦,٣٣٧	٣٢٠,٦٧٨	٤,٤٨٣,٦٨٧
موجودات مالية تمويلية واستثمارية إسلامية، صافي	١٤٨,٧٤١,٦٦٧	٤٥,٨٧٩,١٣١	١,١٢٨,٣١٢	١٤,٨٧٨	٧,٩٤٨	٣,٦٨١,٤١٣	١٩٩,٤٥٣,٣٤٩
استثمار في صكوك	١,٠٦٥,١٩٩	٦٥,٤٥١,٥٩٨	–	–	–	١,٦٥٥,٣٦٨	٦٨,١٧٢,١٦٥
استثمارات أخرى بالقيمة العادلة	٣٥٣,٣٩٨	٤٢٩,٢٦٧	٣٨,١٣٢	–	–	٢٥,٧١٣	٨٤٦,٥١٠
ذمم مدينة وموجودات أخرى	٢,٩٠٣,٤٩٠	٢,٦٧٩,٠٢٢	٤٤,٧٠٨	–	٣٨,٤٥٨	٣٢٣,٤٤٣	٥,٩٨٩,١٢١
الإجمالي	١٧٧,٤٩٥,٣٦٣	١١٧,٠٧٢,٤٥٨	١,٨٦٨,٠٧١	٣٤,٦٠٢	١٠٢,٧٤٣	٦,٣٩١,١١٩	٣٠٢,٩٦٤,٣٥٦
المطلوبات المالية:							
ودائع المتعاملين	١٨٤,٩٣١,٨٤٥	٣٠,٣٧٩,٥٨٥	١٦٧,٦٧٧	٣١٧,٤٠٤	١,٥٢٧,٠١٥	٤,٧٣٠,٦٨١	٢٢٢,٠٥٤,٢٠٧
المستحق إلى بنوك ومؤسسات مالية	٤,٠٥٧,٥٩٠	٨,٣٧٠,٨٧٥	–	٧٠,١٦٤	١,٥٩٣	٤٦٦,٧٤٣	١٢,٩٦٦,٩٦٥
صكوك مصدرة	–	٢٠,٣٨٥,٩٧٩	–	–	–	٩٤,٩٩٨	٢٠,٤٨٠,٩٧٧
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	٦,٥٤٨,١٦٨	٤,١٧٦,١٠٤	١٥,٨٦٨	٨,٨١٦	١٠٠,٦٨٧	٣٥٣,٤٩٨	١١,٢٠٣,١٤١
الإجمالي	١٩٥,٥٣٧,٦٠٣	٦٣,٣١٢,٥٤٣	١٨٣,٥٤٥	٣٩٦,٣٨٤	١,٦٢٩,٢٩٥	٥,٦٤٥,٩٢٠	٢٦٦,٧٠٥,٢٩٠
المبلغ الصافي داخل الميزانية العمومية	(١٨,٠٤٢,٢٤٠)	٥٣,٧٥٩,٩١٥	١,٦٨٤,٥٢٦	(٣٦١,٧٨٢)	(١,٥٢٦,٥٥٢)	٧٤٥,١٩٩	٣٦,٢٥٩,٠٦٦
تعهدات أحادية لشراء / بيع العملات	٧,٤٨٤,٦٧٠	(٨,٢٢٤,٦٢٩)	(١,١٣٩,٩٣٧)	٣٦١,٢٦٩	١,٤٠٠,٩٨٥	١١٧,٦٤٢	–
المركز المالي للعملة - طويل/(قصير) الأجل	(١٠,٥٥٧,٥٧٠)	٤٥,٥٣٥,٢٨٦	٥٤٤,٥٨٩	(٥١٣)	(١٢٥,٥٦٧)	٨٦٢,٨٤١	٣٦,٢٥٩,٠٦٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٤٧ إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤٧-٤ مخاطر السوق (تتمة)

٤٧-٤-٢ مخاطر صرف العملات الأجنبية (تتمة)

تحليل الحساسية - تأثير تقلبات مختلف أسعار العملات على صافي الإيرادات وحقوق الملكية

يوضح الجدول التالي مدى تعرض المجموعة لمخاطر العملات في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٢٠٢٣ من موجوداتها ومطلوباتها النقدية غير التجارية وتدفقاتها النقدية المتوقعة. تم إجراء هذا التحليل للحركة المحتملة المعقولة في سعر العملات الأجنبية مقابل الدرهم الإماراتي، مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد (بسبب التغيرات في القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية غير التجارية التي تأثرت بتقلبات أسعار العملات) وحقوق الملكية (بسبب التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع بالعملة الأجنبية). توضح القيمة السالبة في الجدول احتمال حدوث صافي انخفاض في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد وبيان حقوق الملكية الموحد، بينما توضح القيمة الموجبة احتمال حدوث صافي زيادة. إن تحليل الحساسية لا يضع في الاعتبار الإجراءات التي قد تتخذها المجموعة للحد من تأثير مثل هذه التغيرات.

العملة	الزيادة في سعر العملة %	التأثير على الأرباح أو الخسائر 2024 ألف درهم	التأثير على الأرباح أو الخسائر ٢٠٢٣ ألف درهم
الدولار الأمريكي	+٢	١,٥٢٩,٢٥٦	٩١٠,٧٠٨
الجنيه الإسترليني	+٢	(٧٤٧)	(١٠)
اليورو	+٢	(٢,٦٢٨)	(٢,٥١١)

العملة	النقص في سعر العملة %	التأثير على الأرباح أو الخسائر 2024 ألف درهم	التأثير على الأرباح أو الخسائر ٢٠٢٣ ألف درهم
الدولار الأمريكي	-٢	(١,٥٢٩,٢٥٦)	(٩١٠,٧٠٨)
الجنيه الإسترليني	-٢	٧٤٧	١٠
اليورو	-٢	٢,٦٢٨	٢,٥١١

٤٧-٤-٣ الاستثمار الأجنبي

لدى المجموعة إيرادات مسجلة في شركاتها التابعة الخارجية، ولذلك فهي معرضة لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة لتحويل الإيرادات إلى عملة العرض لدى المجموعة، وهي درهم الإمارات العربية المتحدة.

يوضح الجدول أدناه التغير في الأرباح قبل الضريبة وحقوق الملكية في حال تحويل نتائج السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٢٠٢٣ إلى الدرهم وفقاً لأسعار الصرف بعد تعديلها حسب التغيرات المفترضة أدناه، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة. إن تحليل الحساسية لا يضع في الاعتبار الإجراءات التي قد تتخذها المجموعة للحد من تأثير مثل هذه التغيرات.

العملة	الزيادة في سعر العملة %	التأثير على الأرباح أو الخسائر 2024	التأثير على حقوق الملكية 2024 ألف درهم	التأثير على الأرباح أو الخسائر ٢٠٢٣ ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية ٢٠٢٣ ألف درهم
الروبية الباكستانية	+٥	٣,٧٤٨	٣٠,٧٩٤	٤,٤٣٠	٢٦,٨٠٥
الجنيه المصري	+٥	٥١٦	٢,٥٢٩	٥٤١	٤,١٤٠

العملة	النقص في سعر العملة %	التأثير على الأرباح أو الخسائر 2024	التأثير على حقوق الملكية 2024 ألف درهم	التأثير على الأرباح أو الخسائر ٢٠٢٣ ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية ٢٠٢٣ ألف درهم
الروبية الباكستانية	-٥	(٣,٣٩١)	(٢٦,٨١٠)	(٤,٠٠٨)	(٢٣,٢٠١)
الجنيه المصري	-٥	(٤٦٧)	(٢,٢٨٨)	(٤٩٠)	(٣,٧٤٦)

٤٧-٤-٤ مخاطر أسعار الأسهم

تتمثل مخاطر أسعار الأسهم في مخاطر انخفاض القيم العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة أسعار الأسهم بصورة فردية. تنتج مخاطر أسعار الأسهم غير التجارية من محفظة المجموعة الاستثمارية.

فيما يلي التأثير على حقوق الملكية (نتيجة التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٢٠٢٣) بسبب التغيرات المتوقعة بصورة معقولة في مؤشرات الأسهم، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

مؤشرات السوق	التغير في مؤشرات السوق %	التأثير على الإيرادات الشاملة الأخرى 2024 ألف درهم	التأثير على الإيرادات الشاملة الأخرى ٢٠٢٣ ألف درهم
سوق دبي المالي	+٥%	٢,٣٥٧	٥,٣٣٠
سوق أبوظبي للأوراق المالية	+٥%	٤,٣٧٣	٣,١٢٢
بورصة البحرين	+٥%	١٦٥	٩٢٠
أخرى	+٥%	٢,٧٣٨	٤,٣٣١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٤٧ إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤٧-٤-٤ مخاطر أسعار الأسهم (تتمة)

إن الزيادة بنسبة ٥٪ في القيمة العادلة للأدوات المالية ضمن المستوى ٣ نتيجة التغير في أسعار السوق غير المدرجة/ تقييم الأدوات المالية كما في تاريخ التقرير، كان ليؤدي إلى زيادة صافي الموجودات المنسوبة للبنك بمبلغ ٢٨.٧ مليون درهم (٢٠٢٣: ٣٢.٠ مليون درهم).

٤٧-٥ المخاطر التشغيلية

تتمثل المخاطر التشغيلية في التعرض المحتمل لأضرار مالية أو أضرار أخرى ناتجة من تعطل الأنظمة أو بسبب الخطأ البشري أو خطأ في العمليات الداخلية. وبموجب هذا التعريف، حدد البنك أيضًا منهجيات لمراقبة وإدارة أنواع مختلفة من المخاطر التشغيلية بما في ذلك مخاطر التكنولوجيا ومخاطر البيانات ومخاطر الأشخاص ومخاطر الاحتيال والمخاطر القانونية.

قامت المجموعة بوضع إطار مفصل للمخاطر التشغيلية. يحدد هذا الإطار بوضوح مهام ومسؤوليات الأفراد/الوحدات في الأقسام المختلفة لدى المجموعة والتي تقوم بتنفيذ المهام المختلفة المتعلقة بإدارة المخاطر التشغيلية. يضمن إطار إدارة المخاطر التشغيلية تحديد المخاطر التشغيلية ومراقبتها وإدارتها والإبلاغ عنها بشكل سليم. تشتمل العناصر الرئيسية لهذا الإطار على تخطيط وتنظيم العمليات وإعداد قاعدة بيانات للخسائر وتحديد مؤشرات المخاطر الرئيسية وتحليل المخاطر وإعداد التقارير حول إدارة المخاطر.

تستخدم المجموعة حاليًا نظام تتبع المخاطر التشغيلية، أي نظام إدارة المخاطر والامتثال المؤسسي لتتبع أحداث المخاطر التشغيلية عبر المجموعة. يحتوي النظام على أكثر من عشر سنوات من بيانات الخسائر التشغيلية. كما يمكن لهذا النظام تسجيل مؤشرات المخاطر الرئيسية والتقييم الذاتي لمراقبة المخاطر.

يخضع كل منتج جديد لمراجعة المخاطر وإجراءات الموافقة المطلوبة حيث يتم تحديد وتقييم كافة المخاطر ذات الصلة من قبل أقسام مستقلة عن الوحدة التي تعرض المنتج وتتعرض للمخاطر. تخضع التعديلات على المنتجات الحالية أيضاً لعمليات مشابهة. إن وحدات الأعمال والدعم مسؤولة عن إدارة مخاطر العمليات في مجالاتها الوظيفية ذات الصلة. تعمل الوحدات ضمن إطار إدارة المجموعة للمخاطر التشغيلية وتضمن إدارة المخاطر في وحدات الأعمال الخاصة بها. تتم العمليات اليومية لإدارة المخاطر التشغيلية من خلال تطبيق نظام شامل للرقابة الداخلية مدعم بأنظمة وإجراءات محكمة لمراقبة وضع المعاملات والوثائق ذات الصلة بالإضافة تطبيق الإجراءات الرئيسية المتعلقة بالنسخ الاحتياطية وأعمال التخطيط المتعلقة بحالات الطوارئ.

٤٧-٦ مخاطر السمعة

تنشأ مخاطر السمعة نتيجة للتصور السلبي من جانب العملاء أو الأطراف المقابلة أو المساهمين أو المستثمرين أو الجهات التنظيمية أو الأطراف الأخرى ذات الصلة والتي يمكن أن تؤثر سلبًا على قدرة البنك على الحفاظ على علاقات العمل القائمة أو إنشاء علاقات عمل جديدة والوصول المستمر إلى مصادر التمويل.

ويشمل أيضًا تهديد قيمة العلامة التجارية لمؤسسة مالية. تتضمن المجموعة تدابير تضمن نشر صورة إيجابية عنها وضمان الإدارة المناسبة لإدارة المخاطر الشاملة بشأن مخاطر السمعة.

٤٧-٧ مخاطر التنظيم / الامتثال

إن مخاطر الامتثال هي مخاطر عدم الامتثال للأنظمة المعمول بها والتي قد تؤدي إلى فرض عقوبات تنظيمية أو إلحاق الضرر بالسمعة. تمتلك المجموعة وحدة امتثال مستقلة، مع التفويض والسلطة اللازمتين للإشراف على متطلبات الامتثال على مستوى المجموعة بالكامل.

سياسات الامتثال التي تغطي المجالات الرئيسية مثل العقوبات ومكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل الأسلحة وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية ومعايير الإبلاغ المشتركة قابلة للتطبيق على مستوى المجموعة ويتم استكمالها عند الضرورة لمعالجة أي المتطلبات المحلية الفريدة. يتم دعم هذه السياسات من خلال أنظمة الفحص والمراقبة الآلية وفرق التحقيق المرتبطة بها للمساعدة في الامتثال لمتطلبات الإبلاغ المعمول بها. يتم إجراء مراقبة الامتثال المستقلة لتوفير ضمانات بشأن فعالية الضوابط. يتم توفير التدريب الإلزامي على الامتثال لجميع الموظفين ذوي الصلة سواء عند التوظيف أو بشكل دوري بعد ذلك للمساعدة في ضمان الامتثال للمتطلبات الرئيسية.

٤٧-٨ مخاطر عدم الامتثال الشرعي

امتثالاً لمعيار الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن الهيئة الشرعية العليا للبنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠٢٠ ("المعيار")، فإن مجلس إدارة البنك ("المجلس") هو المسؤول الأول عن التزام البنك بمبادئ الشريعة الإسلامية. لجنة الرقابة الشرعية الداخلية هي أعلى سلطة في البنك من منظور الحوكمة الشرعية والمخاطر الشرعية.

من المتوقع أن يكون مجلس الإدارة على دراية بمخاطر عدم الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية وتأثيرها المحتمل على البنك. تقوم لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة بالإشراف على إدارة مخاطر عدم الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية وتراقبها، وتضع الضوابط فيما يتعلق بهذا النوع من المخاطر، بالتشاور مع لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ومن خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية بالبنك. كما يجب على لجنة المخاطر والامتثال والحوكمة أن تضمن توافر نظام معلومات يمكّن البنك من قياس وتقييم مخاطر عدم الامتثال للشريعة والإبلاغ عنها. يجب تقديم التقارير في الوقت المناسب إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا، بصيغ مناسبة لاستخدامها وفهمها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٤٨ إدارة رأس المال

٤٨-٨ مخاطر عدم الامتثال الشرعي (تتمة)

يجب أن يكون لدى البنك رقابة شرعية داخلية فعالة تراعي منهج خطوط الدفاع الثلاثة مستقلة عن بعضها، وهي تشمل:

- خط الدفاع الأول وهو خط الأعمال الذي يجب أن يضع إجراءات ولوائح وضوابط واضحة، تعتمد من لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، من أجل تنفيذ الأعمال بطريقة تلتزم بالشريعة الإسلامية في جميع الأوقات،
- خط الدفاع الثاني الممثل في إدارة الرقابة الشرعية الداخلية، والتي تتولى الوظائف المتعلقة بالشريعة منها الامتثال الشرعي والمخاطر الشرعية.
- خط الدفاع الثالث المتمثل في إدارة التدقيق الشرعي الداخلي التي تتولى التدقيق الشرعي ومراقبة الامتثال وتعرض تقاريرها على لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

٤٨-١ أهداف إدارة رأس المال

فيما يلي أهداف المجموعة من إدارة رأس المال، وهو مفهوم أشمل مما هو مبين في "حقوق الملكية" في بيان المركز المالي الموحد:

- الالتزام بمتطلبات رأس المال الموضوعة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي؛
- المحافظة على قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية وزيادة العائدات للمساهمين؛
- و الاحتفاظ بقاعدة قوية لرأس المال لدعم تطوير أعمال المجموعة.

٤٨-٢ رأس المال النظامي

إن الجهة التنظيمية الرئيسية للمجموعة هي مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الذي يحدد ويراقب متطلبات رأس المال للمجموعة. تخضع المجموعة والعمليات البنكية لأقسام البنك للإشراف المباشر من قبل الجهات التنظيمية المحلية المعنية.

ينقسم رأس المال النظامي للمجموعة إلى الفئات التالية:

- الشق الأول للأسهم العادية، الذي يشمل رأس المال المدفوع بالكامل والاحتياطي القانوني والاحتياطي العام والأرباح المحتجزة واحتياطي تحويل العملات واحتياطي القيمة العادلة للاستثمار. تشتمل التعديلات التنظيمية طبقاً لبازل ٣، والتي تشمل استقطاعات الموجودات الضريبية المؤجلة والاستثمارات في الكيانات البنكية والمالية وخصومات أخرى؛
- الشق الأول من رأس المال الذي يتضمن الشق الأول للأسهم العادية بالإضافة إلى بنود أخرى تشمل أدوات الشق الأول من رأس المال وبعض الحصص غير المسيطرة في الشركات التابعة؛
- و الشق الثاني من رأس المال، الذي يشمل مخصص انخفاض القيمة الجماعي والمطلوبات الثانوية المؤهلة.

تم اعتبار البنك كبنك محلي ذات أهمية نظامية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وبالتالي فهو مطالب بالحفاظ على احتياطي البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية بنسبة ٠.٥٪ بالإضافة إلى هامش حماية رأس المال بنسبة ٢.٥٪.

وفقًا للوائح البنك المركزي لبازل ٣، فإن الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ هو ١٣.٥٪ شاملاً احتياطي حفظ رأس المال بنسبة ٢.٥٪ واحتياطي البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية بنسبة ٠.٥٪.

وتعتبر موجودات المجموعة مرجحة بالمخاطر بناء على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية التي تنطوي عليها. تتضمن مخاطر الائتمان المخاطر المدرجة في الميزانية العمومية وغير المدرجة بها. يتم تعريف مخاطر السوق بأنها مخاطر الخسائر في المراكز المالية المدرجة وغير المدرجة في الميزانية العمومية والناشئة عن الحركة في أسعار السوق وتتضمن مخاطر معدل الربح ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر التعرض في حقوق الملكية ومخاطر السلع. ويتم تعريف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن العمليات الداخلية غير الكافية أو غير الناجحة أو عن الأخطاء البشرية أو تعطل الأنظمة أو عن الأحداث الخارجية.

تتبع المجموعة منهج موحد لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، وفقاً لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والدعامة الأولى من نظام بازل ٣.

تقوم إدارة البنك بمراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي بصورة منتظمة وتستخدم أساليب استناداً إلى توجيهات لجنة بازل ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ويتم إجراء تقييم داخلي للمخاطر الجوهرية سنويًا لتمكين تقييم رأس المال المطلوب لتغطية هذه المخاطر. يشار إلى ذلك بعملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي. تتكون عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي من تقييم في وقت محدد للتعرضات والمخاطر في نهاية السنة المالية إلى جانب تقييم رأس المال الإجهادي المستقبلي. تتم الموافقة على عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي من قبل مجلس الإدارة وتقديمها إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

تخضع الأهداف والسياسات والعمليات للمراجعة المستمرة من الإدارة ويتم تحديثها عند الاقتضاء.

قام البنك باحتساب معدلات نظام بازل ٣ وإعداد تقارير بشأنها وفقاً لتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

٤٨ إدارة رأس المال (تتمة)

٤٨-٢ رأس المال النظامي (تتمة)

فيما يلي معدل كفاية رأس المال بموجب بازل ٣ وفقاً للوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:

	2024 ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الشق الأول من حقوق الملكية العادية		
رأس المال	**٧,٢٤٠,٧٤٤**	٧,٢٤٠,٧٤٤
احتياطيات أخرى	**١٣,٧٨٤,٦٦٨**	١٣,٧٨٤,٦٦٨
الأرباح المحتجزة	**١٦,٦٥٢,١٨٦**	١٤,٠٨٨,٨٧٠
خسائر صرف العملات المؤجلة المتراكمة	**(٢,٠٢٨,٦٩٠)**	(١,٧٤١,٤٣٧)
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	**(١,٢٧٠,١٢٠)**	(١,٣٣٤,٥٩٣)
الموجودات غير الملموسة	**(٢١٥,٨٢٤)**	(١٢٧,٠٤٨)
موجودات الضريبة الأجلة	**(١٢٦,٩٩٧)**	(٨٤,٤٩٥)
إجمالي الشق الأول من حقوق الملكية العادية	**٣٤,٠٣٥,٩٦٧**	٣١,٨٢٦,٧٠٩
الشق الأول من رأس المال الإضافي		
صكوك من الشق الأول	**١٠,١٠٠,٧٥٠**	٨,٢٦٤,٢٥٠
إجمالي الشق الأول من رأس المال الإضافي	**١٠,١٠٠,٧٥٠**	٨,٢٦٤,٢٥٠
إجمالي الشق الأول من رأس المال	**٤٤,١٣٦,٧١٧**	٤٠,٠٩٠,٩٥٩
الشق الثاني من رأس المال		
مخصص جماعي لانخفاض القيمة	**٢,٩٢٥,٤٢٤**	٢,٨٤٥,٥٢٣
إجمالي الشق الثاني من رأس المال	**٢,٩٢٥,٤٢٤**	٢,٨٤٥,٥٢٣
مجموع قاعدة رأس المال	**٤٧,٠٦٢,١٤١**	٤٢,٩٣٦,٤٨٢
الموجودات المرجحة بالمخاطر		
مخاطر الائتمان	**٢٣٤,٠٣٣,٨٩١**	٢٢٧,٦٤١,٨٠٣
مخاطر السوق	**٢,١١٠,٤٢٩**	٢,٢٩٢,٢٠٧
المخاطر التشغيلية	**٢١,٠٦٣,٢٤٤**	١٨,٦٨٩,٤٨٣
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر	**٢٥٧,٢٠٧,٥٦٤**	٢٤٨,٦٢٣,٤٩٣
معدلات رأس المال		
معدل كفاية رأس المال	**%١٨.٣**	%١٧.٣
معدل الشق الأول من رأسمال	**%١٧.٢**	%١٦.١
معدل الشق الأول من حقوق الملكية العادية	**%١٣.٢**	%١٢.٨

تم احتساب معدل كفاية رأس المال لسنة ٢٠٢٤ بعد الوضع بالاعتبار تأثير توزيعات الأرباح المقترحة كما يقتضي معيار توفر رأس المال والتوجيهات ذات الصلة الصادرة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

٤٩ معلومات مقارنة

تم تعديل بعض أرقام المقارنة في بيان الربح أو الخسارة الموحد والإيضاحات حول البيان لمالي الموحد لتتوافق مع العرض الحالي.

٥٠ اعتماد البيانات المالية الموحدة

تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة وتم التصريح بإصدارها بتاريخ ١١ فبراير ٢٠٢٥.

تصميم وإنتاج إمبرور
emperor.works



بنك دبي الإسلامي ش.م.ع
شارع آل مكتوم
ديرة
ص.ب. ١٠٨٠
دبي، الإمارات العربية المتحدة